أوروبا

من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى



دكتور

صلاح أحمد هريدى

أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر
كلية الاداب جامعة الإسكندرية
فرع دمنهور

مكتبة بستان المعرفة
طباعة ونشر و توزيع الكتب
٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ - ٠١٢/١١٥١٢٣٧

أوروبا

(١٨١٥-١٩٣٩)

دكتور
صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بدمنهور – جامعة الإسكندرية

2009

مكتبة بستان المعرفة
طباعة ونشر وتوزيع الكتب
☎: ٠٤٥/٢٢١١٤٩٥&٠١٢/١١٥١٢٣٧

مقدمة

مقدمة

يتناول هذا الكتاب تاريخ أوروبا من ١٨١٥ حتى الحرب العالمية الثانية، وقد ساهمت الثورة الفرنسية وماترتب عليها بصورة واضحة فى رسم تاريخ أوربا، وعلى هذا فقد تناول الفصل الأول أسباب الثورة الفرنسية، حيث تعرض لأوضاع فرنسا قبل الثورة، والأسباب التى أدت إلى قيامها فكان منها أسباب فكرية، حيث ساهمت مؤلفات المفكرين مثل فولتير [١٦٩٤م – ١٧٧٨م]، وآراؤه، ومونتسكيو [١٦٨٩م – ١٧٥٥م]، وجان جاك روسو [١٧١٢م – ١٧٧٨م] فى إذكاء روح الثورة. كما أسهمت دائرة المعارف الكبرى أيضًا في ذلك، أما الأسباب الأخرى فتتمثل فى الأسباب السياسية مثل انهيار النظام الحكومى وضعف السلطة السياسية الملكية الممثلة فى أسرة البربون، والكنيسة، والقضاء وإسراف الملكة مارى أنطوانيت، ولا يخفى علينا العوامل والأسباب الاجتماعية، حيث شملت نظام الطبقات والذى تمثل فى الأشراف ورجال الدين والطبقات الدنيا، وغير ذلك، ثم تعرضنا بعد ذلك للأزمة المالية والاقتصادية، ومحاولة خبراء الاقتصاد الفرنسيين إصلاح المالية الفرنسية مثل تورجو [١٧٧٤م – ١٧٧٦م] ونكر [١٧٧٦م – ١٧٨١م] وكالون [١٧٨٧م – ١٧٨٨م]. والمحاولات التى قاموا بها من أجل إصلاح الاقتصاد الفرنسى، ولكن دون جدوى، وما شهدته فرنسا من أحداث أدت فى النهاية إلى قيام الثورة.

وقد تناول هذا الفصل أيضاً مراحل الثورة الفرنسية فى مراحلها المختلفة وشملت الفترة من [١٧٨٩م – ١٧٩٩م] حيث تناولت الأحداث السياسية وموقف الجمعية الوطنية الفرنسية وما اتخذته من قرارات، وموقف الملك لويس السادس عشر من ذلك، حتى أدت تلك الأحداث إلى سقوط الباستيل، ونتائج ذلك والحوادث التى شهدتها فرنسا وموقف الثورة من الملكية والكنيسة ومواجهة الأزمة الاقتصادية، وأثر ذلك على الدول

الأوروبية الأخرى، الأمر الذى جعلهم – أى أوروبا – يتحدون ضد رجال الثورة مما أدى إلى قيام حروب ضد فرنسا وخاصة بعد إعدام الملك والملكة، وقيام حكومة الإدارة، وإصدار دستور ١٧٩٥م وما يتضمنه من مواد، الأمر الذى أدى إلى استعانة رجال حكومة الإدارة بنابليون بونابرت وما حققه من انتصارات فى الأراضى الإيطالية، والحملة الفرنسية على مصر وظهور نجمه فى السياسة الفرنسية وانتهى الأمر باستدعائه لفرنسا وتقلده الأمور هناك.

بعد ذلك عاشت فرنسا فترة القنصلية والامبراطوية من ١٧٩٩ حتى ١٨١٤ حيث تم تشكيل حكومة القنصلية، وتوضيح موقف نابليون من الكنيسة الفرنسية، وإصدار دستور القنصلية وأهم ما يتضمنه من مواد، وإصلاحات نابليون فى المجالات المختلفة مثل المحاكم، والتعليم بمراحله المختلفة والتنظيم الإدارى والإصلاحات العامة. وإدخال تعديل سياسى على الدستور الفرنسى، ثم اتجه نابليون بعد ذلك للسياسة الخارجية لفرنسا، ومحاربة التحالفات الأوربية التى تكونت ضد فرنسا، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى نظام الإمبراطورية والأسباب التى أدت إلى ذلك، وأثر ذلك على حالة فرنسا، نتيجة لاتباع مثل هذه السياسة، الأمر الذى أدى إلى تكتل الدول الأوروبية ضد نابليون، وانتهى الأمر بسقوطه، وتعرضنا للعوامل التى أدت إلى سقوط نابليون، مما أدى إلى عقد معاهدة باريس الأولى، والدعوة إلى عقد مؤتمر لدارسة الأوضاع التى خلفتها حروب نابليون وأدى ذلك إلى عقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م.

أما بالنسبة لمؤتمر فيينا [١٨١٤م – ١٨١٥م] ونظام المؤتمرات، فهو عنوان الفصل الثانى، حيث تم التعرض لعقد هذا المؤتمر، وأسباب عقده، ويرجع ذلك إلى إعادة الأوضاع إلى أوروبا مرة أخرى، نتيجة لحروب نابليون وإعادة رسم خريطة أوروبا من جديد، وأدى ذلك إلى ظهور مبدأ

جديد في العلاقات الدولية وهو أن اللجوء إلى نظام المؤتمرات يؤدى إلى حل المشاكل السياسية بدلاً من اللجوء إلى الحرب، وعقد المؤتمر بالفعل من الدول الأربع الكبار إنجلترا – النمسا – الروسيا – بروسيا، ثم نجحت مساعى تاليران وزير خارجية فرنسا إلى ضم فرنسا، فأصبح المؤتمر لجنة خماسية، وانضمت العديد من الدول الذين وصل عددهم إلى نحو مائة دولة، ولكن القرارات واللجان والتوصيات كانت تصدر عن طريق اللجان المشكلة من الدول الخمس الكبرى وقامت بعد ذلك التحالفات مثل التحالف المقدس، والتحالف الرباعى، ولجوء أوروبا بعد ذلك إلى عقد المؤتمرات لحل بعض المشاكل التى ظهرت فى أوروبا مثل مؤتمر إكس لاشابيل عام ١٨١٨م، بخصوص بحث مسألة جلاء الجيوش الأجنبية من فرنسا، ومؤتمر كارلسباد عام ١٨١٩م لبحث مسألة الأراضى الألمانية ومؤتمر تروباو وسنة ١٨٢٠م وهو خاص بمسألة الأراضى الإيطالية ومؤتمر ليباخ سنة ١٨٢١م، لبحث الثورة التى قامت فى نابلى وموقف الدول الأوروبية من ذلك، ومؤتمر فيرونا ١٨٢٢م، الذى عقد أساسًا لبحث الثورة اليونانية ضد الحكومة العثمانية، ثم فوجئ المؤتمر بقيام الثورة فى أسبانيا، وأدّى ذلك إلى بحث الثورة الأسبانية بدلاً من الثورة اليونانية، وموقف الدول الأوروبية من ذلك، وينتهى هذا الفصل بظهور مبدأ مونرو الأمريكى ١٨٢٣م والخاص بالثورات التى قامت فى أمريكا اللاتينية ضد الحكم الأسبانى.

أما الثورة التى قامت فى فرنسا عام ١٨٣٠م والأسباب التى أدت إلى قيامها ونتائجها، فكان عنوان الفصل الثالث وتناولنا فيه، عودة أسرة البربون إلى حكم فرنسا [١٨١٥م – ١٨٣٠م] بعد سقوط نابليون، بادئًا بلويس الثامن عشر [١٨١٤م – ١٨٢٤م] والأوضاع السياسة التى شهدتّها فرنسا وموقف الشعب الفرنسى بفئاته المختلفة، وما تلا ذلك من اعتلاء ملوك آخرين مثل شارل العاشر وغيره. وبالنسبة لنتائج الثورة الفرنسية، فكانت ممثلة فى ثورة بلجيكا عام ١٨٣٠م ضد الهولنديين، وموقف الدول الأوروبية من هذه الثورة

وخاصة إنجلترا وفرنسا، وانتهى الأمر بحصول بلجيكا على استقلالها بمقتضى معاهدة ١٨٣٩م. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الثورة فى بولندا تحت الحكم الروسى عام ١٨٣٠م ونتائج ذلك على الوضع فى بولندا، والثورات فى إيطاليا وموقف الدول الأوروبية، وأثر هذه الأوضاع على أوروبا.

أما الفصل الرابع فهو بعنوان "المسألة الشرقية وحرب القرم [١٨٥٣م - ١٨٥٦م] فقد تحدثنا فيه عن الأسباب التى أدت إلى قيام حرب القرم مثل: الأسباب الدينية وهى خاصة بالأراضى المقدسة والأسباب السياسية وكانت نتيجة لظهور الحركات القومية فى أوروبا وموقف الدول الكبرى من هذه المسألة مثل النمسا، وروسيا القيصرية، وإنجلترا، وفرنسا وقيام الحرب، وانتهائها بعقد مؤتمر باريس ونتائجه.

أما الفصل الخامس فيدور حول الوحدة الإيطالية، وخطواتها، حيث تعرضنا لحالة الأراضى الإيطالية السياسية، ودور كل من كافور ومازينى، وأيقن كافور أن الوحدة لن تتم إلا بمساعدة قوى خارجية، ووجد ضالته فى فرنسا فقد ساعدته فى شخص الإمبراطور نابليون الثالث، وأدى ذلك إلى عقد اجتماعات مثل اجتماع بلومبير، وقيام الحرب بين مملكة بيدمنت ومعها فرنسا ضد النمسا، وانتهى ذلك بانتصار بيدمنت، واتخذت بعد ذلك خطوات انتهت فى المرحلة الأخيرة بتحقيق الوحدة وتم لها ما أرادت.

وبالنسبة للفصل السادس فهو خاص بالوحدة الألمانية، وجهود بسمارك فى ذلك، واتباعه سياسة تجاه القوى الأوروبية وخاصة فى حل بعض المشاكل مثل شلزويج وهولشتين ضد الدانمارك فاتحد مع النمسا فى هذه المسألة، ثم استطاع أن يحيد فرنسا فى حربه ضد النمسا وهى الحرب المعروفة بالحرب البروسية النمساوية، وأيقن بعد ذلك أن الوحدة لن تتم إلا بمحاربة فرنسا، وتم له ما أراد، وحقق انتصاراته عليها فى معارك منها سيدان، وفرض على فرنسا شروطاً قاسية، وحقق الوحدة الألمانية محققاً

انتصارًا هائلاً على فرنسا، مستقطعًا جزءً من أراضيها فارضًا غرامة حربية ضخمة، تاركًا جيوشًا ألمانية محتلة بعض أراضي فرنسا، لحين سداد الغرامة الحربية، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تحين الفرنسيين الفرصة للانتقام بعد هزيمة عام ١٨٧٠م في سيدان. وهذا في حد ذاته من ضمن أسباب قيام الحرب العالمية الأولى.

أما الفصل السابع فهو بعنوان المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين عام ١٨٧٨م، ويتناول هذا الفصل طبيعة المشكلة الشرقية وظهورها، وكان ذلك نتيجة لضعف الدولة العثمانية، وأطماع الروسيا فيها وترتب على ذلك قيام الحرب الروسية العثمانية، حيث انتصرت الروسيا وفرضت معاهدة سان استيفانو على الدولة العثمانية وموقف القوى العظمى من ذلك مما دعا بسمارك إلى الدعوة لعقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م ونوقشت فيه الأوضاع في أوروبا، والأوضاع داخل الدولة العثمانية والنتائج التي ترتبت على ذلك.

ويتناول الفصل الثامن التحالفات الأوروبية التي قامت بعد عقد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨م حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، حيث تم التعرض إلى العلاقات بين القوى العظمى، وخاصة سياسة الروسيا تجاه بريطانيا العظمى، وسياسة بسمارك تجاه كل من الروسيا والنمسا وبريطانيا، مما أدى إلى قيام تحالفات ظهرت واضحة في التحالف الإنجليزي الياباني والوفاق الفرنسي البريطاني [١٨٩٥م – ١٩٠٥م] وأثر ذلك على الأوضاع في أوروبا وما ترتب على ذلك من نتائج.

أما أسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى ١٩٠٥م – ١٩١٣م، فهو عنوان الفصل التاسع، حيث تناول هذا الفصل الأزمات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مثل أزمة مراكش الأولى، مما أدى إلى عقد مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦م، وأزمة البوسنة سنة ١٩٠٨م، والسباق البحري بين القوى العظمى، ثم حادثة أغادير سنة ١٩١١م، ومسألة ألبانيا، والحرب البلقانية

[١٩١٢م - ١٩١٣م] وسياسة ألمانيا الحربية، مما أدى إلـى قيـام الحـرب العالمية الأولى، وانقسام الدول المتحاربة إلى كتلتين، والأسباب التـى مـن أجلها دخلت الولايات الأمريكية الحرب وما ترتب على ذلك.

أما الفصل الأخير فيتناول دراسة لبعض الأنظمة السياسية فى أوربا قبيل الحرب العالمية الثانية والتى ظهـرت فـى الـدكتاتوريات الجديـدة، والديمقراطيات القديمة والتوتر الدولى.

وعلى الله قصد السبيل،

أ.د/ صلاح أحمد هريدي

الفصل الأول

فرنسا ١٧٨٩-١٨١٤

أولاً: أسباب الثورة الفرنسية

١- الأسباب الفكرية.

٢- اثر نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية.

٣- الأسباب السياسية.

٤- الأحوال الاجتماعية وأثرها فى إثارة الشعب الفرنسى.

٥- الأزمة الاقتصادية ومحاولات الإصلاح.

ثانياً: مراحل الثورة الفرنسية

١- تفاقم الأزمة الاقتصادية وانعقاد الجمعية الوطنية

٢- سقوط الاستيل

٣- دستور ١٧٩١

٤- حل الجمعية الوطنية وفرار الملك

٥- حروب الثورة الفرنسية

٦- دستور حكومة الإدارة وتطور الإحداث

ثالثا: فرنسا من ١٧٩٩ حتى ١٨١٤

١- عهد القنصلية ودستورها

٢- نابليون والسياسة الخارجية فى عهد القنصلية

٣- عهد الأمبراطورية ١٨٠٤ – ١٨١٤

٤- سياسة الحصار القارى ضد بريطانيا

5- عوامل انهيار امبراطورية نابليون

الفصل الأول

فرنسا ١٧٨٩ـ١٨١٤

اولا: أسباب الثورة الفرنسية

لم تكن الثورة الفرنسية حدثًا مهمًا فى تاريخ فرنسا فقط وإنما هى احد أبرز أحداث القارة الأوروبية والعالم المتمدين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ذلك أنها بالفعل نقطة تحول أساسية فى تطور النظم السياسية والاجتماعية فى أوربا. فقد وضعت حدًا للنظام الملكى القديم القائم على الاستبداد والمستند للحق الإلهى فى الحكم وفتحت الباب أمام نظم جديدة ملكية كانت أو جمهورية تقوم على حرية الشعوب والمساواة بين أفرادها وتستمد سلطانها من إرادة المواطنين وتعمل تحت رقابتهم بشكل أو بآخر.

فأوروبا كانت كلها تشكو مما شكت منه فرنسا: الملوك يمارسون الحكم المطلق على شعوبهم، والطبقات الممتازة تهيمن على خيرات البلاد فى كل مكان، والكنيسة باسم الدين، تتمتع بامتيازات لا حد لها وبإعفاءات من الضرائب والواجبات تجاه الدولة، والحريات العامة لا وجود لها إلا فى ضمائر الأحرار ومخيلاتهم، والشعوب لا سيطرة ولا سلطان لها على مقدارتها ومصائرها. فالثورة الفرنسية جاءت لتعالج هذه العلل وتحاول أن تجد لها حلولاً تصلح لفرنسا كما تصلح لغير فرنسا فى حالات كثيرة. وقد جاءت أحداث القرن التاسع عشر تثبت كيف أن الثورة أصبحت، بالنسبة لشعوب أوروبا المظلومة المسلوبة الحقوق رائدة فى مجال التحرير فتأثرت بها واستنارت بكثير من مبادئها وقيمها الجديدة لمعالجة المفاسد فى أوضاعها السياسة والاجتماعية.

وقد تعددت الأسباب التى لاندلاع هذه الثورة حتى أنه ليصعب تعدادها وحصرها، ثم إن أكثرها يعود فى جذوره الأصلية ما قبل الثورة بكثير وربما عاد بعضها إلى أيام لويس الرابع عشر حين بدت فرنسا فى أحسن حالاتها وفى أوج قوتها ولعل بالإمكان أن نجمل هذه الأسباب فيما يلى:

١- الأسباب الفكرية:

من المصادفات الغريبة أن القرن الثامن عشر فى أوربا تميز بتيار جارف من الأفكار والمعتقدات التى لم تسبق فى أوروبا، وليس غريبًا بعد ذلك أن يجرى وصفه على ألسنة المؤرخين والمفكرين وفيما خلفوا من تراث أن يوصف بعهد الاستنارة Age Enlightment، ففيه انقشع الظلام وبدأ الفكر الحر يفيق من ثباته لينطلق فى سائر أنحاء الحياة، لم يكن هذا اللون من ألوان الاستنارة قاصرا على فرنسا وحدها بل عم كثيرًا من بلاد أوروبا. على سبيل المثال ألمانيا، فقد ظهر فريق من أئمة الأدب والفلسفة، مثل جوته Goethe وشيلر Schiller وهردر Herder وفيلاند Wieland.

وظهر أمثال هؤلاء فى إنجلترا مثل الفيلسوف "ديفيد هيوم" David Hume (١٧١١ - ١٧٧٦). وجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وهو صاحب رسالة فى طبيعة التفاهم البشرى وهو أول من نادى بالفكرة المنطقية فى طبيعة الحكم ونظامه، كما كان مؤمنًا بالتسامح الدينى. وعن مذهبه الفكرى ومذهب معاصره (اسحق نيوتن) بوجه خاص تسربت إلى فرنسا طائفة من التيارات الفكرية.

وتقول زينب راشد ((ومع ذلك كله فلا ينبغى أن يفوتنا أن المفكرين فى فرنسا فى هذا العهد كانوا أئمة وقوادًا لهذه التيارات الفكرية التى تهدف بالدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم الدينية والمدنية. فكان فولتير رائد الدعاة وقائد المبشرين بالمذاهب الإنجليزية الجديدة فى فرنسا، وكان من أنشط كتاب

زمانه، وأخلدهم ذكرًا، وأطولهم عمرًا، وألمعهم شخصية، وأعمقهم أثرًا، كما كان روسو ومنتسكيو من أشهر كتاب فرنسا يومئذ)).

ومن الواضح أن أبرز ما امتازت به الحركة الفكرية في فرنسا هو الاهتمام الشديد بتغيير حال المجتمع، فكان لفلسفة "لوك" أثرها في الاتجاه نحو تطبيق الفكر الإنساني مع التحرر من القيود الدينية للتخلص من أضغاث العصور الوسطى وإصلاح حالة الفرد. ومن ثم شغلت الأذهان في فرنسا بالمشاكل المختلفة من اجتماعية وسياسية ودينية. ولم تعد قاصرة على رجال الأدب والطبقة الأرستقراطية، بل تعدتها إلى أفراد الطبقة الوسطى والمتعلمين من شباب الجيل، وذلك أمر ميزها عن حركة النهضة، وازدهرت في فرنسا تبعًا لذلك طائفة من ألوان الأدب الفلسفي والإنساني من الرسائل والبحوث التاريخية والفلسفية والتربوية، ونشأت بعض الكليات في الأقاليم، وأنشئت الجمعيات الأدبية والمكتبات وقاعات المطالعة، كما ظهرت الصحف المحلية.

والواقع أن هذه الحركة قد انفردت بين سائر الحركات التقدمية بأنها حركة إنسانية كاملة، فنادت بإيقاف التعصب الديني ومنح الفرد حرية العبادة بالمعنى الصحيح، وأرادت للناس بحق أن يكونوا كما ولدتهم أمهاتهم أحرارًا. كما كان أثرها فعالاً في النفوس عامة، فلم يقتصر على فرنسا وحدها بل تعداها إلى سائر الأقطار الأوروبية، فأدت بذلك ما ينبغي للثورة الحقة من خدمات للحياة البشرية، فهي قد خلصتها من شوائب العنف والاعتقاد في الخرافة، وحرصت في دعوتها أشد الحرص على اقتلاع جذور الحسد والخلافات بين الطبقات، فلا فضل لأحد على أحد إلا باستقامة الضمير وسلوك الصراط السوي. ولم تكن السبل سهلة ميسرة أمام أولئك الفلاسفة والمفكرين على أن منهم قد نعتوا بالكفر والإلحاد وفي مقدمتهم فولتير وروسو.

على أن القدر التاريخي في حياة البشر قد مهد لانتشار مذهب تلك الطائفة من الفلاسفة والمفكرين، فهى كتبت باللغة الفرنسية التى أصبحت لغة الثقافة فى أوروبا، فاستقبلها الناس وأحلوها محل اللغة اللاتينية فى سهولة ويسر، مما ساهم فى وصول تلك الأفكار الجديدة إلى بلاط الملوك والأمراء فى برلين وفيينا وسان بطرسبورج ومدريد. وكانوا يومئذ أصحاب القوة والبأس الشديد، إلا أن ذلك لم يخل نفوسهم من نزعة الأبوة والرغبة الشديدة، فى إصلاح المجتمعات الإنسانية ودفعها إلى التقدم عن طريق الثقافة الرشيدة.

ويرجع الفضل فى انتشار تلك الحركات الإصلاحية أن مبعثه لم يكن رغبة المفكرين فى إقرار ما يسمونه الحكم الديمقراطى، وإنما كانت الرغبة الحقة وهى إبراز الحرية وتحصينها من كل عدوان، وآية ذلك أن انتشار آراء المفكرين من فلاسفة فرنسا وإعطاءها لواء الزعامة يؤمئذ لم يكن مبعثه مظاهر الحكم الديمقراطى، ففولتير مثلاً لم يكن ديمقراطى النزعة، ولم يكن يهمه أو يهم المفكرين من أمثاله تقرير أداة الحكم وضبطها، وإنما كانوا يرمون إلى تحقيق الحرية فى أوسع معانيها حرية الفكر، وحرية القول، وحرية النشر، وحرية الفعل، فالحرية كانت فى رأيهم التخلص من سائر طبقات المجتمع الأوروبى.

ويمكن إضافة اتجاهات القدر فى تاريخ البشر ذلك أن موجة عاتية من الكره قد طغت على الكنيسة واتباعها، فكانت سلاحًا من أسلحة الإصلاح التى أعانت الفلاسفة الفرنسيين فى نشر مذاهبهم وهدم آثار الماضى بكنيسته التى كانت تقف حائلاً دون كل إصلاح وتقدم. ومن حق التاريخ أن يقرر فى صدق وإخلاص أن حملات فولتير وغيره من المفكرين فى فرنسا على الفساد المتأصل فى حياة الكنيسة قد أفادت المسيحية فى فرنسا وليس من شك فى أن فلاسفة العصر كانوا على حق عندما هاجموا الكنيسة.

ليس من شك أن الدور الذى قام به رجال الفكر الذين سبق الحديث عنهم قد كانوا بمثابة نفخة الصور فى قيام الثورة ولكن البواعث المادية كانت أصيلة كذلك، فالجوع والظلم الاجتماعى وسوء نظام الحكم وفساد الكنيسة وتدهور أحوال البلاد الاقتصادية، كل ذلك فتحَ العقول والقلوب والأسماع والأبصار لاستقبال نداءات الثورة كما أججت وقود نارها حتى بلغت منتهاها. وكان لبعض الكتاب الفرنسيين دور فى إذكاء الثورة الفرنسية.

كان فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨م) أشهر كتاب القرن الثامن عشر وأقواهم أثرًا وقد كان لكتبه رواج عظيم. وقد شارك فولتير فى إنجاب الثورة الفرنسية بإضعاف احترام الطبقات المثقفة للكنيسة وإيمان الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية. ولكن كان تأثير فولتير السياسى بعد عام ١٧٨٩ قد طغى عليه تأثير روسو. فقد بدا فولتير شديد المحافظة، شديد الازدراء لجماهير الشعب، شديد الاتسام بطابع السادة الاقطاعيين، وقد رفضه روبسبير، وظل "العقد الاجتماعى" سنين إنجيلاً للثورة. أما عن ذلك فيقول بونابرت "كنت حتى عامى السادس عشر على استعداد لمقاتلة أصدقاء فولتير دفاعًا عن روسو، أما اليوم فقد انعكس موقفى. فكلما أمعنت فى قراءة فولتير ازددت شغفًا به. فهو رجل معقول دائمًا لا بالمهرج ولا بالمتعصب، أبدا". وبعد عودة ملوك البوربون أصبحت مؤلفات فولتير أداة للفكر البورجوازى ضد النبلاء والأكليروس المنبعثين من جديد. وقد صدرت بين عامى ١٨١٧، ١٨٢٩ اثنا عشر طبعة من مجموعة أعماله. فى تلك السنوات الاثنا عشر بيع من كتب فولتير نيف وثلاثين مجلد.

وكان تأثير فولتير الدينى واضحًا فبفضله وبفضل شركائه تجنبت فرنسا حركة الإصلاح الدينى البروتستنتى، وانتقلت رأسا من النهضة إلى التنوير، وربما كان هذا أحد أسباب العنف الشديد التى رافق التغيير، إذ لم يكن هناك فترة توقف عند البروتستنتية وقد شعر بعض المتحمسين أن حركة

التنوير في جملتها كانت إصلاحًا أعمق من ذلك الذى أحدثه لــوثر وكلفــن، لأنها لم تكتف بتحدى مغالاة الكهانة والخرافة فقط، بل تحدت صميم أســس المسيحية، وقد جمع فولتير في صوت واحد كل ضروب الفكــر المنــاهض للكاثوليكية، وأضفى عليها مزيدًا من القوة بفضل الوضوح والتكرار وخفــه الروح، حتى لقد بدأ حينًا "كأنه قد هدم الهيكل الذى ربى فيه".

لم يكن لفولتير اهتمام واضح بالسياسة لأنه كان يكره التعسف والظلم في حكم الشعوب لاهتمامه بالمبادئ والشعارات، وكان يوجعه ظلم الإنســان لأخيه الإنسان ولا أدل على ذلك في اهتمامه بالحياة السياسية من أنــه كــان يؤدي الحكم الملكي المطلق فكان صديقًا حميمًا لفردريــك الثــاني ويعتبــر استبداده أحسن مثل يمكن أن يحتذى به في سائر أنحاء أوروبا.

نادى فولتير بإصلاح القضاء عن طريق توحيد القانون فــي ســائر أنحاء فرنسا وتطبيقه بطريقة عادلة وجعله واضحًا للجميع، وتعديل قــوانين العقوبة ولاسيما الخاصة منها بالتعذيب وطالب كذلك بإصلاح نظام الضرائب وإلغاء المحلية لأنها تتسبب في إعاقة توفير الضروريات الحيوية. والعالم كله لا يجهل فضل "فولتير" الذى سجلته كتبه العظيمة بأسلوبه اللاذع الرائع فــي آن واحد. وتأثير جيل جوته من الشباب بفولتير تأثرًا عميقًا وذهب جوته إلى أن فولتير يعد دائمًا أعظم رجل في أدب العصور الجديد بل وربمــا جميــع العصور. وفى إنجلترا أحست أقلية لامعة بتأثير فولتير مثل جودوين، وبين، وماري، ودلستونكرافت، وبنتام، دبايرون، وشلي، ولكن يمكن القول عمومًــا أن الربوبية الإنجليزية سبقته فقللت من حد تأثيره، ثم أن الســادة الإنجليــز شعروا بأنه ليس هناك عقل مثقف يرضى بالهجوم على دين فقد غطى تأثير داروين على تأثير فولتير في إضعاف الإيمان الديني.

ويجئ دور مونتســكيو Montesquien (١٦٨٩ – ١٧٥٥م) كــان باحثًا متعمقًا في المسائل الدستورية ومحافظًا بطبعه وكتابه "روح القــوانين"

Esprmit des lois إنما هو بحث عام في أشكال الحكومة. وقد صار هـذا الكتاب المعين الذى يتزود منه بالأفكار أولئك الذين انصرفوا إلى مهمة البناء السياسى لبلادهم وهى مهمة ستصبح شائعة فى السنوات التالية وقد تأثر بـه دستور الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد بعيد. على أن الكتاب نفسه متأثر إلى حد بعيد بالدستور الإنجليزى. الأمر الذى يعترف به عن طيب خـاطر مونتسكيو نفسه الذى كان معجبًا بهذا الدستور الأخير أيمـا إعجـاب شـأن الكثيرين من الفرنسيين فى زمنه، فمونتسكيو يشيد بالحكومة المقيـدة التـى تخضع فى تصرفاتها لمجموعة من الضوابط والمراجع ويعجب فى النظـام الإنجليزى بوجه خاص بما أسماه "فصل السلطات" أى استقلال فروع الدولة الثلاثة – التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها البعض. وإن كـان قـد أخطأ فى ظنه السلطتين التنفيذية والتشريعية فى إنجلترا منفصلتين إحـداهما عن الأخرى. وأظهر مونتسكيو مساوئ الحكم المطلق، وطعن، فـى الحكـم الاستبدادى.

أما جان جاك روسو Jean Jack Rosseau (١٧١٢ – ١٧٧٨) لم يكن فرنسى الأصل وإنما يرجع أصله، إلى جنيف. وبقيـت آراؤه وكتاباتـه تؤثر فى الفرنسيين من جيل إلى جيل حيث دعا إلى الرجوع إلـى الطبيعـة للتخلص من قيود الحضارة وقد كان شديد الميل إلى الدين بطبعه وكان يحس بشرور عصره وألام الناس ولكنه لم يمنح رضاءه لأى من الحلول المقترحة ولهذا الغرض وضع كتابه العقد الاجتماعى Contract Society الذى نشر عام ١٧٦٢ يلخص آرائه فى الحكم ولكنه يفعل ذلك على نحو جعل النـاس يختلفون على حقيقة مواده حتى يومنا هذا؛ يبدأ باحتجاج صارخ على طغيان عصره "ولد الإنسان حرًا فما باله مكبلاً بالأغلال فى كل مكان" ثم يؤكـد أن الدولة مدينة بوجودها للشعب وأنها نمت إليه وحده دون سواه وأن من حقـه دائمًا، وعلى الرغم من جميع المعاهدات أو الدساتير – أن يعـدل أو يلغـى أشكالها. ومع ذلك فهو لا يرى أن الديمقراطية ممكنة إلاّ فى الدول الصغيرة

الحجم ويؤمن بأن اللجوء إلى ديكتاتور قد يصبح لازمًا، ويختم بتأكيد ضرورة الدين في أي دولة داعيًا إلى فرض صورة مدنية بسيطة منه على الجميع، بل ومعاقبة الخارجين بالإعدام إذا اقتضى الأمر. وقد امتد تأثير آراء روسو وعباراته إلى أبعد من دائرة دارسي مؤلفاته بكثير والثورة الفرنسية تحمل من أولها إلى آخرها آثار تفكيره.

وقد توجت حركة ازدهار الآداب والفلسفة والبحوث التاريخية وغيرها في فرنسا يومئذبظهور دائرة المعارف الكبرى في أربعة وثلاثين مجلدًا بين عامي ١٧٥١، ١٧٧٢، وقد أثرت تأثيرًا عميقًا في فرنسا، بل وتعدتها إلى سائر الأقطار الأوروبية. ويساهم في تأليفها كل من "ديدرو" Diderot (١٧١٣ – ١٧٨٤) والمير Almert (١٧١٧ – ١٧٨٣) وكانت تتضمن ملخصًا للمعرفة الإنسانية، ولذلك لم يقابلها رجال الدين بالرضى بل تقدموا بشكوى إلى البرلمان ضد هذه الدائرة. بدعوى أنها تهدد الدين. وقد ذهبت سائر الجهود التي بذلت لإبادة دائرة المعارف هباء. ولا عجب أن تكون موضع مقاومة الفئات الرجعية فقد أشارت إلى الظلم السياسي والاجتماعي السائدين في ذلك العهد وإلى عدم التساوي في تأدية الضرائب، وإلى فساد نظام القضاء، وتفاهة الحروب وما إلى ذلك من العيوب.

وقد حظيت كتابات فولتير ومونتسكيو وروسو باهتمام بالغ فاق كتاب ذلك العصر، ولكن ثمة جماعة أخرى كان لها تأثير عظيم بين معاصريها وكانت لها صلة بأعمال الثورة، وقد عرفت هذه الجماعة باسم الاقتصاديين Economists أو الطبيعين Physiocrats وقد تأثر هؤلاء إلى حد بعيد بكتابات الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث. وممثلو هذه الجماعة الرئيسيون في فرنسا هم ميرابو أبو السياسة الذي ذاع صيته في الثورة، وقبل هؤلاء جميعًا كويزناي المفكر الحقيقي في هذه الحركة الذي وصف بعضهم كتابه الغامض المعقد "الجدول الاقتصادي" Tableau Economiaque بأنه الدواء

الناجع لمتاعب فرنسا وكتابات هذه الجماعة لم لم تيل استحسان فولتير ومنتسكيو. وتتضمن كتاباتهم الضخمة المبادئ التالية باعتبارها تعاليم أساسية:-

استخدام العمل فى الأرض هو مصدر كل ثروة والعمال هم فى الحقيقة أكثر الطبقات إنتاجًا بل وربما كانوا الطبقة المنتجة الوحيدة كما أن تدخل الحكومة يجب أن يقل إلى أدنى حد، والإصلاحات اللازم تنفيذها هى إطلاق الحرية الكاملة للتجارة وإنشاء نظام عام للتعليم، كما أن جميع الضرائب يجب أن تلغى وتتركز فى ضريبة واحدة، هى ضريبة الأرض. فميرابو يرى أن هذه المبادئ كفيلة "بإصلاح كل ما فسد وقد بذل تيرجو الذى كان تلميذًا حصيفًا من تلامذة هذه المدرسة جهودًا واضحة. لتطبيق تعاليم كويزناى كمفتش فى الأقاليم (Intendant) ثم كوزير للمالية: وقد كان لهؤلاء أثر محسوس فى مجرى الثورة الفرنسية ولكن أهميتهم لا تقرب مطلقًا من أهمية اتباع روسو وفولتير.

٢-أثر نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية.

لم يكن ما ذكر من جهود المفكرين من رجال الإصلاح وحده سببًا فى إشعال نار الثورة، بل أضافت الأقدار إلى ذلك نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية فى عام ١٧٨٣، كان لهذه الثورة أثرها العميق فى فرنسا؛ فقد أثرت فى سياسة فرنسا الخارجية عندما وافقت فرنسا على دخول الحرب بجانب الثوار ضد إنجلترا، على أن آثارها الأدبية كانت أكثر وقعًا وأبلغ أثرًا، إذ أخذ الرأى العام الفرنسى يتابع باهتمام بالغ أحداثها وقد ازداد تحمسه بالفكرة لتقديم المساعدة للثوار بينما كان لويس السادس عشر غير متحمس للفكرة، ويرى الاكتفاء بالموازرة الأدبية للثوار، ولكن لم يلبث أن انتصر الرأى العام الفرنسى وتغلب على الحكومة. ولم تلبث حكومة فرنسا أن تعاهدت مع الثوار، ودخلت الحرب معهم ضد إنجلترا، أثرت تلك الحركة

تأثيرا بالغا في نفوس الفرنسيين بفضل ما قام به رجال الأدب والمفكرون من تصوير لمجهودات الثوار وحماستهم وجرأتهم وخاصـة الـدور الـذى أداه "بنيامين فرانكلين Benjamin FranKlin" فى هذا المضمار، وهو من أبناء بوستن "اشتغل بالطباعة واهتم بعلم الأخلاق، وكان عالمًا ومخترعًا وسياسيًا بارعًا. نجح فى الظهور بمظهر البطل أمام الرأى العام الفرنسى بل العالمى لما اتصف به من خلق رفيع، وذكاء نادر، وسياسة حكيمة، فهو لـم يشـبه فولتير ولا روسو من حيث المناداة ببعض المبادئ؛ ففولتير رغم ما اتصـف به من الحكمة والنزاهة لم يكن مستقيمًا وكثيرًا ما أثار الرأى العام بحـوادث منازعاته وبؤسه ومصائبه. كما أن روسو الذى أحبه الناس لاهتمامه بـالفرد ولم يكن صائبًا فى كل آرائه، كما كان يعيش عيشه غريبة غير مستقرة، بينما كان فرانلكين فيلسوفًا حقًا، فقد اتصف بالاستقامة والحكمة فى بساطة وصدق مما حبب النفوس إليه، لتعلقه بالمثل العليا فى غيرة وتعصب وكانت تتسـلط عليه فكرة واحدة وهى الدفاع عن قضية ذلك الشعب الذى كان ينتمى إليـه، والذى كان يعمل على حريته.

عند زيارة فرانكلين لباريس للمرة الأولى عام ١٧٦٧ تـرك ذاكـره ماثلة للأذهان، لذلك استقبلته الصحف الفرنسية بكل حماس فى زيارته التالية لباريس عام ١٧٧٦. رحبت به الطوائف المختلفـة مـن شـعراء وكتـاب وسياسيين وقد أصبح الشخصية البارزة والمثل الذى يحتذى به فى بـاريس بين عامى ١٧٧٦، ١٧٨٤. وقد كللت جهود فرانكلين بالنجاح عندما أعلـن استقلال المستعمرات الأمريكية، إذ كان فى هذا الإعلان اعتـراف صـريح بالثورة، وبإنشاء مجتمع جديد على أسس وقواعـد سـليمة لا تقـوم علـى الامتيازات والتقاليد بل تقوم على احترام حرية الفرد والاهتمـام بـه. وقـد شعرت الحكومة الفرنسية بما فى هذا الإعلان من تحد غيـر مقصـود لهـا وانتقاد لنظمها العتيقة، لذلك وقفت فى سبيل إعلانه، ولكنه مع ذلك أخذ فـى الانتشار سرًا. فنشر بالفرنسية ثلاث طبعات بين عامى ١٧٧٨، ١٧٨٣.

٣- الأسباب السياسية

كان انهيار النظام الحكومي من أهم الأسباب السياسية فقد أخفقت ملكية البوربون في أن تلاحق تطور الشعب الاقتصادي والفكري ونشبت الثورة في فرنسا بأسرع مما نشبت في غيرها لأن الطبقات الوسطى كانت قد بلغت شأوًا من الذكاء أبعد مما بلغته أي أمة معاصرة أخرى. وفرض فكر مواطنيها على الدولة بأكثر حدة مما كان على أي حكومة في ذلك العصر أن تلبيه فقد استشرى الاضطراب والفوضى في كل مكان، ففي فرساي تنازع مجلس الملك في اختصاصه مع الوزراء الذين تنازعوا فيما بينهم لأن وظائفهم تداخلت، كما تنافسوا على الأموال ذاتها ولم تفرض عليهم من فوق سلطة توافق بين سياساتهم. وانقسمت الأمة إلى دوائر في مجال القضاء؛ وفي أخرى إلى أقسام مالية في المالية، وفي ناحية ثالثة إلى إدارات في الجيش وفي رابعة إلى ابرشيات في الكنيسة. وفي كل قسم مالي كان الناظر الملكي يصطدم بالحاكم والبرلمان الإقليمي. وفي أرجاء فرنسا اصطدمت مصالح المنتجين الريفيين مع مصالح المستهلكين الحضريين والأغنياء مع الفقراء، والنبلاء مع البورجوازيين والبرلمانيين مع الملك، وأصبحت الحاجة ماسة إلى قضية موحدة.

وكان القانون من أسوأ مظاهر الحياة الفرنسية ومع ذلك كان القضاة من أفضلها. واتبع جنوب فرنسا القانون الروماني، وشمالها القانون العام والاقطاعي. وكما يقول البعض "إن العدالة كانت معقدة مكلفة بطيئة" رغم أن هذه شكوى عامة في جميع البلاد. وكانت السجون غير إنسانية والعقوبات وحشية والتعذيب القضائي ظل مسموحًا به في عام ١٧٧٤. وكان القضاء غير قابلين للعزل وقد ذهب السير هنري مين إلى أن رجال القضاء في فرنسا يتفوقون كثيرًا على نظرائهم في أوروبا" وكانوا يشغلون مناصبهم مدى

الحياة، ومن حقهم توريثها لأحد الأبناء، وقد اختير أغناهم وأعظمهم نفـوذًا أعضاء فى برلمان باريس.

وكانت السلطة الملكية من الناحية النظرية مطلقة. فالملك وفقًا للتقليد البوربونى هو المشرع الوحيد، وهو السلطة التنفيذية الرئيسية، وهو المحكمة العليا. فى استطاعته أن يأمر بالقبض على أى شخص فى فرنسا وحبسه إلى أجل غير مسمى دون إبداء السبب أو السماح بمحاكمته وحتى لويس السادس عشر الرقيق القلب كان يرسل من قصره أوامر الاعتقال المختومة. وكـان الملك قد ورث مؤسسة غالية التكلفة، تعد نفسها لا غنى عنها لإدارة الحكومة وهيبتها. ففى عام ١٧٧٤ كان بلاط فرساى يضم الأسر المالكة و٨٨٦ نبيلاً. هم ونساؤهم وأبناؤهم يضاف إليهم ٢٩ طاهيًا و ٥٦ صياداً و٤٧ موسـيقيًا وثمانية معماريين، وأشتات من السكرتيريين وكهنة القصر، والأطباء والسعاة والحراس... يبلغون فى مجموعهم ستة آلاف شخص. مع عشرة آلاف جندى يرابطون عن كثب. وكان لكل عضو فى الأسرة المالكة بلاطـه أو بلاطهـا الخاص. وكذلك لبعض النبلاء الممتازين– أمثال كونديه وأمير كونتى ودوق أورليان ودوق بربون. واحتفظ الملك بعدة قصور. فى فرساى – ومارلى – ولاموييت، ومودون، وشوازى، وسان – أوبير، وسان جرمان، وفونتنبلـوه، وكومبيين، ورامبوييه. وكان من المألوف أن ينتقل من قصر إلى آخر، بعض الحاشية الذين يحتاجون إلى المسكن والطعام، وفى سنة ١٧٨٠ بلغت نفقـات مائدة الملك ٣,٦٦٠,٤٩١ فرنكًا.

وكانت رواتب موظفى البلاط معتدلة. ولكن المنح والعلاوات كانـت مطاطة؛ من ذلك أن المسيو أوجار – وكان سكرتيرا فى إحدى الوزارات – لم يتجاوز راتبه تسعمائة جنيه فى العام. ولكنه اعترف بأن الوظيفة غلت له كل عام ٢٠٠,٠٠٠ جنيه خالصة، وغلت عشرات الوظائف الشرفية المـال لأعضاء الحاشية بينما كان العمل يؤديه مرؤسوهم. مثال ذلك أن مسيو ماشو

كان يقبض ثمانية عشر ألف جنيه نظير التوقيع باسمه مرتين في السنة، ووزعت عشرات المعاشات التي بلغت جملتها ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه كل عام على النبلاء ذوى النفوذ أو محاسيبهم وكانت عشرات الدسائس تدبر لتقرير المحظوظ الذى سيظفر بكرم الملك وسخائه الطائش. وكان يتوقع منه أن يعين الأسر النبيلة القديمة التي أعسرت، وأن يقدم المهر لبنات النبلاء عند زواجهن. وكان راتب كل وزير دولة يرقى إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه في العام؛ وكل هذه المعاشات، والهبات، والرواتب، والمناصب الشرفية، كانت تدفع من إيرادات الأمة الفرنسية. وقد كلف البلاط فرنسا مبلغا جملته خمسين مليون جنيه في العام – وهو عشر مجموع إيراد الحكومة.

كما كانت مارى أنطوانيت أكثر أعضاء البلاد إسرافا. ذلك أنها قد ارتبطت بزواج عليل، وحرمت الرومانسية ولم تشغلها علاقات غرامية، فراحت تتسلى حتى عام ١٧٧٨ بالغالي من الثياب، والجواهر ومشاهدة الأوبرات، والمسرحيات، وكانت تخسر الثروات في القمار وإعفاء الثروات للمحاسيب في كرم متهور. وقد أنفقت ٢٥٢,٠٠٠ جنيه على ثيابها في عام واحد (١٧٨٣)، وأتاها مصمموا الأزياء بالغريب والطريف من الأبواب المسماة "المباهج الطائشة" أو "العلامات المكبوتة" أو الرغبات المقنعة". وكانت مصففات الشعر يعكفن الساعات لتصفيف شعرها وقد أنفقت أموالاً طائلة في هذا.

أما شغفها بالحلي والمجوهرات فقد أوشك أن يكون هوسًا، ففي عام ١٧٧٤ ابتاعت من بومر – وهو الجواهرجي الرسمي للتاج – أحجارًا كريمة قيمتها ٣٦٠,٠٠٠ جنيه. وأهداها لويس السادس عشر طقمًا من العقيق والماس والأساور ثمنه ٢٠٠,٠٠٠ جنيهًا، ولكن الشعب لم يغتفر لها هذا التبذير المفرط في ضرائبه، واتهمتها الشائعات بأنها قالت خلال حوادث الشغب التي وقعت بسبب شح الخبز عام ١٧٨٨: "إذا لم يكن لديهم خبزًا

فليأكلوا كعكًا" ويجمع المؤرخون على أنها لم تذنب قط بقول تلك الملاحظة القاسية، فهى على العكس أسهمت بسخاء من جيبها الخاص فى التخفيف عن الشعب.

٤ – الأحوال الاجتماعية وأثرها فى اثارة الشعب الفرنسى.

ولعل أكثر ما كان يسئ لفرنسا أنها كانت لا تزال تحتفظ بنظام الطبقات البغيض وما يرافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة المواطنين. فالفرنسيين كانوا مقسمين إلى طبقات ثلاث تفصل بينها حدود يصعب تخطيها.

أ– الأشراف.

ويقف هؤلاء فى أعلى مراتب المجتمع الفرنسى يحيطون بالملك ويعيشون إلى جانبه يؤيدونه ويدافعون عن نظامه وبالمقابل يعيشون فى ظل حمايته ويتمتعون بامتيازات كثيرة بعضها يرجع فى أصوله إلى عصر الإقطاع. فللأشراف أراضى واسعة جدًا فى الأرياف يستغلونها بواسطة الفلاحين. والأقنان. وقدرت مساحة هذه الأراضى قبل الثورة الفرنسية بقليل بخمس الأرض الفرنسية الصالحة للزراعة. وللأشراف وحدهم حق شغل المناصب العليا فى الجيش والإدارة والقضاء والدبلوماسية. ولهم أيضًا على الفلاحين العاملين فى أراضيهم حقوق كثيرة منها حق فرض ضرائب معينة، ولهم أن يجبروا الفلاح على طحن غلاله فى مطاحنهم وأن يعصر زيته وخمره فى معصرته. ولهم أيضًا حقوق الصيد فى أراضيهم. وللأشراف فوق ذلك إعفاءات كثيرة فى مجالات الضرائب والالتزامات المالية تجاه الدولة. وهذه الحقوق والامتيازات كان النبلاء يتوارثونها منذ العصور الوسطى. إلا أنها فى القرن التاسع ومع تغير الأوضاع الاقتصادية وبداية التصنيع وانتشار الأفكار الحرة الجديدة باتت تشكل عبئًا ثقيلاً على عاتق الفرنسيين.

ب- رجال الدين:

وكان هؤلاء أيضا يشكلون طبقة ممتازة إلى جانب الأشراف، لهم نفوذ قوى وامتيازات تقليديه قديمة حصلوا عليها فى العصور الوسطى، ووضع مالى ممتاز. فالأديرة الكثيرة المنتشرة فى جميع أنحاء فرنسا كانت تمتلك مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية تبلغ تقريبًا خمس مساحة فرنسا، يعمل فيها ألوف من الفلاحين فى ظروف قاسية شديدة. وكان للكنيسة مورد مهم هو ضريبة العشور تجمعها سنويًا من الفرنسيين بلغت حصيلتها فى أواخر القرن الثامن عشر مائتى مليون فرنك ذهب. وفوق هذه الامتيازات فإن الكنيسة كانت معفاة من أكثر الضرائب الحكومية. ومما كان يثير حفيظة الفرنسيين أن الكنيسة لم تكن دائمًا تصرف هذه الأموال فى الأماكن المخصص لها من أجل صالح الجماعة المسيحية.

جـ- الطبقة الوسطى:

أما عامة المواطنين فكانوا ينتظمون فى طبقة واحدة هى طبقة العامة أو الطبقة الثالثة. وهؤلاء تحملوا أعباء الدولة كلها، منها دفع الضرائب المتزايدة، وتقديم الجنود للحروب الكثيرة، وخدمة الكنيسة والأشراف، وبعبارة موجزة فإن الطبقة الثالثة كانت تلتزم بأعباء ضخمة. تجاه الدولة والبلاد لا يقابلها إلا حقوق ضئيلة. فهى محرومة من أبسط حقوق الإنسان الطبيعية كحق الحرية والمساواة أمام القانون وحق اختيار النظام السياسى أو الاقتصادى الذى يوافق رغباته ومصالحه.

وقد تفردت فئة قليلة من أبناء الطبقة الثالثة بوضع مالى ممتاز جعل لها مكانة خاصة ودورًا رئيسيًا فى إدارة شئون البلاد الاقتصادية أطلق عليها اسم "البورجوازية" وتعود هذه الفئة إلى الفترة الأخيرة من عصور الإقطاع حين بدأت أقلية من الأقنان تتحرر تدريجيًا من نفوذ السادة وتملك أرضًا تستغلها لصالحها أو تمارس عملاً تجاريًا أو صناعيًا. ومما سهل مهمة هؤلاء

وجعلهم مع الوقت يسيطرون على الصناعة والتجارة ترفع طبقة الأشراف والنبلاء عن ممارسة مثل هذه الأعمال. ثم إن اكتشاف أمريكا، وما تدفق على أثر ذلك من أموال وذهب إلى أوروبا، واتساع آفاق التجارة داخل أوروبا وخارجها، سهل على هؤلاء سبل الغنى والثروة وظهرت بين أبنائهم وأحفادهم فئة من المثقفين المتعلمين، برعوا في فنون الطب والهندسة والقانون والفلسفة ولم يمض وقت حتى غدت هذه الفئة المثقفة الناشطة مزاحمة جديدة لأبناء الأشراف على المراكز الكبرى في الدولة والإدارة خاصة تلك التى تحتاج إلى العلم والاختصاص وهى أمور لم تكن لتتوفر كثيرًا لدى أبناء النبلاء. وكان منهم فى القرن الثامن عشر بصورة خاصة كتاب وعلماء وفلاسفة ساهموا فى تنوير الجماهير وجعلها تدرك ومالها من حقوق مهضومة.

ومما ساعد هؤلاء المثقفين فى مهمتهم كون برامج التعليم كانت أدبية محضة، فكانت تعتبر الأدب القديم وبصورة خاصة أدب اليونان كمعين لا ينضب للثروة الأدبية والفلسفية. والأدب اليونانى، بما فيه من حرية وفردية إذ لم يكن اليونانيين القدماء موحدين أو خاضعين لسلطة مركزية قوية، نفخ فى الفرنسيين روح الثورة على الظلم. ومن هذه الزاوية كانت برامج التعليم تساعد على الثورة وبصورة خاصة ضد طبقة النبلاء والأشراف الذين ظلوا يحتفظون بامتيازاتهم فى المجالات السياسية والعسكرية، بينما كان أبناء البورجوازية يشعرون بأنهم فى وضع شاذ. إذ كانوا يرون عندهم العلم والخبرة والمال، ومع هذا فالسلطان والنفوذ للأشراف الميالين إلى المبادئ المحافظة والرجعية. لذا فإن الثورة ستكون فى بدايتها على الأقل على امتيازات الأشراف ورجال الدين أكثر مما هى على النظام الملكى نظرًا للدور الأساسى الذى ستلعبه فئة المثقفين البورجوازيين فى خلق الثورة وتوجيه أحداثها.

ولعل أسوأ ما كان في وضع فرنسا هو أن الجميع كانوا يعرفون أن هذه الامتيازات على اختلاف أنواعها والإعفاءات الضرائبية كلها أمور بغيضة على قلوب الجماهير ثقيلة الوطأة يتمنى الجميع القضاء عليها وحتى الوزراء ومختلف أجهزة الحكم كانت تعرف ذلك. بل أن أكثر من وزير حاول إصلاح الوضع ولكن دون نتيجة. حتى أن الملكية بدت بسبب عجزها عن القضاء على هذا الامتيازات وكأنها فقدت مرونتها وقدرتها على التكيف مع ضروريات الزمن، بحيث بات عليها أن تقف منتظرة ما سيفرضه القدر من حلول لمشاكل عجزت هي عن اتخاذ أية مبادرة لمعالجتها. ولم تعجز الملكية عن حل مشكلة الامتيازات فقط بل عجزت أيضا عن حل المشكلة المالية المزمنة التي كانت تعاني منها فرنسا.

<u>ء- طبقة الفلاحين.</u>

وتتكون منها غالبية السكان، فلا يجب أن يغيب عن أذهاننا حقيقة مهمة وهي أن فرنسا ظلت دولة زراعية، وإذا استبعد سكان المدن ورجال الدّين والنبلاء يبقى أربع أخماس السكان من الفلاحين. ولم يكن بين هذه الطبقة من يرقى إلى الطبقة الوسطى غير قلة ضئيلة. في أقاليم "نورمانديا" Normandy وبيكارديا Picardy وارتوا Artois أما في سائر أنحاء فرنسا فكان أغلب المزارعين ينتمون إلى طبقة الفلاحين. وهكذا كانت طبقة الفلاحين تفوق ما عدا من الطبقات في العدد.

وكانت حال الفلاحين التعسة من الأسباب الجوهرية في وقوع الثورة. وعلى الرغم من أن لويس السادس عشر قد حرر ما كان باقيًا من عبيد الأرض، إلا أن ذلك لم يغير من شعورهم لأن تلك الفئة كانت أقلية. كان الفلاح لا يزال يرزح تحت أعباء السخرة، فكان ملزمًا بالعمل في جزء من أرض سيده دون أجر، وكذلك كان ملزمًا بطحن غلاله في طاحون السيد، وعصر عنبه في معصرة السيد، وخبز دقيقة في فرن السيد، كما كان مضطر

إلى دفع بعض الضرائب غير العادلة، كما كان لا يملك حق عرض محصوله في السوق، وكان ملزمًا أيضًا بدفع ضريبة إذا مر بطريق أو استخدم نهرًا، يؤديها للسيد تارة أو للمدينة أو للملك نفسه تارة أخرى.

ولم تكن الطبقة الوسطى تثق فى هذه الطبقة الدنيا، كما كانت تكره النبلاء، ولكنها رأت فى شتاء عام ١٧٨٩ ضرورة التقرب من طبقة الفلاحين حتى تحقق ما أرادت من سياسة، فأخذت تحرض هذه الطبقة مثيرة فى نفوسها كل ما يدفعها إلى الثورة والتعبير عن ضروريتها. كان استياء هذه الطبقة واضحًا، فأرادت أن تتخلص من الالتزامات الإقطاعية ومن الضرائب وهكذا كانت هذه الطبقة هى السلاح الذى استخدمته الطبقة الوسطى لتحقيق أغراضها. فكان لها ما أرادت عندما تمت الانتخابات لمجلس طبقات الأمة. وعندما استخدمت هذه الطبقة لتقضى على معالم الظلم والاستبداد فكانت الوسيلة هى إسقاط حصن الباستيل.

٥- الأزمة الاقتصادية ومحاولات الإصلاح.

كانت فرنسا تشكو فراغًا مزمنًا فى خزينتها ربما عادت جذوره إلى أيام لويس الرابع عشر وما خاضته فرنسا من حروب فى زمنه. ولم يبادر أحد منذ ذلك الوقت لعلاج الوضع بصورة جذرية. وقد برزت هذه الأزمة بصورة جادة عقب حرب الاستقلال الأمريكية وما تكبدته فرنسا من مصاريف باهظة لمساعدة الأمريكيين فى صراعهم ضد الاستعمار البريطانى. ولعل الغريب فى الموضوع هو أن هذه الأزمة لم تكبر فى أساسها بسبب ضعف موارد الأمة الفرنسية، بل على العكس، ففرنسا كانت تملك زراعة مزدهرة وصناعة على درجة كبيرة من التطور وتجارة خارجية نشطة للغاية. إنما الأزمة كانت ناشئة عن عجز الدولة فى الموازنة وذلك بالدرجة الأولى لكون الفئات القادرة على دفع الضرائب كانت لا تفعل ذلك

بسبب الامتيازات القديمة. فالخلل إذا كان في موازنة الدولة وليس في موارد الأمة ومصاريفها.

ولكى ندرك حقيقة الوضع المالى لفرنسا يكفى أن ننظر إلى حسابات الخزينة للعام ١٧٨٨ وهو العام السابق للثورة كانت مصاريف الدولة لهذا العام ٦٢٩ مليون فرنك بينما لم تكن الواردات تزيد عن ٥٠٣ مليون فرنك، أى بعجز ١٣٦ مليون فرنك وهو ما يعادل ٢٠٪ من الميزانية العامة للدولة.

ولعل أسوأ ما فى هذه الموازنة هو طريقة توزيع المصاريف فيها، فأكثر من نصفها أى ٣١٨ مليون فرنك يذهب إلى جيوب المرابين لتسديد ديون السنوات السابقة، و ١٦٥ مليون فرنك تذهب للجيش والبحرية يأخذ ١٢ ألف ضابط معظمهم من أبناء النبلاء والأشراف ٤٦ مليونًا منها بصورة مرتبات ومصاريف. وتبلغ مصاريف القصر الملكى والحاشية ٦٪ من الموازنة، بينما تقل مجموع الاعتمادات المخصصة للتعليم والجامعات والخدمات العامة عن ٢٪ من مجموع الموازنة.

لقد جرت عدة محاولات زمن لويس السادس عشر لإصلاح الوضع المالى فى البلاد كان أبرزها المحاولات التى قام بها تورجو Turgot ونيكر Necker إلا أن هذه المحاولات فشلت أمام استحالة إجبار النبلاء والأكليروس على التنازل عن بعض امتيازاتهم، وعلى دفع الضرائب التى تترتب عليهم بالنسبة لثرواتهم وقدراتهم على الدفع. والواقع أن وضع الميزانية الفرنسية لم يكن ميؤوسًا منه كما قد توحى الأرقام. فالبلاد الفرنسية غنية جدًا. ولو وزعت الضرائب فيها بشكل عادل لأمكن بسهولة موازنة مداخيل الدولة ومصاريفها.

أما عن محاولات الإصلاح الاقتصادى، فكان أولها على يد تورجو (١٧٧٤ – ١٧٧٦) فكان أول ما اهتم لويس السادس عشر أن يعثر على وزراء أكفاء أمناء يصلحون الفوضى التى استشرت فى الإدارة والمالية.

وكان الشعب يطالب بإلحاح بعودة البرلمانات التي أقصيت، فأعادها، وأقال موبيو الذى حاول من قبل أن يحل محلها هيئة أخرى. وكان تورجو رجلاً فرنسيًا من معدن شبيه بالذى وجده لويس الرابع عشر فى كولبير كرس نفسه لخدمة وطنه، واتسم ببعد النظر والعكوف على العمل بغير ملل.

وقد آمن بتحرير الصناعة والتجارة ما أمكن من التنظيم الحكومى أو النقابى، وبأن الأرض مصدر الثروة الوحيد، وبأن ضريبة واحدة على الأرض هى أعدل الطرق وأكثرها عملية لجمع إيراد الدولة، وأنه ينبغى إلغاء جميع الضرائب غير المباشرة. وقد تبين لتورجو أن إيرادات الحكومة السنوية ٢١٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك ومصروفاتها ٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك، لذلك أمر بألا يصرف مبلغ من الخزانة لأى غرض دون علمه أو موافقته، وكان هدفه تنشيط الاقتصاد بإرساء دعائم حرية المشروعات، والإنتاج، والتجارة، خطوة بخطوة. وبدأ بمحاولة لإصلاح الزراعة. وكانت الحكومة قد أشرفت على التجارة فى الغلال تجنبًا لتذمر أهل المدن فنظمت بيعها من المزارع لتاجر الجملة، ومن تاجر الجملة لتاجر التجزئة، وحددت سعر الخبز، ولكن انخفاض الأسعار ثبطت همة الفلاح عن زرع المزيد من الغلال، وثبطت غيره عن الاشتغال بالزراعة، فظلت مناطق شاسعة من أرض فرنسا صالحة دون زراعة، وعطلت ثروة الأمة الممكنة عند بيعها. وبدأ إصلاح الزراعة فى نظر تورجو أول خطوة فى إحياء فرنسا. ذلك أن إطلاق يد المزارع فى بيع غلته بأى سعر يستطيع الحصول عليه سيرفع من دخله ويحسن وضعه الاجتماعى، ويزيد قوته الشرائية، وينهض به من الحياة البدائية الوحشية التى وصفها من قبل لابروبيد فى عصر لويس الرابع عشر الذهبى.

ومن ثم ففى ١٣ سبتمبر ١٧٧٤ استصدر تورجو من المجلس الملكى مرسومًا أطلق تجارة الغلال فى كل مكان عدا باريس حيث قدر أن رد فعل المدينة سيكون محرجًا فحين ارتفع سعر الخبز فى ربيع ١٧٧٥ اندلعت

حوادث الشغب في عدة مدن، ففي الأقاليم المحيطة بباريس، والتي تتحكم في انسياب الغلال إلى العاصمة. راح بعض الرجال يتنقلون بين المدن ويحرضون الناس على التمرد، مما اضطر الملك إلى خفض سعر الخبز ثم ألغاه مرة أخرى وأصدر تورجو أوامر للتوفير في مصروفات الدولة. ولتحصيل الضرائب تحصيلاً أكثر كفاءة وللإشراف بدقة على الملتزمين العموميين ثم ينقل الاحتكارات الأهلية في المركبات العامة، ومركبات البريد، وصنع البارود إلى الدولة.ولكن لم يتح له الوقت لإنشاء "بنك الخصم" وهو مصرف لخصم الأوراق التجارية وتلقي وإعطاء القروض وإصدار البنكنوت الذي تدفع قيمته عند إبرازه. وفي نهاية ١٧٧٥ خفض المصروفات إلى ٧٠٠,٠٠٠ وأنقص الفائدة على الدين الأهلي من ٨,٧,٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٠٠,٠٠٠ جنيهًا واستعيدت الثقة بالحكومة حتى استطاع أن يقترض ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهًا من الماليين الهولنديين بفائدة أربعة في المائة، ويسدد بهذه الطريقة ديونًا كانت الخزانة تدفع عنها فائدة من سبعة إلى إثنا عشر في المائة، وأوشك أن يوازن الميزانية، ولكنه لم يفعل هذا بزيادة الضرائب بل بالحد من الفساد والإسراف، وعدم الكفاءة وكثرة الفاقد.

وفي يناير ١٧٧٦ فاجأ تورجو فرنسا بستة مراسيم صدرت باسم الملك قرر أحدها أن تشمل حرية التجارة في الغلال بباريس، وألغى العدد الكبير من المناصب المتصلة بتلك التجارة، وانضم الموظفون المطرودون على هذا النحو إلى صفوف أعدائه، فألغى مرسومان، وعدلت الضرائب المفروضة على الماشية والشحوم، فأغتبط الفلاحون، وألغى الرابع السخرة وهي أيام محددة في السنة يفرض فيها الشغل المجاني على الفلاحين لصيانة الكباري والقنوات، والطرق؛ وتقرر أن يتقاضى الفلاحون منذ الآن أجرًا عن هذا العمل من حصيلة ضريبية تفرض على جميع الأملاك غير الكنسية، وأغتبط الفلاحون. وشكا النبلاء، وأثار تورجو المزيد من الاستياء بالديباجة التي وضعها في فم الملك.

أما آخر المراسيم الستة فقد ألغى الطوائف الحرفية. وكانت قيد أصبحت أرستقراطية، لأنها أشرفت على جميع الحرف تقريبًا، وحدت من الدخول فى عضويتها باشتراطها رسوم التحاق عالية ثم قيدت فوق ذلك الصلاحية لاختيار معلمى الحرف. وقد عطلت الاختراع، وعرقلت التجارة بالمكوس إذ يحظر المنتجات المتنافسة التى تدخل فى نطاقها وقد تددت طبقة المتعهدين أو المقاولين الصاعدة – وهم رجال يوفرون رأس المال، والتنظيم، ولكنهم يطالبون بحرية استئجار أى عامل، سواء للمنتمين للطوائف الحرفية أو غيرهم، وبيع سلعهم فى أى سوق فى متناولهم – هذه الطبقة نددت بالطوائف الحرفية لأنها تؤدى إلى تقيد التجارة. أما تورجو التواق إلى دعم التنمية الصناعية بإطلاق حرية الاختراع، والمشروعات والتجارة، فقد شعر أن الاقتصاد القومى سيفيد من إلغاء الطوائف الحرفية.

وكانت مراسيم تورجو – وديباجاتها – قد ألهبت عليه غضب جميع الطبقات ذات النفوذ؛ خلا التجار ورجال الصناعة الذين نعموا فى ظل الحرية الجديدة. والواقع أنه كان يحاول أن يحدث بطريق سلمى تحرير رجل الأعمال، وهو النتيجة الاقتصادية الأساسية التى أسفرت عنها الثورة الفرنسية ومع ذلك عارضه بعض التجار سرًا لأنه تدخل فى احتكاراتهم. وعارضه الأشراف لأنه أراد أن يفرض كل الضرائب على الأرض، ولأنه يستعدى الفقراء على الأغنياء. وأبغضه البرلمان لأنه أقنع الملك بإبطال قراراته لنقصه. ولم يثق به رجال الدين زاعمينه كافرًا لتخفيض نفقاتهم. وحاربه الملتزمون العموميون لأنه حاول أن يحل محلهم موظفين حكوميين فى جمع الضرائب غير المباشرة. وساء الماليين حصوله على القروض من الخارج بفائدة ٤٪ وكرهته بطانة الملك لأنه سخط على إسرافهم، ومعاشاتهم ووظائفهم الفخرية. أما موريبا، وهو الأعلى منه منصبًا فى الوزارة، فلم يغتبط بسلطان المراقب العام للمالية واستقلاله المتزايدين. وكتب السفير السويدى يقول "إن تورجو يجد نفسه الهدف لحلف رهيب جدا".

أما ماري أنطوانيت فقد رضيت عن تورجو أول الأمر، وحاولت أن توفق بين نفقاتها واقتصادياته، ولكن سرعان ما استأنفت (حتى ١٧٧٧) إسرافها فى الثياب والعطايا ولم يخف تورجو فزعه من مطالبها من الخزانة. وعليه أقسمت الملكة لتنتقمن منه. وكان للويس السادس عشر أسبابه الخاصة لفقد الثقة فى الوزير الثورى. ذلك أن الملك كان يحترم الكنيسة. وطبقة النبلاء، وحتى البرلمان. وكانت هذه المؤسسات قد رسخت فى التقاليد بمرور الزمن فإتلافها معناه خلخلة ركائز الدولة. ولكن تورجو قد أقصاها كلها. وفى ١٢ مايو سنة ١٧٧٦ أرسل إلى تورجو أمرًا بأن يستقيل فاستقال وعاش بعد إقالته عيشة هادئة فى باريس، يدرس الرياضة والفيزياء، والكيمياء، والتشريح.

خلف تورجو فى رقابة المالية كلونى دنوى، الذى رد السخرة والكثير من النقابات الحرفية، ولم ينفذ مراسيم الغلال، وألغى المصرفيون الهولنديون موافقتهم على إقراض فرنسا ستين مليونًا من الجنيهات بفائدة ٤٪، ولم يكتشف الوزير الجديد نيكر (١٧٧٦ – ١٧٨١) طريقة لاجتذاب المال إلى خزانة الدولة خيرًا من إنشاء يانصيب قومى (٣٠ يونيو ١٧٧٦). فلما مات كلونى (أكتوبر) اقنع مصرفيو باريس الملك بأن يستدعى إلى خدمته الرجل الذى كان أكفأ نقاد تورجو.

كان جاك نكر بروتستنتى من جنيف. وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٧٧٦ عين لويس السادس عشر نكر "مديرًا" للخزانة الملكية "بناء على تزكية موريبا. وكان تعيينه يشوبه بعض الشوائب، فقد أغضب بعض الأساقفة السماح لبروستنتى سويسرى بأن يتحكم فى مال الأمة، فأجاب موريبا، "فى وسع رجال الدين أن يشاركوا فى اختيار الوزراء إذا هم دفعوا ديون الدولة" وسترًا لهذا الواقع عين كاثوليكى فرنسى يدعى تابورو دريو مراقبًا عامًا للمالية له الرئاسة الإسمية على نكر. وتضاءلت معارضة الأكليروس حين

جعل نكر تدينه واضحًا جليًا. وفى ٢٩ يونيو ١٧٧٧ استقال تابورو، وعـين نكر مديرًا عامًا للمالية وقد رفض أن يتقاضى راتبًا، بل أقـرض الخزانـة مليونى جنيه من ماله الخاص. لكنه ظل محرومًا من لقب الوزير، ولم يسمح له بعضوية المجلس الملكى.

وقد وفق فى حدود سلطته على علاج مشكلات الصيرفة لا مشكلات الدولة. وكان فى قدرته تكثير المال بنجاح أكثر من سياسة الرجـال. وقـد أرسى فى الإدارة المالية نظامًا وحسابات ووفرًا أفضل وألغـى أكثـر مـن خمسمائة وظيفة شرفية ومنصب زائد عن الحاجة، واستطاع طـرح أسـهم بقروض أكسبت الخزانة ١٤٨٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيهًا خلال عام واحد. ثم دعـم بعض الإصلاحات الصغيرة، فخفف من المظالم فى فرض الضرائب، وحسن المستشفيات، ونظم بنوك الرهونات لتقرض الفقراء بفائدة منخفضة، وواصل جهود تورجو للحد من نفقات البلاط. والبيـت الملكـى والملكـة ورد إلـى الملتزمين العموميين جميع الضرائب غير المباشرة (١٧٨٠) غير أنه اختزل عددهم وأخضعهم لفحص ورقابة أدق. وقد أقنع لويس السادس عشـر بـأن يسمح بإنشاء المجالس الإقليمية فى برى، وجرينوبل، ومونتوبـان، ووضـع سابقة مهمة إذ اتخذ التدابير لجعل ممثلى الطبقة الثالثة (التى تنظم الطبقتـين الوسطى والدنيا) فى هذه المجالس مساوية لممثلـى النـبلاء و الأكليـروس مجتمعين. على أن الملك يختار أعضاء هذه المجالس، ولم يسمح لهـم بـأى سلطة تشريعية... وقد ظفر نكر بنصر مهم حين أقنع الملك بأن يعتـق مـن بقى من الأقنان على الأراضى الملكية، وأن يهيب بجميع السادة الإقطـاعيين أن يحذوا حذوه. فلما رفضوا أشار نكر عليه بإلغاء القنية كلها فى فرنسا، مع دفعه التعويضات للإقطاعيين ، ولكن الملك الذى كان حبيس تقاليده أجاب بأن حقوق الملكية نظام بلغ من الرسوخ مبلغًا يعسر معه إلغاؤه بمرسوم. وفـى سنة ١٧٨٠، وتحت إلحاح أيضًا أمر الملك بإنهاء التعذيب القضائى، وإلغـاء

السجون المبقلية، وفصل السجناء الذين جرموا فعلاً عن أولئــك الــذين لــم يحاكموا بعد. وفصل كلتا الفئتين عن الأشخاص المقبوض عليهم بسبب الدين.

وكانت المحاولة الإصلاحية الأخيرة التي قام بهــا الــوزير كــالون Calonn (١٧٨٣ – ١٧٨٧م) وقد هدف كالون من برنامجــه الإصــلاحي لجعل الفرنسيين يتساوون كلهم في تحمل مصاريف الدولة بغض النظر عــن مراتبهم الاجتماعية وعمل أيضًا على هدم الحواجز والحدود الجمركية بــين الأقاليم الفرنسية لتنشيط التجارة الداخلية وتسهيل انتقال البضائع والسلع داخل فرنسا. ولإقناع الأكليروس بتعديل إصلاحاته باعتبارها ضرورة لابد منهــا ولسلامة النظام والبلاد دعي مجلس الأعيان – وهو مجلس يمثــل طبقتــي الأكليروس والأشراف نادرًا ما كان يدعى للاجتمــاع – فــي ســنة ١٧٨٧ وشرح أمامه أوضاع فرنسا المتردية واقتراحاته الإصلاحية محمٍّ أعضــاء المجلس المذكور مسؤولية الوقوف في وجه الإصلاح، وبالرغم من فشل هذه المحاولات كانت نتائجها مذهلة على اعتبار أن التقرير الــذي تــلاه أمــام المجلس المذكور قد نشر على الفرنسيين بحيث عرفوا للمرة الأولى وعلــى لسان وزير مسئول مدى تردى الأوضاع المالية وأسباب ذلك وقد أوجز فــي التقرير المذكور وضع فرنسا بما يلي "أن فرنسا تتكون من ولايات وأقطــار منفصلة وإدارات مختلطة متنوعة، لا تعرف مقاطعاتها شيئًا عــن بعضــها البعض، وحيث لا تحمل بعض جهاتها عبئًا ما بينما العبء كله يقــع علــى الجهات الأخرى، وحيث أكثر الطبقات فيها ثــراء يفــرض عليهــا أخــف الضرائب، وحيث الامتيازات تحول دون كل توازن، وحيث يتعذر إقامة حكم ثابت دائم، ووجود إدارة مشترطة فلا عجب إذا هي غضت بالعيوب، وحفلت بالمساوئ، ومن المعتذر في حالتها الراهنة أن تحكم حكما صالحًا".

وكان يرافق تدهور الوضع المالي نقص متزايد في موارد الطبقــات العاملة وذات الدخل المحدود بحيث يصعب الاعتماد عليها في أية محاولــة

لإصلاح أوضاع الجزيئية. فخلال نصف القرن السابق للثورة كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٦٥٪ بينما لم ترتفع الأجور فى نفس الفترة الزمنية بـــأكثر من ٢٢٪.

وقد زاد فى تردى الأوضاع العامة والمالية والأزمـــة الاقتصـــادية الدورية التى حدثت سنة ١٧٨٨ والتى أصابت الطبقة البورجوازية فى داخلها بشكل عنيف. وكذلك المواسم وخاصة موسم القمح كانت معطلة فـــى الســـنة المذكورة. فعم القحط أنحاء البلاد وانخفض انتاج الحنطة فى الموسم المذكور إلى أدنى مستوى عرفته فرنسا. ولم يكد يأتى ربيع سنة ١٧٨٩ حتـــى عـــز الخبز وارتفع سعره ولم يعد بمتناول القسم الأكبر من الفلاحين والعمال فـــى المدن. وكانت المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا قد زادت فى حـــدة الأزمة بما أتاحته للتجار من تصدير القمح للإنجليز سعيًا وراء الربح رغـــم حاجة الفرنسيين لقمحهم. وعبثًا طلب الرأى العام بإلغاء المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا والتى تتيح تصدير القمح إليها. فانتشرت المجاعة وعم الاستياء فى المدن والأرياف وأخذ الفلاحـــون يطوفـــون مســـتجدين تـــارة ومحرقين المنازل تارة أخرى. وتلبد الجو الفرنسى بغيوم الثورة.

وخلف كالون "دى بريين de Brienne" (١٧٨٧ – ١٧٨٨) وهـــو رئيس أساقفة "تولوز" وكان آخر من تمتعوا بنفوذ سياسى من رجال الـــدين. وفى عهده وافق مجلس الأعيان على غالبية مقترحات "كالون" ولكنه رفـــض فرض ضريبة عامة على الأرض. فاستخدم الملك حقه فى فرض الضرائب. وهنا رفض البرلمان فرض الضريبة العامة على الأرض، وقد أدى ذلك إلى اعتزال "دى بريين" فى ١٧٨٨.

على أن البرلمان كان قد وافق قبل اعتزاله منصبه. عام ١٧٨٧ على مرسوم حرية التجارة الداخلية وإنشاء المجالس الإقليمية، وإلغـــاء الســـخرة. وفى عام ١٧٨٨ تولى نيكر الوزارة ليعد العدة لدعوة مجلس طبقات الأمـــة

إلى الانعقاد في فرساي في ٥ مايو من العام التالي فأخذت الأنظار تتجه نحو نيكر. وتعلقت الآمال بشخصه لحل الموقف.

وقبل الحديث عن الأحداث التي جرت لابد من إلقاء نظرة على كل من برلمان باريس الذي أصر على رفض تسجيل مشروع القانون الذي اقترحه الملك لفرض ضريبة عامة على الأرض. وعلى مجلس طبقات الأمة الذي اتجهت نحوه الأنظار كوسيلة أخيرة لمعالجة الأزمة المالية.

في الثامن من أغسطس سنة ١٧٨٨ في جو مملوء بالمخاوف والشكوك والآمال، دعا الملك أخيرًا مجلس طبقات الأمة للانعقاد في العام التالي، وأرجع نيكر ساحر المال إلى منصبه القديم الذي يهيمن منه على مالية فرنسا. ولم يصدر قط إصلاح جليل من ذلك المجلس الذي أهملت دعوته للاجتماع طويلاً، والذي كان يجتمع فيه رجال الدين والأشراف وممثلو الطبقة الثالثة "طبقة العامة" ويتداولون ويقترعون كل على حده. وكان كل ما يأمله نيكر من دعوته أن يقر المال اللازم لمعادلة الميزانية، فيسد بذلك الهوة العميقة في عجز الميزانية. ولم تضع الحكومة قبل انعقاد ذلك المجلس خطة للإصلاح الدستوري، أو تعد أي إرشادات لهدى مجلس قليل الخبرة، كهذا المجلس المؤلف من ألف ومائتي عضو، خلال عمله، ومع أنه تم الاتفاق في ٢٤ يناير ١٧٨٩ على أن يكون عدد ممثلي الطبقة الثالثة معادلاً لعدد أعضاء الأشراف ورجال الدين معًا، فإن الحكومة لم تقرر شيئًا، بل أنها لم تقرر حتى هذا الأمر الخطير وهو، هل يجمع جميع أعضاء الطبقات الثلاث معًا، أو يجتمع ممثلو كل طبقة على حده؛ والحق أن لويس لم يكن ينتظر، أو يتوقع الحركة الهائلة التي ترتبت على دعوة مجلس طبقات الأمة في فرساي، والتي خلقت رأيًا عامًا سياسيًا قوي الإرادة شديد الهياج.

ومع ذلك فإننا نجد المطالبة بالإصلاح الدستوري في هذا الشكل أو ذاك ظاهرة في جلاء، في العرائض التي رفعتها كل هيئة وناحية في فرنسا

إلى الحكومة، أو نشرها كبار القوم خلال تلك الحقبة الدقيقة. ولم يكن ذهـن فرنسا يجنح إلى الجمهورية. بل كان يطالب فقط بأن الضـرائب يجـب أن تفرض من غير موافقة الشعب، وأن تلغى ضريبة البيوت والعقـار الثابـت وهما أمنيتان أجمع الناس، برغم تضارب المصالح، على المطالبة بتحقيقها. وثمة عريضة وزعت على نطاق واسع كتبها قس شاب ممتاز الذكاء، ورسم فيها مملكة دستورية تشبه كثيرا تلك التى أقيمت فى فرنسـا عقـب سـقوط نابليون. وكان ذلك القس هو تاليران Talleyrand أسقف أوتان الذى أثبتت الأيام أنه كان أحكم من الكثير من أبناء وطنه. فقد قدر له سنة ١٨١٤، بعـد أن أشرفت حروب الثورة على الانتهاء، أن يدير دفة الأمور فى فرنسا على النمط الذى سعى عبثًا أيام شبابه أن يخطه لها.

ولكن لما التأم عقد المجلس فى فرساى فى مايو ١٧٨٩، وقع ممثلو طبقة العامة تحت تأثير عقلية السوقة فقد اجتمعوا فى وقت هياج شديد وآمال عريضة، وعقدوا من بادئ الأمر النية على أن يمنحوا فرنسا نظمًا وهيئـات تكون موضع حسد العالم لها، وأنموذجًا لسائر البلدان. فلم يكن ممثلـو تلـك الطبقة، وقد تشربت نفوسهم بهذه الروح يميلون إلى أن يحتملوا معارضة من جانب الطبقات الممتازة، فأعلنوا فى ١٧ يونيو أنهم يكونون "الجمعية الوطنية" وفى اجتماع شهير عقد فى ٢٠ يونيه فى ملعب التنس بجوار قصر فرساى، أقسموا بألا ينفضوا حتى يضعوا لفرنسا دستورًا.

وكان العمل الذى فرضوه على أنفسهم ضخمًا جبارًا، فإن الدسـتور الأمريكى سنة ١٧٨٩ الذى وضعته وصقلته لجنة صغيرة من رجـال ذوى كفاءة ممتازة كانوا يعقدون اجتماعاتهم وراء أبواب مقفلة فى مدينة فيلادلفيـا الهادئة المتدينة. أما الجمعية الوطنية الأكثر عددًا المنعقدة فى فرساى، فقـد جرت مداولاتها فى مملكة تجيش بالفوضى، وتحت غوغاء باريس وصخبهم

بوعيدهم، وكان إصلاح نظام الملكية الفرنسية القديمة العهد إصلاحًا حكيمًا عملاً شاقًا على أى حال.

وكان هنالك بعضًا من البطانة الملكية تتوق إلى استخدام القوة فى كبح جماح الجمعية، والقضاء على اضطرابات العاصمة التى ازدادت استفحالاً. فأذعن لويس بعض الإذعان فأقال فى ١١ يوليو نيكر المبغض – أقاله لأمور ثلاثة لأنه بروتستانتى، ولأنه حديث نعمة، ولأنه مصلح. وأمر بإقامة معسكر قرب فرساى لجند نظاميين ووضعوا تحت أمرة برجلى، وهو قائد قديم مجرب ذائع الصيت. واستهوت الآن لويس سياسة القوة والبطش، وهو الذى كان ينادى من قبل بوجوب الإصلاح.

فكان رد ديمقراطية باريس على تهديد الرجعية هذا، هو الرد التاريخى الذى مازالت فرنسا تحتفل به عيدا قوميًا فى ١٤ يوليو من كل عام حين استسلم فى ذلك اليوم من عام ١٧٨٩ حصن الباستيل إلى غوغاء كانوا قد سلحوا أنفسهم بما غنموه. ومن المرجح أنهم كانوا يمولون من بعض أرباب الأموال الذين رأوا فى نيكر الأمل الوحيد للإصلاح المالى. ولم يكن هنالك فخر كبير فى هجوم على حصن كانت مدافعه مهجورة عديمة الاستعمال. ولكنه كان نظرًا للظروف التى سبقت وتبعت استسلامه. مصدر عار وخجل شديدين: تلك الظروف التى ترى فى الذعر الشديد الذى حلّ إذ ذاك بسكان العاصمة، أو فى مشاهد التدمير والنهب، أو فى تمرد بعض الجند وشغب البعض الآخر، أو فى ذبح حامية الباستيل ذبحًا على النذالة والقسوة. بيد أن الاستيلاء – بالرغم تدنسه بالجريمة – على ذلك السجن القديم الذى فى أطراف باريس وهدمه كان عملاً سياسيًا فذًا رائعًا. ففى طول أوروبا وعرضها هلّ الناس وكبروا مرحبين بسقوط الباستيل كخاتمة للطغيان المستتر، والسجن الظالم المستبد، وكبشير ببزوغ فجر الحرية.

ثانياً:مراحل الثورة الفرنسية

١- تفاقم الأزمة الاقتصادية وانعقاد الجمعية الوطنية.

في صيف سنة ١٧٨٨ اشتدت الأزمة الاقتصادية في فرنسا لدرجة كبيرة، وانتشر الجوع في بعض الأرياف وفي الأحياء التي يقطنها العمال والفقراء في المدن الكبرى. وعجز نيكر المعروف بحنكته وحسن تدبيره، - والذي كان قد استدعى مجدداً في سنة ١٧٨٨ لاستلام وزارة المال - عن ضبط الأمور وتأمين القوت للجائعين خاصة وأن خزينة الدولة أصبحت خاوية، إذ ورد في التقرير الذي سبق أن قدمه الوزير كالون إلى مجلس الأعيان في سنة ١٧٨٧ أن ديون الخزينة الفرنسية تبلغ أربع مليارات فرنك مضافاً إليها الديون الكبيرة التي ترتبت على البلاد بسبب المشاركة في حرب الاستقلال الأمريكية.

وأمام خطورة الوضع الاقتصادي والمالي اقترح الوزير على لويس السادس عشر طرح المشكلة بكاملها على الأمة الفرنسية عن طريق دعوة مجلس الطبقات الذي يتمثل فيه جميع فئات الشعب، والذي لم يكن قد دعي للاجتماع منذ ١٧٥ عامًا. وقد وافق الملك على هذه الخطوة رغم ما كان يرافق ذلك من مخاوف ومحاذير وشكوك. فالعرش يحتاج للمال وهذا لم يعد من الممكن تأمينه إلا بموافقة وقبول جميع ممثلي الشعب. ووضع نيكر، بتكليف من الملك، نظامًا انتخابيًا جرت الانتخابات العامة على أساسه في جميع أنحاء المملكة. وقد رحبت الطبقات الشعبية بهذا التدبير، راجية أن تحصل بواسطته وعن طريق المجلس الجديد على الخبز وكذلك وافقت البورجوازية على هذه الخطوة بهدف الحصول عن طريق مجلس الطبقات على قسط من الحريات الديمقراطية وعلى حقها في المشاركة في شئون الحكم والسلطان. وهكذا وضع الفرنسيون أقدامهم على أعتاب الثورة. تألف المجلس الجديد من ١٢٠٠ عضو نصفهم يمثل طبقة العامة والنصف الآخر

يمثل بالتساوى طبقتي الأشراف والأكليروس، وكانت التقاليد القديمة تقضي بأن تجتمع كل طبقة على حدة وأن يجرى التصويت على أساس الطبقه وليس على أساس أصوات جميع الممثلين. وقد حرر الناخبون فى جميع أنحاء فرنسا عرائض حملها أعضاء المجلس الجديد (كما تنص على ذلك التقاليد الدستورية القديمة فى فرنسا) تفيض بالشكوى وتحدد المطالب الأساسية التى يريد الفرنسيون تحقيقها وهى، صيانة الحريات العامة ومنع التعدى عليها إلا بموجب القانون. وإلغاء الامتيازات القديمة ومساواة الجميع أمام القانون، وعدم فرض الضرائب إلا بموافقة الشعب ممثلا بمندوبيه فى مجلس الطبقات. وأخيرًا توزيع الأعباء الضرائبية على الجميع بالتساوى بغض النظر عن الانتماء الطبقى.

والواضح من هذه المطالب أنها على درجة كبيرة من الاعتدال ولا تحمل فى طياتها أى عداء للنظام الملكى أو رغبة فى إحداث تغيير جذرى فى النظام السياسي والاقتصادى فى فرنسا. وأبرز ما فيها أنها من وضع مواطنين لا يزالون على ولائهم للملكية وعلى حبهم للملك، يدفعهم مثل أعلى هو العمل على تحويل فرنسا إلى ملكية برلمانية دستورية.

وفى الاجتماع الأول الذى عقده مجلس الطبقات فى اليوم الخامس من شهر مايو، ألقى نيكر خطابًا أوجز فيه التدابير التى يقترحها لإصلاح شئون بيت المال ولم يشر من قريب أو بعيد إلى موقف الدولة من المطالب التى يود الفرنسيون تحقيقها وقد ظهر منذ البداية أن الحكومة لم تكن لديها خطة واضحة للإصلاح ولم يكن لديها أى جواب على المطالب الكثيرة والمتنوعة التى جاء بها ممثلو الأمة. حتى أنه لم يكن للحكومة موقف واضح من بعض القضايا الشكلية المتعلقة بالنظام الداخلى للمجلس. فى نفس الجلسة طرح زعماء الطبقة الثالثة مشكلة التصويت فى المجلس الجديد وأصروا على أن يجرى بالاقتراع الفردى وليس على أساس الطبقات. وكان هدف هؤلاء من

ذلك الحصول علي أغلبية في المجلس لأخذ المبادرة عند طرح الاقتراحات والقوانين على التصويت. ونظرًا لكون عدد مندوبى الطبقة الثالثة يتساوى مع عدد مندوبى الأكليروس والأشراف ولكون الكثيرين من مندوبى هؤلاء ميالين للتعاون مع الطبقة الثالثة فإن أى اقتراح بالأسماء سيجعل الأغلبية بجانب الطبقة الثالثة. ولم تقدم الحكومة أى رد منطقى ومقبول على هذا الاقتراح كما لم تتقدم باقتراح بديل يأخذ بعين الاعتبار مطالب الشعب بل اكتفى الملك برفض الاقتراح والتمسك بالأسلوب القديم الذى كان يعمل به منذ أكثر من قرنين، وبذا يكون الملك قد ارتكب حماقة كبيرة أبعدت ممثلى الطبقة الثالثة عن العرش مع كونهم كانوا لايرغبون فى ذلك، ودفعهم فى سلوك طريق مستقل.

طال النقاش كثيرًا حول هذا الموضوع وتمسك الملك ومن ورائه ممثلو الأشراف والنبلاء بطريقة الاقتراع التقليدية مما جعل ممثلى الطبقة الثالثة الذين علقوا الآمال الواسعة على المجلس الجديد يميلون لأخذ زمام المبادرة من الحكومة والعرش والانفراد بالعمل لتحقيق الإصلاح الدستورى الشامل. وقد تم التحول الأساسى حين وافق ممثلوا الطبقة الثالثة ومن يقف موقفهم من الأكليروس والأشراف على اقتراح تقدم به سييياس وهو راهب متنور من أنصار المبادئ الحرة يدعو لاجتماع هؤلاء فى مجلس تشريعى يمثل البلاد ويطلق عليه اسم "الجمعية الوطنية" وكان ذلك فى ١٧ يونيو سنة ١٧٨٩. وفى اجتماع ثان عقد فى ٢٠ يونيو فى ملعب للتنس يقع على مقربة من قصر فرساى، أقسم هؤلاء على أن يوالوا اجتماعاتهم مهما كانت الظروف والاعتبارات إلى أن يضعوا لفرنسا دستورًا جديدًا يصون حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم. وبذا تحول مجلس الطبقات عن الهدف الأساس الذى دعى من أجله وهو فرض ضرائب جديدة، وأصبح جمعية تشريعية تعمل لوضع دستور يلبى حاجات المواطنين.

ولما لم يكن الملك راضيًا عن الخطوات المتخذة فقد دعا في الثالث والعشرين من الشهر المذكور مجلس الطبقات إلى الاجتماع وأبلغ أعضاءه عن رغبته فى أن يظل الفصل بين الطبقات قائمًا، وأعلن إلغاء القرار الذى اتخذ بتحويل المجلس إلى جمعية وطنية. رفعت الجلسة على أن تستأنف فى اليوم التالى، وكل طبقة على حدة وذلك لدراسة مشروع إصلاح الإدارة وتقويم أوضاع بيت المال، وانسحب الملك وتبعه الأشراف والأكليروس، إلا أن مندوبى الطبقة الثالثة ومناصريهم من الأشراف والأكليروس بقوا فى أماكنهم مما جعل أحد موظفى البلاط يذكرهم بضرورة إخلاء القاعة.

وهنا أفرزت الثورة، أحد أبرز زعمائها وأوائل روادها ميرابو الذى رد بعبارته الشهيرة: "نحن هنا بإرادة الشعب ولن نخرج إلا على رؤوس الحراب". كان ميرابو يمثل هوية الثورة فى عهدها الأول. إذ كان يريد تحقيق الإصلاح مع الإبقاء على العرش والملك. فقد كان يريد تحقيق نوع من المشاركة في السيادة والسلطان بين الشعب والعرش والقضاء على الاستبداد والفردية. وعلى الرغم من ذلك كان ملكيا دستوريًا وظل كذلك حتى الرمق الأخير من حياته.

ولم يلبث الشعب أن سجل بعد أيام قليلة أولى انتصاراته حيث التحق ممثلو الأكليروس والأشراف بناء على أوامر الملك بالجمعية الوطنية. إلا أن ذلك لم يوقف مسيرة الأحداث. وشعر الملك وحكومته بأن الوضع فى العاصمة بدأ يأخذ شكلاً خطيرًا وأن رياح التمرد والثورة أخذت تنتشر من باريس فى كل الاتجاهات. لذا استدعيت بعض فرق الجيش، على سبيل الاحتراز إلى فرساى واتخذت تدابير أمن مشددة وأقيل نيكر ربما بسبب أفكاره الإصلاحية واستبدل بأحد أعوان الملك وكان ذلك فى الثانى عشر من شهر يوليو.

٢- سقوط الباستيل.

هذه التدابير خلفت عند الفرنسيين أثرًا سيئًا نظـرًا لعلاقـة الـوزير الجديد بالملكة والبطانة الملكية. ولما رافقها من إشاعات عن رغبـة ملكيـة بحل الجمعية الوطنية، ولم تلبث أن عمت العاصـمة الفرنسـية مظـاهرات صاخبة لعب فيها بعض الخطباء المتطرفين من أمثال مارا وديملـون دورًا فعالاً. وسيطر المتظاهرون على دار البلدية فى باريس (الكومون) وجعلوها مركزًا لمقاومة السلطة ونظموا حرسًا أهليًا أعطوا قيادته للمركيز دى لافاييت بطل حرب الاستقلال الأمريكية فى الظاهر للمساعدة علـى حفـظ النظـام وصيانة الأموال والأرواح، وعمليًا كان الهدف من ذلك مقاومة الجيوش التى أخذ بجمعها الملك عند فرساى.

ومن أجل الحصول على السلاح هاجم المتظاهرون مخازن السـلاح ونهبوها ثم اندفعوا بقوة نحو سجن الباستيل الذى طالمـا كـان فـى نظـر الفرنسيين رمز طغيان الملكية وظلمها، فحطموا أسـواره ونبحـوا حاميتـه وأطلقوا سراح من كان فيه من مسجونين. وكان عدد هؤلاء قليلاً، لأن الدولة كانت قد أقلعت منذ مدة طويلة عن استعماله كسجن.

كانت الظاهرة الأساسية فيما حدث يوم ١٤ يوليو وهو اليـوم الـذى يسميه الفرنسيون "يوم الحرية" والذى لا يزالون يحتفلون به حتى الآن، هـو انتشار البطش والعنف وهى أمور ما كان دعاة الثورة مـن البورجـوازيين وأنصار الاعتدال وهم الأغلبية الساحقة فى الجمعية الوطنيـة، يريـدونها أو يتمنون حدوثها. وقد بدأ منذ ذلك اليوم أن الثورة قد أفرزت قوى متطرفة فى أهدافها وأساليبها وأن هذه القوى بدأت تأخذ طريقها إلـى مراكـز القيـادة والتوجيه بين الجماهير الفرنسية وهو الأمر الذى أثار الخوف والحـذر فـى أوساط الجمعية الوطنية وبين الفئات المعتدلة.

وكان لسقوط الباستيل أثر مهم في توجيه أحداث الثورة ففي باريس تمركزت السلطة الفعلية في يد أعضاء بلديتها يحميهم ويدافع عنها الحرس الأهلي الذى كان بمثابة نواة جيش الثورة وفي خارج باريس اعتبر الناس الحدث بمثابة إشعار ببداية مرحلة التحرر ورفع نير المظالم القديمة. فهاجم الفقراء والفلاحون في الأقاليم والأديرة وقصور الأشراف وأحرقوا بعضها. وقد صبوا غضبهم بصورة خاصة على كل من له علاقة بالضرائب والامتيازات القديمة. فهاجموا مكاتب الضرائب وأحرقوا السجلات الرسمية، ولاحقوا الجباة الماليين، وأتلفوا كل ما يثبت امتيازات الكنيسة وحقوق الأكليروس وقد ساعد على انتشار العنف والإرهاب أن رجال الحكومة في الأقاليم وقفوا موقف المتفرج من الأحداث مخافة أن يحل بهم ما حاق بحرس الباستيل. وأمام عجز السلطة اضطر المواطنون في المقاطعات أن يسلكوا مسلك أهالي باريس ويأخذوا زمام الأمر بأيديهم ويؤلفوا لجانًا للإشراف على أعمال الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام وأمام هذه الأحداث شعرت الملكية بخطورة الموقف وبأن المبادرة باتت بيد الجماهير الفرنسية فاضطرت لإظهار بعض التنازلات. أبعد الملك بعض وزرائه وأعاد نيكر لوزارة المالية، وقبل علم الثورة المثلث الألوان.

وهذا الموقف المعتدل والمستسلم بعض الشئ من جانب الملكية لم يكن كافيًا لامتصاص نقمة الجماهير وهياجها بل أن الجميع كانوا يشعرون بأنه لابد من القيام بأعمال أكثر جدية لتهدئة الأحوال في المقاطعات وإرضاء الفلاحين الثائرين، ففي مساء ٤ أغسطس اجتمعت الجمعية الوطنية في جلسة خاصة للبحث عن الوسائل الكفيلة لوقف تيار الاضطراب الجارف في ضوء اقتراح الفيكونت دي نواي وهو من زعماء الأشراف إلغاء الحقوق الإقطاعية للنبلاء. وفي جو حماس عارم اقترعت الجمعية الوطنية بالموافقة على سلسلة من القرارات تهدف لإلغاء هذه الامتيازات أهمها:

١- إلغاء جميع حقوق الأشراف الإقطاعية وما يتبعها من حقوق قضائية.

٢- إلغاء أعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفران.

٣- إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم والمقاطعات.

٤- إلغاء ضريبة العشر التى كانت تدفع للكنيسة.

٥- إعلان المساواة التامة بين جميع المواطنين فى الحصول على الوظائف العامة.

٦- إصلاح القضاء بحيث يتساوى الجميع أمامه فى الحقوق والواجبات.

وقد لاقت هذه المقررات استحسانًا كبيرًا لدى الجماهير الفرنسية وبصورة خاصة لدى الفلاحين فى الأرياف باعتبار أنها أزالت نهائيًا وبصورة قانونية هذه المرة كل ما كان قد بقى فى فرنسا من آثار النظام الإقطاعى. إلا أنها من ناحية ثانية أعطت فى المدى القصير نتائج سيئة للغاية على الصعيد المالى، إذ ألغت دون دراسة وروية سلسلة من الضرائب كانت تشكل نصف مداخيل الخزانة. ومع أن ميرابو استدرك هذا الأمر بناء على إشارة وزير المالية نيكر وجعل الجمعية الوطنية تقر ضريبة تبلغ ربع المداخيل. فإن ذلك لم يعوّض ما فقدته الخزينة وعلى أية حال فهذه هى المرة الأولى فى تاريخ فرنسا الحديث تفرض فيها ضريبة تصيب الأغنياء بأكثر مما تصيب الفقراء ولعلها أولى ثمار الثورة الفرنسية.

ومنذ ذلك الحين بدأت تسير باريس فى طليعة التاريخ وكان سقوط الباستيل إعلانًا بأن باريس لا تنوى أن يفلت الدستور من بين يديها. وأن ما تريده باريس يجب أن تقبله فرنسا. أما لويس فما كان منه عند وصول الخبر إلا أن قال: أنها فتنة كبيرة، فأجابه الدوق دى ليانكور: "كلا يا مولاى، أنها ثورة عظيمة". وأصبح الآن خسوف الملكية كاملاً، فقد باتت عاجزة عن أن تحمى أصدقاءها أو تقضى على أعدائها. وارغم الملك على تجرع كل هوان

وذلك، فألزم أن ينقض أوامره للجنود، وأن يعزل وزراءه، ويستدعي نيكر، وأن يبارك علانية استيلاء الرعاع على الباستيل، وأن يقبل على مسلأ مسن الناس، بحكم الأمة بعد تحررها، الشارة المثلثة الألوان الجديدة التى ابتكرها لافاييت محرر أمريكا والقائد المنتخب للحرس الأهلى.

ومع ذلك فلم تكن باريس واثقة من فريستها. فقد تراءى لها أن الملك طالما كان حرًا طليقًا، فإنه يصبح مصدر خطر عليها، فقد يستأنف ألاعيبه الرجعية القديمة، فيجمع جندًا حوله، أولا يصدق على المراسيم التى تقررها الجمعية الوطنية، أو يدبر الفرار. وقوى الشعور بأن خطره يقل لو أنه قام فى باريس حيث يمكن للكومون Commune – وهو مجلس بلدى باريس – أن يراقبه، وللحرس الوطنى أن يحيطه بالحراس. وكانت صاحبه هذا الرأى والداعية له عند لفيف من أصدقائها للمتحمسين، سيدة فى مقتبل العمر بارعة الجمال فصيحة اللسان، هى مدام رولان، قرينة مفتش مناجم رزين.

وفى خلال هذه الفترة العاصفة استوعبت أساليب الثورة، فكان تحت تصرفها أموال ومنظمون، وغلاة ومتطرفون، ومورد غزير مسن الأوبساش تعهد إليهم بأعمال الشغب والعنف وفى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة ١٧٨٩ ظهر عذر يسوغ أحداث انقلاب، فقد دعا الملك فرقة الفلاندر إلى فرساى. ورفض التصديق على قانون أجازته الجمعية الوطنية، وأشيع أنه يفكر فى الفرار، وأن الحرس الملكى داس بأقدامه الشارة المثلثة الألوان. فكان شبح الرجعية الذى توارى فى يوليو قد أخذ يرفع رأسه من جديد.

وكانت هذه الظنون – مضافًا إليها شح الخبز حينذاك فى باريس – كافية لأن تحرك ذلك الزحف الشهير إلى فرساى فى ٥ أكتوبر سنة ١٧٨٩؛ ذلك الزحف الذى بدأ يتجمع حفنة من النساء الجائعات يولولن فى طلب الخبز، ولكن جاء على أثره الحرس الوطنى بقيادة لافاييت، فأحضروا معهم

الأسرة الملكية إلى باريس، وإلى قصر التويلرى الكئيب القارس البرد الـذى أصبح أشبه بالسجن للملك والملكة.

وعقب سقوط الباستيل، حينما كانت الفوضى ضاربة أطنابها، وبيوت النبلاء تلتهمها النيران، جاء تاليران خفية إلى الكونـت دارتـوا D'Artois أصغر أخوى الملك، جاء يحضه على أن يحمل الملك على حـل الجمعيـة الوطنية، وإعادة النظام إلى نصابه بالقوة. ولكن الملك أبى ذلك عطفًـا منـه وشفقة ولمّا لم يضمن دارتوا لنفسه الحماية الكافية، فرّ عبر الحـدود، بادئـًا بذلك أولى موجات الفرار المتعاقبة التى جلبت هذا الشـر المسـتطير علـى فرنسا وأوروبا.

وصعب أن نغلو فى تعداد الشرور والنتائج السيئة الناجمة عن وجود شراذم من الأشراف الحانقين يتحالفون مع أعداء بلادهم ويتآمرون عليها، إما عن طريق حرب أجنبية، أو بث روح الفتنة والنضال الداخلى، كى يستأصلوا نظمها وهيئاتها الجديدة. فإن جميع الكوارث الكبرى التى انتابت فرنسا إبـان الثورة. كإعدام الملك والملكة وجنون الشك والريبة والإرهاب، والفظائع التى ارتكبت، وقمع الأراء المعتدلة الإنسانية – إن هذه الكوارث لتتصل من قريب أو بعيد بالمخاوف التى أثارها حقد المهاجرين الدفين، وقوة حلفائهم المسلحة سواء فى الداخل أو الخارج، فإن أكثر ما قضى مضاجع الثوار هو ارتيابهم فى وجود أنصار مستترين للملكية فى جميع أرجاء فرنسا.

وبعد سقوط الباستيل أيضًا سادت الفوضى كل شئ، سـاءت الإدارة والجيش – وخاصة الأسطول الذى كان قد أبلى بلاء حسنا فى أثناء حـرب الاستقلال الأمريكية، وأشعل الفلاحون النار فى قلاع أسيادهم وقصـورهم، ولم يوجد فى طول البلاد وعرضها من يطيع القانون، أو يدفع الضـرائب. وألفت كل ناحية من نواحى فرنسا حرسا أهليًا: تلك القوة العسكرية الهائلـة العظيمة الشديدة الولاء للثورة، قرر عنها كيد الخصوم.

وفى ٢٦ أغسطس أعلنت الجمعية الوطنية وثيقة حقـوق الإنسـان أبرزت فيها بصورة واضحة الحقوق الاساسية للمواطن على الدولة، وأبـرز هذه المبادئ، أن الناس يولدون ويظلون أحرارًا متساويين فى الحقـوق. وأن الغرض من الحكومات ضمان وحماية الحقوق الطبيعيـة للإنسـان. وهـى الحرية، والملكية، وحماية الأرواح، وحق دفع المظـالم. كمـا لا يجـب أن يسجن أحد أو يوقف إلا فى الحالات التى يحددها القانون، كما أن لكل أمـة الحق فى مشاركة حكومتها فى وضع القوانين وتقرير الضرائب.

ويلاحظ أن فى هذا الإعلان الكثير من مبادئ روسو ومـن روحـه التواقة للحرية. كما أن أثر وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكى دور واضح فى نصوص الإعلان الفرنسى. ولعل مرد هذا الإعجاب والتقدير الذى كان يشعر به كل فرنسى مثقف للديمقراطية لما للفرد فى ظلها من حقوق وحماية. وقـد نشر هذا الإعلان بحيث يأتى كمقدمة لدستور سنة ١٧٩١.

وكانت مقررات ٢٦ أغسطس تنتظر لتصبح نافذة المفعول لموافقـة الملك عليها. ولم يكن من المنتظر أن يوافق عليها بسهولة لأنها تعتبر بمثابة تجريد للعرش من أكثر سلطاته، وجعل الشعب المصدر الأساسى للسـلطات، وبالفعل رفض الملك التوقيع على تلك القرارات مما جعل الوضع يتأزم فـى باريس وجماعات المتطرفين، والمشاغبين يزداد نشاطها وفى نفـس الوقـت استدعى فرقة الفلاندرز إلى فرساى للمساهمة فى حمايته، كما أن شـائعات سرت فى باريس تقول بأن علم الثورة قد أهين فى إحدى الاحتفـالات فـى فرساى. صادف كل ذلك فقدان الخبز من أسواق باريس فى مطلـع أكتـوبر بسبب قلة التنظيم وخوف التجار من أعمال السلب والنهب وليس بسبب فقدان الحبوب. هذه الاعتبارات كلها جعلت الناس يطالبون بانتقـال الملـك إلـى عاصمته. وفى ١٥ أكتوبر خرجت من باريس مظاهرة ضخمة تتقدمها النساء باتجاه فرساى للعودة بالملك لأن بعودته يكثر القمح فى الأسواق حسب مـا

اعتقدن. ولقد أدرك المعتدلون من رجالات الثورة ما قد ترتكبه من جماعات الجماهير الزاحفة فتبعها لافاييت قائد الحرس الوطني على رأس رجاله. وفي فرساي طلب من الملك باسم بلدية باريس العودة للعاصمة وفي السادس من الشهر المذكور وصل الملك وعائلته، في حماية الحرس الوطني، إلى باريس وعلى صدره شارة الثورة. وفي نفس الوقت صادق على مقررات الرابع والسادس والعشرين من أغسطس. ولقد حل الملك وعائلته في قصر التويلرى تحت حماية الحرس الوطني وبات بذلك تحت نفوذ الثورة.

عقب مغادرة الملك لفرساى انتقلت الجمعية الوطنية أيضًا إلى العاصمة لتتفرغ للمهمة التي ندبت نفسها من أجلها وهي صياغة الدستور الجديد. إلا أنها في باريس باتت تحت رحمة العناصر الثورية وبصورة خاصة الفئات المتطرفة منها مما سيؤثر إلى حد كبير في وضع نصوص الدستور وينفخ فيه الكثير من روح التطرف والعنف.

وفي صيف سنة ١٧٨٩ ومع احتراق قصور ومزارع الكثير من الأشراف، ومع صدور قانون إلغاء الامتيازات القديمة، أدرك الكثير من النبلاء والأكليروس استحالة التفاهم مع أعضاء الجمعية الوطنية واقتنعوا بخطورة البقاء في فرنسا منتظرين ما ستحمله لهم الأيام. فأخذوا يغادرون فرنسا جماعات وأفرادًا. فمنهم من هاجر ليجمع السلاح ويحرض الأجانب ليستعين بهم على محاربة الثورة، ومنهم من رحل خائفًا على حياته وعائلته، ومنهم من أبتغى من هجرته مأمنًا ينتظر فيه زوال الغمة وعودة الأوضاع في فرنسا إلى سابق عهدها. وكانت قلة من هؤلاء فهمت حقيقة ما يجرى في فرنسا، واستحالة إعادة التاريخ إلى الوراء فاتخذ المهاجرون أماكن لإقامتهم في بلجيكا، وعلى ضفاف الراين، حتى يكونوا على مقربة من حدود بلادهم، وجعلوا من كوبلنز مقرًا للعناصر الناشطة منهم، ومركزًا لتآمرهم ضد بلادهم وثورتها. والواقع أن الكثير من الكوارث أصابت فرنسا بسبب تآمر هؤلاء

مع الأجنبى واستعداء دول أوربا على فرنسا وتحريض عناصر كثيرة داخل فرنسا على مناوأة سادة البلاد الجدد. وكانت فى مقدمة العناصـــر المهـــاجرة الكونت دارتوا شقيق الملك الذى أساء كثيرا بطيشه وتآمره لبلده.

وكانت ثمة فكرة واحدة انتشرت فى جميع أنحـــاء فرنســا هـــى أن الشعب هو صاحب السيادة، ومصدر كل سلطة وبدت ملكية النظـــام القـــديم للناس خدعة كبرى، وأن الفرنسيين لم يعودوا بعد بالأمة المستضعفة، بل أنهم لم يكونوا يومًا من الأيام تلك الأمة، فقد صاروا مواطنين: يملكون حق إعلان الصلح والحرب، وإبرام المعاهدات، ومباشرة القضـــاء وتنظـــيم الكنيســـة، والإشراف على الجيش والأسطول، وســن القـــوانين وفـــرض الضـــرائب، وتراءى لهم أن ليس ثمة قوة فى العالم تستطيع أن تسيطر أو تقف أمام إرادة الشعب التى تعبر عنها الجمعية الوطنية الممثلـــة الشـــرعية لهـــا، وأن روح الاتحاد والتضافر التى تؤلف بين أعضاء الجماعة الواحدة، سواء أكانت هذه الجماعة مجلس مقاطعة، أم مجلسًا بلديًا، أم طبقة من طبقـــات المجتمـــع، أم شركة، أم نقابة عمل، يجب أن تذعن لأوامر فرنسا التى لا تتجزأ.

كان هذا هو المنطق، وتلـــك العواطـــف التـــى اســـتهوت فرنســـا، واستحوذت على عقول أبنائها فى صيف ١٧٨٩. وكـــان هـــذا هـــو نـــداء الديمقراطية الجديدة الذى وجهته شعوب أوروبا الممتهنة الجانب.

وقد ذاعت تلك الفلسفة التى انطوى عليها إعلان حقـــوق الإنســـان، بعباراته الخلابة، ومبادئه التى لم توضع موضع التجربة؛ هذا الإعلان الذى بدئ به دستور سنة ١٧٩١، فأثارت عباراته العزة فى النفـــوس، وأيقظـــت الأمانى والآمال فى بيوت لا تحصى. ولم تثمر إلا قلـــيلاً نصـــائح العقـــل والحكمة ونداءات الاعتدال، إزاء القوة المضللة الساحرة لهذا المنطق. وكان الاعتقاد بصلاح الطبيعة البشرية الذى تنطوى ملكية هذه النظريات مصـــدر معظم المحن القاسية والنكبات المريعة التى حلت بفرنسا فى تعاقب ســـريع.

فقد غاب عن الفرنسيين أنهم أمة لا تتألف من ساسة ملائكة، بل من شعب يحتاج – ربما أكثر من أى شئ آخر – إلى سلطة حازمة ويد قوية لترقية مواهبه وصفاته العظيمة ترقية كاملة.

٣- دستور ١٧٩١.

وتحت الطبقة البورجوازية (الطبقة الوسطى)، كانت هنالك طبقات العمال الجائعة جسمًا وعقلاً. المتحجزة القلب من جراء إهمال أمرها، وتنفيذ القوانين المجحفة غير العادلة فيها، طبقات حفلت بالمجرمين والمهربين وقطاع الطرق وسفاكى الدماء. فإنه فى ليلة اقتحام الباستيل أخذت النسوة والأطفال ترقص على ضوء المشاعل حول رءوس مقطوعة لثلاثة من الأسياد الفرنسيين قضوا حياتهم بلا دنس أو عيب. ومع ذلك فلم يأبه لذلك الإنذار البشع. وامتنع الملك ووزراءه من توجيه خطى الجمعية وهدايتها، ورفضت الجمعية بدورها أن تحكم فرنسا، أو تحفظ الأمن فى باريس. ولما انتقل الملك والجمعية إلى العاصمة انتقل مركز السيادة فى فرنسا إلى الأندية السياسية التى كانت أهمها نادى اليعاقبة. ذلك النادى الذى صار فى وقت وجيز قطب الرحى فى اتحاد واسع النطاق، وحاكم فرنسا الحقيقى. ولم تحاول قط الحكومة أن تضرب على أيدى الهيئات الثورية، أو تقاوم أفعالها التى أوصلت الرعب فى قلوب أعضاء الجمعية الوطنية، وبذرت بذور الفتنة والتمرد.

وسيهتم التاريخ على الدوام بأمر ميرابو Mirabeau ذلك المغامر والسياسى والخطيب الشعبى والمشّرع الذى وقف فى وجه تيار الفوضى الجارف وإنقاذ تاج فرنسا. فقد وضح له كل الوضوح، كما وضح لمونييه Mouni وأشخاص حكماء آخرين، أن السبيل إلى إنقاذ فرنسا من التردى قيام حكومة قوية شديدة البطش. ولكن أنى لهم أن يجدوا القوة والحزم؛ أنهم

لم يجدوهما في الملك، أو فى أخيه الأصغر الكونت دى بروفانس، ولا فى لافاييت المختال المزهو بنفسه، والقائد غير الكفء لحرس باريس الأهلى.

وحبطت جميع المحاولات لتأليف وزارة ملكية قوية، وتحطمت على صخور المبادئ الديمقراطية جميع المقترحات التى يحتمل أن تقوى مركز السلطة التنفيذية فى الدستور الجديد، كإنشاء مجلس تشريعى ثان ومنح الملك الحق المطلق فى رفض التصديق على أى مشروع قانون، وتخويل الوزراء حق الجلوس في السلطة التشريعية. ولم يستطع ميرابو نفسه أن يعتمد حتى على تأييد الأعضاء الملكيين فى الجمعية الوطنية، لأن كثيرين منهم كانوا هدامين يميلون بجوارحهم إلى جعل الدستور أسوأ ما يمكن بغية الحط من فوائد الديمقراطية ولما انتهى رأى ميرابو إلى تعذر الاتفاق على شئ مع الجمعية، اقترح سرًا على البلاط أن يرحل علنًا من باريس، وربما كان اقتراحه هذا من بين جميع خططه العديدة. أقلها تهورًا وقنوطًا ولكنه جاء بعد فوات الأوان، وذلك أن فرنسا صارت – ولما تدر جمهورية قلبًا وقالبًا.

وقد أبقى الدستور على الفوضى الناجمة عن تشتت السلطات، هذا التشتت الذى وجدته الجمعية الوطنية قائمًا ولم تفعل لتقويمه. وقد عمّرت الملكية، ولكن كظل فقط، لأن السلطة الحقيقة صارت فى يد أربعين ألف مجلس، تدفع من الضرائب ما راق لها أن تفرض على نفسها، ولها وحدها حق استدعاء الحرس الخاص بها واستخدامه. فكان الخوف القاتل من سلطان الحكومة – وذلك الخوف البادئ فى اعتقاد صلف لا يقبل مناقشة – بفائدة الانتخابات والهيئات الشعبية كان ذلك الخوف عيبًا من أكبر عيوب المحاولة الأولى وتنظيم فرنسا.

وعيب آخر نتج من منطق الثورة الديمقراطى بعينه، هو إخضاع رجال الدين لدستور مدنى، فقد كان مبدأ أساسيًا من مبادئ الثورة أن الهيئات المشتركة خطره على المجتمع وذات سجل طويل حافل بالتعصب كسجلها،

فقد كانت محط البعض من مجلس تشريعي معاد لهيئة رجال الدين. فأخذت الجمعية تكيل لهم الضربة تلو الضربة فألغت أولا العشور الكنسية، دون دفع تعويض، ثم تلت ذلك بمصادرة جميع أملاك الكنيسة. وحل طوائف الرهبنة الدينية وتحرير الرهبان والراهبات من النذور وألحق بذلك تخفيض عدد الهيئات والأشخاص الكهنوتيين تخفيضًا عظيمًا. ولكن لما كانت الجمعية قد تركت العقائد والعبادة من غير أن تمس، فإن هذه الإجراءات برغم تعسفها وشدتها لم تكن لتقدم حائلاً يتعذر التغلب عليه.

وكانت الكنيسة تمتعض جد الامتعاض من سلب ضياعها الواسعة وأوقافها الغنية، ومن الإجراء الذى جعل رجال الدين ذوى مرتبات خاضعين لحكومة ديمقراطية. ولكن الكنيسة فى فرنسا خضعت أمدًا طويلاً للدولة، فلا يستطيع مسيحى أن يستنكر إجراء كهذا حرم كبار رجال الدين من إيراداتهم الضخمة، كى يرفع قليلاً من الرواتب الزهيدة لصغار القساوسة. بيد أن أعظم إثم أثار حفيظة قلوب رجال الدين على الجمعية، وجعل النزاع بينهم وبينها مما يتعذر رتقه وإصلاحه، هو قرار الدستور الذى بمقتضاه يختار الأساقفة بواسطة ناخبى المديريات، والقسس بواسطة مجالس المراكز المحلية. أو بواسطة مجالس المراكز المحلية. فإن ذلك كان ينطوى على جواز انتخاب رجال الدين بواسطة أشخاص علمانيين قد يكونون بروتستانت، أو حتى ملحدين.

والحق أنه لم يمكن ثمة خطأ ارتكبته الجمعية التأسيسية أبعد أثرًا فى نتائجه كتلك الإهانة غير المسوغة أو الضرورية التى وجهتها إلى عقائد الشعب الدينية. فقد انحاز فى بدء الثورة قساوسة القرى إلى قضية الشعب. فكان تأييدهم إياها جليل القيمة عظيم القدر. أما الآن فقد انقسم رجال الدين فريقين فريقًا مسايرًا حلف اليمين بطاعة الدستور، وأخذ يقبض مرتبه، وفريقًا شجاعًا عصى وتمرد، وبدلاً من أن يقبل البقاء فى أحضان كنيسة منشقة عن

البابا، هام على وجهه مهددًا بالجوع والسجن والموت ولكنه حمل معه ولاء رعيته؛ فصار القسس الذين لم يحلفوا يمين الولاء للدستور من بادئ الأمر، مركزًا منيعًا لمقاومة حكومة الثورة. وكانوا في مقاطعتي فاندى وبريتانى، وفي كل مكان خفقت الشارة البيضاء مناضلة العلم المثلث الألوان. وفى هزيمتهم واضطهادهم توجت هاماتهم بأكاليل النصر والفخار.

واقتصاديًا فلم يكن في جميع تصرفات الجمعية شئ يشم منه رائحة الاشتراكية فقد هاجمت الثورة الفرنسية الملكية، إذ كان أعضاء الجمعية التأسيسية راسخى الإيمان بحرية الفرد. فناهضوا حتى تلك الألوان من الاتحاد الاقتصادى كنقابات العمال التى وجد فيما بعد أنها ضرورية لحماية الضعفاء من عسف الأقوياء وبات الفلاح قادرًا على أن يزرع ما يشاء ويبيع أينما يشاء وألغى نظام استرقاق الأرض، ونبذ نظام الرسوم الإقطاعية على صغار الملاك وخفف من وطأة قوانين الصيد، وحرم مالك الأرض من حقوقه فوق أتباعه من العامة.

ولكن مع تغير نظام الأرض في مظاهرة الخارجية بقى أساسه كما كان بلا تغيير، وظلت الأرض يفلحها صغار الملاك أو المستأجرين من الفلاحين. أو تزرع حسب نظام الإيجار المشترك الذى بموجبه يساهم كل من صاحب الأرض والمستأجر فى تكاليف الزراعة، ويقتسمان الأرباح. ولكن ثمة مشروع نظام شيوعى زراعى أو مشروع بمقتضاه تملك الدولة الأرض، لم يعرض قط على بساط البحث، أو يقدم اقتراحًا وقد نشأت لحاجات الدولة نفسها، رابطة مادية متينة العرى وثقت أواصر ارتباط طبقى الفلاحين بالثورة، وضمنت – جزئيًا على الأقل – عدم قلب عمل الجمعية التأسيسية في هذه الناحية.

وقد احتاجت الجمعية في أثناء حكمها فرنسا إلى المال. فسعت إلى الحصول على مطلبها منه بإصدار أوراق مالية ضمنت أولاً بأملاك الكنيسة،

ثم بعد ذلك بأملاك العرش والمهاجرين، وأصدرت في بادئ الأمر (ديسمبر سنة ١٧٨٩) أوراقا بأربعمائة مليون فرنك اعتبرتها كسلفة تسدد مما ينتج من بيع أملاك الكنيسة ولكنها ما لبثت طويلاً حتى وجدت هذا المبلغ غير كاف. فأخذت تسدد ثمن حاجاتها الجديدة بإصدار أوراق جديدة. فما عتم أن حل التضخم المالي، مصحوبًا بنتائجه المحتومة، ومن انحطاط قيمة تلك الأوراق، وبيع الأرض بأثمان تثير السخرية.

وبسبب تدهور قيمة النقد تدهورًا سريعًا أدى ذلك لانحطاط قيمة الأوراق المالية الفرنسية وإلى فقر خزينة الحكومة وأصحاب العقارات وسكان المدن وساعد على استمرار الهياج الثوري في باريس بخلق جو مفعم بالمضاربة والفزع. ولكن الفلاح الذى اشترى الأرض بأبخس الأثمان ظفر من جراء ذلك بمكاسب طيبة. ولهذا السبب. من بين أسباب أخرى، كان يحق له مع كثير من المضاربين فى الأرض من سكان المدن أن يبارك الثورة.

وحدث حادث ظهر له منه أنه حتى دوافع الضمير لن تكن موضع احترام الثوار. ففي ذلك اليوم قصد الملك والملكة إلى سان كلو لتناول العشاء الرباني في كنيستها، ولكن الغوغاء ردوهما خائبين. فكانت هذه الإهانة حاسمة. إذ عقدت الأسرة المالكة العزم على الفرار إلى الحدود، حيث بوبييه على رأس قوة ملكية مواليه لتمد لها يد الحماية والعون وقبل أن يبرح الملك باريس كتب منشورًا يعلن فيه بطلان الأوامر الدستورية التي أرغم على توقيعها وطالب بتعديلها. ولكن كشف أمر الهاربين في فارن "Varennes" (٢٢ يونيو ١٧٩١). وأعيدوا إلى باريس. ومنذ تلك اللحظة قضى على الملكية بالهلاك. إذ ظهر الملك كالخصم العلني للدستور، وكمحرض على الحرب الأهلية، وكحليف للدول الأجنبية المعادية للثورة، فأوقف عشرة أسابيع عن العمل. وقامت حكومة جمهورية في كل شئ، ما خلا الاسم

(الملكية)، عملت على تلطيف المخاوف التى ساورت النفوس بانحلال فرنسا فيما إذا ألغيت الملكية.

٤ – حل الجمعية الوطنية وفرار الملك

وعندما أكمل وضع الدستور حلت الجمعية الوطنيـــة، نفســـها (١٤ سبتمبر ١٧٩١). وكانت قد أجازت من قبل قانوناً دل على روح إيثار مـــن جانبها، ولكنه لم يفد فرنسا إلا قليلاً. ذلك أنه قضى بتحريم انتخاب أعضائها فى الجمعية التشريعية الجديدة. ففى خفة اكتراث ضحى واضـــعوا الدســـتور الفرنسى الأول بالخبرة التى جمعوها خلال عامين حافلين بالعمل السياســـى الجم النشاط، وقبلوا أن يكلوا أمر تنفيذ الدستور إلى رجال غير مجربين. وبذا قضت المقادير بأن الجمعية الوطنية هى السبيل إلى قيام حكومـــة اســـتبدادية حربية، وبذر بذور حرية عامة.

وعلى الرغم من أن الملكية قد تبنت الكثير مـــن مقـــررات الثـــورة وأظهرت في كثير من المناسبات، طائعة أو مختارة، رضاها عـــن بعـــض الزعماء الثوريين فإن الملك والملكة ظلا يضمران الكره والعداء للنظام. فكانا على اتصال سرى دائم بملوك أوروبا يحثانهم على نجدة العرش الفرنســـى، وبالمهاجرين يتآمران معهم على الثورة. ولم يفقدوا الأمل فى أية لحظة مـــن قيام أوضاع أفضل تساعد على استعادة حقوق الملكية المسلوبة والقضاء على الحركة الثورية فى فرنسا. إلا أن ضغط المهاجرين علـــى الملـــك وتزايـــد سيطرة العناصر المتطرفة على الثورة كانا يجعلان صبر الملك ينفذ تدريجيًا. وجاء أخيرًا الدستور المدنى للأكليروس فاستنفذ آخر ما تبقى لـــدى الملـــك الفرنسي من صبر وقدرة على الاحتمال. فالقانون المذكور وقـــرار الحـــرم الصادر عن قداسة البابا جعلاه فى موقف المتمـــرد الخـــارج علـــى تعـــاليم الكنيسة، إذا ما استمر فى صمته وقبوله، بالتنظيم الكنســـى الجديـــد، وهـــو المسيحى المؤمن المتدين.

والواقع أنه ليس الملك وحده هو الذي ضاق صدره ذرعًا بتزايد الاتجاهات المتطرفة في الثورة، بل أن بعض زعمائهـا وروادهـا الأوائـل شعروا بذلك وأخذوا يحاولون وقف تيار التطرف مثل ميرابو الذى ظل دومًا كما عرفنا فى السابق يؤمن بملكية دستورية تكفـل للمـواطنين الحريـات الأساسية. وقد حاول ميرابوا أكثر من مرة متعاونًا مـع بعـض العناصـر المعتدلة، إقامة حكومة قوية نافذة قادرة على وقف تيار التطـرف والقضـاء على عناصر الشغب والإرهاب التى بات ضغطها على الجمعية الوطنية قويًا. بحيث يجعلها ضعيفة مشلولة.

وفي سبيل هذا الهدف عمل الملك على التغلب على الجمعية الوطنية لإعادة سيادة القانون والنظام فى فرنسا. إلا أن وفاة ميرابو المفاجئـة فـى أبريل ١٧٩١ أفقدت الملكية الدستورية سندًا قويًا ربما كان بإمكانها مساعدتها على البقاء والاستمرار، وأخيرًا اتجه الملك نحو المهاجرين الذين كانوا على اتصال مستمر بالملكة عن طريق الوزير السويدى دى فرسـن de Fersen ليساعدوه على الخروج من البلاء اعتقادًا منه أنه فى الخارج سيصبح أقـدر على إنقاذ فرنسا والعرش. وقد تولى الوزير السويدى تنظيم هـرب العائلـة المالكة من باريس إلى خارج الحدود. خرج الملك وعائلته سرًا فـى عربـة مقفلة من العاصمة باتجاه الحدود الشمالية الشرقية ووصل فى ليل ٢١ يونيو إلى فارين وهى مدينة صغيرة قرب الحدود. إلا أن أمـرهم كشـف هنـاك وأجبروا على العودة فى صباح اليوم التالى تحت حراسـة مشـدودة إلـى باريس.

الواقع أن هرب الملك قد هدم كل الجسور التـى كانـت العناصـر الثورية المعتدلة تحرص منذ البداية على استمرارها بين والثورة. بل أكثـر من ذلك فإن هذا الحدث قد قضى على كل أمل بإقامة ملكية دسـتورية فـى فرنسا وأطلق للعناصر المتطرفة وللجمهوريين عامة حرية العمل والـدعوة

لأفكارهم بعد أن ظهر الملك علانية بمظهر الخائن المتعاون مع المهاجرين أعداء الثورة ومع دول أجنبية تضمر الكره والبغضاء لفرنسا ولثورتها. ولعل مما زاد من حرج موقف الملكيين والمعتدلين إجمالاً كون الملك كان قد صرح قبل هربه بأن كل ما وافق عليه بعد جلسة الثالث والعشرين من يونيو يعتبر باطلاً، وأنه قد حصل بالرغم من إرادته. وهذا يعني صراحة بأن الملك يرفض كل ما حققته الثورة حتى ذلك الوقت من أعمال ومنجزات.

ومنذ عودة الملك إلى باريس صار مصير العرش وسيده موضع بحث ومناقشة صارت الفئات المتطرفة المتزايدة القوة والنفوذ تنادي علناً بضرورة قيام الجمهورية. إلا أن عناصر الاعتدال تخوفت كثيرًا من مغبة خلو العرش أو زوال الملكية وما قد يحدث بعد ذلك من فراغ فجزمت أمرها واعتمدت على قوتها العددية في الجمعية الوطنية واقترحت إعادة الملك إلى عرشه مع تقييد سلطانه لحد كبير. وبالفعل أصدرت الجمعية الوطنية قرارًا بهذا المعنى عللته أمام جماهير باريس الثائرة المتطرفة، والتي باتت جمهورية قلبًا وقالبًا، بأن الملك نقل من قصره عنوة وهو بالتالي لا يعتبر مسؤولاً عن عملية الهرب.

إلا أن العناصر الجمهورية والمتطرفة طعنت بهذا القرار ونظمت تظاهره ضخمة في السابع عشر من يوليو قصدت منها إرهاب الجمعية الوطنية وأخذ زمام المبادرة من أيدي العناصر المعتدلة فيها. غير أن الحرس الوطني تدخل بسرعة، لكبح جماح عناصر التطرف والإرهاب، وللبقاء طالما أمكن ذلك، ضمن إطار الشرعية القانونية وفي خط الاعتدال، فشتت المتظاهرين وفرق جموعهم وحافظ على سلامة الجمعية الوطنية وسيادتها. واتخذت الجمعية الوطنية تدبيرا سريعًا قصدت منه إرضاء جماهير باريس الغاضبة، فأمرت بوقف الملك عن ممارسة سلطاته، دون أن تمس حقه

بالعرش إلى حين الانتهاء من وضع دستور جديد للبلاد يقسم له يمين الولاء والاحترام.

وحتى صيف سنة ١٧٩١ كانت جميع الجهود التي بذلها المهاجرون لجر الدول الأوربية لحرب مع فرنسا بقصد حماية عرشها والقضاء على ثورتها قد فشلت. وكذلك فشلت جهود الملك لدى قريبه إمبراطور النمسا، والوعود المغرية للإنجليز بإعطائهم بعض المستعمرات الفرنسية. فإمبراطور النمسا كانت تشغله أمور بلاده الداخلية عن الاهتمام لشئون فرنسا يضاف إلى ذلك أنه كان بطبعه كثير الكلام مترددًا غير مقدام. أما الإنجليز فكانت تشغلهم عن أحداث فرنسا أمور تجارتهم الخارجية وأساطيلهم البحرية وصناعتهم الناشئة المتطورة بسرعة مذهلة.

غير أن قرار الجمعية الوطنية بتجريد الملك من سلطاته، عقب محاولته الفرار، والذى اتخذ بقصد استرضاء عناصر التطرف فى باريس، فقد أثار انتباه ملوك أوروبا، بشكل سريع وغير منتظر وجعلهم يشاركون بصورة أكثر جدية بالاهتمام بالشؤون الفرنسية. وفى ٢١ أغسطس سنة ١٧٩١ اجتمع فى بلنتيز إمبراطور النمسا وملك بروسيا للتداول فى أمر التطورات الجارية فى فرنسا ثم صدر فى نهاية مؤتمرهم بيانًا مشتركًا أعلنا فيه: أن من واجب جميع الملوك أن يعملوا على حماية العرش الفرنسى وتعزيز سلطان صاحبه. كما أعلنا عن استعدادهما للتدخل ومساعده الملك الفرنسى إذا استجاب ملوك أوروبا لهذه الدعوة. ويفهم من هذا أنهما لا يتدخلان إلا إذا قبل جميع ملوك أوروبا وهو أمر لم يكن متوقعًا أو ممكنا آنذاك. كما هو واضح فقد صيغ البلاغ المذكور بلغة دبلوماسية ملتوية لم يألفها رجال الثورة فى فرنسا وجماهير باريس لدرجة أنهم اعتقدوا جميعًا أن النمسا وبروسيا على استعداد التدخل وإعلان الحرب، مما زاد فى موقف الملك صعوبة ظهوره بمظهر المتعاون والمتضامن مع قوى أجنبية، وهذا

أعطى المتطرفين وأعداء الملكية مزيدا من القوة المعنوية والسيطرة على مقدرات الثورة.

٥- حروب الثورة الفرنسية.

في ٢٠ أبريل عام ١٧٩٢ أعلنت فرنسا الحرب على النمسا، ودخلت جيوشها بلجيكا إلا أن هذا الهجوم انقلب وبالاً على الفرنسيين أمام تقدم الجيوش النمساوية التي وصلت الحدود الفرنسية بعد أن دفعتهم داخل أراضيهم. ثم أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا وتشكلت قيادة نمساوية بروسية مشتركة. وفي ١٩ أغسطس اجتازت الجيوش المتحالفة الحدود الفرنسية، وحوصرت في فردون مفتاح باريس الشمالي، فانتفض الشعب الفرنسي بكل حماسة لمواجهة العدوان الزاحف نحو عاصمته، كما رفع شعار تصفية أعداء الثورة ليلقى القبض على الآلاف وليعدم الكثيرون. ومع سقوط فردون بأيدي النمساويين والبروس تصاعدت عمليات الانخراط في صفوف الجيش واندفع المتطوعون صوب الشمال لمشاركة الجيش في معركة المصير. وفي ممر فالمي صمد الفرنسيون بقيادة ديموريه وأوقفوا زحف الجيوش المتقدمة بعد أن ظن الحلفاء أن الفرنسيين سيفرون من أول طلقة مدفع كما حدث في الأراضي المنخفضة. واضطر الجيش الزاحف إلى وقف هجومه بعد اندحاره في معركة فالمي التي أعادت الثقة إلى نفوس الفرنسيين. أما عن الجمعية التشريعية فإنها أنهت أشغالها في ٢٠ سبتمبر بعد وصول أنباء النصر ليحل محلها المجلس الوطني الذي كانت انتخاباته فقد بدأت في الثاني من الشهر نفسه.

وكان المؤتمر الوطني (١٧٩٢) بصفته الجمعية التأسيسية الجديدة المنتخبة بالتصويت العام، يمثل وحدة الأمة، ويتمتع وحده بكل السلطات فلم يكن في مقدور كومون باريس وهي البلدية الثائرة إلا أن تختفي أمام التمثيل القومي. وفهمت ذلك فاعتدلت وذهبت إلى حد التنصل من لجنة مراقبتها.

فانقطاع صراع الأحزاب يرجع إلى الجيروند وحدها لأنها تسود المؤتمر، فالجبليون فى الواقع ضاعفوا مسايرتهم فى الأيام الأولى لأنهم أحسوا بضعفهم.

ولقد اجتمع المؤتمر الوطنى على إلغاء الملكية فى ٢١ سبتمبر ١٧٩٢. بدأت بعد ذلك محاكمة لويس السادس عشر أمام المؤتمر حيث وجهت إليه تهمة التآمر على سلامة الأمة والتواطئ مع الدول الأجنبية المعادية لفرنسا والعمل على قلب الدستور الفرنسى. لقد عارض الجيرونديون محاكمة لويس السادس عشر خوفًا من استثارة الدول الكبرى، لكن ذلك لم يكن مجديًا فقد صدر الحكم عليه بالإعدام بالمقصلة ونفذ ذلك فى ٢١ يناير ١٧٩٣، وكان وراء ذلك اليعاقبة الذين وجدوا أن التعجيل بإعدام لويس السادس عشر سيكون وسيلة لإرهاب أنصاره الذين بدأوا ينشطون بشكل ظاهر ضد الثورة التى تصاعدت حماسة جماهيرها عندما بدأت الجيوش الفرنسية تحقق الانتصارات بعد معركة فالمى حيث احتل الفرنسيون بلجيكا وولايات الراين ونيس وسافوى وأعن المؤتمر أنه على استعداد لمساعدة كل أمه تطالب بحريتها وتريد التخلص من حكامها، فأصبحت فرنسا فى نظر الحكام الأوربيين دولة غزو وتوسع، فى الوقت الذى أعلنت فرنسا تبنيها لنظرية الحدود الطبيعية التى تقول أن الراين هو الحد الطبيعى والجغرافى لفرنسا.

بعد فالمى ببضعة أسابيع، حمل النصر جيوش الجمهورية إلى الألب والراين. وكانت الدعاية الثورية والفتوحات الفرنسية تهدد مصالح دول الحكم الملكى فجاء الرد على ذلك بعقد تحالف عام ضد الأمة الثائرة فبعد احتلال بلجيكا بدأت الحكومة الإنجليزية بقيادة بت Pitt تتحول تدريجيًا عن سياسة الحياد وفى ١٦ نوفمبر سنة ١٧٩٢ أعلن المجلس الفرنسى التنفيذى حرية مداخل الأيسكوت دون الاهتمام بمعاهدة مونستر التى أغلقتها. وهى حجة

جديدة لأنصار الحرب في إنجلترا، وأكمل القرار الذي يعد بمساعدة الشعوب الثائرة، إغضاب القادة الإنجليز. فضاعف بث الإجراءات العدائية. فأعلن بلاط لندن الحداد لدى عمله بخبر إعدام لويس السادس عشر وأمر السفير الفرنسي الشفير نوولان بمغادرة البلاد، وعلى أثر ذلك أعلن المؤتمر الحرب على إنجلترا وهولندة. ثم أعلن الحرب على أسبانيا في جو من الحماسة والهتاف وتبعت ذلك القطيعة مع أسياد إيطاليا، وعلى الرغم من أن أكثر الدول الأوروبية كانت في حالة حرب مع فرنسا فإنها لم تكن متحدة، وقد أقامت إنجلترا التحالف بارتباطها على التعالي مع جميع المحاربين بواسطة سلسلة من المعاهدات من مارس إلى سبتمبر ١٧٩٣، وهكذا نشأ بالتدريج التحالف الأول الذى كانت إنجلترا روحه.

ولم يكن في استطاعة الثورة أن تعتمد إلا على ذاتها. على أن الجيروند لم تستعد للحرب. فقررت انتصارات الحلفاء مصيرها، وقد تمكن هذا التحالف من إلحاق الهزائم بالجيوش الفرنسية، فانكفأت داخل حدودها، وقد صاحب ذلك حركات عصيان وتمرد حيث بدأ الملكيون يستولون بالقوة على العديد من الأقاليم الفرنسية الغربية بمساعدة قوى شعبية أضناها الجوع والتشرد. وعندما استفحل العصيان اتخذت الثورة موقفًا صعبًا لإنهاء الثورة المضادة، وظهر عليه العهد الإرهابي بقيادة اليعاقبة، والذى تميز بالسعي لتصفية أعداء الثورة في الداخل، ووقف الحرب الأهلية ثم التصدى بعد ذلك للزحف الأجنبي، ولتحقيق ذلك أنشأت محكمة الثورة للنظر في كل قضية، ولجنة الأمن العام لمراقبة الجهاز الإدارى ودفعه إلى الأمام، وتنظيم الدفاع عن الوطن والقضاء على أعداء الثورة في الداخل. ولكن سياسة الشدة تحولت فيما بعد إلى حملة إرهابية دموية بقيادة اليعاقبة أفزعت فرنسا وأرعبها، وقادت إلى تصفية رجال الثورة بعضهم لبعض، حيث تمت تصفية الجيروندويين على يد اليعاقبة بقيادة روبسبير ورغم سوء سياسة الإرهاب على الناس فإنها ساعدت من ناحية أخرى على قمع العصيان وإنهاء حركة

التمرد في الداخل، كما تمكن الفرنسيون من استرداد ميناء طولون الذى كان الإنجليز سيطروا عليه، وقد قاد الهجوم الناجح لتحرير طولون فى ديسمبر ١٧٩٣ أيضًا الضابط نابليون بونابرت. كما أحرز الفرنسيون سلسلة انتصارات أعادتهم إلى هولندا، فدخلوا امستردام واستولوا على الأسطول الهولندى بسهولة، أما الدول الأوروبية فلم يبق تحالفها كما هو، بل خرجت بروسيا وهولندا وأسبانيا من الحرب ولم تبق سوى النمسا وبريطانيا فى الميدان. فى الوقت نفسه انتهت العهد الإرهابى بالقضاء على روبسبير وأنصاره.

٦- دستور حكومة الإدارة ١٧٩٥ وتطور الأحداث

أصبح من واجب المؤتمر أن يضع دستورًا جديدًا لفرنسا من شأنه أن يخلق توازنًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ثم يضمن فى الوقت نفسه المحافظة على سيطرة العنصر الثورى المعتدل الذى انتصر فى ٢٧ يوليو ١٧٩٤. وتم للمؤتمر وضع دستور العام الثالث (١٧٩٥). وقد استمر هذا الدستور قائمًا مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه حتى قضى عليه نابليون فى انقلاب برومير Brumaire عام ١٧٩٩.

وأهم مميزات الدستور، أن حق الانتخاب أصبح مشروطًا – كما كان فى الماضى فى الدستور الأول للثورة – بالنصاب الذى يدفعه المنتخب من الضرائب، ومعنى ذلك أن الملكية كانت شرطًا من شروط المساهمة فى الحكم والعمل السياسى. كما كانت الهيئة التشريعية، تتكون من مجلسين، مجلس الخمسمائة ولا يقل سن العضو فيه على ثلاثين عامًا، ثم مجلس الشيوخ وكان يمثل الوقار والتروى فى إصدار آرائه، ولا يقل سن العضو من أعضائه عن أربعين عامًا. وكان من حق هذا المجلس أن يرفض ما يراه مجلس الخمسمائة فيعطله لمدة عام. وللمجلسين حق عقد جلساتهما فى أى مكان فى فرنسا فيما عدا باريس، وقد اتخذ هذا الاحتياط لمنع وصول تأثير

الشعبي الباريسي الخطير على قراراتها، ويعاد انتخاب ثلث أعضاء المجلسين سنويًا.

أما السلطة التنفيذية فوضعت في يد لجنة عدد أعضائها خمسة مديرين لذلك أطلق على حكومة هذا العهد اسم حكومة الإدارة Directore وكانت الهيئة التشريعية هى التى تنتخب أولئك المديرين الخمسة، لمدة خمس سنوات، وآية ذلك أن يختار مجلس الخمسمائة خمسين اسمًا يعرضون على مجلس الشيوخ، فيختار منهم خمسة ويسقط منهم واحد سنويًا بالاقتراع. وأغفل الدستور حق أولئك المديرين الخمس فى تعيين الموظفين فأدى ذلك إلى شئ من الفوضى، يتأرجح الأمر فيها إلى فرض حقهم فى سلطة التعيين أو إغفال هذا الحق. ولم يكن من حق هؤلاء المديرين التدخل فى تنظيم الشئون المالية، وإنما كان يعهد بذلك إلى طائفة من الموظفين ينتخبهم أعضاء الهيئة التشريعية، وكان ذلك من معوقات السلطة التنفيذية ولكى يضمن المؤتمر استقرار الجمهورية فقد اشترط أن يكون ثلثا أعضاء مجلس الخمسمائة من أعضاء المؤتمر الوطنى. ونص نظام انتخاب أعضاء مجلس الخمسمائة على امتلاك الناخب قدرًا معينًا من العقار مما أدى إلى حرمان حوالى ثلاثين مليون مواطن فرنسى من الانتخاب. وكان فى هذا تثبيت لسيادة ونفوذ الطبقة البرجوازية التى قضت على اليسار المتطرف والإرهاب الدموى.

وكان أعضاء حكومة الإدارة الجديدة هيئة مختلطة تعمل على أن تعالج الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة للبلاد وأن تحصل على النصر النهائى فى حروبها الخارجية وقد عهد الجانب العسكرى إلى أحد أعضاء حكومة الإدارة من الذين اشتهروا بالقدرة والكفاءة فى إعداد الجيوش، كان على فرنسا أن تهاجم النمسا فاختارت نابليون بونابرت لقيادة أحد جيوشها الثلاث هناك بعد أن قررت مهاجمة النمسا فى ألمانيا وفينا وإيطاليا وليدمر

جيش سردينيا وأرغمها على توقيع هدنة شيراسكو Cherasco ، ثم إلى إبرام صلح معه لم تلك المملكة فى يوم من الأيام من القوة بحيث تحاول جديًا نقضه.

ثم وجه نابليون حملته إلى لودى Lodi ملكه ولاية ميلان ونتج عن انتصاره فى ريفولى Rivoli تسليم مانتوا Mantua ، وعقد معاهدة ليوبن سنة ١٧٩٨. وهزم الجيش البابوى فى انكونا Ancona ، ونتج عن ذلك ابتزاز المال والأسلاب من الفاتيكان وإجبار البابا على النزول عن أفنيون Avigations والفينسيان The Venaissin فى فرنسا وبعض الولايات البابوية The Legations . وحولت لمبارديا Lambardy إلى جمهورية الألب الشمالية وجنوة إلى جمهورية ليجورية Liguria ، ومنح لكل منها دستور على غرار الدستور الفرنسى كقلاع أمامية للجمهورية الفرنسية.

ويجدر بنا أن نترك الآن حروب نابليون لنعود إلى بحث متاعب فرنسا الداخلية، إن تاريخ فرنسا يفقد فى الفترة ما بين سنة ١٧٩٥ إلى ١٧٩٩ تلك الأهمية التى كانت له حتى يوم حركة فندميير، فإن الصراع الذى دار بين زعمائها فى تلك الفترة كان فى معظمه صراعًا فرديًا أنانيًا. وقد بدأ الجيش يتدخل من حين لآخر فيما ينشأ من صراع وأخذ الحكم العسكرى يقترب بوضوح.

فى تلك الأثناء كان الموقف الداخلى فى فرنسا يهيئ لظهور الملكية. فقد أتت انتخابات الهيئة التشريعية المؤلفة من مجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ، وهى التى فرضها دستور ١٧٩٥، الذى قضى بتغيير ثلث أعضاء الهيئة التشريعية كل عام بأعضاء يمنيين يمثلون مصالح الطبقة البورجوازية والمهاجرين الملكيين الذين يريدون إنهاء الحرب وعقد السلام السريع. وقد تألف من هؤلاء البورجوازيين والملكيين والكاثوليكيين المنضمين إليهم اتحاد أو حزب يطلق عليهم اسم "حزب اللكيشيان" نسبة إلى شارع كليش الذى كان

مقرهم، فأخذ يسعى بموافقة دوق دى بروفنس والملك لويس الثامن عشر فى ١٠ مارس ١٧٩٧ للحصول على الأغلبية فى الهيئة التشريعية.

وبالفعل نجح هؤلاء نجاحًا ساحقًا فى انتخابات المجالس الابتدائية فى ٢١ مارس ١٧٩٧ والمجالس الانتخابية فى ٩ أبريل بتأمين كل من النمسا وإنجلترا، وانتخب "بيشيجرو" رئيسًا لمجلس الخمسمائة. وفى الوقت نفسه سعى هؤلاء للحصول على الأغلبية فى حكومة الإدارة باستقلال دستور ١٧٩٥ الذى يقضى بسقوط عضو واحد من الهيئة التنفيذية كل عام، ولكن الجمهوريين فى حكومة الإدارة تمكنوا من الاحتفاظ بالأغلبية، وكونوا ما عرف باسم الثلاثية الدكتاتورية "المؤلفة من بارا Baras ولاريفييه ليو La Revilliere Lépeaux وروبل Reubell فى مواجهة كارنو وبارتليمى الملكيين. وبذلك نشأ تناقض بين المجلسين المكونين من اليمينيين الملكيين، وحكومة الإدارة المكونة غالبيتها من الجمهوريين، وقد حاول المجلسان التخلص من الثلاثية الدكتاتورية عن طريق توجيه الاتهام ضد الثلاثة، ولكنهم تمكنوا من احتلال مكان المجلسين والقبض على بارتليمى فى حين هرب كارنو، واستصدروا من المجلسين قرارًا بإلغاء انتخاب ١٤٥ نائبًا، ونفى ٥٣ نائبًا أخرين منهم كارنووبارتليمى وبيشيجرو، ووضع الجيش تحت سلطان وإشراف بونابرت وأوجيرو Augereau أحد قواد بونابرت وغيرهم من أصدقاء بارا Baras .

عرف هذا الانقلاب الذى قضى على حزب اللكيشيان والملكيين باسم انقلاب فركتيدور Fructidor فى ٤ سبتمبر سنة ١٧٩٧. وثبت وضع نابليون بعد إعلان تأييده لثلاثية الدكتاتورية، ووصل إلى حد إبداء استعداده لعبور الألب والعودة إلى باريس لحماية الجمهورية، وإيفاد أحد قواده وهو أوجيرو فى ٨ أغسطس ١٧٩٧ لقيادة الجنود بها.

وكان من نتيجة الانتصارات التي حققها نابليون في الأراضي الإيطالية، طلبت النمسا توقيع معاهدة كامبو فورميو (١٨ أكتوبر سنة ١٧٩٨) فحصلت النمسا بذلك على ممر إلى الأدرياتيك وظل مصير ضفة الراين اليسرى محفوظًا ولو تنازلت عن بلجيكا. وسوف يكون موضوع نقاش في مؤتمر مخصص لعقد الصلح أيام الإمبراطورية.

لقد جرى توقيع معاهدة كامبو فورميو وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٧٩٧ وفي الواقع في باستاريانو مقر إقامة بونابرت. رغم تعليمات حكومة الإدارة بالتنازل عن ضفة الراين اليسرى، وإعادة جمهورية البندقية، فقد تنازل بونابرت للنمسا عن اليستريا ودولماتيا ومداخل كاتارو وعن البندقية. واحتفظت فرنسا من أراضي البندقية القديمة، بالجزر الأيونية (كورفو، وزانت وسيفالونيا) واعترفت النمسا بجمهورية غربي الألب "دولة مستقلة" وتنازلت عن بلجيكا. أما الضفة اليسرى فقد وافقت النمسا بموجب بنود سريعة على ضمها وصدقت حكومة المؤتمر على المعاهدة رغم عدم رضاها عنها. كيف تستطيع المقاومة؛ فانفجر الفرح لدى إعلان الصلح في بلاد متعبة. ولم يكن في استطاعة حكومة الإدارة إلا الرضوخ.

وشعرت الحكومة البريطانية بالخطر حين شعرت بأنها تقف بمفردها في وجه فرنسا التي اتسعت حدودها والتي سيطرت على هولندا، وتحالفت مع أسبانيا. ولكن الأمر لم يكن يهددها بكثير في المحيط الأطلسي إلا في حالة قيام أسطول طولون بالتحرك وبالانضمام إلى الأسطول الأسباني، والوصول إلى تدعيم أسطول برست. وكان التوسع الفرنسي قد أثر على حجم الصادرات، وأثر بالتالي على الأرباح التي كانت لازمة لتمويل القروض. فكان على إنجلترا أن تعمل على عودة التكتل من جديد. ولكن كانت النمسا منهوكة القوى، وكانت بروسيا تتطلع إلى الحصول على تعويضات في ألمانيا، فلم تظهر أية استجابة حتى وقت الحملة الفرنسية على مصر، أما بول

الأول فإنه احتفظ بموقف المتفرج، رغم عدائه للثـورة الفرنسـية. وظلـت إنجلترا خلال عام كامل، عاجزة عن الاعتماد إلا على نفسها فكان عليها إذن أن تضاعف من مجهوداتها.

وقبلت النمسا الصلح الذى أملى عليها إملاء، ولكن بريطانيا ظلـت منتصرة منيعة فى البحر، فراحت حكومة الإدارة تبحث جاهدة عـن نقطـة ضعف عزيمتها وبدأ فى بعض الأوقات أنه قد عثر علـى مرادهـا، كانـت إنجلترا تعلم وهى تقاوم فرنسا، بضرورة إشعال نار الحرب على القارة مـن جديد حتى تتمكن من التغلب على منافستها ولكن الألمان لم يكونوا مستعدين للمشاركة فى العملية، ومع ذلك فإن إرسال الحملة لمصر، وإنشاء الجمهورية فى روما، ساعدتا على إعادة تشكيل هذا التكتل ووصل بـول الأول الـذى أصبح حليفًا للدولة العثمانية على البحر المتوسط، وأصبح حاميًـا لجماعـة فرسان مالطة وحاميًا لبلاط نابولى. وتشجع هذا البلاد الأخير نتيجة لوجـود نلسون، وبدء العلميات الحربية، الأمر الذى غيَّر من الأوضاع الموجودة فى إيطاليا، ودفع توجوت إلى قبول مساعدة روسيا.

فقد كان بول الأول يكـره الثـورة الفرنسـية. وأخـذ ينفـق بعـد كامبوفورميو على جيش كونديه، وسمح للويس الثامن عشر بالإقامـة فـى ميتاو. وبلغة أن بعض رجال بولندا المعروفين كانوا موجودين فـى جـيش بونابرت، وأن سفير فرنسا فى فيينا كان يرحب بهم. وزاد التقارب بينه وبين الجزويت الذين كانوا يأملون فى تحويله إلى المذهب الكـاثوليكى، ووضـع فرسان مالطة تحت حمايته فى سنة ١٧٩٧. وزاد حنقه نتيجة لسقوط الجزيرة فى أيدى الفرنسيين، وأخذ فى تسليح قواته، وانتخبه الفرسان فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ سيدًا أعظم لجماعتهم، وعرض مساعدته على ملك نابولى حيث علم أنه كان فى موقف صعب.

ولم يكن هذا الاتجاه يدل على مجرد ميل شخصي؛ فمنذ أن كانت كاترين قد وصلت إلى البحر الأسود. اتجهت أنظار الروس صوب البحر المتوسط، وفتح بول موانئ القرن أمام التجارة الأجنبية؛ وأخذت السفن اليونانية تصل إليها، ولكنه كان يرغب أكثر من ذلك في التوصل إلى فتح المضايق. وكانت هذه السياسة تتمشى مع عملية التوغل في الإمبراطورية العثمانية، والتي كانت معاهدة كوتشك قينارجي قد بدأتها، بإعطائها قيصرة روسيا حقًا غير واضح للتدخل في صالح العناصر المسيحية. وكان تفكك الإمبراطورية العثمانية يعطي فرصًا جديدة للقيصر. وكان سليم الثالث قد حاول منذ سنة ١٧٩٣، إنشاء جيش حديث، لكن سلطته كانت اسمية في عدد كبير من الولايات. وقامت حركات انفصالية، أو على الأقل استقلالية في ألبانيا وسوريا وجزيرة العرب، وفي بلاد اليونان وبلاد الصرب.

وساعدت الحملة الفرنسية على مصر على زيادة حركة التوسع الروسي فبعد إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، وجدوا من الأفضل أن يوافقوا على عقد التحالف الذي عرضه بول الأول عليهم. وفتحت معاهدة ٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ المضايق والموانئ العثمانية في وجه الروس التي تدخل إلى البحر المتوسط بغزو الجزر الأيونية، وكانت كورفو آخر جزيرة سقطت، فمن ٣ مارس سنة ١٧٩٩ أصبح لروسيا مركزًا متفوقا في الدولة العثمانية، خاصة وأنها كانت مجاورة لها؛ وكان في وسع مالطة ونابولي إن أمكن علاوة على أي ملوك وأمراء في إيطاليا أن تعطيها قواعد تمنحها السيطرة على البحر المتوسط.

وفي أثناء ذلك كانت ماري كارولين قد اقتنعت بتأكيدات نلسون وأصدرت أوامرها بغزو جمهورية روما. وزاد العمل من حماس بول الأول الذي تحالف في يوم ٢٩ ديسمبر ١٧٩٨ مع نابولي ومع الإنجليز وتعهد بإرسال قواته إلى نابولي ولمبارديا وحينما قرر بول الأول أن يرسل أحد

جيوشه، وافق على أن يسمح لهذا الجيش بحق عبر الأراضي النمساوية. ومر شهر قبل أن تعلن حكومة الإدارة الحرب على الحكومة النمساوية في ١٢ مارس سنة ١٧٩٩، ووجدت هذه الحكومة الأخيرة نفسها منضمة لتكتل دون أن توقع على أية معاهدة. وسرعان ما قام الفرنسيون بامتلاك توسكانيا وأخذوا البابا بيوس السادس إلى فالانس حيث توفى فى شهر أغسطس ولم تدخل بروسيا هذا التحالف.

وهكذا اكتمل التحالف الثانى، ولم يدخل جوستاف الرابع ملك السويد إلى هذا التكتل إلا فى شهر أكتوبر سنة ١٧٩٩، ولم يقدم قوات محاربة. وكان هذا التحالف أقل صلابة من التكتل الأول. وكالعادة تكفلت إنجلترا بنفقات الجيوش المتحالفة، ولكن هناك ظروف اقتصادية صعبة تمر بالروسيا وإنجلترا ولذلك لم يحقق الحلفاء أى تقدم فى ميدان التنظيم وطرق الحرب على الرغم من فقدان فرنسا بعض الأراضى التى استولت عليها فى حملاتها بقيادة نابليون.

وكانت حكومة الإدارة تعانى صعوبات بالغة. وكانت طبيعتها مسئولة جزئيًا عن تلك الصعوبات، فقد كانت الحكومة مليئة بالفساد والفضائح. فحكومة الإدارة لم تسقط بسبب فضائح الحكم دائمًا بسبب الهزيمة فى الحرب. ولقد سبق لأعضاء حكومة الإدارة أن استخدموا قوة الجيش وهيبته مرتين ليبعدوا عن المجلسين نوابًا معادين لسلطانهم انتخبتهم البلاد ولكنهم أخفقوا هذه المرة (يونيو ١٧٩٩) فى الحصول على تأييد الجيش بعد أن حاقت الهزيمة بالبلاد وأصبحت مهددة بالمزيد من الهزائم فتشجع المجلسان وأقالا أحد أعضاء حكومة الإدارة وأرغما عضوين آخرين على الاستقالة وتألفت حكومة الإدارة الجديدة من سييزوبارا وديكوومولان وجوهيبيه وهم آخر من تولوا عضوية هذه الحكومة فلقد أطلت اليعقوبية الديمقراطية برأسها

من جديد لأن البلاد قد اعتراها القلق فأصبحت على استعداد للتهليل لأى شخص يمنحها العزة والأمن.

وصل نابليون إلى فرنسا فى أكتوبر سنة ١٧٩٩ فاستقبل بحماسة فائقة ولم يؤخذ عليه فشل مغامرته في مصر. فقد حدث هذا الفشل فى مسرح بعيد وفى ظروف مبهمة. فذكر له الناس فقط حروبه فى إيطاليا وكيف أرغم النمساويين على قبول الصلح، وعزز مسلكه سمعته الطيبة فقد بدأ متواضعًا متحفظًا، لا يسرف فى التباهى بانتصاراته ويخالط رجال العلم أكثر مما يخالط العسكريين. ومع ذلك فليس ثمة شك فى أنه كان يتطلع طوال الوقت إلى القيام بدور سياسي كبير، وفى أنه تدبر المشكلة وحلولها بعناية منذ وصوله إلى فرنسا.

كان من المؤكد أن تغير ما لابد أن يحدث فى الحكومة. فماذا تكون طبيعة هذا التغيير؛ لقد وطد نابليون علاقاته بباراً حليفه القديم وسييز صاحب النظريات السياسية، وتاليران الأسقف السابق واليعقوبى، أبرع مدبرى المؤامرات وأشدهم ضبطًا للنفس. وراح نابليون ينصت إليهم جميعًا وإن أبقى لنفسه الرأى الأخير. وكان أمله أن تبلغ شهرته بين جميع الطبقات حدًا يؤدى إلى المناداة به رئيسًا للدولة بصورة تلقائية، فيحكم استنادا إلى شئ هو أقرب ما يكون إلى الحق الدستورى فى الحدود التى تسمح بها أوضاع فرنسا فى عهد الثورة، ولا يضطر إلى إشهار السيف أو إراقة الدماء. ونحن نستطيع أن نفهم المؤامرة الكبرى التى أقدم عليها بوضوح أكبر، إذا علمنا أنها لم تسر وفق الخطة المرسومة، وأنه لم يكن راغبًا فى اللجوء إلى العنف، وأن حاجته إلى استعراض قوته – وأن لم يضطر إلى استخدامها – فقد تركت فى مستقبل حياته العامة أثر محسوسًا.

ولقد ساعده أن أخاه لوسيان كان رئيسا لمجلس الخمسمائة وكان نابليون يأمل أن يستخدم المجلسان حقهما الدستورى فى الانتقال إلى سان كلو

لأن باريس لم تزل - حتى ذلك الوقت مكانًا غير مناسب للقيام بثورة مضادة. وفى أن يعهد المجلسان إليه بقيادة قوات باريس، ثم يصوتان في اجتماع تحيط به القوات - لصالح تعديل الدستور ويكلفانه بالإشراف على هذا العمل وتوجيهه، ولم يكن يشك فى أن هذه الخطوات ستؤدى - إن تمت - إلى انفراده بالسلطة تقريبًا، حقا إنه لابد من التخلص أولاً من أعضاء حكومة الإدارة، ولكنه كان يأمل أن يتمكن من إغرائهم بالاستقالة.

ولقد نفذت الخطة إلى نقطة معينة. فقد استقال سييز وديكو، اللذان كانا مشتركان فى المؤامرة وإن لم يكن اشتراكهما كاملاً كما كان يتصوران، على أمل أن يحذو الآخرون حذوهما. وكان بارا يأمل أن ينال نصيبًا من المسئولية والسلطة، فأصابه الكمد عندما تبين أن الدور الذى ترك له كان سلبيًا، وفى النهاية استقال هو الآخر. وقد اعتقل العضوان الباقيان بحكومة الإدارة اللذان رفضا أن يستقيلا. وفى يوم نوفمبر سنة ١٧٩٩ قرر مجلس الشيوخ الانتقال إلى سان كلو، وعهد بالقيادة المنشودة إلى نابليون وفى ١٠ نوفمبر وقعت الأزمة الحقيقية، كان نابليون يعلم أن مستقبلة كله متوقف على أحداث ذلك اليوم. وقد قال لسييز أثناء الرحلة إلى سان كلو "سينتهى بنا المطاف أما إلى هنا (مشيرا إلى المكان الذى نصبت منه المقصلة) وإما إلى قصر لوكسمبرج". وفى سان كلو ألقى خطابًا فى كلا المجلسين على التوالى، ولكن الأمور لم تعد تسير وفق الخطة المرسومة، فالمجلسان لم يتأثرا بشعبية نابليون إلى حد الذى يدفعهما إلى التصويت على إلغاء الدستور ووجودهما ذاته. وقد استمع الشيوخ إلى خطاب نابليون بردد ثم أعلنوا ولاءهم للدستور أما أعضاء مجلس الخمسمائة فقد طردوه فى شئ من العنف من قاعدتهم عندما مثُل امامهم. فأصبح جليًا أن الشعبية والعبارات البراقة لن تحل المشكلة، واضطر نابليون إلى اللجوء مكرهًا إلى حد السيف. فعندما أخطره أخوه أن زمام المجلس قد أخذ يفلت من يديه، استدعى القوات لدخول القاعة وطرد الأعضاء وكانت لحظة عصيبة بالنسبة له، فهل يا ترى سيصوب

جنود الجمهورية حرابهم إلى حكومة فرنسا الحرة؛ لقد أطاعوا الأمير دون تردد يذكر، فلاذ معظم أعضاء السلطة التشريعية بالفرار، بينما صوتت البقية الباقية التى كانت متواطئة مع كبير المتآمرين، لصالح تعديل الدستور، وعينت ثلاثة قناصل للاضطلاع بذلك. وهؤلاء الثلاثة هم نابليون وسييزوديكو، وفى ١١ نوفمبر عاد نابليون إلى باريس وكان الانقلاب قد تم، فتقبلته العاصمة وفرنسا كلها بهدوء مذهل. فلم يكن ثمة من يعطف على المجلسين أو أعضاء حكومة الإدارة. وأصبحت البلاد مهيأة للدخول فى تجربة جديدة.

عندئذ أطلق سراح كل من المديرين السابقين "جوبيه ومولان" وظن كل من "سييز" وتاليران وغيرهما من المدنيين ممن شاركوا بونابرت فى تدبير الانقلاب أنهم سينفردون بتدبير شئون فرنسا المدينة، على أنهم لم يكونوا يجهلون طبيعة بونابرت وطموحه وبراعته فى خلق السبل التى يسلكها للوصول إلى ما يريد وإن كانوا قد ظنوا فى المجال العسكرى ما يمكن أن يشبع طموحه. ولكن أشد ما كانت دهشة "سييز" عندما تبين أن بونابرت قد أثبت دراية ومعرفة وثيقة بكثير من الشئون المدنية، وقد توصل عن طريق ذلك إلى قرارات معينة كان من الصعب إقناعه بالعدول عنها.

ثالثا: فرنسا من ١٧٩٩ حتى ١٨١٤م.

١ - عهد القنصلية ودستورها

بعد انقلاب برومبير بأسابيع قليلة وافقت البلاد بأغلبية كبيرة من الأصوات علي دستور جديد. خول نابليون بوصفه القنصل الأول - من بين قناصل ثلاثة - سلطة مطلقة علي مصير فرنسا خلال الأعوام العشرة التالية.

فقد كان نابليون وليد الثورة، ومثل كثيرين من أذكياء الرجال، مكنه ذلك الإنقلاب الاجتماعى الهائل من أن يضع نفسه فى طليعة القابضين على زمام الأمور، أضف إلى ذلك أن عقله الناشئ كان قد تهذب، وأدب الانتقاد والتمرد قد ظهر ذلك الأدب الذى نادى بالثورة، وأنذر باندلاع لهيبها. وكان فتح باب الترقية أمام الذكاء والمواهب مما يهواه قلبه، ويحنوا إليه فؤاده ذلك الأمر الذى هو روح الديمقراطية وعماد السلطة، وسر الانتصارات الحربية التى جعلت أوروبا بأسرها تنتفض أمام الثورة.

فقد عقد نابليون العزم على الاحتفاظ بهذا الجانب من ثمار الثورة على الأقل. فقد يفرط فى الحرية السياسية، أما المساواة الاجتماعية فكانت فى نظره جليلة الشأن عظيمة القدر. والحق أن التفوق العجيب الذى أحرزته فرنسا على أوروبا أيام القنصلية والإمبراطورية لا تفسره عبقرية قائدها الفذة وحدها. بل يرجع أيضًا إلى الحقيقة الواقعة، وهى أنه بالقضاء على الامتيازات وضعت تحت إمرة نابليون خيرة قرائح أكثر أمم أوروبا الغربية اكتظاظًا بالسكان، وأعلاها مدنية. فقد كان تاليران يضطلع بأعمال وزارة الخارجية، وفوشيه Fouché مديرًا للشرطة وقلد رجال العلم مناصب الوزارة - الأمر الذى لم يسمع بمثله فى هوايتهول (مقر الوزارات البريطانية بلندن). وكان مجلس الدولة فى فرنسا أكفأ هيئة من الخبراء ذوى الدراية

والكفاية رأتها أوروبا إلى ذلك الحين. كما ترقى معظم جنرالات فرنسا الذين قادو جيوشها المظفرة – عن جدارة واستحقاق من صفوف الجند العاديين.

وبذل نابليون جهدا كبيرا فى إصلاح أمور البلاد الاقتصادية فأوقف سياسة القروض الجبرية التى كانت تتبعها حكومة الإدارة، والتى أثارت الرأى العام ونظّم الضرائب، فوحدها وساوى بين الجميع فى تأديتها وأنشأ لها نظامًا دقيقًا يتبعه مباشرة، فكان أمر التصرف فيه لرأيه المباشر. وأنشأ إدارة جديدة للجمارك، وسجلاً خاصًا للأراضى الزراعية والغابات وجعل أملاك الدولة ضمانًا للسندات التى أصدرتها، فرفع ذلك من قيمتها وسهّل بذلك السبيل أمام الدولة لتسديد ديونها، وأعاد نابليون نظام الغرف التجارية وضبط أمورها، وأعاد بناء الصناعات فأنقذها من الضياع والفساد. واستعان فى كل ما تقدم من النهوض باقتصاديات البلاد بجهود الخبير المالى المعروف "جودان" الذى كان له الفضل فى تأسيس بنك فرنسا.

وعطف نابليون على المهاجرين، فأنصف ذوى قرباهم مما اقترفه المهاجرون من آثام، واستصدر بذلك قرارا قوبل بارتياح عظيم، وعفا عمن عادوا من المهاجرين، كما رحب بعودة الكثيرين ممن رغبوا فى العودة إلى فرنسا. واستدعى من الفارين بعض الشخصيات البارزة أمثال "لافييت" Lafayette وكارنو "Carnot"؛ فاستعان بالأخير فى تنظيم وزارة الحربية، وقد كان لكارنو الفضل فى إصلاح حالة الجيش وإعداد فرنسا إعدادًا عسكريا بسرعة تدعو إلى الدهشة.

أما الثوار من ذوى النزعة الملكية الذين اشتركوا فى ثورة "لافنديه" فإنه قد عفا عمن تابوا إليه وقدموا له فروض الطاعة والولاء، ثم أنزل العقاب على من تآمروا عليه منهم فأعدم زعيمهم كادودال Cadoudal بعد اكتشاف تآمره على نابليون عام ١٨٠٤م.

أما عن موقف نابليون من الكنيسة فمن المعروف أنه لم يكن متـديناً أو متمسكاً بدين رسمي، إلا أنه كان يدرك ما للدين من هيبه وسـلطان فـي نفوس جماهير أوروبا المسيحية وخاصة عند الفلاحين وسكان الأرياف فـي فرنسا وخارجها كان نابليون يؤمن بضرورة تماسك الهيئـات الاجتماعيـة، ويمقت إلى حد كبير روح التفكك والفردية التي سادت زمن الثورة، والـدين يساعد بصورة قوية، في نظر بونابرت، على تحقيق هذا التماسـك إذا كـان يقول "إن الدين هو سر النظام الاجتماعي" لهذا سعى منذ بداية عهده لإيجـاد اتفاق بين الدولة والكنيسة يزيل القطيعة القائمة منذ صدور القانون المـدني للأكليروس، ويحفظ للبلاد وحدتها ويعيد للأكليروس هيبتهم واحترامهم. وكان يسعى أيضًا لتحقيق هدف آخر من وراء الاتفاق مع الكنيسة، فباتفاقـه مـع الأكليروس يضعف إلى حد كبير من العناصر المناوئـة للثـورة الفرنسـية ولحكمه، الذي طالما حصل على تأييد قوي من الكنيسة في فرنسا وخارجها. ثم أنه كان يدرك أن البلدان التي ألحقها بفرنسا مثـل بلجيكـا والأراضـي الألمانية على نهر الراين، وكذلك الأراضي الخاضعة للنفوذ الفرنسـي فـي إيطاليا، تضم كلها مواطنين كاثوليك في أغلبيتهم الساحقة وعلى درجة كبيرة من التدين والولاء للكنيسة. فأي اتفاق يبرم بين حكم نـابليون والأكليـروس سيعمل ولو بصورة غير مباشرة على تمكين دعائم نفوذه بين هؤلاء الناس. ثم يجب أن نذكر دومًا بأن الفرنسيين هم في أغلبيتهم من الكاثوليك المؤمنين وأن إلتحاق الكثيرين منهم بالثورة لا يعني أنهم تخلوا عن ديـنهم وألحـدوا، ونابليون يرى أن دعوة الكنيسة لممارسة رسالتها المسيحية يرضي الكثيرين من الفرنسيين ويلاقي استحسانهم ولو ضمنيًا.

بعد مفاوضات طويلة وشاقة وعسيرة بين الفرنسيين والكنيسة، لقيت الكثير من المعارضة والعراقيل في أوساط الفريقين، أمكن الوصول إلى اتفاق نهائي زمن البابا بيوس السابع. وفي ١٦ يوليـو ١٨٠١، وقـع الكاردينـال كونسالفي Consalvi نيابة عن الحبر الأعظم اتفاق الكونوردانو في مدينـة

باريس بموجب اتفاق الكونوردانــو المــذكور اعترفــت فرنســا بالكنيســة الكاثوليكية وسيادتها الروحية وبالكاثوليكية ديانة لأكثرية الفرنسيين وأعطــى الأكليروس حق ممارسة الطقوس الدينية فى فرنسا بصورة علنية، مع السماح للسلطات الحكومية بالتدخل لتحقيق ضروريات الأمن والنظام العام.

بالمقابل اعترفت البابوية بقوانين مصادرة الأمــلاك الكنســية التــى صادرتها الثورة وتعهدت بألا تعرقل بيع ما تبقى من أملاك الأكليروس حتى ذلك الحين بيد الدولة. على أن تتعهد الخزانة الفرنسية بتأمين مرتبات رجال الدين. ويقوم القنصل الأول بتعيين الأساقفة على أن يوافق على ذلك قداســة البابا، وعند وضع الاتفاقية المذكورة موضع التنفيذ عادت الكنيسة للعمل فى فرنسا إلا أنها فقدت استقلالها القديم وأصبحت إلى حد كبير خاضعة للسلطات المدنية، وعلى أية حال فإن الاتفاق لقى معارضة شديدة من المتطرفين عمن بقوا على قيد الحياة من زعماء الثورة ومن كبــار ضــباط وقــادة الجــيش الفرنسى الملحدين، وكذلك فى أوساط المثقين والمفكرين والفنانين الفرنسيين بالتيار الحر الذى أوجده كتاب القرن الثامن عشر، غير أن نابليون تجــاوز عن هذه المعارضة ووضعها موضع التنفيذ.

أما عن دستور القنصلية فكانت هناك خمس مجموعــات تشــريعية Codes هى القانون المدنى، وقانون المرافعات المدنية. وقانون الإجــراءات الجنائية وقانون العقوبات والقانون التجارى. وقد مرت هذه التقنيــات بعــدة مراحل قبل أن تصبح نافذة ملزمة فى فرنسا. وهناك هيئات كان لها الــدور الحاسم فعلاً فى إقرارها: هما اللجنة الابتدائية التى وضــع فيهــا مشــروع القانون المدنى ومجلس الدولة الذى عرضت عليه الاقتراحات وترأس الكثير من جلساته نابليون بنفسه. وكان نابليون ينظر إلى واجباتــه بعــين الجــد، فحضر خمسًا وثلاثين جلسة من سبع وثمانين جلســة خصصــت للقــانون المدنى. وقد انحاز بطبيعة الحال إلى جانب تدعيم السلطة فى الأسرة والدولة

جميعًا لناصر فكرة السيادة المطلقة للأب داخل الأسرة على الزوجة والأطفال على حد سواء، وأيد بشدة مبدأ خضوع المرأة للرجل، وسمح القانون المدني للأب بأشياء كثيرة تصل إلى سجن أبنائه، وسمح بـالطلاق ولكنـه أحاطـه بالقيود، وأيد تقسيم الملكية فأصر على أن تقسم بالمساواة بين الأبناء حصـة كبيرة من التركة على الأقل؛ وأمن الكثير من المكاسب التى حققتها الثـورة ولكن نفوذ نابليون الشخصى كان مسئولاً عن تجميد كثير من الأحكام التـى أتت بها الثورة مجالاً فيما تمارس فيه نفوذها.

أما القوانين الأخرى فليس لها أهميـة القـانون المـدنى؛ فمحكمـة الإجراءات الجنائية إنما هى – من عدة أوجه – صورة للنموذج الإنجليـزى على أن نظام المحلفين قد قوبل بهجوم عنيف، وأعلن الكثيـرون أنـه فـى مصلحة المتهم بأكثر مما ينبغى وأنه يحد من سلطة الحكومة، ولكن الرأى قد استقر على الأخذ به فى النهاية، والفضل يرجع فى ذلك إلى حد بعيـد إلـى نفوذ نابليون. وقد رؤى أن تكون قرارات المحلفين بالأغلبيـة، وأن تجـرى المحاكمات علنًا، وأن يسمح بالدفاع فى جميع القضـايا. وتقـرر – رغـم معارضة الساسة الثوريين – الاحتفاظ فى التقنين الجديد بذلك الإجراء الـذى يميز المحاكمات الفرنسية وهو أن يصدر ضد المتهم قرار اتهـام تمهيـدى سرى فى الغالب من قاضى التحقيق.. وسمح فى العقوبات بعقوبات الوصـم ومصادرة الأملاك، بقيود صارمة.

أما بالنسبة للتعليم عمل نابليون على إصدار تشريع خاص بـالتعليم يتماشى مع فلسفته التعليمية. وقد طبق هذا التشريع فى جميع أنحاء فرنسـا، وأهم ما ورد فيه تأكيده على السعى بكل جهد لتحقيق مجانية التعليم الابتدائى للفقراء مما يتيح الفرصة لتعلم جميع أبناء الشعب الفرنسى وعمـم سياسـته على جميع مراحل التعليم، فأنشأ سنة ١٨٠٨ جامعة تخضع لإشراف الدولـة فى العلوم والثقافات وما زالت هذه الجامعة قائمة حتى يومنـا هـذا ولكـى

يضمن نابليون تطبيق سياسته ونشر أفكاره فقد أسس (المدارس العليا للأساتذة) دار المعلمين العالية لتكوين أطر تدريسية للمدارس الفرنسية عامة وشجع تدريس اللغة الفرنسية على حساب اللاتينية.

وفي أوائل سنة ١٨٠٠ أصدر نابليون تنظيمًا إداريًا جديدًا للبلاد واعتمد على التقسيم الإدارى الذى كانت الجمعية الوطنية قد أصدرته عند قيام الثورة. والجديد فى هذا التنظيم أن نابليون جعل حكام الأقاليم يعينون من قبل القنصل الأول بدلاً من انتخابهم من قبل سكان الأقاليم وأقام محاكم إدارية لتؤمن حقوق المواطنين فى حالة تجاوز الإدارة الحكومية عليها. ويمكن القول بأن نابليون أقام حكمًا مركزيًا مرتبطًا به مع توفير نوع من الضمانات الديمقراطية المحلية. وفى مجال الأمور المالية أنشا نابليون مجلسًا استشاريًا يهتم بالشئون المالية إلى جانب كل حاكم إقليم، ونظم الضرائب فزاد من واردات الدولة، وطهر الجهاز المالى من المرتشين. والذين أساءوا استعمال الصلاحيات المالية. ويرجع له الفضل فى تأسيس (مصرف فرنسا) سنة ١٨٠٠ الذى إعتبر من المؤسسات المالية القوية فى العالم.

أما الإصلاحات العامة، فإنه قام بفتح طرق المواصلات واستصلاح الأراضى وبتجفيف المستنقعات وبنى الجسور وفتح قنوات الرى، وشيد القصور الضخمة فأصبحت باريس بل عموم فرنسا وجهًا جديدًا أغتسل بمياه عذبة متخلصًا من دماء القتل والإرهاب التى عاشتها فرنسا فى بعض عهود الثورة لذلك منحته الأمة الفرنسية ثقتها عندما انتخب سنة ١٨٠٠ قنصلاً أول لمدة عشر سنوات، ثم فى عام ١٨٠٢ قنصلاً مدى الحياة وفى سنة ١٨٠٤ إمبراطورًا. لقد منحته الأمة الفرنسية هذه الثقة من أجل السلام لكنه خيب آمالها بتطلعاته الحربية نحو التوسع، وكانت هذه نقطة الضعف فى حكم نابليون وربما كان الهدف الذى سعى إليه نابليون منذ البداية، فكان صلح أميان والإصلاحات وسيلة لتعزيز الجبهة الداخلية كمرحلة للفتح والتوسيع.

أما بالنسبة للمجالس الخاصة بالهيئة التشريعية بمقتضى هذا الدستور أربعة.

١- مجلس الدولة: ويختص بوضع القواني وصياغتها.

٢- مجلس التربيون: ويختص بدارسة القوانين ومناقشتها.

٣- المجلس التشريعي: ويختص بالنظر فى القوانين للموافقة عليها أو رفضها.

٤- مجلس السناتو: وهو صاحب الحق فى إلقاء النظرة الأخيرة فى القوانين ليوافق عليها أو يرفضها.

١- **مجلس الدولة**: الذى بنى تشكيله بمقتضى المادتين ٥٣، ٥٤ من الدستور، فقد أخذ صورته الأخيرة بقرار من القناصل الثلاثة فى ٢٦ ديسمبر، فأصبح بذلك صاحب الحق فى اقتراح القوانين للعرض على مجلس التربيون، وكان تعيين أعضائه بما فيهم رئيسه من حق القنصل الأول الذى اتخذ لنفسه منصب الرئاسة.

٢- **مجلس التربيون**: ويضم مائة عضو، لا يقل سن كل منهم عن ٢٥ عامًا، ويسقط عشرين منهم كل عام. وكان مقره البالية رويال Palais Royal . ومهمته هى دراسة مشاريع القوانين المرسلة من قبل مجلس الدولة، دون أن يكون له حق رفضها أو قبولها.

٣- **المجلس التشريعي**: وكان عدد أعضائه ثلاثمائة لا يقل سن الواحد منهم عن ثلاثين عامًا، وكان له الحق فى التصويت على قبول القوانين أو رفضها دون مناقشتها، وذلك بعد أن يعرضها على أعضاء ثلاثة من مجلس الدولة، ومجلس التربيون. ويتجدد خمس أعضاء هذا المجلس سنويًا مثله فى ذلك مثل مجلس التربيون وكان يعقد جلساته فى "باليه بوربون" Palais Bouribon .

٤- مجلس الشيوخ: كان عدد أعضائه ثمانين، لا يقل سن الواحد منهم عن أربعين عامًا، ويعينون لمدى الحياة وكان اختصاصه ينصب على تعيين القناصل كل عشر سنوات، وكذلك أعضاء مجلس التربيون والتشريعى، وكان له حق رفض أى قانون يقدمه مجلس التربيون إذا رأى أنه غير دستورى. وقد كان كل من سييز وديكو القنصلان السابقان عضوين فى هذا المجلس بل أصبح "سييز" رئيسًا له، وهو مركز مغمور فى الحكومة الجديدة بالنسبة لكفاءته. فالرجل رأى أن يبتعد عن المناصب الرئيسية فى الدولة عندما تبين له أن نابليون لا يحترم المبادئ الجمهورية والديمقراطية. ولكنه شارك "ديكو" والقنصلين الأخرين فى تعيين أعضاء هذا المجلس الذى كان يجتمع فى قصر لكسمبرج Palais Luxambourg .

وكان هذا المجلس أهم المجالس جميعًا، كما كان هو ومجلس الدولة وحدها موضع ثقة القنصلية. وكان أعضاء مجلس التربيون لهم وحدهم حق المناقشة والانتقاد العلنى، وكانوا يضمنون فيه حمايتهم ممن يكرهون المعارضة.

أما السلطة التنفيذية، فقد نص الدستور الجديد على وضع السلطة التنفيذية العليا بين ثلاثة قناصل ينتخبهم مجلس الشيوخ مدة عشر سنوات، أصبح نابليون بموجب هذا الدستور قنصلاً أول يتمتع بكافة الصلاحيات التى تعطى عادة لرؤساء الجمهوريات أو الملوك، بل تجاوزها أكثر من ذلك، فهو الذى يعيِّن الوزراء وكبار الموظفين ويعلن الحرب ويبرم المعاهدات ويصادق على إصدار القوانين. يضاف إلى هذا إدارته للجيش والحكومة والشئون الخارجية. أما القنصلان الأخران فكانا يساعدانه فى هذه المهام وهما لوبران وكاوبا سيرسى الذين اختارهما نابليون لثقته الشديدة بهما.

٢- نابليون والسياسة الخارجية فى عهد القنصلية.

أما جلب السلام إلى ربوع أوروبا، فكان عملاً أكثر مشقة وأبعد منالاً، فإنه رغم انسحاب بول قيصر روسيا من التحالف، وغدوة بعد قليل شديد الإعجاب ببونابرت، ظلت النمسا وإنجلترا تنازلانه، فى ميادين القتال وأغمضتا عيونهما عن رؤية تلويعات القنصل الأول بالصلح.

ولهذا السبب أختار نابليون النمسا هدفًا أول للهجوم باعتبارها أضعف العدوين مركزًا. فقد تمكن من إيقاع الهزيمة بها فى سهولة تبعث على الدهشة عند مقارنتها بحربها مع فرنسا فى العام السابق – فإن نصر مارنجو Marengo الفريد (١٤ يونيو سنة ١٨٠٠) الذى أثار فى فرنسا أشد ضروب التهليل والحماس، والذى كان باكورة الانتصارات التى أحرزتها القنصلية، كان كافيًا لإضاعة التفوق الذى كسبه النمساويون لأنفسهم، بمعونة روسيا لهم إبان غياب نابليون فى القطر المصرى.

ولم يعر أحد التفاته إلى أن نابليون قصر فى إنجاد مسينا فى جنوة، إذ أن رجعة ديزيه Desaix النجائية من الغرب هى وحدها التى خلصت نابليون من هزيمة منكرة فى مارنجو، بل كفى الباريسيين أنه كهانيبال، وعبر جبال الألب وقذف بنفسه فى جسارة وإقدام على مواصلات العدو، وبخمسة عشر مدفعًا مقابل مائتين عند العدو، ظفر ساحق وفى الثالث من ديسمبر من العام نفسه اكتمل نصر فرنسا فى معركة هوهنلندن Hohenlinden ولم يكن النمساويين بالموفقين فى قوادهم. فقد اختير ملاس Melas الهرم ليقف أمام نابليون واختير دوق فى الثامنة عشر من عمره لينازل مورو Moreau .

وقد أدت هذه الانكسارات بإمبراطور النمسا، بطلب وقف القتال وفى صلح لينفيل Luneville (٩ فبراير سنة ١٨٠١) وافق على خريطة لأوروبا وصلت فيها الحدود الفرنسية إلى ضفاف الراين، وإعترف بالجمهوريات الأربع التى أقامتها فرنسا: وهى جمهوريات باتافيا، وهلفانيا والألب الشمالية

والبجوريا – هذه الجمهوريات التي أنشئت لأغراض الدعاية والتأثير في الخارج. أما وزارة بت Pitt فلم تقبل على الإطلاق الموافقة علـى تـأليف أوروبا على هذا الوضع.

وكانت هذه الأمور تثير اهتمام بريطانيا ودول أوروبـا علـى حـد سواء، ولكن ثمة حوادث معينة كانت تمس بريطانيا مسًا مباشرًا بل وتزعجها لما تحمله من دلالة على أن فرنسا وحاكم فرنسا لم يسقطا من حسابهما بعـد فكرة تحدى سلطان بريطانيا على المستعمرات والبحار.

وبدأ نابليون يفكر فى كسب حلفاء جدد لفرنسا فاستطاع بالعقـل أن يستميل جودا صديق الملكة فى أسبانيا وصاحب النفوذ فيها. كما استمال إلى جانبه بول الأول قيصر روسيا، الذى بدأ يظهر إعجابه بنابليون، أما نجاحـه فى أسبانيا فانتهى به إلى عقد معاهدة تحالف عرفت باسـم معاهـدة "سـان الدفنسو SanIldefonso " فى عام ١٨٠٠، وبمقتضاها حصل علـى إقلـيم لويزيانا العظيم. وعن طريق هذه المعاهدة قرر أن يضرب البرتغال حليفـة إنجلترا التقليدية، وقد زاده وثوقًا من أهمية هذه المعاهدة فى صـراعه مـع إنجلترا موقف الروسيا منه فى تلك الآونة. فقد أظهر قيصر الروسـيا مـيلاً للتفاهم مع نابليون. وزاد من أسباب ذلك ما كان ينطوى عليه قيصر روسـيا من الغضب على إنجلترا بسبب رفضها تسليم مالطة لفرسان القديس يوحنـا الذين كانوا تحت حماية القيصر. ونجح نابليون نجاحًا جديـدًا فـى توثيـق أواصر الود بينه وبين القيصر حينما أعاد إليه عشرة آلاف مـن الأسـرى أعادهم إليه فى حالة طيبة ومظهر لا يشير إلى أنهم كانوا فى حالـة أسـر، وأخيرًا قبل نابليون وساطة الروس فى الإبقاء على مملكة نابولى.

ومن ثم ففى ديسمبر سنة ١٨٠٠ كوّن القيصر تحت لوائه الدانمارك والسويد وبروسيا "عصبة الحياد المسلح" League of Armed Neutrality لحماية حقوق المحايدين، وللإضرار ببريطانيا بنوع خاص وقد كانت نقطـة

من نقط الضعف فى درع بريطانيا أن أسطولها كثيرًا ما سبب خسائر ومتاعب لأصحاب سفن المحايدين أثناء تفتيشها فى بحثه عن بضائع الأعداء أو البضائع المحرمة.

غير أن كيفية ممارسة حق التفتيش هذا، والضوابط والتأمينات التى تحول دون إساءة استعماله، والمجاملات والتعويضات التى تقدم عند مباشرته، كانت ولا تزال معضلة شائكة من معضلات القانون الدولى. وكانت كاترين الثانية قيصرة روسيا قد أعلنت عام ١٧٨٠ مبدأ "حرية البحار" القاضى بأن السفن المحايدة الماخرة عباب البحار فى أعمال مشروعة يجب ألا تتعرض لأى مضايقة من الأساطيل المحاربة. فجاء بول وبعث هذا المبدأ إلى الحياة سنة ١٨٠٠ وهذا مبدأ ما برح إلى يومنا هذا قضية حيَّة للخلاف تنقسم بصددها الآراء، برغم أن الأسطول الأمريكى ضرب عرض الحائط فى الطور الأخير من الحرب العالمية الأولى.

وكان نجاح بول الأول فى الحصول على تأييد الدول الأوروبية الشمالية للدفاع عن مبادئ الحياد المسلح - توفيقًا سعيدًا لنابليون الذى أسرع فى الإفادة منه. غير أنه فى اللحظة التى شرع فيها هذا المشروع يتخذ شكلاً خطرًا على إنجلترا، حينما زحف البروسيون على هانوفر - التابعة للإنجليز وقتئذ - وأخذت الكتائب الدانماركية تحتل همبرج وليبك - فى تلك اللحظة إنهار المشروع إنهيارًا تامًا. ذلك أن القيصر اغتيل خنقًا فى فتنة نشبت فى القصر الإمبراطورى فى مارس سنة ١٨٠١، وفى أبريل من العام نفسه حطم نلسون الأسطول الدانماركى فى كوبنهاجن، وقد مهدت هذه الحوادث إلى عقد صلح أميان Amiens مارس ١٨٠٢ ويغلب على الكتاب أن يقولوا أن أدنجتن Addington رئيس الوزراء الجديد، الذى لم يكن بالصلب، سلَّمَ بأكثر مما تطلبه الموقف ولكن الكتاب الفرنسيين يرون عكس ذلك. فقد احتفظت إنجلترا بتفوقها البحرى على الأقل دون أن يمس بسوء، ومن بين

فتوحاتها العديدة عبر البحار أبقت فى يدها ترينداد التى قد انتزعتها من الأسبان، وسيلان التى كانت قد اغتصبتها من الهولنديين.

وإذا كان صحيحًا أن الفرنسيين لم يكن فى مقدرتهم على الإطلاق فى ذلك الحين أن يلزموا إنجلترا بالتخلى عن الفتوح التى كانت مستعدة أن تتنازل عنها، فإنه صحيح أيضًا أن هذه الممتلكات وراء المحيطات كان من السهل إعادة فتحها بحرية متفوقة إذا ما أستؤنفت الحرب.

ولكن أسوأ نذير كان يهدد سلام المستقبل، هو عدم إبرام فرنسا وإنجلترا اتفاقية تجارية فيما بينهما، فإنه طالما بقى التجار الإنجليز يعاملون فى فرنسا كأعداء غرباء، تعذر الوصول إلى تفاهم حقيقى بين الأمتين الفرنسية والإنجليزية.

٣- عهد الامبراطورية ١٨٠٤ – ١٨١٤.

الواقع أن نابليون طوال عهد القنصلية كان إمبراطورًا فى سلطانه لا ينقصه إلا احتفال بإعلان اللقب بعد التتويج وقد ساعدت الظروف فى الخارج والداخل على التعجيل بإعلان اللقب ففى مايو سنة ١٨٠٣ نقض صلح أميان، فاندلعت نيران الحرب من جديد بين فرنسا وبريطانيا أولاً ثم بين فرنسا وأعضاء الحلف الأوروبى الثالث. فأصبح طبيعيًا أن تلجأ فرنسا إلى مثل هذا القائد العظيم الذى لم تعرف البلاد له نظيرًا فى الحرب أو السياسة قبل أيامه.

وقد اشتد اندفاع الناس إليه واللجوء إلى ساحته عندما كشفت الأيام عن مؤامرة خطيرة يديرها "جورج كادودال" Georges Cadodoual من إقليم لافنديه. وكان ملكى النزعة ومن حوله آخرون كان من أهمهم وأعلامهم شهرة فى عالم الحروب بيشجرو Pichegeru ومورو Moreau من كبار القواد. وأخطر ما ظهر فى هذه المؤامرة عزم القائمين بها على الانقلاب الذى لا يتم أمره إلا باغتيال نابليون وظهر أن بريطانيا كانت على علم بذلك

التدبير. واستطاع بونابرت ببعد نظره وقوة عزيمته وسرعة حسمه أن يطفئ نار تلك المؤامرة قبل اشتعالها فاعدم "كادودال" ونفى "مورو" وألقى "بيشجرو" فى ظلمات السجن حيث لقى حتفه وأدى القضاء على هذه المؤامرة إلى قتل دوق "دانجان" Duke d'Enghien ، وكان أميرًا من أسرة كونديه، هاجر مع من هاجروا من فرنسا أو عهد الثورة، وكان مقيمًا فى "أيتنهايم Ethenheim " فى بادن "Baden" على مقربة من فرنسا حيث قبض عليه رجال بونابرت، وأعدموه رميًا بالرصاص "فانسين" Vincennes بالقرب من باريس وظهر بعد ذلك أنه كان بريئًا من الاشتراك فى المؤامرة. واستاءت من ذلك بعض النفوس، وعدت القضاء عليه من أخطاء نابليون الجسيمة.

ولم يبد غريبًا – بعد ذلك من تفاصيل تلك المؤامرة وخطرها على الفرنسيين فى الداخل والخارج بصفة خاصة وخطر الحروب المحتمل شنها على فرنسا بعد نقض معاهدة أميان من أن يرى الفرنسيون فى المناداة بنابليون إمبراطورًا عليهم درءًا لتلك الأخطار وتعبيرًا عن ولائهم له فلم يلبث مجلس الشيوخ (السناتو) حتى تقدم بالموافقة على مرسوم أصدره بمنح نابليون لقب إمبراطور. وكانت علاقات البابا بفرنسا يومئذ لا تشوبها شائبة من خلافات، فانتقل البابا من كرسيه بروما إلى باريس ليتوج نابليون وزوجته "جوزفين" فى كنيسة "نوتردام" وكان ذلك فى عام ١٨٠٤ وهكذا حققت الأيام حلم بونابرت العظيم.

إن الأيام قد أظهرت أن صلح أميان كان مجرد هدنة مؤقتة، فهذه إنجلترا تبين لها أن فرنسا غدت إمبراطورية تتسع أملاكها فى إطراد مستمر، فأصبحت تضم هولندا وتعمل على استرجاع مستعمرة رأس الرجاء الصالح، كما أصبحت جمهوريتا الألب الشمالية والهلفينية تابعتين تبعية مطلقة لها. وتزداد مطامع فرنسا، فتبعث بحملة لاسترداد جزيرة "سان دومنجو" فى جزر الهند الغربية. وتبين لإنجلترا كذلك أن فرنسا ما زالت تبذل الجهود

لاسترجاع مصر، وترسم مشروعاتها استعدادا للتوسع في الهند، وتبعث بحملة يقودها الجنرال "ديكان" Decan لهذا الغرض.

ويشتد ذعر أوروبا من سلوك نابليون الذى أخذ ينقض وعوده، فبدأ ينقض عهده لبروسيا فى شأن المحافظة على حياد شمال ألمانيا، فاستولى على هانوفر. ولم يكن فى مقدور بروسيا يومئذ أن توقفه عن المضى فيما عزم عليه.

ولم تر إنجلترا بدًا من تخليص نفسها من عهدها الذى اشترطه "صلح أميان" فى عام ١٨٠٢ بشأن تخليها عن جزيرة مالطة، ذلك لأنها كانت تتوقع استئناف الحرب بينها وبين فرنسا، وأيديها فيما رأت يومئذ كل من روسيا والدولة العثمانية، كانتا تخشيان نتائج توسع بونابرت فى الشرق، وكان أمر التوسع سببًا فى قطع العلاقات بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٨٠٣.

وخلال عامي ١٨٠٣ و ١٨٠٤ اقتصرت الحرب على احتلال الجيوش الفرنسية لبعض المرافئ فى هولندا وإيطاليا وسواحل الهانوفر. وكانت هذه المرافئ ذات أهمية كبيرة للتجارة الإنجليزية وساد فى إنجلترا خوف مرعب أن يروا ذات صباح جيوش الثورة الفرنسية ترفع العلم المثلث الألوان على البر البريطانى، ألم يكن نابليون يصرح بصورة مستمرة بأنه يحتاج فقط لست ساعات يسطر فيها على بحر المانش وينتهى كل شئ بالنسبة لبريطانيا؟ وكان الفرنسيون يرفقون تهديداتهم هذه باستعدادات واسعة للغاية فصارت ترسانات السفن الفرنسية تعمل بهمة ونشاط على بناء قوارب وصنادل لنقل الجنود عبر البحر، وأخذ الفرنسيون يتجمعون على شواطئ المانش ويتدربون يوميًا على فنون الحرب البرمائية. ومن كل المناطق الموالية لفرنسا جاءت جيوش حليفة إيطالية وألمانية وبلجيكية وهولندية لتساهم فى إذلال إنجلترا. وكان نابليون يأتى بنفسه للإشراف على هذه الاستعدادات ولإثارة الحماس فى نفوس جنوده. ولتمويل هذه الحملة لم يتردد

بونابرت فى عقد صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تتنازل فيها عن مقاطعة لويزيانا مقابل أموال وفيرة.

عندما بلغت الاستعدادات الحربية مداها وتجمع لدى الفرنسيين جيش يضم حوالى ١٢٠ ألف جندى من خيرة الجنود المدربين ومن أفضل ما يمكن لأوروبا آنذاك أن تقدمه، ساد اعتقاد شامل بأن نهاية الغطرسة الإنجليزية باتت وشيكة. كما أن أكثر المشككين بقدرة الفرنسيين على تحقيق حلمهم باتوا ميالين للاقتناع بأن النصر سيكون لنابليون. وضع نابليون خطة محكمة، فأوعز للأسطول الفرنسى وحليفه الأسبانى بالإبحار إلى جزر الأنتيل ومحاصرتها مما يجعل الأسطول الإنجليزى يلحق بهما هناك لضربهما. فى نفس الوقت يخلو المانش من خط دفاعه الأول أى الأسطول، وينفذ بسرعة كبيرة عملية إنزال جنوده على الشواطئ الإنجليزية إلا أن تنفيذ خطة كهذه تحتاج لذكاء نادر وخيال واسع ومرونة لا حد لها وهى أمور كان يفتقر إليها أميرال الأسطول الفرنسى فيلينوف فتردد وأبطأ فى تنفيذ الخطة مما سمح للأميرال نلسون بأن يفاجئ أسطول فرنسا عند الطرف الأغر أمام الشاطئ الأسبانى وينزل به هزيمة قاطعة ويحطم أكثر سفنه. تم ذلك فى ٢١ أكتوبر ١٨٠٥. بذا انهارت آمال نابليون كلها وعادت للأسطول البريطانى سيادته المطلقة على البحار وللرعايا الإنجليز طمأنتهم فى جزرهم وثقتهم ببحارتهم.

وقد حتمت معركة الطرف الأغر على نابليون بأن يغير مخططاته كلها كانت إنجلترا منذ شهر أغسطس ١٨٠٥ قد وفقت لإقامة تحالف دولى جديد ضد فرنسا يعرف باسم "التحالف الدولى الثالث" يضم إنجلترا وبروسيا والنمسا والسويد إذ كان لكل واحدة من هذه الدول مآخذ على السياسة الفرنسية وعلى تصرفات نابليون. الحكومة البروسية لم تكن راضية عن تدخل نابليون المتزايد فى الشؤون الألمانية. والنمسا كانت تنتظر منذ أمد طويل الفرصة المناسبة للعودة إلى الحرب والثأر لكرامتها التى جرحها

الفرنسيون أكثر من مرة. وقد أثار النمسا بصورة خاصة إعلان نابليون الأخير نفسه ملكًا على إيطاليا وضم أراضي جنوى وبارم وبيامون إلى الإمبراطورية الفرنسية. والسويد أيضًا كانت ناقمة على فرنسا غير راضية عن محاولاتها على شئون غرب أوروبا بكامله. وقد عرفت الدبلوماسية البريطانية كيف تستغل مواطن الضعف عند هذه الدول وجرتها في صيف سنة ١٨٠٥ للتعاون معها وإعلان الحرب على فرنسا.

حين شعر نابليون بما كان يدبر ضده في أوروبا سيَّر بعض جيوشه التي كانت مرابطة في شمال فرنسا استعدادًا لغزو إنجلترا ثم أراضي الإمبراطورية النمساوية وذلك بضرب جيوشها قبل أن تكتمل استعداداتها وقبل أن تصلها النجدات العسكرية من حليفتها روسيا. على أن يعود بعد ذلك بسرعة لتنفيذ خطته والنزول في إنجلترا وقد وصلت الجيوش الفرنسية إلى مدينة أولم Ulm على نهر الدانوب حيث كانت تتمركز الجيوش النمساوية. وهناك جرت في ٢٠ أكتوبر ١٨٠٥ معركة فاصلة هزم فيها النمساويون وفروا مخلفين وراءهم خمسين ألف جندي أسير بيد الفرنسيين، أما بقية الجيوش النمساوية فاتجهت نحو الشرق للاتصال بالجيش الروسي القادم وإعادة الهجوم ضد الفرنسيين. بادر نابليون للإجهاز على الجيش الهارب قبل التقائه بحلفائه.

ولما كان الطريق الأقرب إلى مواقع أعدائه يقع في أراضي دولة بروسيا المحايدة، التي لم يكن يحمل لها ولمليكها كبير احترام وتقدير، فإنه لم يتردد في اجتياز حدودها وخرق حيادها مما أغضب عاهلها وجعله يميل لدخول الحرب ضد فرنسا. وجرت بالفعل اتصالات بين الملك المذكور والقيصر الروسي للاتفاق على هذا الأمر.

وفي ٢ ديسمبر سنة ١٨٠٥ جرت أعظم معركة في تاريخ الإمبراطورية الفرنسية على هضبة أوسترليتز Austerlitz في النمسا. هناك

نازلت الجيوش الفرنسية جيوش الدولتين الكبيرتين النمسا وبروسيا وأنزلت بهما هزيمة ساحقة وسريعة قصد منها نابليون إلى حد كبير إرهاب بروسيا فلا تعود تفكر بدخول الحرب. وقد فرت جيوش الأعداء تحمل عار الهزيمة مخلفة وراءها ستة وعشرين ألف قتيل.

وكان من أبرز نتائج هذين الانتصارين أن إمبراطور النمسا بادر فى اليوم التالى لمعركة أوسترليتز إلى مقابلة نابليون وأجرى معه مفاوضات للصلح. وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٠٥ وقد صلح برسبورج Presbourg الشهير الذى أذل النمساويين إلى حد كبير وأطلق يد فرنسا فى إيطاليا وجنوب ألمانيا. أما روسيا فقد انسحبت من الحرب علميا دون أن توقع معاهدة صلح كما فعلت فى المرة السابقة.

بالنسبة لبروسيا فقد استاء نابليون كثيرًا من تمردها عليه أثناء الحرب ومحاولتها الالتحاق بركب أعدائه ودخول التحالف الدولى الثالث. لذا بادر عقب انتصاراته وفرض عليها معاهدة شائنة حطت كثيرًا من كرامتها تعرف باسم معاهدة شونبرون Schoenburunn أخذ منها أراضى كليف Cleves ونيوشاتيل Neufchate على نهر الراين وجعلها إمارات مستقلة تحت النفوذ الفرنسى وسلخ عنها مقاطعة انسياخ وأعطاها لبارفاريا وبالمقابل أعطى بروسيا مقاطعة الهانوفر الهامة الغنية فأوجد بذلك سببا دائمًا للخصام والنزاع مع الإنجليز لأن المقاطعة المذكورة طالما كانت محط اهتمامهم باعتبارها موطن العائلة المالكة الإنجليزية القديم وجرى توقيع المعاهدة المذكورة فى ١٥ ديسمبر ١٨٠٥.

ولم يكتف نابليون بكل هذا بل أنه بعد عودته إلى باريس، مجللاً بأكاليل النصر والفخار محطمًا التحالف الدولى الثالث مرجعًا الإنجليز والروس إلى عزلتهما السياسية، انشأ اتحاد للدويلات الألمانية اسماه اتحاد

الراين وجعله مواليًا لفرنسا يتعهد بأن يقدم لها زمن الحرب سبعين ألف مقاتل.

اتصلت بروسيا بالروس بعد اختراق نابليون أراضيها للتنسيق معهم، إلا أنها لم تستمر بسبب انتصار نابليون فى استرليتز ولأملها بأراضى هانوفر التى وعدوا بها لكن البروس شعروا بضرورة قتال نابليون بعد أن علموا أنه يفاوض البريطانيين سرًا لإعادة هذه الأراضى إليهم. فاتجهت إلى روسيا وإنجلترا والسويد لإقامة التحالف الأوروبى الرابع، وابتدأت بروسيا التحرش بنابليون بأن طلبت منه الانسحاب إلى ما وراء الضفة الغربية للراين، فهاجمها نابليون وانتصر عليها فى معركة بيينا سنة ١٨٠٦ وتقدم فى الأراضى البروسية ودخل برلين ظافرًا. وعندما تراجعت القوات البروسية إلى حدودها مع روسيا بقيادة القيصر فردريك وليم الثالث (١٧٩٧ – ١٨٤٠) لكى تلتقى مع الجيوش الروسية التى تقدمت لنجدتها، خاض نابليون مع الدولتين معركة فريدلاند فى فبراير سنة ١٨٠٧ وحقق فيها انتصارًا جديدًا كان خاتمة لمعارك أوروبا فى هذه الفترة من الحرب.

وفى ٢٥ يونيو سنة ١٨٠٧ عقد اجتماع بين نابليون وقيصر روسيا بعد أن طلبت بروسيا الصلح وتوصل القائدان إلى عقد معاهدة صلح تلست وقعت فى ٥ يوليو من العام نفسه وفيها فرض نابليون عقوبات شديدة على بروسيا سواء فى التصرف بأراضيها أو فى فرض تعويضات حربية باهظة عليها وتحديد قواتها المسلحة وإقامة جيش احتلال دائم فى أراضيها أما روسيا فقد خرج نابليون وقيصرها من الاجتماع صديقين جديدين اتفقا على عدم خسارة روسيا لأى جزء من أراضيها ومساعدتها من قبل فرنسا لتحقيق مصالحها فى فنلندة والدولة العثمانية مقابل اعتراف القيصر الروسى بكل التغييرات التى أجراها والتى سيجريها فى الأراضى الألمانية بموجب معاهدة الصلح مع بروسيا وتعهد القيصر أيضًا بالانضمام إلى فرنسا فى تنفيذ

الحصار القارى ضد بريطانيا. أما السويد فقد هاجمتها حملة فرنسية من الدانمارك وأخرى روسية من فنلندا أجبرتها على عقد الصلح وقطع علاقاتها التجارية مع بريطانيا.

وهكذا انتهى التحالف الاوروبى ولم يبق أمام فرنسا سوى بريطانيا وقبل أن نترك هذا الموضوع لابد من الإجابة على سؤال مهم وهو لماذا انهزمت الجيوش الأوروبية أمام قوات نابليون الأقل منها عددًا وعدة. والحقيقة أن هناك أسبابا واضحة يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:-

١- التكتل الأوروبى ضعيف من الداخل تتعامل أطرافه فيما بينهما بانتهازية قائمة على الرغبة فى التوسع على حساب الدول الأخرى.

٢- عدم وجود قيادة عسكرية واحدة للجيوش المتحالفة التى كانت أعدادها تصل إلى أكثر من ضعف جيوش نابليون.

٣- كانت جيوش نابليون متناسقة تعتمد على قيادة حازمة ومحبوبة آمن الجنود والضباط لها وكانوا يؤمنون بأنهم يحملون رسالة سامية إلى أوروبا. أى أنهم كانوا أصحاب عقيدة فى القتال لم تكن تتوفر لدى أعدائهم.

٤- قوة البناء الداخلى لفرنسا حيث كانت الجبهة الداخلية تشكل سندا قويًا للقوات المقاتلة، كيف لا وقد خلق منهم نابليون شعبًا عسكريًا مقاتلاً مؤمنًا بدور فرنسا فى نشر مبادئ الحرية والإخاء والمساواة.

٥- كان التجهيز فى القتال والإشراف على سير المعارك وإدارة التموين فى مستوى عالى جدًا يفوق كثيرًا مستوى أية قيادة فى جيوش التحالف الرابع.

٦- إن قيادة نابليون الذكيّة وشعبيته الواسعة وخططه البارعة وحزمه العسكرى وتعاطفه مع جنوده وضباطه لعب ذلك كله دورًا كبيرًا فى أن تجعل منه قائدًا فذًا فى نظر الفرنسيين، والمهيب الجانب الذى يصعب قهره فى نظر أعدائه.

٤- سياسة الحصار القاري ضد بريطانيا

وقد اتخذ الصراع مع إنجلترا طابعًا جديدًا كان له أثر عميق في تعديل مجرى الحوادث في أوروبا حتى سقوط نابليون. فقد يئس نابليون من اقتحام استحكامات بريطانيا البحرية. ولم يجد ثمة ما يشجعه على استئناف السياسة التي فشلت فشلاً ذريعًا في الطرف الأغر ولكن هل يعقل أن يقف سيد أوروبا الأعلى عاجزا أمام أمة من التجار وأصحاب الصناعات والحوانيت؛ لقد كان يؤمن بأن قوة إنجلترا إنما تكمن في صادراتها، وبأن الدول الأوروبية هي سوقها الرئيسية ألا يستطيع إذن الحاكم الذي بسط سلطانه على أوروبا إقصاء السفن البريطانية عن جميع موانئ أوروبا فيقضي بذلك على بريطانيا العظمى موتًا وجوعًا لقد كانت تلك سياسية فرنسية تقليدية نوعا ما، ولقد أقرتها الثورة في أولى مراحل الحرب، ولكنها لم تكن ذاك في مركز يسمح بتطبيقها.

وقد جاء إعلان السياسة الجديدة من برلين في نوفمبر سنة ١٨٠٦ ولم يكن ثمة ما هو أبلغ دلالة على قوة مركز نابليون من إصداره مراسيمه من عاصمة فردريك الأكبر المهزومة. وقد نددت مراسيم برلين ببريطانيا لخرقها القانون الدولي ولأنانيتها في سياستها التجارية، وقررت الرد عليها بنفس أسلحتها، فأعلنت حالة الحصار على الجزائر البريطانية وتحريم كل أنواع التجارة بينها وبين الأراضي التي تخضع لحكم نابليون أو نفوذه. فلم يعد مسموحًا للسفن البريطانية بدخول موانئ فرنسا أو حلفائها، وأصبحت السفن التي تدخل على الرغم من ذلك الأمر عرضة للمصادرة.

وردت الحكومة البريطانية على ذلك بمراسيمها الملكية الصادرة في يناير ونوفمبر سنة ١٨٠٧. وفيها اتهمت فرنسا بالخروج على تقاليد الحرب وأعلنت أنه ما دام الاتجار مع أوروبا محرمًا على بريطانيا فليكن محرمًا على الدول المحايدة كذلك. وضربت بريطانيا الحصار على الأراضي

الفرنسية. وهكذا أقصى نابليون بقوته الحربية بريطانيا عن التجارة مع أوروبا، لعزلت بريطانيا ببحريتها أوروبا الفرنسية عن التجارة مع بقية العالم. ولم تكن هذه السياسة الجديدة فكرة عابرة أو تهديدًا أجوف. فقد تمسك بها نابليون باعتبارها الوسيلة القاطعة لإنزال الخراب ببريطانيا، وأرغم جميع الأمم الداخلة فى نفوذه على انتهاجها. وكانت رغبته فى توسيع مداها سببًا فى حروب أخرى. ولما كفل صلح تلست فى نوفمبر وديسمبر ١٨٠٧ تأييد روسيا وأصبحت جيوشه تقف بلا منازع، عاد يدعم ويؤكد من جديد فى مراسيم ميلانو إعلانه السابق بحظر كافة أنواع التجارة بين أوروبا وبريطانيا.

ولاريب فى أن بريطانيا قد قاست من هذا الحظر الذى سمى بالنظام القارى، فقد تفشت البطالة وكثرت حالات الإفلاس واشتد عناء الناس من سوء الحالة التجارية الناشئ عنه، غير أنه وإن كانت للأسواق الأوروبية أهمية قصوى بالنسبة لبريطانيا، فإن باقى العالم ظل مفتوحًا أمامها. ثم إن الآلات والأساليب الجديدة التى أدخلتها الثورة الصناعية فى إنجلترا قد منحتها تفوقًا كبيرًا فى الإنتاج، فقاست البلاد حقًا ولكن مكابدتها قوت من عزمها على مواصلة الكفاح بدلاً من أن تثبط ذلك العزم.

أما سكان فرنسا نفسها فكانوا يتمتعون فى تلك السنوات بالرخاء من عدة أوجه فقد فتحت غزوات نابليون لتجارتهم مناطق جديدة واسعة، وشوهدت ثمار تشريعات الثورة الاجتماعية فى ازدهار أحوال الزراعة. ولما بدأت فرنسا تقاسى من انقطاع ورود حاصلات المستعمرات نتيجة لسياسة بريطانيا، تمكن العلم الفرنسى، بموازرة الدولة وتوجيهها من تقديم بعض الحلول، فقد ارتفعت أسعار السكر ارتفاعًا خياليًا، ولكن العلماء الفرنسيين تمكنوا من استخراج السكر من البنجر وأصبحت هذه الصناعة الجديدة منذ ذلك التاريخ موردًا دائمًا من موارد الثورة الفرنسية، كما صنعوا النيلة أو

بمعنى آخر حصلوا على بديل. وعلى الرغم من ذلك كانت هناك بعض الصناعات لم تجد من يقبلها من عثرتها، ولكن أسوأ نتائج نظام نابليون القارى لم تكن تشاهد فى فرنسا نفسها وإنما فى الدول الأوروبية الواقعة تحت سيطرتها، وقد تجلى هذا بصورة أقوى عندما عمد نابليون إلى فرض رسم جمركى عال – وصل غالبًا إلى نصف القيمة – على جميع حاصلات المستعمرات إيمانًا منه بأن كل ما يصل منها إلى أوروبا إنما هو من تهريب البريطانيين.

وقد تأثرت هولندا التى كان يحكمها لويس أخو نابليون تأثيرًا سيئًا بسياسة الحصار القارى، ولم تلق شكواها آذانًا صاغية رغم عطف لويس على أهلها. ولم يجد لويس أمامه غير أن يتنازل عن عرشه المزعزع. ومع ذلك فإن حالة هولندا لم تتحسن، وضمت إلى فرنسا فى يوليو سنة ١٨١٠. وقد دفعت نابليون عوامل مماثلة لكى يضم الساحل الشمالى الغربى لألمانيا إلى فرنسا. وبرر نابليون هذه السياسة بأن التجارة الإنجليزية ستجد لها منفذًا إلى القارة الأوروبية، وفى الواقع أن نابليون قد أضر بنفسه وبمركزه فى الدول التى كان مسيطرًا عليها. فمن الواضح أنه لو كان هناك أى احتمال لبقاء هذه الممالك تحت سيطرته، فإن تطبيق سياسة الحصار القارى عليها كانت كفيلة بالقضاء على هذا الاحتمال؛ لأن هذه السياسة قد أساءت اقتصاديا إلى هذه الأقاليم إساءة بالغة، فجعلها تنسى ما أدخله نابليون من إصلاحات اجتماعية وإدارية.

كما أن سياسة الحصار القارى قد سببت لنابليون كثيرًا من المتاعب بل كانت سببًا فى المصائب التى نزلت به، وكانت فى النهاية العامل الأساسى فى سقوطه. ولكن نابليون لم يكن يرى بيده سلاحا لمحاربة أعدائه وفى مقدمتهم إنجلترا سوى هذا السلاح، ونعنى تطبيق سياسة الحصار القارى واقتضاه ذلك أن يبسط نفوذه السياسى على كل من إيطاليا وأسبانيا حتى

يجعل من ذلك سلاحًا ماضيًا. وقد أدى ذلك إلى إثارة الشعور الدينى والقومى فى آن واحد.

أما الصعوبة الكبرى فكانت أدبية، فإن تنفيذ الحصار الإيطالى تنفيذًا مشددًا كان ينطوى على إثارة نابليون النزاع مع البابا. ولذا كان خللاً خارقًا للعادة حسن تقدير رجل عبقرى مثله للأمور، رجل يدرك إدراكًا كاملاً أهمية احترام عواطف الكاثوليك فى إمبراطورية مترامية الأطراف، فإنه بدلاً من حيدة الفاتيكان، نفى البابا فى مايو سنة ١٨٠٩ من ولاياته، وألقاه فى السجن، وضم أملاكه، وربطها بالنظام الإدارى للإمبراطورية الفرنسية.

ومع أن الإيطاليين هم على الأرجح أقل شعوب البحر المتوسط تدينًا، إلا أن البابوية كانت فى نظرهم تمثل مجدًا من أمجاد وطنهم التاريخية ولذا استنكروا هوانها، واستثارهم تحقيرها. والحق أنه من بين أخطاء نابليون الخطيرة، لم يكن ثمة غلطة قدر لها أن تهز من الأعماق أسس سلطانه، لا فى إيطاليا وحدها، بل فى جميع أنحاء العالم الكاثوليكى، أشد من هذه الإهانة التى وجهها بلا مسوغ وبلا ضرورة للكرسى البابوى، وللتقاليد الرومانية.

كانت تلك نتائج سياسته فى إيطاليا أما فى أسبانيا فقد أثار الشعور القومى، فأسبانيا مع ما اتصفت به من ضعف إدارتها لم ترض الخضوع لحكم أجنبى كما كان الحال بالنسبة لإيطاليا، الأمر الذى سهل على نابليون غزوها، إذ اعتبره أهلها منقذا لهم من الحكم الأجنبى. لذلك أصيبت القوات الفرنسية بأول ضربة وهزيمة برية. ولو رزق نابليون يومئذ شيئًا من الحكمة والتروى لاكتفى بغزو بغزو البرتغال، ولما أقحم نفسه فى غزو أسبانيا. ولكن إصراره على تنفيذ سياسة الحصار القارى هى التى دفعته لذلك.

أما عن البرتغال فقد فشلت كل جهود بونابرت لإقناع البرتغاليين بمقاطعة إنجلترا لما بين البلدين من علاقات سياسية واقتصادية وثيقة. ونظرًا لكون مرافئ البرتغال قد تحولت إلى مراكز لتهريب البضائع الإنجليزية إلى

القارة عزم نابليون على احتلال هذه البلاد. وعقد لذلك مع رئيس الوزارة الأسبانية جودا الوصولى المفتقر إلى أبسط مبادئ الأخلاق والضمير والمكروه لدرجة لا توصف من شعبه، اتفاقا يقضى بالسماح لجنوده بالعبور إلى البرتغال عبر أراضى أسبانيا على أن يتقاسم البلدين الغنيمة فيما بعد.

ولم يجد الجيش الذى أرسل عبر أسبانيا بقيادة الجنرال جينو Junot، اية صعوبة فى احتلال البرتغال. ذلك العرش البرتغالى. نظرًا لما كان لفرنسا آنذاك من سيطرة ومهابة ولم يفكر حتى بالمقاومة، وفرت العائلة المالكة إلى البرازيل تاركة القائد الفرنسى يتم احتلاله للبلاد دون مقاومة فعلية. وكان ذلك فى عام ١٨٠٧.

عقب احتلال البرتغال ظلت بعض القوات الفرنسية مرابطة فى أسبانيا بحجة أن ذلك ضرورى لتأمين الدفاع عن شواطئ البرتغال. إلا أنه فى الواقع وأمام السهولة التى تم بها احتلال البرتغال فكر نابليون بضم أسبانيا إلى أملاكه متجاهلاً أنها بلد حليف وصديق لفرنسا، وأن جيوش فرنسا دخلت أراضيها صلحًا وبموافقة حكامها على أن تغادرها فور تحقيق الحملة الفرنسية لأغراضها فى البرتغال. وهناك أمر آخر ربما أغراه بالبقاء وهو أن الفرنسيين اكتشفوا أن الكثير من المدن والقرى والسواحل الأسبانية كانت تتاجر بصورة سرية ناشطة مع الإنجليز وتتولى تهريب بضائعهم إلى أسواق أوروبا متجاهلة قوانين الحصار. ثم أن حكومة مدريد كانت أضعف من أن تفرض سيطرتها ورقابتها على كل البلاد لتقضى على أعمال التهريب.

وتحقيقًا لفكرته الطارئة عيَّن نابليون مورا Murat قائدًا عامًا للجيوش الفرنسية فى أسبانيا وكلفه مهمة احتلال كل أراضيها تدريجيًا. أرتكب نابليون بتصرفه هذا خطأ لا يقل فداحة عن احتلاله لأراضى البابا. فالأسبان هم أكثر شعوب أوروبا تمسكًا بالدين وأقلهم تأثرًا بالمبادئ المتحررة الشائعة فى فرنسا؛ كانوا إجمالاً متخلفين سياسيًا وثقافيًا وفكريًا. فهم رغم

استبداد ملوكهم وفسادهم وبطانتهم السيئة، وتردي أوضاع بلادهم، ما كانوا يشعرون أنهم في وضع سيئ، وأن شيئًا مهمًا اسمه الحريات ينقصهم، وبالتالى فإن منجزات الثورة فى فرنسا لم تكن تثير عندهم أى رد فعل إيجابي. ثم أن أسبانيا بلد متماسك قوميًا لدرجة كبيرة اكتسب شعورًا قويا بالوطنية والوحدة منذ أيام صراعه مع المسلمين. والبلدان التى حاربها نابليون حتى ذلك الوقت وانتصر عليها كألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا لم تكن تعرف الوحدة القومية المتماسكة ولا كانت مترابطة ولا كانت مترابطة الأجزاء. أما فى أسبانيا فكان عليه أن يواجه بلدًا موحدًا منذ قرون عديدة. وهذا أمر على درجة كبيرة من الأهمية.

وقف الأسبان منذ البداية من المحتل الفرنسي موقف العداء الشديد. وبدأت المقاومة فى الأوساط الشعبية وبين الفلاحين فى الأرياف تخلق المصاعب للمحتلين، وفى نفس الوقت كانت جيوش الاحتلال فى تزايد مستمر لتصبح قادرة على احتلال الأراضى الأسبانية. وعندما شعر الملك الأسبانى بنوايا الفرنسيين حاول مع أعوانه وعائلته أن يترك العاصمة ويستقر فى المرفأ الأسبانى الشهير قادش حيث يمكنه إذا أشتد الخطر أن يسافر إلى أمريكا الجنوبية. استاء الشعب كثيرًا فى العاصمة من هذا التصرف الذى يفتقر للشجاعة والعزة القومية فثار وأجبر الملك على التنازل عن العرش لابنه فرديناند السابع. تذرع ميرا بهذه الاضطرابات وأمر جيوشه بدخول العاصمة الأسابنية للقضاء على مقاومى الاحتلال الفرنسى ولفرض النظام والأمن فيها. ولما لم يتمكن من التوفيق بين الملك القديم المخلوع، وكان قد أقنعه بالبقاء فى العاصمة وعدم الهرب، وبين الملك الجديد الحائز على ثقة جماهير الأسبان وعطفهم، أرسل ميرا، العائلة المالكة كلها إلى بايون Bayonne فى فرنسا، حيث استعمل نابليون كل ما عنده من أسباب الحيلة والدهاء وجعل الاثنان يتنازلان عن العرش الأسبانى وعهد بتاج مدريد إلى شقيقه جوزيف الذى كان ملكًا على نابولى وأعطى عرش هذا الأخير لميرا

قائد الحملة الأسبانية؛ لم يفهم الأسبان الأحداث الجديدة، وظلوا متمسكين بملكهم الأسبانى المخلوع وبولائهم لعائلتهم الملكة، وبضرورة إعادة فرديناند إلى عرشه باعتباره الوريث الشرعى الوحيد للعرش. أما الملك الجديد جوزيف بونابرت فلم يروا فيه إلا وجه أجنبى مغتصب مستعمر.

ولما كان رجال الدين الأسبان يرون فى بونابرت واحدًا من أبناء الثورة الفرنسية الملحدة التى اضطهدت الدين ورجاله وحطمت عظمة الكنيسة الفرنسية وقوتها، فقد حملوا بقوة وشجاعة لواء التصدى للاحتلال الفرنسى وأخذوا يثيرون الأمة والولاء للكنيسة بعاطفة وطنية جامحة جعلتهم دومًا فى طليعة رجال المقاومة ضد المحتلين الملحدين. كما أنهم عملوا على إفهام الأشراف الأسبان وكبار الملاك الأراضى حقيقة المبادئ التى يمكن أن تزرعها الثورة الفرنسية بواسطة جنود نابليون فى قلوب الفلاحين الأسبان. مما قد يؤدى لانهيار امتيازاتهم. وراح رجال الدين بعد ذلك يوقظون فى عامة الأسبان العاطفة الدينية الراسخة طالبين منهم محاربة أعداء المسيح والمسيحية. ولما لم تكن أصلا فلسفة الثورة الفرنسية ومبادئ الحرية قد لاقت هوى عند جماهير الأسبان فإن صيحات رجال الدين لاقت آذانًا صاغية وهبت أسبانيا بأسرها لمقاومة الجيوش المحتلة التى تضم مائة وستين ألف جندى من جنسيات وقوميات متعددة. ولن يكون عجيبًا بعد ذلك أن تهزم القوات الفرنسية تحت قيادة "دوبون" فى واقعة بايلن Beylen أو بايلى فى جنوب أسبانيا فى يوليو سنة ١٨٠٨ وكانت هزيمة منكرة أخذ فيها القائد أسيرا ومعه حوالى ٢٣,٠٠٠ أسيرًا. وقد أثارت هذه الهزيمة دهشة أوروبا، كما شحذت الهمم على مقاومة نابليون فكانت هذه فاتحة أبواب الشر على حياة ذلك القائد الذى أرعب الدنيا حتى باتت تخشاه وبات حكامها يهابون لقاءه والاصطدام به. ولا أدل على حرج موقف الفرنسيين فى أسبانيا عقب هذه الهزيمة من أن يهتز نابليون نفسه، فيغادر فرنسا ليظاهر جيشه المنهزم فى أسبانيا ويشجعه ويعيد الثقة إلى جنده.

٥- عوامل انهيار إمبراطورية نابليون:

افاقت أوربا من غشيتها وحاولت القضاء على السيطرة الفرنسية واستخدمت نفس الوسائل التي تغلبت بها جيوش فرنسا على أوروبا. ويبدو أن الثورة الفرنسية حملت معها جراثيم هدمها، فلقد دخلت الجيوش الفرنسية البلاد المفتوحة بمبادئ الثورة وهى الحرية والإخاء والمساواة وحكم الشعوب نفسها بنفسها. لذا سنجد أن هذه الشعوب ستعمل على تطبيق تلك المبادئ والاحتفاظ بحقوقها. فالشعب الفرنسى كان يحارب حكومات لا قوميات. وبينما كان الشعب الفرنسى ممثلاً فى الجيش كانت الجيوش الأوربية جيوش مرتزقة لا تمثل الشعوب. ولقد وجدت شعوب أوروبا أن الحكم الفرنسى ليس فى صالحها دائمًا وأن نابليون يعمل على أن يقوم كل شعب بدفع نفقات النصر الذى أحرزه وأعباء جيش الاحتلال، وقد وجد كل شعب من الشعوب الأوروبية. أن نابليون وفرنسا من ورائه لا يعمل إلا لمصلحة فرنسا وحدها. ولم يكن حكم نابليون لها حكمًا ديمقراطيًا. بل كان حكمًا قائمًا على الاستبداد. فكأن هذه الشعوب قد استبدلت حكمًا استبداديًا بأخر من نوعه. وسنجد أن هذه الشعوب التى أيقظتها صيحات الحرية ستعمل على إدخال النظم والأساليب الحربية الفرنسية حتى تحارب فرنسا بنفس سلاحها. هذه بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية من جراء حصار إنجلترا لأوربا وحصار نابليون للجزر البريطانية. فأصبحت أوروبا مملوءة بالجنود لا تحترم إلا مصلحة فرنسا ومصلحة نابليون.

كما كانت أوروبا تشعر شعورا واحدًا إزاء فرنسا. وهو الشعور بالعداوة بعد أوسترلتز وبيينا وفريدلاند. فالعلاقات تحسنت نوعًا ما بعد تلست بين فرنسا وبروسيا ولكنها كانت ثقة مؤقتة والنمسا ولو أنها سلمت لنابليون فى صلح برسبرج إلا أنها سلمت مرغمة، وستنتهز الفرصة للقضاء على

نابليون. وسنجد الدول الأخرى مثل أسبانيا تتألب على فرنسا، وهذه الدول فى مجموعها أقوى من فرنسا من الناحية الحربية ومن ناحية الثروة، وكانت هذه الشعوب تدفع ثمن هذه الحروب عن طريق الضرائب المنتظمة وتقديم زهرة شبابها لخدمة نابليون، فإذا كانت هذه الدول تستطيع تقديم محاربين لنابليون لتثبيت دعائم حكمه الاستبدادى فى أنحاء أوروبا كان بوسعها أن تستخدم هؤلاء الشبان فى القضاء على النفوذ الفرنسى وحكم نابليون.

كما ساهمت الحملة الفاشلة على روسيا ومعركة الأمم فى انهيار إمبراطورية نابليون، فلم يسترح نابليون بعد حربه مع النمسا فقد بدأت العلاقات تتدهور بينه وبين قيصر الروسيا لأسباب عديدة أهمها أن نابليون لم يف بوعوده إلى القيصر الروسى فى تحقيق مطامعه فى السيطرة على الأستانة ومضيقى الدردنيل والبوسفور قلب الدولة العثمانية وحلم روسيا الأزلى فى الوصول إلى المياه الدفيئة.

من جانب آخر فإن الحصار القارى قد أضر بروسيا البلد الزراعى وهى بحاجة إلى المنتوجات الصناعية، إذ كانت تجارتها تعتمد على تصدير المواد الزراعية واستيراد المواد الصناعية فتأثرت التجارة الروسية وتدهور مصالح التجار والزراع مما شكل ضغطاً على القيصر اضطره سنة ١٨١١ إلى السماح بدخول البضائع الإنجليزية إلى بلاده فاعتبر نابليون هذا العمل خروجًا على صلح تلست وعملاً عدائيًا. وقد زاد من حدة العداء من جانب روسيا زواج نابليون من ابنه إمبراطور النمسا التى عارضت والدتها الروسية زواج إحدى أميرات آل رومانوف من رجل وضيع المنبت مهما كان مركزه السياسى، يضاف إلى هذا أن الأميرة أرثونكسية ونابليون محسوب على الكاثوليك رغم أنه لم يكن متدينا، لذلك تردد الروس فى إرسال موافقتهم لنابليون وتأخروا فى الرد عليه فى ذلك فبادر نابليون إلى طلب يد الأميرة مما اعتبر إهانة كبرى بحق روسيا وعائلتها المالكة. ولا شك أن

رغبة القيصر فى أن يلعب دورًا رئيسيًا فى السياسة الأوروبية قد دفعه إلـى التخلى عن تحالفه مع نابليون تحرضه وتدعمه فى ذلك الطبقة الأرستقراطية الروسية الشديدة العداء لنابليون صاحب أفكار التحرر والثورة.

فى ١٢ إبريل سنة ١٨١٢ كان القيصر الروسى قد أنجز استعداداته، وجه إنذارا إلى نابليون يطلب فيه إليه أن يتخلى عن تنظيماته فى ألمانيا وأن يأمر بجلاء جيوشه عن بروسيا. ولما كان نابليون يستعد منذ أمد بعيد لمثـل هذا اليوم، ولم يكن من القادة الذين ينصاعون لأمر ويقبلون إنذار فقد غـادر فرنسا على رأس جيش ضخم يتألف من سبعمائة ألف مقاتل مـن قوميـات عديدة. كان هناك جنود فرنسيون وألمـان وبولونيـون وطليـان وأسـبان وسويسريون وبرتغاليون. ولعل فى تعدد جنسيات هذا الجيش نقطة ضـعف كبيرة إذ جعلته عديم الانسجام يصعب التفاهم بين فرقـه المختلفـة بسـبب اختلاف اللغات والقوميات وطرق الحياة. وكان جيش أعدائه الروس يتـألف من ربع مليون جندى تجمعهم رغبة واحدة هى الدفاع عن أرضهم وبلدهم.

وقد استفاد الروس كثيرًا من تجارب الأسبان.فحاولوا ألا يخوضـوا معركة رئيسية قد تكون فاصلة ضد نابليون. فأخذوا يتراجعون نحو المشرق تاركين الفرنسيين يبتعدون عن طرق مواصلاتهم الأساسية ليستنفذوا أكبـر قدر ممكن من مئونتهم ومن طاقات جنودهم. وفى أغسطس وقع أول صـدام بين الفريقين عند مدينة سمولنسك Smolensk فى منتصف الطريـق بـين الحدود والعاصمة موسكو. انتصر الفرنسيون وأحتلوا المدينة غير أن الجيش الروسى انسحب نحو الداخل دون أن يترك لعدوه فرصة القضاء عليه. أخـذ نابليون يتقدم نحو الشرق ودخل العاصمة موسكو فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨١٢ فوجدها خالية من سكانها الذين غادروها قبل وصول الفرنسيين. وفى مسـاء ذلك اليوم أشعلت النيران فى المدينة بأمر حاكمها. ارتد نابليون خارج المدينة وبقى هناك مدة شهر كامل ينتظر أن يعرض عليه القيصر الصلح إلا أن هذا

رفض كل صلح أو مفاوضة مع الفرنسيين، وفي أكتوبر أمر جيشه بالعودة إلى فرنسا إذ كان يخشى قيام ثورة داخلية هناك وانضمام الدول الأوربية إلى روسيا. ذلك أنه خلال غيابه عن البلاد كثرت هناك الدسائس والمؤامرت ضد حكمه الذى جرَّ على فرنسا الويلات والكوارث.

في طريق العودة مات عشرات الألوف من الجنود الفرنسيين بردًا وجوعًا وفى نفس الوقت كانت فلول الجيوش المنسحبة تتعرض لهجمات وحشية من الجيوش الروسية ومن فرسان القوازق من كل جانب. ولم يصل إلى الحدود البروسية من ذلك الجيش الضخم سوى مائة ألف جندى تقريبا. فلما بلغ أوروبا كانت شعوبها عامة قد تحولت إلى حلف يعاديه ويستعد للقضاء عليه، وكان شعب بروسيا خاصة أكثر الشعوب الأوروبية استعدادًا لمحاربته انتقامًا لكرامته. فأحاط بمليكه يستحثه على التحالف مع روسيا، فعقد معها معاهدة "كاليش" Kalish فى فبراير ١٨١٣، اتفق الطرفان على ألا ينفرد أحدهما بعقد صلح مع فرنسا، وتعهد القيصر بأن يعيد لبروسيا ما فقدته من أملاك ثم أن يرد على ألمانيا كلها حريتها، ولواد أن يستوثق من استعداد الشعب الألمانى فى قبول هذا العرض، فأعلن على أمرائه أن من يتخلف منهم عن مشاركته فى محاربة نابليون سوف يفقد فى النهاية أملاكه.

وتبدأ هذه الحرب بأن يهاجم جيش الحليفين روسيا وبروسيا القوات الفرنسية التى يقودها نابليون فتضطرها إلى التقهقر غربا. فتظفر باحتلال همبورج Hamburg عند مدخل نهر الألب ثم درسدن فى سكسونيا، ولكنها مع ذلك لم تظفر بقهر نابليون الذى لم يلبث أن انتصر على غريميه المتحالفين: فأوقع بهما هزيمتين أحدهما فى لوتزن Lutzen فى اتحاد الراين والثانية فى بوتزين Butzen بسيلزيا. ولكن انتصار نابليون فى هاتين المعركتين لم يرق بقيمته إلى المستوى الذى حققته له الظروف بعد معركتى "استرلتز" فخسائره بالرغم من الانتصار فى المعركتين الأخيرتين كانت

فادحة. وأحس أن روح الجند من حوله قد تغيرت ولم يصبح كما كان بالقائد المطاع.

وترتب على ذلك أن تحرير ألمانيا لم يكن ليتم من غير مساعدة فعلية من الإمبراطورية النمساوية. ولكن هذه الإمبراطورية وقتئذ فى جملتها دولة غير جرمانية، وقد قللت بإطراد تعهداتها فى الغرب، فتخلف عـن البلجيـك وحدود الراين وتنازلت عن ممتلكاتها القديمة فى سوابيا Swabia وشـاهدت اختفاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة فى شئ من الارتياح. وكانت تهـتم بالسيطرة على شمال ووسط إيطاليا، ومن ثم علـى الفاتيكـان، أكثـر مـن اهتمامها باستئناف هذه العمل المحفوف بالمخاطر والجحود، وهـو حمايـة ألمانيا من الاعتداء الفرنسى فى الغرب. فيما كـان الزعيمـان السياسـيان بروسيا والنمسا كانت تعترضهما عقبات ... ومن ثم يخلقان دولـة ألمانية متحدة، كان مترينخ Metternich (١٧٧٣ – ١٨٥٩) يرغـب فـى فرض توسطه مع الفرق المتناحرة، ويدعو إلى مؤتمر للصلح. فوافق نابليون على هذا الاقتراح.

على أية حال لم تكن النية خالصة من جميع الأطراف للصلح وانتهى ذلك بقيام الحرب بين الطرفين انتهت بهزيمة نابليون خمس مرات متتاليـة. ولم ينته الأمر على ذلك. فـالتقى نـابليون بخصـومه جمعيًـا مـن روس وبروسيين وألمان وسويدين وإيطاليين فى ليبزيج لمواجهته، فتقع بينهم وبينه فيها معركة الشعوب، خسر فيها نابليون خمسين ألف من جنده، وفر البـاقين من رجاله إلى الراين. فبلغه فى ديسمبر بعد ان فتكت الأمراض بـأكثرهم، وهنا قضى على سلطانه فى شرق الراين وتتابعت المصائب تلاحق نابليون، فتنسحب قواته من أسبانيا حتى تبلغها الجيوش البريطانية بقيـادة ولنجتـنن Wellington الذى عزم على غزو فرنسا قاصدًا إليها من الجنوب وانتهـى ذلك بأن طلبت فرنسا الصلح وسقط نابليون.

الفصل الثانى

مؤتمر فيينا (١٨١٤ — ١٨١٥)
ونظام المؤتمرات

أولاً: الوضع قبل عقد مؤتمر فيينا

ثانيًا: التمهيد لعقد مؤتمر فيينا

ثالثًا: الأسس التى قامت عليها تسوية فيينا ونتائجها

رابعًا: نظام المؤتمرات

الفصل الثانى
مؤتمر فيينا (١٨١٤ – ١٨١٥)
ونظام المؤتمرات

أولاً: الوضع قبل عقد مؤتمر فيينا

اقتضت الظروف السياسية بعد هزيمة نابليون ونفيه إلى جزيرة إلبـا Elba حلفاء دول أوروبا الكبرى على الاتفاق على تسوية أمور أوروبا، وفى مقدمتها النظر فيما ينبغى أن يكون عليه مستقبل فرنسا. فكان قـرارهم فـى تنفيذ ما نصت عليه معاهدة باريس الأولى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤، وتميـزت باعتدال سياسى، فلم تطالب تلك الدولة بدفع غرامة أو تعويض حربى، ولـم يصر أعداؤها على احتلال أرضها، بل لم يكن هنالك حتى هذا الشرط، وهو أن الكنوز الفنية التى نهبتها فرنسا من متاحف أوروبا، يجب أن تعـاد إلـى أصحابها الشرعيين. حقًا أن فتوح نابليون الأجنبية سلخت منها، ما فى ذلـك شك. ولكن مما هو جدير بالملاحظة أنه برغم انتصار الحلفاء الكامل، وبرغم طول الحرب ومرارة القتال، فقد أعطى لويس الثامن عشر رقعة من الأرض أكبر قليلاً من تلك التى كان أخوه لويس السادس عشر يملكها قبـل انـدلاع الثورة. ذلك أن تطبيق أبسط قواعد الحكم السليم كان كافيًا لأن يظهر للحلفاء بان حليفهم لويس لن يستطيع الاحتفاظ بعرشه المزعزع تحت ظلال صـلح مرهق مذل وأعلنت المادة الثانية أن حدود فرنسا لابد وأن تظل كما كانـت عليه فى ١ يناير ١٧٩٢، واقتضى ذلك أن يضاف إليها بعض البقـاع عنـد حدودها الشمالية والشرقية، بشرط أن تتعهد فرنسا بأن تكتفـى بـذلك، وألا

تطمع فى السيطرة أو الإشراف على أى بقاع أخرى فيما وراء حدودها الجديدة. وكان ربح فرنسا من وراء هذه المعاهدة مساحة قدرها ١٥٠ ميلاً، ويسكنها ٤٥٠,٠٠٠ نسمة، وذلك على الرغم من أنها أفقدتها السيطرة على هولندا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا وجزيرة مالطة.

وتقرر فى نفس المعاهدة أن تضم من مستعمرات فرنسا جزيرتا توباجو Tobago وسانت لوتشيا Santa Lucia إلى إنجلترا، وأن تسترد أسبانيا نصيبها من فرنسا من جزيرة دومنجو "San Domingo" واحتفظت فرنسا بأفنيون Avinon (فى الجنوب على نهر الرون) ومونتبليار MontebelLiard وملهوسن Mihausen (فى الشرق فى إقليم الراين الأعلى) وشامبرى Chambery وأننسى Annecy وكانت فرنسا قد استولت على هذه الأقاليم قبل ١٧٩٢. وكذلك احتفظت بحقوقها القديمة فى الصين وفى نيوفوندلاند والجزيرة الإنجليزية فى أمريكا الشمالية وظاهر مما تقدم أن تصرف الحلفاء لم يكن الباعث عليه شئ من العواطف بل كانت النظرة فيه تهدف إلى تهدئة الحال وإقرار السلام حتى تهدأ خواطر الفرنسيين. ولا أدل على ذلك من أنهم تركوا للفرنسيين بعض الأراضى الألمانية التى كانت تسيطر عليها فرنسا عند مطلع أحداث الثورة تجنبًا لحقد الفرنسيين على الحلفاء بسبب القرارات القاسية خشية أن يتكتل فريق من الذين يؤيدون نابليون ويقضون على حركة من يريدون مساندة ملكية البوربون التى أعادها الحلفاء إلى فرنسا ممثلة فى شخص لويس الثامن عشر (٨١٤١ – ١٨٢٤) الذى تعهد لقاء ذلك الموافقة على قرارات عند صدورها.

ويذكر عمر عبدالعزيز أنه بعقد الصلح مع فرنسا فى معاهدة باريس الأولى انتهت الحروب التى بدأت فى أوروبا فى عهد الثورة الفرنسية، ثم استمرت فى عهد الإمبراطورية النابليونية وأصبح من الضرورى عقد مؤتمر للتباحث فى شؤون أوروبا العامة وتسوية المشكلات التى نجمت من هذه

الحروب الطويلة. وموقع الاختيار على فيينا لتكون مقرًا لهذا المؤتمر لأنها مدينة أوروبية عظيمة، وعاصمة لدولة من الدول الكبرى التى انتصرت فى الحرب، ولأن حكومتها حكومة الإمبراطورية النمساوية – كانت تمثل كل ما ينطوى عليه معنى المحافظة على التقاليد والقانون والنظام فى أوروبا وقتئذ. وهكذا فالمؤتمر لم ينعقد لإبرام الصلح لأن الحرب كانت منتهية فعلا وقانونًا بين فرنسا وبين الدول المتحالفة. وفى استطاعة فرنسا كذلك عند انعقاد المؤتمرات أن تطلب الانضمام إلى الأسرة الدولية. ولم يكن الغرض من عقد المؤتمر إعادة تنظيم شئون أوروبا على قواعد جديدة، باعتبار أن النظام الأوروبى قد إنهار فعلاً من أساسه نتيجة لحروب الثورة ونابليون خلال العشرين سنة الماضية. ولكن الذى حدث أن السياسيين الذين اجتمعوا فى هذا المؤتمر اعتقدوا على العكس من ذلك أن النظام القديم بالصورة التى عرفها القرن الثامن عشر، أى احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد أو المحافظة على التوازن الدولى، هو خير نظام وجد لبعض الشعوب حرياتها، وليحقق سيادة القانون. وكان الأصل فى نشأة هذا المؤتمر أنه جاء فى معاهدة باريس الأولى، فى مادتها الثانية والثلاثين، أن تتعهد الدول المشتركة وقتئذ فى الحرب من كلا الطرفين بإرسال مندوبيها فى خلال شهرين إلى فيينا للاجتماع فى مؤتمر عام لوضع التسوية التى تضمنتها نصوص هذه المعاهدة على أنه لما كان يحق لفرنسا بحكم هذه المادة، ولأنها كانت فى حالة سلم مع الدول بفضل إبرام معاهدة الصلح هذه، وأن تشترك فى وضع التسوية المزمعة، فقد أراد الحلفاء أن يحرموها هذا الحق، فأضافوا مادة سرية، اضطرت فرنسا إلى الموافقة عليها، نصت على أن يكون للحلفاء فيما بينهم هم وحدهم فقط الحق فى وضع المبادئ والقواعد التى تجرى عليها تسوية الصلح النهائية.

ثانيًا: التمهيد لعقد مؤتمر فيينا.

كان الحلفاء قد اتفقوا في معاهدة باريس الأولى على النظر في إعادة تنظيم أوروبا. ولما أثير الحديث بينهم على مكان انعقاد المؤتمر اختلفت الآراء. ولكنهم انتهوا إلى اختيار فيينا مقرًا لانعقاده. ولعل الموافقة على اختيار فيينا كان مبعثه إرضاء النمسا بعد الذى أصابها من أضرار وما نزل بها من محن على يد نابليون. وإذا كانت دول أوروبا التى أرهقها نابليون بحروبه قد دعيت كلها إلى المشاركة فى هذا المؤتمر، فإن دعوتها كانت الواقع شكلية لأن الذين قاموا فعلا بأعمال المؤتمر كانوا ممثلى الدول الأربع الكبرى الروسيا وإنجلترا والنمسا وبروسيا.

ولم يجتمع المؤتمر فى الموعد الذى حدد له بادئ الأمر وهو أول أغسطس عام ١٨١٤، وإنما تأجل إلى ١٦ سبتمبر لأسباب منها انشغال كاسلريه لحضور جلسات البرلمان فى إنجلترا وانتظار عودة كل من قيصر الروسيا وملك بروسيا من رحلتهما إلى إنجلترا ومنذ منتصف سبتمبر بدأ أعضاء المؤتمر يتوافدون على فيينا ومنهم "كاسلرية" Castelereagh وهاردنبرج Hardenberg ونسلرود Nesselordes ومترنيخ Metternich الذى كان يستشفى فى بادن حما وصل حكام أوروبا.

وكان يستقبلهم إمبراطور النمسا فرانسيس الأول باعتباره مضيفًا، واقتضاه ذلك كثيرًا من الإنفاق فى وقت كانت بلاده أحوج ما تكون إلى المال ولعل اشتراكه فى هذا المؤتمر قد وقف عند حد الضيافة فهو لم يكن على حظ من السياسة تبيح له المشاركة الفعالة. فبرزت عن النمسا شخصية "مترنيخ"، وإنما كان أبرز الحكام الذين شاركوا فى المؤتمر قيصر "الروسيا" إسكندر أول، وصاحب الكلمة الأولى فى التسوية التى انتهى إليها هذا المؤتمر، وكان يعتمد فى كل ذلك على القدر الذى أسهمت به بلاده فى القضاء على نابليون، والسلطان العظيم الذى كان يتمتع فى بلاده، وجيشه

القوى الذى لم يسرح وإنما ظل قائمًا على أتم الاستعداد للحرب فـي سـبيل تحقيق مطامع القيصر. وحالفه الحظ فى انعقاد المؤتمر وإن كان قد ضـاق كثيرًا بمكانه مترنيخ، كما حسد إنجلترا على نصيبها من قـرارات المـؤتمر وإن كانت قد بذلت في سبيله كثيرًا من الجهود والتضـحيات فـي مقاومـة نابليون.

واقتصر اجتماع المؤتمر فى أول الأمر على أربع دول فقـط هـى بريطانيا وروسيا، والنمسا وبروسيا، تتألف منها ما يعرف باسم لجنة الأربعة ولقد نجح تاليران عند اجتماع المؤتمر بفضل مهارته السياسية فى أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التى تحولـت إلـى لجنـة خماسية وكانت لجنة الخمسة هذه هى المؤتمر فعلاً، فاستأثرت وحدها ببحث المشكلات والمسائل المهمة. وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها. وعندما انتهى مؤتمر فيينا من أعماله انضمت ثلاث دول أخرى هـى السـويد وأسـبانيا والبرتغال إلى الدول الخمس الأولى فى التوقيع على وثيقة أو قرار المـؤتمر النهائى فى ٩ يونيو ١٨١٥. وأما ممثلو سائر الدول والإمارات الـذين بلـغ عددهم فى فيينا المائة تقريبًا. فقد اشترك قليلون منهم فـي أعمـال اللجـان الأخرى الفنية ولم يعقد المؤتمر جلسة واحدة رسمية تضم جميـع أعضـائه سواء عند البدء أو عند الانتهاء منه.

أما عن أعمال المؤتمر ومقرراته كان لابد من وضع خطـة عمـل لإنجاز أعمال المؤتمر. والواقع أن أعمال المؤتمر كانت فى الغالب عبـارة عن مفاوضات سرية تجرى خلف الكواليس بين الدول الكبرى، أمـا الـدول الصغرى فقد كانت مجرد متفرج ولعل من أبرز القضايا التى أثارت النـزاع وطفت على السطح بشكل واضح هى الخلاف الذى نشب بين الدول الكبرى حول مصير بولونيا وسكسونيا. فلقد كانت روسيا تشتهى امـتلاك بولونيـا، وكانت بروسيا تشتهى امتلاك سكسونيا ولو أن كلتا الدولتين تركتـا تحـلان

بأنفسهما حسب مشيئتهما، لاختفت بولونيا وسكسونيا من خريطة أوروبا. بيد أن حلاً كهذا لم يكن تستسيغه قط النمسا وفرنسا، فلم تكن الأولى تطيق أن ترى مزاحمتها بروسيا تكبر إلى هذا الحد. وكانت الأخرى تؤمل حيزًا كبيرًا فى قيام دولة بولونية محررة. ولقد أوصلت هذه المشكلة المؤتمر إلى شفا الحرب. وأخيرًا وصل المفاوضون إلى تسوية تنال بروسيا وفقها نحو ثلثى سكسونيا ومقاطعات الراين، وأقيمت فى بولونيا ملكية دستورية تحت حكم قيصر روسيا.

وكانت قاعدة "الحقوق الشرعية" التى نادى بها تاليران هى قوام تسوية مؤتمر فيينا وروحها. فالحقوق المشروعة هى التى أعادت آل بوربون إلى فرنسا، وهى التى ثبتت سلطان البيت المالك فى سردينيا. ولم يقم أى اعتبار للقومية أو لرغائب السكان. ولهذا السبب كان الأعضاء الذين وضعوا معالم التسوية فى فيينا على نقيض تام، أهدافًا ومبادئ مع مبدعى أوروبا التى تقوم اليوم وكانت جميع الأمور قد سويت فى الواقع عندما فوجئ العالم بأنباء هروب نابليون من أسره فى ألبا، وفرار لويس الثامن عشر، واستقبال فرنسا من جديد للإمبراطور الذى حكمت بسقوطه بقية أوروبا. ولذلك انزعج المندوبون انزعاجا كبيرا وبادروا يعملون بكل سرعة لإنجاز القرار النهائى الذى وقع بالفعل قبل معركة وترلو بتسعة أيام فقط. وقد تضمن القرار النهائى التسوية التى وضعها السياسيون للمسائل التسع المتفق عليها فى المؤتمر.

ثالثًا: الأسس التى قامت عليها تسوية فيينا ونتائجها.

قامت تسوية فيينا على أساسين هما: توازن القوى Balance of Power والتعويضات Compesation قاعدتا الدبلوماسية الأوروبية فى القرن الثامن عشر. فأعاد السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه

قبل حروبها الأخيرة كى يعيدوا التوازن الدولى فى أوروبا، ثم أنهم اتبعوا خطة تعويض الدول التى أخذت منها أراضيها إعطائها إلى دولة أخرى، كذلك صار إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم فى الدول التى نحى نابليون أصحابها عن عروشهم وضمها إلى فرنسا، ولكن هذا المبدأ الشرعى لم يتبع أيضا حذافيره فلم يشأ المؤتمر عودة الأسر الحاكمة التى كان يسوءه رجوعها أو التى أراد توزيع أملاكها فى شكل "تعويضات" تعطى للدول التى تولى المؤتمر التصرف فى أملاكها.

أما عن الممالك الألمانية التى أقامها نابليون لم تعد إلى أصلها. وإنما اختصر عددها فى ٣٨ دولة ضمت فى اتحاد ألمانى لضمان سلامة استقلالها وحدودها، بعد أن كانت حوالى ثلاثمائة، ينتظم حكمها تحت إمرة الدايت الألمانى، فيظرها على مسرح السياسة فى ثوب أمة متحدة.

ويأتى دور الحديث عن النمسا التى توجهت لضمان مكاسب فى إيطاليا بإعادة نفوذها القديم فيها فنالت ولاية البندقية وساحل دلماش الأدرياتى مقابل خسارتها بلجيكا، وأعيد الأمراء القدماء الإيطاليون الذى أبعدهم نابليون إلى إماراتهم ما عدا تلك التى أعطيت إلى النمسا أو سردينيا، وهذه الأخيرة حصلت على نيس وسافوى. كما أعيدت الولايات البابوية إلى الوجود، وأنشئت مملكة نابولى من جديد تحت حكم ملك من سلالة آل بوربون الذى وعد مترنيخ بمعاهدة سرية بعدم منح بلاده دستورًا دون الحصول على موافقة النمسا، وعموما فإن الولايات الإيطالية قد أصبحت توابع تسير فى فلك النمسا.

وتحققت بذلك أغراض النمسا، فلم تعد إيطاليا إلا تعبيرًا جغرافيًا، وأصبح على الإيطاليين. فى سبيل تحقيق هدفهم الأسمى فى الوحدة، أن يعملوا على القضاء على نفوذ النمسا من شبه الجزيرة؛ وكان يشملها من

أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. كما أعيدت للنمسا ما فقدته من أملاك اضطرت إلى التنازل عنها لبافار فى معاهدة "برسبورج" Pressburg .

وهكذا خرجت النمسا من تسوية فيينا ظافرة بأكبر قدر من الغنيمة فزاد عدد سكانها نحو أربعة ملايين ونصف، كما أن سواحلها على بحر الأدرياتيك جعلها دولة بحرية تتمتع بأهمية عظمى.

أما بريطانيا فقد خرجت من الحروب النابليونية بنظام صناعى جديد وإمبراطورية جديدة، وظفرت بمالطة ومستعمرة رأس الرجاء الصالح وجزيرتى مورتيوس وسيلان، ودافعت عن كندا دفاعًا ناجحًا فى حرب ضد الولايات المتحدة نشبت سنة ١٨١٢، بسبب النزاع معها على حق تفتيش السفن فى عرض البحار. وشرعت تنمى تجارة عظيمة نامية مع المستعمرات الأسبانية والبرتغالية فى أمريكا الجنوبية - هذه المستعمرات التى انتهزت فرصة حرب شبه جزيرة إيبريا، فخرجت على الدولتين المستعمرتين لها. وقد اختلف أيضًا مركز بريطانيا عن مركز حلفائها فى القارة فى وجود مصالح كبيرة نامية لها خارج أوروبا، وأن نابليون لم يغز قط أرضها.

ومن نتائج التسوية أن استعادت كل من أسبانيا والبرتغال حدودها القديمة، وأعيد إلى كل منها حاكمها السابق، كما ردت لها مستعمراتها.

واحتفظت سويسرا، باستقلالها على أساس الدستور الذى وضعه لها نابليون، وأصبح اتحادها يتكون من ٣٣ ولاية، ولا تزال سويسرا إلى اليوم دولة اتحادية. أما فى شبه جزيرة اسكنديناوه فتقرر فصل النرويج عن الدانمارك وضمها للسويد تعويضًا للأخيرة عن "بوميرانا" التى ضمت إلى بروسيا، ووفاء بالوعد الذى بذل "لبرنادوت" لقاء مساهمته الفعالة فى القضاء على نابليون، وعقابًا للنرويج على صداقتها للأخير.

أما القسم الثانى من تسوية فيينا فهو الخاص بإحاطة فرنسا بدول قوية تمنعها من الاعتداء على غيرها.

فتقرر ضم بلجيكا إلى هولندا، وكان هذا الإجراء إنما يعمل على تحقيق هدف سعى إليه الساسة المجتمعون فى فيينا، وهو خاص بإحاطة فرنسا على حدودها الشرقية بمجموعة من الدول والولايات الحاجزة بقصد حماية وسط أوروبا وشرقها من الخطر الذى يحتمل أن ينشأ فى المستقبل بسبب قيام ثورات فى فرنسا. وتعمد الحلفاء تقوية هولندا، فأعادت إنجلترا إلى تلك الدولة جزيرة "جاوة". وكانت إحدى مستعمرات هولندا، وعلى جانب عظيم من الخيرات والثروة. وساعدتها إنجلترا بقرض قدره مليونان من الجنيهات للانفاق على تقوية حدودها وحمايتها من فرنسا. وقد وصفت هذه السياسة بأنها حكيمة، برغم عدم نجاحها فقد كانت سياسة فاشلة لأن البلجيكيين كانوا يكرهون الهولنديين فلم يلبث أن ثاروا عليهم عام ١٨٣٠، وانتهى الأمر بانفصالهم عنهم واستقلال بلجيكا فى عام ١٨٣٩م.

وتحقيقًا لهذا المبدأ كذلك أعيدت مملكة "بيدمنت" أو سردينيا إلى الأسرة التى كانت تحكمها من قبل وهى "أسرة سافوا" وتعمد الحلفاء تقويتها بضم جمهورية جنوة إليها، وكذلك دوقية سافوى بقصد حماية شمال إيطاليا من عدوان فرنسا والمؤثرات الثورية التى قد تنشأ فيها.

ومن التسويات المهمة التى تمت بمقتضى هذه المعاهدة وضع تنظيم دولى لاستغلال الأنهار الدولية، حتى لا يؤدى تضارب المصالح بين بعض الدول حول الاستفادة من هذه الأنهار إلى قيام نزاع دولى قد يؤدى إلى نشوب حرب كذلك أعلنت الدول الموقعة على إلغاء تجارة العبيد التى اعتبرت منافية للمبادئ المدنية والأخلاق العامة، وقدمت الدول جميعها وعدا بإيقاف تلك التجارة. كما أقر المؤتمر بعض الأمور الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي.

ورغم عيوب تسوية فيينا، فقد نجحت في تحقيق الغرض المباشر الذى هدفت إليه والتى وقعت على معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤، وكانت تريد وقتئذ إقامة نظام حقيقى ودائم للتوازن الدولى فى أوروبا. حقيقة طرأ على النظام شئ من التعديل بانفصال بلجيكا عن هولندا عام ١٨٣١، أو حينما خطت إيطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها فى عامى ١٨٥٩، ١٨٦٠، ولكن هذا النظام لم يتصدع وعلى العكس فقد استطاعت تلك التسوية أن أوروبا حربًا أخرى لمدة أربعين عاما وحتى هذه الحرب (حرب القرم ١٨٥٣ – ١٨٥٦) وقعت فى ميادين بعيدة. ولكن التوازن الدولى الذى أوجدته تسوية فيينا قد تصدع فعلاً فى عام ١٨٧٠ عندما قامت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا، واستولت الأولى على الألزاس واللورين من فرنسا. وعلى أية حال خضعت التسويات التى أقرها مؤتمر فيينا بمرور الوقت لضغط شعبى أوتوقراطى وهو أمر لم يكن من المحتمل التنبؤ به أو منعه فى حينه.

وبعد ذلك في ٧ يوليو سنة ١٨١٥ دخل الحلفاء مدينة باريس للمرة الثانية ومعهم الملك لويس الثامن عشر، وفى ٢٠ نوفمبر وقعوا مع فرنسا معاهدة باريس الثانية التى أتت شروطها أشد وأقسى مت سابقتها. لقد فرضت المعاهدة الجديدة على فرنسا أن تدفع غرامة حربية تبلغ سبعمائة مليون فرنك ذهب وتعويضات تقدر بأكثر من ثلاثمائة مليون فرنك. ونصت المعاهدة أيضًا على أن تقبل فرنسا ولمدة خمس سنوات في بعض مقاطعاتها جيوش احتلال تبلغ ١٥٠ ألف جندى تتولى الخزينة الفرنسية دفع نفقاتهم. وأعيدت فرنسا إلى حدودها زمن لويس السادس عشر، ولم يسمح لها بأن يحتفظ من الأراضى التى استولت عليها زمن الثورة إلا بمدينة نيس وبقسم من أراضى السافواى.

وقد بدا على هذه المعاهدة أيضًا شئ من الاعتدال بالنسبة لما كان يجيش فى صدور أعدائها، وبصورة خاصة البروسيين والنمساويين من حقد ورغبة فى إذلال فرنسا وتقطيع أوصالها فإن الفضل فى ذلك يعود لحكومة لندن التى قاومت هذه الرغبات لكى لا تجرح الشعب الفرنسى فيتمرد على ملكة ويعود للثورة والحرب.

بعدها تعهدت روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا باستمرار العمل فى إقصاء بيت بونابرت عن فرنسا فكونوا التحالف الرباعى فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ الذى نص على وجوب اجتماع ممثلى الدول المتعاقدة وفى فترات يتفق عليها للبحث فى مصالحها المشتركة، وفى الشؤون التى تمس سلام أوروبا وأمنها. وقد ترتب على هذا النص وتطبيقه قيام الاتحاد الأوربى The Concert of Europe الذى أخذ يعالج المشاكل التى ظهرت فى أوروبا فى الفترة التالية.

ولم يكن فى الاستطاعة وقتئذ ابتكار أداة خير من هذا التضافر المؤلف من دول أربع عظمى مرتبطة معًا بعهود العمل على صيانة قضية السلام الأوربى. بيد أنه لم يمض وقت طويل حتى أضحى جليًا أن اتحاد تلك الدول كان اسمًا أكثر منه حقيقة. فعلى حين كان مترنيخ يبغى جعل التحالف الرباعى أداة فعالة لقمع الحركات الحرة فى جميع أرجاء أوروبا. كان كاسلرية يرى أنه ليس جزءًا من واجب الدول الأربع أن تتدخل فى الحكم الداخلى للدول.

ولقد كان كاسلريه محافظًا، وكان فى أعين الأحرار المثل المتجسد لاستبداد المحافظين، وآلة فى يد التحالف المقدس – رغم رفضه الانضمام إليه – وعدو المبادئ الحرة فى مشارق الأرض ومغاربها. غير أنه فى الواقع، بينما كان يبغى تقوية ألمانيا كى تصبح سدًا فى وجه كل من فرنسا وروسية ويعرف قيمة التحالف مع النمسا، كدعامة من دعائم المبادئ المحافظة

الأوروبية. فإنه لم تكن له رغبة فى مشاهدة إنجلترا تجر إلى التـدخل فـى المشاحنات الداخلية لدول القارة. إذ مع تمسكه الشديد بالمبادئ المحافظة، كان يعرف جيدًا أن مواطنيه لن يسمحوا لأنفسهم بالاشتراك فى سياسة متـرنيخ المنطوية على الشدة والقمع، قد ازداد باطراد الخلاف بـين وجهـة نظـر السياسة الإنجليزية التى كانت فى صميمها حرة، ووجهة النظـر النمسـاوية التى كانت محافظة غاية التحفظ، إلى أن اخترمت المنون حياة كاسلرية فـى أغسطس سنة ١٨٢٢، واستلم كاننج زمام الأمور مكانه، وحينئذ ظهر الخلاف بين الدولتين جليًا وسافرًا.

ومن وجهة نظر الوضعية الإقليمية فـإن الارتبـاط الوحيـد الـذى ارتبطت به الدولة الأربع حيال بعضها كان معارضة كـل محاولـة يمكـن لفرنسا أن تقوم بها من أجل تعديل حدودها. ولكن هذا الارتباط كان يهـدف مجرد "مجموعة" ولا يعنى تحالفًا حقيقيًا؛ فبسبب الارتباط لم يعرف بوضوح، ولم تحدد القوات الحربية أو البحرية التى كان على كل الدول أن تقدمها، أما بالنسبة لحدود الدول العظمى الأخرى فلم تكن لأى ضمان جماعى. ولا شك أن التحالف المقدس (٢٦ سبتمبر ١٨١٥) كان يعنـى مـن جانـب النمسـا والروسيا وبروسيا، الحراك المتبادل لهذه الحدود، ولكنه لم يكـن إلا مجـرد إعلان نيات، وغير مصحوب بأى وعد محدد فرغم الرغبة فـى المحافظـة على السلم، وبالتالى فى احترام الوضع الإقليمى القائم فإنها لم تشـتمل هـى الأخرى على أى نص لضمانه.

والواقع أن هذا الحلف قد بنى على آمال وخيالات لا يمكن أن تتحقق فقد ظهر بالفعل أن قيصر الروسيا – وهو أول من نادى به – قد أصدره عن هوى فى نفسه وقدم له بمظاهره الدينية ومزاعمه التصوفية، وتلك أمور تعد فى مقدمه ما تخدع به الجماهير. ولعل مترنيخ كان أشـد الساسـة إدراكًـا لأغراض هذا الحلف حين قال أن القيصر أراد أن يطبق المبادئ المسـيحية

على ما يجرى فى أوروبا من أمور السياسة، وأعلن أن هذا الحلف لم يكن الغرض منه كبت شعور الجماهير ونشر السلطان المطلق على حياتهم. كما صدق كاسلرية "وزير خارجية بريطانيا حين وصفه بأنه مظهر من المظاهر الزائفة التى يكسوها لباس التصوف البراق، أى أنها فى النهاية أشبه شئ بالطبل الأجوف، وإن كان القيصر صاحب هذه الفكرة قد زعم إنما قصد بها إلى خلق الضمير السياسى بين حكم أوروبا، راجيًا أن يصبحوا أخوة فى اتصالاتهم وآباء لشعوبهم. ولم يكشف هذا الحلف إلا عن شئ واحد، وهو أن إنجلترا ترمى إلى هدف معين، ووضح ذلك فى المؤتمر الرباعى، بينما كان للقيصر ومن معه من دول شرق أوروبا ووسطها، كانوا جميعًا أصحاب شعارات براقة، وقد خلت خططهم من الجديدة والواقعية.

وبقدر ما كان هناك اختلاف بين الأسس التى قام عليها كل من التحالف المقدس والتحالف الرباعى، فقد كان هناك اختلاف بين وزير خارجية النمسا وزير خارجية بريطانيا فى تفسير الأهداف والالتزامات الخاصة بالتحالف الرباعى. فقد كان رأى كاسلرية أن بريطانيا ملزمة، وفقًا لهذا التحالف وبنوده، بحماية الحدود السياسة التى وضعت فى مؤتمر فيينا لمدة عشرين سنة. وهى ملزمة أيضًا بالاجتماع مع حلفائها فى مؤتمرات دورية، ولكنها غير ملزمة بالتدخل فى حالة قيام الثورة الداخلية فى أى بلد، عدا محاولات إرجاع نابليون، أما مترنيخ فقد فهم التحالف الرباعى على أنه إلزام لأعضاء التحالف بالتدخل المسلح لقمع أية ثورة داخلية وفى أى بلد. وقد كان لهذا الاختلاف أثره فى انسحاب بريطانيا من مؤتمرات المتابعة فيما بعد. ولابد من الإشارة إلى أن طبيعة النظام البريطانى هى التى فرضت هذا الموقف، بل إن انضمام بريطانيا إلى التحالف الرباعى قد لقى معارضة شديدة فى أوساط الرأى العام البريطانى بسبب الخوف من أن تجر آراء مترنيخ وأفكاره الرجعية بريطانيا إلى التدخل فى شؤون قارة أوروبا الداخلية وهو ما لا يريده عام البريطانيين.

رابعًا: نظام المؤتمرات

ويأتى بعد ذلك مؤتمرات المتابعة، فقد جاء فى المادة السادسة من معاهدة التحالف الرباعى أن "الأطراف السامية المتعاقدة قد اتفقت على استئناف اجتماعاتها فى فترات محدودة سواء بتشريف العواهل أنفسهم أو بحضور وزرائهم بغية التشاور فى المصالح المشتركة والبحث فى أفضل السبل لتوفير طمأنينة الأمم ورخائها والمحافظة على السبل فى أوروبا" ولقد دفع استقرار الأحوال فى فرنسا وقيام انتقاضات وثورات فى الدول الأوروبية المتضررة من قرارات مؤتمر فيينا إلى عقد سلسلة من المؤتمرات لمتابعة تطبيق تلك القرارات.

١- مؤتمر إكس لاشابيل ١٨١٨.

كانت الغاية الأساسية من عقد هذا المؤتمر بحث مسألة جلاء الجيوش الأجنبية عن فرنسا والتى كانت موجودة فيها بموجب نصوص معاهدة باريس الثانية. نصت المعاهدة المذكورة عند توقيعها على ضرورة عقد مثل هذا المؤتمر. وقد حضره عن النمسا إمبراطورها يرافقه وزير خارجيته مترّنيخ ومن الروسيا قيصرها، أما بروسيا الدولة المضيفة فقد مثلها ملكها فردريك غليوم الثالث. ومثل إنجلترا ومثل خارجيتها كاسلريه، ودون ولنجتون، وحضر عن فرنسا رئيس وزرائها ريشيليو الصديق الشخصى للقيصر الروسى. وبالنظر لما أظهرته فرنسا من تقيد بمقررات مؤتمر فيينا ومن ميول سلمية ورغبة فى حفظ التوازن الدولى ولما أبدته أكثر من مرة من تمسك بالنظم التقليدية الملكية فقد وافق مندوبوا إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا على الجلاء عن الأراضى الفرنسية قبل نهاية شهر نوفمبر سنة ١٨١٨. وبالمقابل تتعهد فرنسا بدفع جميع ما تبقى من تعويضات وغرامات بموجب معاهدة باريس الثانية مرة واحدة. ويعزى الفضل فى اتخاذ هذا القرار، رغم تردد إنجلترا تخوفها من القيصر الروسى الذى كان شديد

الحماس لمساعدة فرنسا من جهة لأنه كان يرغب فى تحريرها وإدخالها مع الدول على قدم المساواة أملاً منه فى أن تكون فرنسا حليفًا وعونًا فى غرب أوروبا، ومن جهة ثانية بسبب صداقته المتينة مع ريشيليو رئيس الـوزراء الفرنسى، ولابد من الإشارة هنا أنه بسبب مخاوف إنجلترا من تجدد أخطـار الثورة الفرنسية وقعت الدول البكرى على بروتوكول سرى أدت فيه تمسكها بمبادئ التحالف الرباعى ومقررات مؤتمر فيينا.

والواقع أنه كان هناك سبب أساسى جعل الدول الكبرى كلها تتساهل ليس فقط بالقبول بمبدأ الجلاء الباكر عن فرنسا، وإنما أيضًا بالموافقة علـى اقتراح القيصر الروسى وقبول فرنسا كدولة مشاركة على قدم المساواة مـع الدول الكبرى فى المؤتمرات الدورية المقبلة التى صارت بعد ذلـك تعـرف بالمؤتمرات الخماسية. هذا السبب يتعلق بالوضع الداخلى فى فرنسا. فالملـك لويس الثامن عشر كان يواجه عن يمينه معارضة قوية من عناصر الملكيين المتطرفين وعن يساره حفظًا شديدًا من العامة والعمال والمثقفين الذين ظلوا شديدى التعلق بمبادئ الثورة الفرنسية أوفياء لذكرى بونابرت الحافلة بالأمجاد والانتصارات. وكان على الدول الكبرى للمحافظة على الوضع القـائم فـى فرنسا ولتقوية العناصر المعتدلة القابضة على زمام السلطة بزعامة ريشـيلو أن تقدم للملك ولنظامه كل عون ممكن وكل مساعده مفيدة.

وفى جلسات المؤتمر أثار القيصر الروسى مسألة دعـوات التعبيـر الدستورى التى تظهر هنا وهناك، والأفكار الثورية التى تطلـق تـارة فـى إيطاليا وطورًا آخر فى ألمانيا أو أسبانيا، ورغب فى أن يجر المؤتمرين إلى إقرار مبدأ التدخل فى شؤون البلدان الأخرى الداخلية كلما بدأ ذلك ضروريًا. وكان أشد المتحمسين للاقتراح المذكور مترنيخ الذى وجد فيه صورة حيـة لآرائه وأفكاره السياسية، ثم لكون إقرار مثل هذا المبدأ يطلق يـده بصـورة

نهائية للقضاء على معارضة قد ترتفع بوجه العرش النمساوى فى إيطاليا وفى ألمانيا.

عارض الإنجليز بشدة مثل هذا الاقتراح لأنهم وجدوا فيه دعوة لا مبرر لها للتدخل فى شؤون الدول الصغرى وهو أمر قد يجر من جهة إلى مشاكل دولية شديدة التعقيد فى شئون الدول الصغرى لا تريد إنجلترا أن تتورط فيها ومن جهة أخرى قد يهدد التوازن الدولى فى القارة وهو المبدأ الذى اعتبرته إنجلترا منذ توقيع مؤتمر فيينا حجر الرحى فى سياستها الخارجية. وقد عرفنا منذ البداية أن وزير الخارجية البريطانى كاسلريه قد وقع التحالف الرباعى وسط معارضة شديدة من الرأى العام البريطانى ومن أوساط المثقفين الإنجليز الذين كانوا يأخذون على التحالف المذكور رجعيته وعدائه للحرية والديمقراطية التى يحترمونها ويجلونها فى بلدهم، كما فى بلدان الأخرين. وبقى المبرر الوحيد الذى جعل الحكومة الإنجليزية توافق بعد تردد على قبول التحالف الرباعى وتوقيعه هو الخوف من تجدد الثورة الفرنسية وإيعاث الروح التوسعية فيها. فالإنجليز كانوا يرون فى المؤتمرات أداة رئيسية لكبح جماح فرنسا ولجعلها تقبل بحدودها الجديدة إلى أبعد وقت ممكن، أما بالنسبة لأوروبا فلم يكن الإنجليز يبغون سوى المحافظة على الحدود الدولية، كما أقرها مؤتمر فيينا، فى خطوطها الرئيسية.

وقد ظهر واضحًا فى مؤتمر إكس لاشابيل الاختلاف الكبير بين نظرة كل من الروس والنمساويين من ناحية والإنجليز من ناحية أخرى إلى أهداف التحالف الرباعى وأبعاده. ولعل مما كان يزيد فى معارضة الإنجليز لمبدأ التدخل فى شؤون الدول الأخرى معرفتهم ما يضمره الروس من نوايا توسعية واستعمارية تجاه البلقان والبحر الأسود والمضايق، وكذلك ما يتمناه النمساويون من تشديد قبضتهم وزيادة نفوذهم فى كل من إيطاليا وألمانيا.

انتصرت وجهة النظر الإنجليزية وصدر عن المؤتمرين فى نهاية الاجتماعات بيان حددت فيه الحالات التى تستطيع فيه دول التحالف الرباعى الذى صار منذ ذلك الوقت خماسيا التدخل فى شئون الدول الأخرى. لقد اشترط البيان المذكور لاجتماع الدول الكبرى من أجل بحث قضية دولة أخرى أن تطلب هذه الدولة وبصورة رسيمة وشرعية عقد مثل هذا الاجتماع وأن ترسل ممثلين عنها يشاركون فى أعمال المؤتمر. لقد جاء هذا التحديد لحق التدخل مطابقًا لوجهة النظر البريطانية إلى حد كبير، ولقدرة ورغبة الروس والنمساويين على التدخل فى شئون أوروبا الداخلية.

٢- مؤتمر كارلسباد ١٨١٩

كان القصد من الاتحاد الألمانى الذى أنشأته الدول الكبرى فى سنة ١٨١٥ هو تسليم ألمانيا للنمسا وبروسيا تنفذان فيها مشيئتها وسرعان ما أمسك مترنيخ بزمام القيادة فى يديه. كانت أهدافه واقعية فى بساطة وقوة. وإن أخفاها بكثير من الحذق تحت ستار من العبارات الطنانة. وقد اعتقد أن أول ما ينبغى عمله سحق الروح التحررية والدستورية والبرلمانية فى ألمانيا. أما بروسيا فكانت علىّ كل حال دولة عسكرية. فحتم على بروسيا إذن أن تسير فى ركاب النمسا طالما انتهجت الأخيرة هذه السياسة الرجعية. ومن هنا جاءت ثقة مترنيخ فى أنه سيكسب امتنانها وتأييدها وبالغت النمسا فى عضد التجارب الدستورية الراهنة التى أقام بها حكام بافاريا وفرتمبرج وساكس – فايمر ... الخ. وقد أثبتت الأيام أن نجاحه فى ذلك كان كاملاً.

لقد أسفر اجتماع الدول الألمانية فى كارلسباد سنة ١٨١٩، عن التصديق على مراسيم مترنيخ، فرفض بالإجماع على التعليمات الخاصة بالتحكم فى الصحافة وإرهاب الجامعات وكبت حرية الرأى فى شتى أنحاء ألمانيا. وبذلك أصبح مترنيخ يملك إدارة بوليسية قوية يستخدمها دون رحمة أو هوادة. وقد وفق تمامًا لفترة من الزمن، فإن الثورات التى نشبت فى أنحاء

أوروبا خلال عامى ١٨٢٠ – ١٨٢١ لم تمس ألمانيا حيث طفقت يد مترنيخ الحديدية تبث الرعب فى قلوب الأحرار. وقد نشأت بعض القلاقل فى بعض الدول الألمانية على أثر الموجة الثورية التى قامت فى أوروبا فى سنة ١٨٣٠. غير أنه لا شك فى أن هذه الموجة كانت ستزيد من القلاقل لولا مترنيخ. على أن سلطانه بدأ ينكمش منذ ذلك التاريخ، لم يكن لديه ما يقدمه لألمانيا الفتية سوى قمع الإرهاب والحكم البوليسى.

٣– مؤتمر تروباو ١٨٢٠.

كان القيصر على استعداد لاتخاذ إجراءات العنف إزاء ثورة أسبانيا سنة ١٨٢٠، فاقترح أن يعقد مؤتمر فى باريس لمناقشة الحالة، وأعلن استعداده لإرسال جيش باسم أوروبا لقمع هذه الثورة. كما اقترح إعادة تشكيل لجنة وزراء الدول المتحالفة فى باريس لمراقبة الأمور التى تجرى فى فرنسا. وقاوم كل من كاسلرية ومترنيخ الاقتراح الأخير بشدة، إذ أن ذلك يعتبر خرقًا للتعهدات التى قدمتها الدول لفرنسا فى إكس لاشابل منذ عامين، كما أنه يثير نفوس الشعب الفرنسى. ولم يوافق كاسلريه ومترنيخ على عقد المؤتمر فى باريس. أما النمسا فلم تتأثر كثيرًا بالاضطرابات الواقعة فى أسبانيا. وإن موافقة الدول على اقتراح القيصر بشأن مرور جيش روسى بأراضيهم لقمع الثورة فى أسبانيا فيه تعريض لأمن بلادهم للخطر.

لم تلبث فى يوليه من نفس العام أن وقعت ثورة عسكرية أخرى فى نابولى، واضطر ملكها فرديناند إلى قبول الدستور الأسبانى الذى صدر عام ١٨١٢. وكان لهذا الحادث أهمية عظمى وخطورة كبرى بالنسبة لنظام مترنيخ فأتخير موقفًا جديدًا، وساعدته هذه الثورة على أن تنفرد النمسا بتقرير سياسة الدول المتحالفة والعمل على توجهيها. ففى رأيه أن مسألة أسبانيا ليست ملحة مثل مسألة نابولى يستند إلى أساس واضح، أوضح بكثير من حق أى دولة أخرى للتدخل فى أسبانيا. وقد وافقت الحكومة البريطانية على مبدأ

أحقية النمسا فى التدخل بمقتضى المعاهدة المبرمة بين النمسا ونـابولى لأن التغيير فى حكم نابولى يعتبر خطرًا محققًا على نفوذ النمسا فى إيطاليا. كان موقف الروسيا مشكوكًا فيه، إذا أعلن أحرار نابولى أنهم قد حصـلوا علـى التأييد الأوروبى من قيصر الروسيا، ومن ثم كان يتحـتم علـى النمسـا أن تقضى على اعتقاد الإيطاليين الأحرار بأن استطاعتهم أن يعتمدوا على تأييد الروسيا وحمايتها.

وعندما طلب إمبراطور النمسا مقابلة القيصر للنظر فى هذه المسألة رفض الأخير أن يكون جانبًا فى مثل هذا الاتفاق المنفصل، إذ لم يكن مـن رأيه النظر فى اضطرابات نابولى قبل النظر فى اضطرابات أسبانيا، وأعلن على لسان ممثله فى النمسا أن الروسيا لن تعترف بشئ إلا فى مؤتمر يضـم الدول المتحالفة، أى أن القيصر لن يرضى إلا بمؤتمر على نمط إكس لاشابل فى عام ١٨١٨. وكتب دوق ريشيليو من فرنسا مؤيدًا رأى القيصر، مؤكـدًا أن الاضطرابات التى ظهرت فى أسبانيا وإيطاليا لن تلبث عدواها أن تسرى إلى بقاع أخرى من أوروبا. وكانت فرنسا تخفى حقيقة أطماعها، وتـود أن تنجح فى السعى إلى دول أوروبا لتشارك معها فى المؤتمر المقترح إنشـاؤه لمعالجة مشاكل أسبانيا ونابولى، وسعى مترنيخ منفردًا فى تجنب عقد مؤتمر فى هذا الشأن خشية أن ينجح أعضاء المؤتمر فى الاقتناع بالنظر فى مشاكل أسبانيا أولاً، واجتهد فى الحصول على تأييد الدول للبدء فـى حـل مشـكلة نابولى، واقتضاه هذا المسعى أن يطلب إلى تلك الدول رفـض الاعتـراف بالحكومة الثورية فى نابولى، واعتبار جميع ما أصدرت من أحكـام ونظـم لاغية لا أثر لها، وتبليغ ممثليهم فى نابولى بأن النمسا صـاحبة حـق هـذا التدخل.

وقد رفض كاسلريه الموافقة على ذلك. وأعلن أن بلاده لن تدخل فى مسألة نابولى الداخلية، كما أنها لن تساعد الآخرين على هذا التدخل. ولكنها

على استعداد لأن تقف جانبًا وتترك النمسا تعمل إذا كانت تشعر بأنهـا فـي خطر. وهناك تبين للنمسا أن عقد مؤتمر من الدول المتحالفة يفتح لها بـاب العمل ويسندها في محاولة إرجاع الأوضاع إلى أصـلها فـي نـابولي، لأن اجتماع المؤتمر مظهر من مظاهر تأييدها فيما تريد أن تعمل. واقترح مترنيخ اجتماع المؤتمر في ترباو Troppou في سيلزيا بألمانيا لتوضيح المبـادئ التي على أساسها يحق للدول المتحالفة أن تتدخل في مسألة نابولي، ثم تتقدم النمسا بعد ذلك لتطبيقها. بدأ مترنيخ بتفسير الثورات فذكر "أن الثورة تكـون شرعية إذا كانت السلطة الحاكمة أي العليا هي التي قامت بها، ولكنهـا لـن تكون كذلك عندما يقوم بها الشعب". وفي الحالة لا يحق أن تتدخل، أما فـي الحالة الثانية فيقضي الأمر فيها تدخلاً عاجلاً". وكان رد كاسلريه على رأي مترنيخ على جانب عظيم من الأهمية موضحًا السياسة التي ينبغي أن تسلكها إنجلترا من مؤتمر "ترباو" إلى مؤتمر إلى مؤتمر عقد فيما بعد فـي فيرونـا Verona إزاء تلك المشاكل التي ترى النمسا حلها. فبين أن توسيع نطـاق المحالفة وجعلها تنصب على أعمال الحاضر والمستقبل فيه تغيير لطابعهـا وخصائصـها، وذلك أمر يمنع إنجلترا من المشاركة فيها. وكان ذلك الـرأي صدمة لمترنيخ الذي كان يعتمد على تأييد إنجلترا بقدر مـا كـان يخشـى اتجاهات الروسيا.

فوجئ مترنيخ بما لم يكن يتوقع وهو أن القيصر قد تغيـر تمامًـا، فأصبح يرى ما يطمئنه بعد تخلي إنجلترا عن معونته، وزاد من سروره بهذه المفاجئة ما سمع من القيصر الذي اعترف بندمه على سلوك سياسة تبين لـه عدم جدواها، فهو يرى الآن أن مترنيخ كان أبعد نظرًا مما قـدر لـه، وزاد القيصر في إكرامه حينما وعده بمعاونته في كل ما يقدم عليه من عمله، وزاد اطمئنانًا أن بروسيا تقف هي الأخرى بجانبه. والتقى الحلفاء الثلاثة النمسـا والروسيا وبروسيا في "تروباو" دون انتظار حضور ممثلي إنجلترا وفرنسا.

وفى هذا اللقاء استطاع ثلاثتهم فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٢٠ الاتفاق على ما يأتى "الدول التى تغير نظام حكمها نتيجة الثورة، وبات نظامها الجديد مهددا لغيرها يجب عليها أن تنسحب من التحالف الأوروبى، وتظل بعيدة عنه إلى أن تقدم بضمانات تكفل الحرص على الهدوء واستقرار الأمور بها. وتعهدوا بإعادة النظام فى الدول التى أصابها خطر غيرها من الدول الخارجية التى تغير فيها نظام الحكم بسبب ثورى، ووعدوا باستخدام السلاح فى تنفيذ ما يرونه إذا لم ينجحوا بالطرق السلمية حتى يعيدوا الدول الخارجية إلى حظيرة الحلف الأوروبى، وبدأ التصدع فى التحالف يظهر بوضوح فى هذا المؤتمر عندما لم توافق الدولتان الأخريان فرنسا وإنجلترا على تلك الاتفاق. وانتهى هذا المؤتمر دون أن يصل إلى أى حل أو قرار فيما يتعلق بالمسألة الإيطالية وأعلن كاسلريه فى البرلمان الإنجليزى أن اتفاق (بروتوكول تروباو) يعوزه الإدراك السليم.

٤- مؤتمر ليباخ ١٨٢١.

تأجل مؤتمر تروباو من غير الوصول إلى قرار بشأن المسألة الإيطالية على أن يجتمع فى يناير عام ١٨٢١ فى مدينة ليباخ، على أن يدعو لحضوره فرديناند الأول ملك نابولى لأن الدول الثلاث رفضت المفاوضة مع حكومة ثورية. وانعقد المؤتمر فيما بين ٨ يناير و ١٢ مارس وحضره إمبراطور النمسا وقيصر روسيا ومترنيخ وفرديناند الأول ملك نابولى. وقرر المؤتمر أو بمعنى أصلح أعضاء الحلف المقدس (النمسا وروسيا وبروسيا) إلغاء دستور نابولى، ثم عهد ثلاثتهم إلى النمسا بمهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية. ولذلك أرسلت النمسا جيشًا إلى نابولى أخمد الثورة الدستورية وأعاد إلى فرديناند سلطاته الاستبدادية وقبل أن يختتم المؤتمر أعماله استنجد به ملك سردينيا ضد رعاياه الثائرين فأرسلت النمسا الجيش الذى جمعته فى

لمبادريا لهذه الغاية دائمًا لإخماد الثورة فى بيدمنت، وأعيد بفضل هذا الجيش النظام القديم فى سردينيا.

وفى مايو انفض المؤتمر بعد أن أعد منشورًا جاء فيه أن الهدف من التحالف الأوروبى إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة الأمم وأن التغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين التشريعية والإدارية، والتى تحدث داخل الدولة يجب أن تأتى من جانب أولئك الذين أعطاهم "الله" مسؤولية الحكم فى هذه الدول، وهكذا فإن المؤتمر لم يقنع بتأييد مبدأ التدخل الذى أسفر عنه مؤتمر تروباو، بل عمل على إرجاع النظام القديم بحذافيره، مع أساس الاعتراف من جديد بالحق الإلهى المقدس للملوك فى الحكم. وقد أدت القرارات إلى اتساع شقة الخلاف بين دول الحلف المقدس (روسيا والنمسا وبروسيا) وبين إنجلترا بالذات مما عجل فى نهاية الأمر بفشل نظام الاتحاد الأوروبى. فلقد أعلنت الحكومة الإنجليزية استنكارها لما حدث وعدم واعترافها به وتنصلها من تبعاته بما سبق أن أعلنته من قبل.

وأثناء انعقاد المؤتمر فى ليباخ قامت اليونان بالثورة ضد الحكم العثمانى، وكانت روسيا ترغب فى نجاح الثورة اليونانية. ولم يكن للدوافع الاقتصادية. إلا دورًا ثانويًا فى توجيه هذه السياسة. ولكن كان من الضرورى من ناحية أخرى، أن يكون هذا الحل مطابقًا للمصالح السياسية للإمبراطورية الروسية، كان انتصار اليونانيين يخدم هذه المصالح، ما دامت روسيا ستصبح المستفيد الرئيسى من تفكك الإمبراطورية العثمانية.

وكانت الإمكانيات خطيرة بالنسبة للنمسا، التى لم تكن تقدر على التخلى على البلقان للنفوذ الروسى. وكانت متعلقة كذلك بالنسبة لبريطانيا العظمى، التى خشيت أن يتزعزع سريعا تفوقها فى البحر المتوسط والتى كانت تخشى من تغلغل روسى فى مناطق الشرق الأدنى، وبالتالى من تهديد

أمن الهند. ومع ذلك فقد كان في وسع بريطانيا العظمى أن تتعود على إضعاف الإمبراطورية العثمانية، إذا ما تمكنت من أن تضمن نفوذاً مسيطراً على اليونان المستقلة. ولذلك فإن المصالح الإنجليزية لم تكن تتفق في كل النقط مع مصالح النمسا يضاف إلى هذا أن الثوار في أسبانيا استطاعوا أن ينزعوا من الملك فرديناند السابع دستوراً أقيمت بفضله الحكومة الدستورية في مدريد، وهذا بينما كانت الثورة مشتعلة في مستعمرات أسبانيا في أمريكا الجنوبية، فأعلنت الأرجنتين استقلالها منذ ٩ يوليو ١٨١٦، وأعلنت ديكتاتورية أخرى في فنزويلا علي يد سيمون بوليفار منذ ١٨١٣، وبعد ذلك بعامين تحررت بيرو وفي مايو ١٨٢٢ أعلنت المكسيك استقلالها. وفي هذا الشهر أيضًا أعلن بدرو Pedro نفسه إمبراطوراً مستقلاً في البرازيل. وإزاء انتشار الثورة في العالمين القديم والجديد والتفكير في التدخل العسكري من أجل إخماد الثورة بها، انعقد مؤتمر فيرونا في منتصف أكتوبر عام ١٨٢٢م.

<u>مؤتمر فيرونا ١٨٢٢:</u>

لما قامت الثورة في اليونان ضد الحكم العثماني، وتضاربت المصالح والأهواء، فقد اجتمع مترنيخ وكاسلريه في هانوفر قبيل نهاية ١٨٢١ وسويا خلافاتهما واتفقا على دعوة مؤتمر آخر كانا يأملان أن يحولا بوساطته دون اتخاذ إسكندر قيصر الروسيا أي إجراء ضد الدولة العثمانية.

وقد حدد خريف ١٨٢٢ موعداً للمؤتمر. ولكن حادثين وقعا قبل أن يلتئم شمله. أولهما أن القلاقل في أسبانيا بلغت في يوليو درجة من الخطورة حفزت فرنسا إلى الحديث عن التدخل هناك، وثانيهما أن كاسلريه قد انتحر في أغسطس بعد اختلال قواه العقلية. وإن كان قد بدا في سنواته الأخيرة بعض الاعتراضات على نظام المؤتمرات نفسه. فقد خلفه كاننج.

وسرعان ما شغل المؤتمر الذي انعقد في فيرونا بأمر أسبانيا بدلاً من اليونان. فقد سألت فرنسا الحلفاء في بداية المؤتمر عما إذا كانوا سيؤيدونها

فى غزو أسبانيا، فارسل كاننج، الذى كان ينظر إلى تلك المؤتمرات نظـرة ملؤها الشك والريبة، وأصدر تعليماته بألا تشترك إنجلترا فى أى مشـروع للتدخل بالقوة أو بالتهديد مهما تكن العاقبة وأفضى ولنجتون بهذه التعليمـات إلى المؤتمر فى ٣٠ أكتوبر ١٨٢٢، فكان لها دوى القنبلة، وحالت دون تدخل الحلف ككل، تدخلاً عسكريًا فى أسبانيا، وإن تدخلت فرنسا بصورة مفردة.

لقد أضر موقف كانج فى ١٨٢٢ بـ" التضامن المعنـوى" لأوروبـا وبنظام المؤتمرات. ولكن هذا النظام لم يختف من الوجود على التـو ففـى ديسمبر سنة ١٨٢٣ دعا ملك أسبانيا الذى أعيد إلى عرشه الحلفاء إلى عقـد مؤتمر لبحث شئون أمريكا الأسبانية. وكم كانت دهشة أوروبا حين منع كاننج ببساطة من إرسال مندوب عن حكومته (٣٠ يناير ١٨٢٤) فكانت النتيجة أن فشل المؤتمر. وقد حاول إسكندر بعد ذلك أن يـدعو فـى غضـون ١٨٢٤ مؤتمرًا لبحث موضوع الدولة العثمانية واليونان. ولكن كاننج رفـض فـى النهاية حضور هذا المؤتمر نيابة عن إنجلترا فى نوفمبر ١٨٢٤. فاجتمعـت الدول الأربع العظمى الأخرى رغم ذلك بسان بطرسبرج فى ينـاير ١٨٢٥، وإن يكن مؤتمرها قد انفض فى مايو دون الاتفاق على شئ بعد أن دب بينهما الخلاف وسوء التفاهم فكانت تلك، فى الحقيقة والواقع نهاية نظام المؤتمرات.

وكانت اعتراضات كاننج على ذلك النظام الذى كان يرمى إلى إقامة حكومة دولية. قال إن عقد المؤتمرات شئ مناسب جـدًا لوضـع معاهـدة. فالشعب الإنجليزى أولا: لا يروق له أن يرى مندوبـه الـذى يمثـل دولـة برلمانية، يتفاوض سرًا مع دول استبدادية، ثم إن لإنجلترا صوتًا واحد، وقـد يتغلب عليها الآخرون بأصواتهم. ونظام المؤتمرات ثانيا: يتجه إلـى إقامـة نظام للتدخل العام بالقوة فى الشئون الداخلية لمختلف البلاد، ومثل هذا النظام لابد أن تعارضه إنجلترا تمشيًا مع طبيعـة حكومتهـا. وثالثـا: أن الـدول الصغرى ليست ممثلة فى هذه المؤتمرات فحقوقها عرضة لإغفال أو الضياع

ولم يكن كاننج ليمانع فى عقد مؤتمر يقتصر على سياسة "التضامن المعنوى" ويضع رغبات الدول الصغرى موضع الاعتبار وينبذ استخدام القوة. ولكن نظام المؤتمرات على الصورة التى تطور بها حتى عام ١٨٢٢، كان بعيدًا عن ذلك كل البعد فرأى كاننج من الأفضل أن تعارضه إنجلترا كلية، وقد وفق فى هذه المعارضة توفيقًا تامًا. إذ لم يعد لنظام المؤتمرات أى اعتبار من ١٨٢٥ فصاعدا. وحدد كاننج السياسة التى تنتهجها أوروبا بالآتى **"كل أمة ترعى مصلحتها والله يرعانا جمعيا".**

أما دراسة مبدأ مونرو؛ فيتطلب العودة إلى حركات الاستقلال فى قارة أمريكا الجنوبية، ويرجع ذلك إلى أيام احتلال نابليون لأسبانيا حينما أعلنت المستعمرات الأسبانية فى أمريكا الجنوبية تمسكها بولائها للملك الشرعى فرديناند السابع، ورفضها الخضوع لحكومة مدريد التى أقامها الحكم العسكرى الفرنسى، لذلك قامت فى الأرجنتين وشيلى وبيرو وكولومبيا وفنزويلا حكومات محلية مارست السلطة باسم الملك الأسبانى المعزول نيابة عنه، ثم أخذت مستعمرة تلو الأخرى ترفع عن عنقها نير سيدتها الأوروبية، فحرر كشرين بيرو ثم البرازيل. وأعلن بوليفار استقلال كولومبيا، وأعلن إتربيد استقلال المكسيك. وأضحى جليًا واضحًا قيام إمبراطورية تجارية جديدة تقدم فرصًا للمغامرين البريطانيين. فرفع تجار مدينة لندن نداء يطالبون فيه الحكومة البريطانية بوجوب تنظيم هذه التجارة النامية وتأمينها بالاعتراف رسميا بالمستعمرات الثائرة.

وكان السياسى الإنجليزى الذى قُسم له أن يعالج هذه المشكلة هو جورج كاننج (١٧٧٠ – ١٨٢٧)، فمع أنه كان وزيرًا فى خكومة إنجليزية محافظة، وخصمًا لايلين للإصلاح البرلمانى، إلا أنه كان فى السياسة الخارجية رائدًا من رواد ذلك اللون الجديد من الدبلوماسية الحرة الشعبية التى واصل اتباعها بعده بالمرستون Palmerstone أحد تلاميذه العظام الإعجاب

به. وصارت تلك الدبلوماسية مدى قرابة نصف قرن شوكة فى جنب ملـوك أوروبا وحكامها الأوتوقراطيين.

ولم يكن من سياسة كاننج أن تؤيد نظامًا جماعيًا لإقرار النظام فـى الأقطار الأجنبية فمع أن النمسا بموافقة روسيا وبروسيا، أثرت أن تخمد الفتن والثورات التى نشبت فى نابلى، فقد كان هذا فى نظره هو شأنها الخاص بها وحدها. ومع أن فرنسا أنفذت جيشًا إلى أسبانيا للقضاء على فئة عسـكرية أجبرت ملكًا مستبدًا خاضعًا لنفوذ الأكليروس على منح دستور لـبلاده سـنة ١٨٢٣، فهذا أيضًا لم يكن فى رأيه بالأمر الذى يتطلـب موافقـة إنجلتـرا وتأييدها. بل على النقيض من ذلك، نظرت لندن إلى الغزو الفرنسى نظـرة قلق شديد. فماذا تفعل لو أن الجيش الفرنسى بعد قمعه هـذه الفتنـة، ظـل معسكرًا فى أسبانيا، وما العمل إذا غزا البرتغال، حليفة إنجلترا وما العمـل أيضًا لو أنه أعان أسبانيا على استرجاع جزر الهند الغربية، غير أن كـاننج عزم على منع احتمالات مزعجة كهذه. ولهـذا السـبب اعتـرف بـالثوار الأمريكيين الجنوبيين، رغم استياء عواهل أوروبا الأوتوقراطيين واستنكارهم الشديد.

ومع عظم الضجة والدهشة اللتين نجمتا عن هذا الاعتراف الخطيـر الشأن، فإن الضجة والدهشة كانتا تغدوان أعظم، لو أنـه اعتـرف بمركـز المستعمرات الأمريكية الجنوبية بإصدار إعلان مشترك من لندن وواشنطن، كما اقترح كاننج، بيد أن الولايات المتحدة بمشورة جـون كوينسـى أدمـز John Quiency Adams وزير خارجيتها صممت على أن تصدر تصريحًا خاصًا. فأعلن الرئيس مونرو Monoro فى رسالة شهيرة إلى الكـونجرس مبدأه الشهير الخاص بأن أمريكا للأمريكيين، وأذاع إنذارا خطيرًا إلى العالم القديم بأن الولايات المتحدة لن تطيق استعمارا أوروبيا جديدًا لأية بقعة مـن بقاع أمريكا. ولقد سبق مبدأ مونرو تصريح كاننج. ولكن الذى وقـى قـارة

أمريكا الجنوبية إبان الشطر الأكبر من القرن التاسع عشر مـن أي هجـوم أوروبي عليها، هو سيطرة أسطول ملك بريطانيا وقوته، أكثر مـن الأمنيـة الجليلة لرئيس الجمهورية الأمريكية.

الفصل الثالث

ثورة عام ١٨٣٠ ونتائجها

أولاً: الانقلاب الصناعى

ثانيًا: عودة البربون إلى الحكم فى فرنسا (١٨١٥ — ١٨٣٠).

ثالثًا: ثورة بلجيكا واستقلالها.

رابعًا: الثورة فى بولندا

خامسًا: الثورات فى إيطاليا.

سادسًا: الوضع فى سويسرا

الفصل الثالث
ثورة عام ١٨٣٠ ونتائجها

أولاً: الانقلاب الصناعي

بعد موقعة ووترلو بخمس سنين، كتب هجل Hegel أحد جهابذة الفلسفة الألمان عن الإنجليز يقول "إن حياة الإنجليز المادية تقوم على التجارة والصناعة. وقد أخذ الإنجليز على عاتقهم عبء نقل الحضارة إلى العالم. فإن روحهم التجارية تحفزهم على الطواف فى كل بحر، والتنقل فى كل مكان، وإنشاء صلات وروابط مع الشعوب المتبربرة، وخلق الحاجات وإنعاش دولاب الأعمال، وتهيئة الأحوال الضرورية فيما بينهم – أولاً وقبل كل شئ – لقيام التجارة. وهذه الأحوال هى نبذ حياة العنف غير المشروع، واحترام الملكية، واتباع آداب اللياقة والسلوك مع الغرباء".

فلم يبد الإنجليز إذن أمام الأجانب كأسياد إمبراطورية، كما أنهم لم ينظروا إلى أنفسهم بهذه العين، بل ظهروا بالأحرى بمظهر تجار عالميين، يبيعون السلع التى أنتجتها لهم حديثًا التحسينات الميكانيكية ووفرة المنابع المعدنية وفرة واسعة النطاق فى بلادهم، ويجلبون بدلاً منها منتجات كل قطر من أقطار البسيطة. فمع أن استراليا كانت قد كشفت؛ ومع أن كندا كان قد دوفع عنها بنجاح فى حرب قصيرة مع الولايات المتحدة، ومع أن سيلان ورأس الرجاء الصالح ومالطة قد أضيفت إلى ممتلكات الملك جورج وراء البحار، ومع أن النظام الاستعمارى العتيق القاضى يمنح أفضلية للتجارة بين الدولة المستعمرة ومستعمراتها، قد عمِّر بعد ثورة المستعمرات الأمريكية الناجحة، إلا أنه لم يكن ثمة ما هو أبعد إلى أفكار الإنجليز فى ذلك الحين من حصر تجارتهم مع الممتلكات البريطانية. فقد كانت أسواق أوروبا الغنية قريبة من بلادهم، وقدمت أمريكا الجنوبية بعد تحريرها من ربقة أسبانيا

والبرتغال فرصًا واسعة المدى للتجارة الإنجليزيـــة. وكـــان فحــم وحديـــد ومنسوجات إنجلترا لازمة لسد حوائج القارة الأوروبية. كما أنه من مبادلـــة السلع المصنوعة الإنجليزية بالمواد الخام التى تنتجها أقطار قاصية، نشأ منها تطور للتجارة الدولية لم يشاهد التاريخ قط مثيلا له من قبل.

وكانت إحدى خصائص القرن التاسع عشر، أنه شاعت أثنـــاءه فـــى ربوع أوروبا والعالم الخارجى، تلك الاختراعات الآلية وذلـــك اللـــون مـــن الحضارة الصناعية التى طلعت وتطورت أولاً عند الدول الإنجلو سكسونية. ففى عام ١٨١٩ عبرت أول سفينة تجارية المحيط الأطلنطى، وشاهد العقـــد التالى افتتاح السكك الحديدية فى البلجيك وفرنسا وألمانيا، وفى سنى الأربعين عم التلغراف أوروبا طولاً وعرضًـــا، نتيجـــة لاختـــراع مـــورس Morse المخترع الأمريكى. وجاءت سنو الخمسين بالتلغراف الممتدة أسلاكه تحـــت سطح الماء. وتقدم فى سنى الستين مد خطوطه عبر الأوقيانوســـات. ورأت سنو السبعين تكوين اتحاد البريد الدولى، وتطور تجارة الحبوب الدولية، هذا التطور الذى جعل محصولات العالم الجديد فى متناول سكان العالم القديم.

وامتازت العقود الختامية للقرن التاسع عشر، بنماء حجم المدن فـــى جميع أنحاء أوروبا الغربية. وبدت هذه الظاهرة على الأخص فى ألمانيا، تلك البلاد التى يمكن وصفها حتى سنة ١٨٧١ حين أسست الإمبراطورية بأنهـــا قطر تتألف غالبية أهله من فلاحين أحرار مالكين لأرضهم، وسادة من ملاك الأرض ذوى حول وطول، ومن مدن عظيمة قليلة العدد، ومن نســـبة غيـــر كبيرة من سكان المدن. ولكن نظرًا للتأثير المشترك لانتشار السكك الحديدية ونمو التجارة الخارجية، وظهور الاختراعات فى صناعتى الفولاذ والكهرباء، ونتيجة للنشاط الكبير الحجم المترتب على انتصار ألمانيا فى حرب السبعين، زاد سكان الحضر أربعة أمثال، فى مدى الستين عاما التى تخللـــت ســـنتى ١٨٤٩، ١٩١٠.

وكان تقدم الصناعات – الذى سار بخطوات حثيثة فى بريطانيا – بطئ الخطى فى قارة أوروبا، اللهم إلا فى ذلك الشطر الصغير الرقعة من البلجيك الذى عرف منذ القرن الثالث عشر بازدحام مدنه بالسكان، وحياته الصناعية الموفورة النشاط، وعلى هذا فلم تكن الحركات الثورية التى قامت فى أصقاع مختلفة من أوروبا أعوام ١٨٢٠، ١٩٣٠، ١٨٤٨ هى نتيجة لتذمر عمال المصانع الكبيرة سواء فى فرنسا أو فى ألمانيا. ويذكر البعض، أنه لم يكن فى فرنسا بين سنتى ١٨١٥، ١٨٤٤، سوى مدينتين فقط هما سنت اتيين St Eteinne وروبيه Roubaix فقد نمتا نموًا سريعًا، وأن ثلاثة أخماس الحديد الخام الذى أنتجته تلك المملكة أخرج من مئات الأفران الصغيرة المنشورة فى الأقاليم ذات الغابات؛ ولم يكن الحال فى ألمانيا مغايرًا لهذا. كما كان للألمان مزايا عديدة على منافسيهم الإنجليز فقد كانت طبقتهم الوسطى أفضل تعليمًا، وكانوا يتفوقون عليهم فى فنون الرسم والمستحدثات، وكانوا أكثر منهم دراية بالكيمياء، وكان فى إمكانهم أن يعلنوا أن صناعة قطع المائدة المعدنية في سولنجن Solingen ذات سوق أوسع وشهرة أطيب، من مثيلاتها فى أوروبا. كما أنه لم يكن لألمانيا بين أوروبا جمعاء شبيه فى خبرتها الموروثة فى صناعات التعدين.

ومن هذا فإن العقل الألمانى كان قليل الانشغال بالأشكال والمعايير الجديدة للتطور الاقتصادى. وكانت الصناعات الألمانية حتى الصناعات المشتغلة باستغلال منابع البلاد المعدنية الغنية، متأخرة تأخرًا عظيمًا. إذ نقصتها المعدات العلمية ورأس المال والمغامرة، حتى أنه لم يشرع إلا حوالى سنة ١٨٤٠ فى العمل بمناجم الفحم العظيمة فى سيلزيا التى كانت مبعث خلاف شديد بين بولندا وألمانيا فى السنين الأخيرة.

ثانيًا: عودة البربون إلى الحكم في فرنسا ١٨١٥ – ١٨٣٠.

لقد خلف نابليون لمن جاء بعده في فرنسا مشكلة التوفيق بين تحقيق غرضين متناقضين، وهو تكوين نوع من الحكم يرضي الفرنسيين كما يرضي في الوقت نفسه الساسة الأوروبيين. وقد ظلت هذه المشكلة هي المسألة المهمة التي استنفذت جهود ساسة فرنسا على نقض تسوية فيينا عام ١٨١٥، تلك التسوية التي اقترنت باقتطاع أملاك كثيرة من فرنسا، وبالقضاء على العزة القومية للفرنسيين على حين كانت دول تعمل جاهدة للمحافظة على هذا التسوية بكل جزيئاتها. وقد قامت في فرنسا محاولات ثلاث للتوفيق بين هذين الفرضين، ولكنها فشلت جميعًا، فالفرنسيون لم يستريحوا لعودة أسرة البوربون إلى عرش فرنسا. وقد أظهروا منذ البداية عدم رغبتهم فيها لأنها كانت تعتمد في بقائها في فرنسا على الدول الأوروبية فكان واضحًا أنها لن تعمر طويلاً. وسلكت الحكومة أيام أسرة أورليان سياسة خارجية تتعارض مع رغبات الأمة، غير أن تأييد الطبقة الوسطى لهذه الأسرة قد أخر سقوطها وإن كان لم يستطع حمايتها من ذلك. ولما كانت أيام نابليون الثالث نجح هذا الحاكم في استمالة الفرنسيين نحوه، إلا أن نجاحه هذا في بادئ الأمر كان عرضه لعداء دول أوروبا التي رأت في نشاطه ومجهوداته محاولة لإرجاع عظمة فرنسا في عهد الإمبراطورية الأولى. وانتهى الأمر بسقوطه كما سقط أسلافه.

لم تكن مهمة الساسة الفرنسيين بعد عودة الملكية في عام ١٨١٤ يسيرة وإنما كانت شاقه ومعقدة إلى أبعد الحدود؛ ففي عهد لويس الثامن (١٨١٤ – ١٨٢٤) عشر ظهر بوضوح عداء القيصر إسكندر لفرنسا وكان موقفه من تاليران منذ أيام تسوية فيينا معروفًا. ولم يكن هناك بد من أن يبعد تاليران، فلم يشارك في المفاوضات التي وقعت بين الدول العظمى وانتهت باحتلال أجنبي لثلاثة أرباع فرنسا.

وكانت الأحوال الداخلية فى فرنسا معقدة، وليس ذلك بالأمر الغريب، فعودة نابليون إلى الحكم لمدة مائة يوم بعد فراره من ألبا "فقد كان لها أثرها فى ازدياد التنافس بين الأحزاب فى خلق جو من الكراهية والبغضاء بين طبقات الشعب الفرنسى فالملكيون المتطرفون يعتقدون أن هناك مؤامرة تدبر ضدهم للانتقام منهم، بينما ظل الأحرار المتطرفون يرفضون الاعتراف بملكية لويس الثامن عشر بعض الوقت وإن كانوا قد اضطروا إلى قبول الأمر الواقع. وحكم أسرة البربون قد بدأ والبلاد منقسمة إلى حزبين متخاصمين، واستمر الخصام بينهما قائمًا مدة خمسة عشر عامًا، فحزب الملكيين المتطرفين كان معروفًا بعدائه للثورة الفرنسية، يحارب جهد طاقته كل نزعة إلى الحرية للانطلاق من قيود الحكم الملكى، ويواصل سعيه إلى إرجاع فرنسا إلى ما كانت عليه فى العهد القديم. وكان أكثر أعضاء هذا الحزب من الذين اضطروا أيام قيام الثورة إلى الهجرة، ثم عادوا بعد ذلك إلى فرنسا، وباتوا يعملون على الرجوع بها إلى ماضيها طمعًا فى استرداد سلطانهم مهما كان فى ذلك من هضم لحقوق الطبقات الأخرى ولو كان فى ذلك انتقاص من سلطة الملكية. ومن الوسائل التى اتخذوها لتحقيق هذا الغرض العمل على إعادة الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق عظمتها وقوتها. وكان من رأيهم أن الاتحاد بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة من شأنه أن يزيل العقبات التى تعترض سبيل تحقيق السياسية الجديدة، فرأوا أن تعود إلى الكنيسة أملاكها التى كانت لها قبل الثورة، وأن يكون الإشراف على أمور التعليم والثقافة من حق رجال الدين فهذا أحد الأساقفة يعين مديرًا للجامعة فى عام ١٨٢٢ فيهيمن على شئون التعليم العالى والثقافة، وفتحت أبواب فرنسا لجماعة الجزويت، فعادوا إليها ليستأنفوا نشاطهم المعروف فى مجال التعليم. وكان الحزب الملكى المتطرف يؤمن بأن العودة بفرنسا إلى الرجعية لن يكون نجاحه مؤكدًا إلا تحت ستار التعليم الدينى، ورأوا لضمان النجاح فى

الوصول إلى غرضهم أن تفرض الرقابة الشديدة على الرأى العام ووسائل النشر عنه فى الصحف والمؤلفات والمنشورات.

ولم ينجح ذلك الحزب رغم كل ذلك فى سياسته لأن أثر الثورة وما بذرته فى عقول الشعب وقلوبهم من مبادئ الحرية وقيمتها لم يكن قد زال تمامًا. ولأن أعضاء الحزب قد بالغوا فى أطماعهم، فطالبوا بما كان لهم من امتيازات حتى قبل أيام عهد الثورة بعهد طويل ونعنى ابتداء من عهد الوزراء العظام أى عند مطلع القرن السابع عشر.

وكان يقاوم حزب الملكيين المتطرفين حزب من عشاق الثورة الذين آمنوا بمبادئها وما أحدثته من تغيير فى الأوضاع. وكانت خطتهم تنحصر فى الدفاع عن الثورة والاستمرار فى التمتع بنتائجها دون الالتجاء إلى عنف والروح الثورية المتطرفة. وكانوا يمدون آمالهم إلى الوصول إلى هدف بعيد، وهو التوفيق بين الحيازة المنظمة والحرية التى نادت بها الثورة وتمتع بها الشعب دهرًا. والواقع أن هذا الحزب لم يخاصم الحكم الملكى وإن كان قد فرض على فريق فرضًا. وتعهد بتأييد الملك والولاء له ما دام لا يتعرض للحريات بسوء، ويحترم الشروط التى أخذها على نفسه عندما آلت إليه ملك فرنسا. وكان الحزب يعتمد فى ذلك على ما ضم "الميثاق" أو "العهد" من شروط؛ غير أن ذلك العهد كان ينقصه الإيضاح والتحديد فى بعض مواده، فمن ذلك مثلاً أنه لم يجدد فى المادة الخاصة بتشكيل الوزارة الحزب الذى تختار منه الوزارة وسنتعرض لذكر "الميثاق" فى تفصيل ببعض مواده فيما يلى:

صدر هذا الميثاق بإرادة لويس الثامن عشر، واستقبله الشعب بالرضا على الرغم من أنه لم يوسع فى باب الحرية بالقدر الذى تضمنه دستور عام ١٧٩١ الذى أصدره لويس السادس عشر عند مطلع أحداث الثورة الفرنسية.

نص الميثاق على وجوب تشكيل هيئـة تشـريعية تمثـل الشـعب الفرنسى. وهو بذلك قد أتاح له ما لم يتح له أيام نـابليون. فكانـت الهيئـة التشريعية مكونة من مجلسين؛ مجلس الشيوخ وللملك حق تغييـر أعضـائه وكانت عضويتهم مدى الحياة، وقد تكون وراثية، والمجلس التشريعى وكانت عضويته عن طريق الانتخاب، إلا أن الانتخاب كان معتمدًا بنصاب الملكية، فلم يكن الناخب يستطيع أن يدلى بصوته الانتخابى إلا إذا أثبت للدولـة أنـه يدفع ضريبة سنوية مباشرة قدرها ١٣ فرنكًا. فأما المرشح لعضوية المجلس فلم يكن يسمح له بالترشيح إلا إذا اثبت أنه يدفع للدولة ضريبة مباشرة لا تقل عن أربعين فرنكًا. فترتب على هذه الشروط أن عدد الناخبين لم يزد علـى حوالى مائة ألف يمثلون شعبًا تعداده وقتئذ ثمانية وعشرون مليونـا. وعلـى الرغم من هذه القيود التى فرضها الميثاق على عملية الانتخاب فقـد كـان للمجلس التشريعى من الحقوق ما لم يتوافر لأى هيئة تشريعية منذ أول عهد القنصلية. وبحسب تلك الحقوق قبول ورفض ما يشاء، ومـن ذلـك رفـض فرض الضرائب حين يقتنع بضرورة ذلك.واعترف "الميثاق" بطبقة النـبلاء التى نشأت أيام نابليون، فحلت محل طبقة النبلاء القديمة على أنه لم يكن لها ما كان لسابقتها سوى الاسم والمظهر. ونص "الميثاق" على ضـمان حـق أصحاب الأملاك التى اشتروها فى أول عهد الثورة، كما ابقى على الاعتراف بالحرية الدينية وفرض المساواة أمام القانون وحق لشغل وظـائف الدولـة للمؤهلين من مختلف طبقات الشعب. كل ذلك كان من حقوق الشـعب التـى منح إياها فى عهد الجمهورية والإمبراطورية. وأصبحت كل هـذه المبـادئ التى تضمنها "الميثاق" جزءا مهمًا من القانون العام فى فرنسا. كمـا نصـت مواد "الميثاق" إلى جانب ما تقدم على حرية الصحافة.

وظاهر من استعراض مواد الميثاق أنه لم يسمح باستعلاء طبقة من طبقات الشعب على أخرى ... ومع ذلك فقد رأى النبلاء وعلى راسهم أخـو الملك كونت دارتوا Conte d'Artois أن يعوضوا عمـا تغاضـى عنـه

"الميثاق" فى شأن حقهم فى شغل وظائف الحكم والإدارة؛ فاتجهت آمالهم نحو الوظائف العسكرية. وكانت المؤسسة العسكرية يومئذ أعظم المؤسسات حظًا من الديمقراطية والقومية. وقد اقتضت الظروف الاقتصادية حينئذ أن تسرح الحكومة حوالى أربعة عشر ألف من رجال الجيش، فأصبحوا لا يتقاضون إلا ما كان لهم من مرتبات. فلم يلبث أن حل محل المسرحين من الجيش عـــدد كبير من المحاربين المهاجرين من الذين حاربوا ضـــد الجمهوريـــة داخـــل "فرنسا" أثناء حرب لافنديه" وخارجها من صفوف أعدائها. وأعيد إلى خدمة الجيش فى قواته البحرية من كانوا قد اضطروا إلى تركه من قبل، أعيـــدوا برتبهم التى بلغوها فى بحرية العدو. وعـــين "دوبـــون" Dupont وزيـــرا للحربية، وكان قائدًا لقوات فرنسا التى هزمت لأول مرة أيام نـــابليون فـــى أسبانيا فى واقعة بايلن Beylen عام ١٨٠٨ وحل علـــم ملكيـــة البوربـــون الأبيض محل علم الثورة المثلث الألوان.

والواقع أن ما حققه النبلاء لأنفسهم لم تعد مظاهر تافهة وإن كانت قد أثارت فى نفوس الشعب كثيرًا من الاستياء؛ فالشعب يرى أن رجال الجـــيش من أيام نابليون وإيطاليا الثورة المجيدة قد أهمل حالهم وحال أسرهم وأصاب الاضطهاد بعضهم، وتقول زينب راشد لم يقتصر الأمر على إثارة النفـــوس على الحكم الملكى بل اشتد غضب الشعب من زيادة سلطان الكنيسة نتيجـــة لموقف الملك منها، فهو قد غمر الكنيسة بما لها من سلطان، وأعلن أساقفتها، أن وضع الدولة كلها تحت حماية العذراء (أى تحت حماية الكنيسة). وبـــالغ فى تكريم الكنيسة واحترام أعيادها فقرر تحريم البيع والشراء أيـــام الآحـــاد والأعياد. وإذا كان مثل ذلك الإجراء لم يهز كبار رجال التجارة، فإنه مـــن غير شك قد أوغر صدور الطبقة الصغيرة من العاملين فى التجارة.

وإذا كان ينسب إلى النبلاء ورجال الدين من سلوكهم إزاء طبقـــات الشعب والاستعلاء عليها فإنه كان من الأمور التافهة إذا قيس بما وقع لهـــذا

الشعب الفرنسى أيام بونابرت، إلا أن مظاهر البطولة والمجد فى عهد هـذا الإمبراطور العبقرى قد كان كفيلاً بأن ينسى الشعب كل ما أصابه من متاعب الدنيا وأهوالها. فقد استيقظ فى خواطر الشعب ما كان مطويًا مـن مسـاوئ العهد الملكى الذى قضت عليه الثورة وبطلها نابليون ولا عجب فهذه طبيعـة النفس البشرية فى كل زمان ومكان.

والواقع أن لويس الثامن عشر كان رجلاً سيئ الحظ، فهو على الرغم من مظاهر مقاصده الطيبة نحو شعبه ومحاولته التوفيق بين طبقاته لم يوفق فى ذلك كل التوفيق لأن الحزبين المتنافسين فى أيامه قد حالا بسلوكهما نحو تحقيق الأغراض المتباينة دون الوصول إلى استقرار سياسى، ذلك مع أنـه بادر بوضع "الميثاق" دون أن يتأثر بآراء الملكيين المتطرفين. ومع ذلك لـم يصل بنياته الطيبة وما صدر عنها من آراء تضمنها الميثاق إلى ما يرجو من نجاح وإن كان سلوكه قد أخر قيام الثورة فلم تقع فى أيامه.

ويكفى للتدليل على حسن نيته ونفاذ بصيرته وسرعة إدراكه أن يبادر بالعمل على التخلص من المجلس التشريعى الذى كان قائمًا أول عهده. وكان أكثر أعضائه من الملكيين المتطرفين الذين لم يرضوا بالتعاون مع حكومـة يرأسها ريشيليو Armand Emmanuel Richelieu . وكانـت معروفـة بالاعتدال فى سلوكها السياسى. وبذلك استطاع لويس الثامن عشر أن يستبعد نفوذ الحزب الملكى المتطرف ولو إلى حين، وترتب على ذلك أن ساد الوئام بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية ممـا أدى إلـى تحسـين أحـوال فرنسـا الاقتصادية. فاستقامت الأمور فيها وخاصة أمورها المالية مما أعانها علـى دفع ما كان عليها من غرامات حربية، بحيث أصابت شيئًا من رضا الحلفاء، فلما اجتمعوا فى مؤتمر "إكس لاشابل" قرروا فى عام ١٨١٨ تحريرها مـن جيش الاحتلال. وعد ذلك نصرًا لسياسة ريشيليو وإن كان زوال نفوذ بعض الأحرار فى المجلس التشريعى قد اضطر ريشيليو إلـى الاسـتقالة، وخلفـه

"ديكاز" Decazes (فى رئاسة الوزارة) الذى كان يعتمد فى سلوكه على تأييد الأحرار. وكان أول عمل بادر إلى القيام به تحرير الصحافة من سلطان الرقابة والترحيب باستقبال الأحرار فى المجلس التشريعى، وفى مقدمتهم "لافاييت".

وظلت الأمور تجرى فى فرنسا فى هدوء إلى أن وقع حادث غيرً من سيرتها، وهو حادث اغتيال "دوق دى برى" Duke de Berri ابن أخى الملك فى عام ١٨٢٠. فأثار ذلك شعور الملكيين وأدى إلى ضعف مركز الوزارة، فاضطر الملك إلى حل الوزارة التى يرأسها وزيره المحبوب "ديكاز" وترتب على ذلك تغيير فى مجرى الأمور فى فرنسا وأثبتت الأحداث أن سقوط الوزارة المذكورة كان بداية لعهد رجعى جديد. أخذ نفوذه يقوى فأصبح أساسًا فى قيام ثورة جديدة فى يوليو ١٨٣٠.

وبوفاة لويس الثامن عشر سنة ١٨٢٤ دون أن يخلف ابنًا يرث عرشه. أصبح التاج الفرنسى من حق كونت دارتوا وهو آخر من تبقى على قيد الحياة من هذا الفرع لعائلة بوربون الكبيرة. فارتقى العرش تحت اسم شارل العاشر، وبذا باتت سيطرة الملكيين المتطرفين كاملة على أجهزة الحكم والدولة باعتبار أن الملك الجديد كان منذ أمد طويل زعيمهم وموجههم وصاحب الرأى لأول فيهم. فبدأت الحكومة الفرنسية فى عهده مرحلة التحول الفعلى للعودة بل المؤسسات والنظم الفرنسية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٧٨٩. أعادت للأشراف ما لم يكونوا قد استعادوا بعد من امتيازاتهم القديمة واستصدرت قانون يعرف باسم "المليار" يعطيهم تعويضًا عما صادراته منهم الثورة الفرنسية. كذلك سمحت للآباء اليسوعيين (الجزويت) بالعودة إلى البلاد ووضعت الجامعة ومؤسسات التعليم تحت رئاسة أكلريكى.

هذه السياسة المتطرفة أثارت موجة عارمة من المعارضة فى جميع أنحاء البلاد وتخوف الناس من أن يقدم الملك على مزيد من الخطوات

الرجعية كأن يلغي الدستور ويعيد الملكية المطلقة بأشمل مظاهرها. ولم يكن هذا بالمستبعد عليه إذ سبق له أن صرّح أكثر من مرة قائلاً "الخير لي أن أكون حطابًا من أن أملك على شاكلة ملك إنجلترا" وتوزعت المعارضة في جبهات ثلاث فإلى اليسار كانت هناك فئات المثقفين والكتاب والصحفيين الشديدى التعلق بالجمهورية وبمبادئ الثورة وهؤلاء هالتهم تصرفات الحكومة وبصورة خاصة إلغاء الحرس الأهلي وهو آخر ما تبقى من مؤسسات الثورة الفرنسية وكذلك طرد بقايا ضباط نابليون من الجيش. وفى الوسط كانت تعارض جماعات الملكيين الدستوريين المؤلفة من فئات من المثقفين وكبار التجار والصناع، وفى أقصى اليمين أنشقت فئة من الملكيين المتطرفين بزعامة شاتو بريان بسبب إبعادهم عن مراكز الحكم والسلطان.

وأمام رفض البرلمان الفرنسي، رغم موالاته للعرش، لقانون يفرض مزيدًا من الرقابة على الصحف ولقانون آخر يعطى حق وراثة الملكيات الكبيرة للابن البكر أقدم الملك على حل البرلمان والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، وفى الانتخابات التى جرت فى سنة ١٨٢٨ فاز تحالف الملكيين الدستوريين وبعض الأحرار والجمهوريين المعتدلين بأغلبية مقاعد البرلمان وبات الملك ملزمًا بانتهاج سياسة معتدلة استدعى لتنفيذها أحد قدامى السياسيين مارتينياك Martignac وعينه رئيسًا للوزارة. إلا أن الرئيس الجديد فشل فى إرضاء أى من أحزاب المجلس واضطر للاستقالة سنة ١٨٢٩ وهو الأمر الذى كان يتمناه ويبتغيه شارل العاشر.

عندئذ استدعى بولينياك Poliganc سفير فرنسا فى لندن والمعروف بعدائه الشديد للنظم المتحررة وعينه رئيسًا لوزرائه. حكم هذا الرجل سبعة أشهر دون أن يجمع البرلمان ووجه معارضه عنيفة للغاية كانت عن مواقفها بصورة جريئة للغاية منذ يناير سنة ١٨٣٠، صحيفة ناسيونال Le National التى يشرف على إصدارها سياسى شاب اسمه تيير Thiers

ويمولها أحد كبار أصحاب المصارف الفرنسيين كانت الصحيفة المذكورة تجاهر علناً بضرورة أحداث تغيير في نظام الحكم للمحافظة على الدستور وعلى الحريات العامة.

وفي الجلسة الأولى التي عقدها النواب في شهر مارس سنة ١٨٣٠ طالب المجلس بالمشاركة في الحكم والمسئولية ونزع الثقة من الحكومة. غضب الملك وحل البرلمان. إلا أن الانتخابات الجديدة التي جرت بعد ذلك أعطت الأحرار نصراً قوياً وزاد عدد نوابهم إلى خمسين نائباً. في هذه الفترة بالذات جرت عملية غزو بلاد الجزائر مما وضع حجر الأساس في بناء إمبراطورية فرنسا الواسعة في بلاد المغرب العربي وعمر خزينة شارل العاشر التي كانت تشكو فراغاً مزمناً بكميات ضخمة بلغت حوالي خمسين مليون فرنك ذهبي أخذت عنوة من أموال الشعب العربي هناك. نجاح هذه العملية الاستعمارية زادت ثقة الملك بنفسه وبقوته وجعلته يقدم على خطوة متهورة يتحدى بها قوة المعارضة المتزايدة، فأصدر أربعة مراسيم قضت بحل المجلس الجديد وتقييد حرية الصحافة وتعديل قانون الانتخابات بحيث يصبح أكبر الناخبين من فئات ملاكي الأرض وكان ذلك في ٢٥ يوليو سنة ١٨٣٠.

وفي ٢٧ يوليو تم التفاهم بين الجمهوريين والجمعيات العمالية على ضرورة اللجوء إلى العصيان المسلح وفعلاً نزل العمال والطلاب إلى الشوارع وأقاموا المتاريس كما أغلقت المصانع أبوابها وجرى توزيع الأسلحة على الناس من قبل الصنّاع. وفي اليوم التالي احتل الثوار قصر الملك في باريس (التويلري) وسيطروا على العاصمة كلها. وقد حاول الملك الذي كان يصطاد آنذاك في ضاحية سان كلو استرضاء الجماهير بالعودة عن مراسيمه الأربعة إلا أن رجال الثورة أصروا على خلعه فهرب شارل العاشر إلى الخارج.

واتجهت الأنظار فورًا نحو دوق أورليان زعيم عائلة أورليان العريقة إحدى فروع آل بوربون وابن فيليب قريب لويس السادس عشر والمناصر والمؤيد للثورة منذ يومها الأول حتى أنه صوت على قرار إعدام الملك الفرنسي قبل أن يفقد هو نفسه رأسه على مقصلة عهد الإرهاب. وبقي طيلة غياب الملكية عن فرنسا ابنه دوق أورليان، بعيدًا عن أوساط المهاجرين لم يتآمر ولم يعاد شعب فرنسا وحكم الإمبراطورية. وبعد سقوط نابليون حافظ على علاقات ممتازة مع الأوساط القديمة والمتحررة في البلاد.

دعى البرلمان الفرنسي دوق أورليان ليكون ملكًا على الفرنسيين وليس ملكًا لفرنسا كما كان جميع أسلافه. وهذا يعني بالطبع أن الأمة قد اختارته بمحض إرادتها وبموجب مالها من حق السيادة ليكون ملكًا عليها كما فرضت عليه أن يحكم في ظل علم الثورة المثلث الذي يحبه الفرنسيون.

والواقع أن المتعقلين من الفرنسيين استبعدوا النظام الجمهوري لعلمهم بأن أوروبا وخاصة النمسا وروسيا ما كانتا لتوافقا على ذلك بحال من الأحوال. وبذلك يكون الجمهوريون بقايا الثوريين الفرنسيين هم الذين غرسوا نبتة ثورة سنة ١٨٣٠ وهم الذين تعهدوها ورعوها إلى أن أينعت وحان قطافها فجناها الملكيون الدستوريون دون كبير عناء لأن الظروف الدولية في أوروبا ما كانت تسمح بغير ذلك.

وانتشرت على جناح السرعة شرارات من أتون باريس إلى الكتل الخشبية الواهية الدعائم التي أقامها مؤتمر فيينا. فخرج البلجيكيون على الهولنديين والبولنديين على الروس. وجمعيات الكاربوناري على الحكم الأكليركي في الولايات البابوية. ورنت في باريس صيحة عالية بإشهار حرب تحريرية على النحو الثوري القديم العظيم، لإنقاذ شعوب أوروبا المعذبة. فاندلعت في فرنسا فتنة خطيرة، وبقيت حكومة باريس الجديدة مدى عام كامل، وهي في كفة القدر، إلى أن هدأت العاصفة في النهاية. فقد كشف

لويس عن أولئك المجانيين الذين كانوا يبغون اشتباك فرنسا فى حرب مع إنجلترا بخصوص البلجيك، ومع روسيا بخصوص بولندا ومع الإمبراطورية النمساوية بخصوص الانتصار لقضية القومية الإيطالية، ولقد أبان بهذا العمل عن حسن تقديره للأمور، وبمعرفته بدقائق السياسة. إذ أنه بحفاظه على السلم مع الدول العظمى أتاح لبلاده ثمانية عشر عامًا من التقدم الاقتصادى وقسطًا من الرخاء المادى المتزايد.

ثالثًا: ثورة بلجيكا واستقلالها.

أما الثورة التى فصمت عرى مملكة الأراضى المنخفضة السيئة التكوين، فقد بدأت بشغب اندلع فى بروكسل ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٠، فقد تململ البلجيكيون وتذمروا طويلاً من حكم أسيادهم الهولنديين الصارم. وكانوا يمقتون المذهب البروتستانتى، وروح التسامح الهولندى. واستئثار الهولنديين بكل طيب فى الدولة. ورأوا أنفسهم أكثر منهم عددًا وأفصح لسانًا، واعتقدوا أنهم أعلى ثقافة وألطف معشرًا. فلهذا جعلوا اللغة الهولندية اللغة الرسمية الوحيدة فى الدولة، وتم إبعاد السكان الوالينين Walloons عن الحياة العامة، وإعطاء جميع الوظائف المهمة تقريبًا، مدنية أو عسكرية للهولنديين. عدت هذه الأمور مظالم لا تحتمل. وكان شعور التفوق والامتياز الذى بدا على وجوه الهولنديين يستفز صدور مواطنى روبنز Rubins المصور الذائع الصيت، كما أذكى لظى غضبهم مثال باريس. فعقدوا العزم على خلع نير الأجنبى من أعناقهم.

ويذكر فشر أنه شُيد عمود تذكارى مقام فى ميدان الشهداء فى بروكسيل إلى اللحد الذى يضم رفات ستمائة متطوع بلجيكى استشهدوا فى قتال نشب فى سبتمبر سنة ١٨٣٠ فى شوارع المدينة مع الجند الهولندية النظامية. فلفت هذا الاستشهاد الذى حرك يومئذ شعور الناس، الأنظار إلى قضية استقلال بلجيكا، ولكنه لم يتحقق، لأن مملكة البلجيك الحديثة لم تقم

على بسالة البلجيكيين الحربية، بل قامت نتيجة لمفاوضات دبلوماسية طويلة بين إنجلترا وفرنسا، مع معونة يسيرة قدمها الجيش الفرنسي، وقد ساهم في استقلالهم بالمرستون (١٧٨٤ - ١٨٦٥) الذى كان قد عين حديثًا وزيرًا للخارجية فى وزارة اللورد جراى الحرة، وتاليران سفير فرنسا يومئذ في لندن الذى أحسن اختياره لهذا المنصب. فإن حب بالمرستون للحرية، مقرونًا بتصميم لويس فيليب وتاليران على ألا يفتحا أبدا من جديد النزاع القديم مع إنجلترا، بعدها تمكنتا الدولتين من حسم الخلاف بينهما، دون اللجوء للحرب وذلك على أساس منح البلجيك استقلالها. ولو أن بالمرستون انحاز إلى جانب الهولنديين، وأيد حكمهم الأوتوقراطى، ولو أن لويس قبل التاج البلجيكي الذى عرض على ثانى أولاده، لاستمر الشجار القديم بين فرنسا وإنجلترا مرة ثانية، جارًا فى ذيوله عواقب، ربما كانت قد قضت على آمال البلجيكيين لنيل استقلالهم.

ولكن تعاون الدولتين حصر موضوع الخلاف، وحل المشكلة فعرض التاج البلجيكي على ليوبولد أمير ساكس كوبرج Leopold de Saxe Cobourg (١٧٩٠ - ١٨٦٥) خال الملكة فكتوريا البعيد النظر الواسع الإطلاع، الذى كان قد اقترن قبلاً بابنه جورج الرابع. ثم أظهر الآن الاستعداد للاقتران بابنه لويس فيليب، كعلامة لعدم تحيزه.

ولقد أظهر المستقبل أن البلجيك أجادت انتقاء هذا الأمير. فقد ذلل ليوبولد جميع المصاعب والعقبات التى واجهته. فتغلب على الغزو الهولندى المحفوف بالخطر على بلاده، الذى شُن فى أواخر يوليو سنة ١٨٣٠ وتغلب على مشكلة لا تقل عن هذه الخطورة، وهى تخلصه من جيش فرنسي جاء لطرد الهولنديين. وتغلب على سخط الشعب البلجيكى الشديد وتذمره العميق لفقدانه شطرًا من لكسمبرج - هذا الفقدان الذى فرضته الدول العظمى في مؤتمر لندن، وأيدته معاهدة لندن المبرمة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٣٠.

أما النصر الحقيقى فكان النصر الذى كسبته سياسة بالمرستون. فقد تخلصت البلجيك حقًا من حكم هولندا، ولكنها أنقذت من خطر انضمامها إلى منطقة النفوذ الفرنسى الحربى والتجارى. فعرض عليها نظام من الحياد المستديم: فبمقتضى معاهدة ١٨٣٩ الشهيرة، التى وضعت بعد ذلك بخمسة وسبعين عامًا بأنها قصاصة ورق، ضمن حياد البلجيك بواسطة خمس من الدول الكبرى، كان من بينها بروسيا وفرنسا، علاوة على إنجلترا التى حصلت بهذا التدبير على ضمان أولى مصالحها السياسية، تلك المصلحة التى دافعت عنها قرونًا عديدة بدماء أبنائها.

رابعًا: الثورة فى بولندا.

أما بولندا فقد منحها إسكندر وقت حصوله على الجزء الأكبر منها عام ١٨١٥ دستورًا وأعلن عن عزمه حكمها كمملكة لها كيانها القومى وكان صادق فأيده لفترة من الزمن كثيرون من الوطنيين البولنديين ومن أشهرهم النبيل زار توريسكى ولكن الروس والبولنديين كانوا أشبه بالزيت والخل لا يمتزجان فالبولنديين وهم العنصر المغلوب على أمره كانوا يشعرون بالتفوق فى كل شئ عدا القوة إذ كانت لهم ثقافة لاتينية مقابل ثقافة الروس شبه اليونانية وتاريخ مجيد مقابل صحائف الروس الحافلة بإراقة الدماء ولم يتبدل من الأمر شيئًا أن إسكندر منحهم دستورًا تحرريًا تقدميًا فإن أية عملية يقدمها حاكم روسى مهما يكن عطوفًا لابد وأن تكون موضعًا للريبة فى نفوس معظم البولنديين الوطنيين، ثم إن إسكندر على ما يبدو من لطفه ووداعته عين أخاه الدوق الأعظم قسطنطين قائدًا عامًا عليهم وكان هذا طاغية أحمق راح الدوق الأعظم يفرض سيطرته على نائب الملك الضعيف وقد افتتح الدايت الأول فى ١٨١٨، ولكن الرقابة المشددة فرضت على الصحف فى ١٨١٩ ومع أن الدايت انعقد مرة أخرى سنة ١٨٢٠ فإن إسكندر لم يلبث أن حله وامتنع طوال خمس سنوات عن دعوة المجلس الجديد للاجتماع.

وقد أخذت الجمعيات السرية تنمو وتقوى ولما افتتح إسكندر البداية الثالث في سنة ١٨٢٥ جد من سلطانه جدًا وجعل الدستور من الوجهة العلمية معطلاً فهو كما قال بايرون لم يكن له اعتراض على الحرية الحقة سوى أنها تجعل الأمم حرة" ولما مات إسكندر في أواخر سنة ١٨٣٥ قامت مؤامرة ضد خلفه إشترك فيها بولنديون وكان القيصر الشاب نيقولا أوتراقرطيًا بطبيعته، وقد أثار موقف بولنده حفيظته إلى أبعد حد ورغم أن تصميمه على إخماد الحريات الضئيلة التي بقيت لبولنده يرجع على الأرجح إلى ذلك التاريخ فقد أخفى عزمه بضعة أعوام ودعا الدايت الرابع كما سيظهر إلى الانعقاد بعد خمس سنوات فاجتمع دورة قصيرة تجلى فيها الشك من الجانبين وقد أثارت الثورة الفرنسية التي هبت في يوليو ١٨٣٠ انفعالاً كبيرًا في نفوس البولنديين وأخذت الجمعيات السرية تتفشى حتى في صفوف ضباط الجيش، وأخيرًا أدت الاستعدادات التي راح نيقولا يتخذها لإخماد الثورة في فرنسا وبلجيكا إلى نشوب حركة تمرد في البلاد؛ ففي ٢٩ نوفمبر حدث عصيان في وارسو وفقد الدوق الأعظم قسطنطين رباطة جأشه، فسحب القوات الروسية من العاصمة وغادر المملكة فألفت قبل نهاية العام حكومة مؤقتة مناهضة للروس وللشعور القومي.

وقد أظهر البولنديون ترددًا كبيرًا فرغم أن جيشهم كان يربو على ٥٠٠٠٠ رجل، ورغم أنهم قد أخذوا القيصر على حين غرة فقد راحوا يضيعُوا الوقت في مفاوضات عقيمة على أنه يخلعهم القيصر في يناير ١٨٣١ قد جعلوا الصراع أمرًا محتومًا فكان أن دخل الروس المملكة في فبراير في أعداد ساحقة إلا أن المعارك الأولى لم تكن حاسمة فصمد البولنديين حتى مايو ولكنهم لم يستطيعوا تأخير النهاية إلا إلى سبتمبر ففي ذلك الشهر دخل الروس وارسو وأطاحوا في ضربة واحدة بالملكية الدستورية والحريات العامة فقدر لبولندا أن ترضخ مدى ربع قرن لحكم

حديدى لفقدت فيه حياتها العضوية المستقلة وسلبها فيه السيف الروسى وحده،

ومما يجدر بالذكر أن ما أبداه البولنديون من الفروسية واندفاعهم الثورى ومقاومتهم الباهرة قد أقلق روسيا فحاولت إقامة نوع من الحكم الدستورى فى بولندا وأن فشل تلك المحاولة يرجع – جزئيًا – إلى بولندا نفسها إلا أن الشعور القومى كان أقوى من أن يسمح بالتعاون مع روسيا بل أقوى من أن تخضعه تدابير القمع الوحشية التى استخدمتها روسيا فلإن باتت بولندا بلا حول ولا قوة فإن روحها ظلت صلبة لا تقهر وقد بقيت رغم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء متمسكة بمثلها الأعلى فى الوحدة القومية فظلت، كما كتب ميتلاند "ثلاث كسر لا تقوى على هضمها ثلاث معدات "وقد أتيحت للبولنديين الخاضعين للحكم النمساوى بل وأحيانًا الخاضعين للحكم الروسى نفسه بعض الفرص للتعبير عن قوميتهم وأثبتت الأيام أن ضم كراكاو للنمسا فى ١٨٤٦ كان من العوامل التى ساعدت فعلاً على بعث بولندا فقد سمحت النمسا للبولنديين فى جاليسيا بشئ يشبه "الحكم الذاتى" وفى ظل سيطرتها المعتدلة نما الشعور القومى وأصبحت كراكاو مركزا للثقافة البولندية والفن والأدب البولندى والدعوة الوطنية ولسوف تكبر قوات القومية التى نبتت هناك فتشمل بولنده كلها فى النهاية. وكانت إحدى نتائج هذه الحركة هجرة كثير من الفنانين والكتاب البولنديين إلى باريس، التى غدت على مدى أجيال عديدة عاصمة الأمة البولندية الثقافية.

ويقول فيشر أنه لهذا السبب فإن ثورة بولندا عام ١٨٣٠، لم تكن من غير جدوى، ولو أن نتيجتها بدت فشلاً ساحقًا ذريعًا. فقد ذكرت أوروبا بوجود جماعة تشيع فى صدورها العواطف القومية: جماعة مازالت قوية، وإن كانت مرهقة بمظالم ما برحت تئن من ثقلها، وجماعة تغمر قلوب أبنائها شجاعة تقرب من التهور. ولم ينس الفرنسيون أن العصيان البولندى كان

نتيجة لثورتهم الداخلية. فتكونت بين فرنسا وبولندا رابطة قوية وثيقة، مازالت عاملاً فى مجرى السياسة الأوروبية.

خامسًا: الثورات فى إيطاليا:

بعد التدخل النمساوى عقب مؤتمر ليباخ هدأت بعض الشئ الحركات الثورية فى إيطاليا واستكان الإيطاليون فى الظاهر على الأقل إلى واقع سياسى أدركوا استحالة تغييره فى المستقبل القريب إلاّ أن بعض الجمعيات السرية وخاصة جمعية الفحامين (الكاربونارى) التى تضم بعض العناصر من الثوريين المتطرفين ومن بقايا ضباط نابليون ظلت تعمل بهمة ونشاط ولكن بمنتهى الحذر على مقاومة الوجود النمساوى بالبلاد. وفى سنة ١٨٣١ قام بعض أعضاء هذه الجمعيات متأثرين بثورة يوليو الفرنسية تحدوهم رغبة رومانطقية مثالية لا تستند إلى أى أساس واقعى أو عسكرى، وبحركات تمرد فى بعض المقاطعات الإيطالية، فى مودينا وبارم وبعض المقاطعات البابوية أيضًا. وفى أكثر هذه الحالات كان هدف هذه الثورات مقاومة استبداد الأمراء ولم تهدف إطلاقًا إلى أبعد من ذلك، رغم رومانطقية القائمين عليها وبعدها عن الواقعية، وذلك ليأسهم من إمكانية الحصول على أى دعم خارجى.

ولم يتردد النمساويون منذ البداية فى مواجهة هذه الأحداث بشدة وحزم مخافة أن تتطور وتنتشر فى كل البلدان الإيطالية، فأمر مترنيخ باحتلال المقاطعات المتمردة وقضى على الثائرين فيها وخنق حركات تمرد سنة ١٨٣١ فى مهدها.

أما فى بريطانيا فقد أدى نجاح ثورة يوليو سنة ١٨٣٠ فى باريس إلى قيام مظاهرات وحركات شعبية طالبت بتعديل القوانين الانتخابية القديمة التى أصبحت لا تتناسب مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى أحدثتها

الثورة الصناعية فى بريطانيا. حيث بقيت بعض القرى ترسل أكثر من نائب إلى مجلس العموم بينما كانت بعض المدن الصناعية الجديدة ترسل أقل بكثير مما يحق لها إرسالها قياسا بعدد نفوس سكانها، وكان بعضها لا يرسل نوابًا على الإطلاق، ويعود ذلك إلى قانون الانتخابات الذى قد صدر عن تلك التحولات أى أنه كان يخضع لقواعد وضعت فى القرن الرابع عشر، حيث كان يشارك فى الانتخابات ملاك الأرض وأعضاء البلديات فى المدن. لقد كانت الحكومة بأيدى المحافظين التى لم تحاول القيام بإصلاحات رغم المطالب التى تقدم بها الشعب، بل إنها أصدرت سنة ١٨١٩ قوانين قيدت فيها حرية الرأى والنشر مناهضة لأنصار التغيير لكن رياح ثورات ١٨٣٠ كان له أثره فى تأجيج التظاهرات والاحتجاجات فى بريطانيا. وكانت نتيجة التظاهرات سقوط حكومة ولينجتون تحت ضغط الشارع ومجلس العموم وتشكيل اللورد جراى حكومة جديدة قامت بالإصلاحات الدستورية المطلوبة ووسعت حق الانتخاب.

سادسًا: الوضع فى سويسرا:

أما بالنسبة لسويسرا، فإنها تأثرت أيضا بثورة يوليو الفرنسية، حيث أنها كانت تتألف من ٢٢ مقاطعة مستقلة تجمع بينها "دايات" للاهتمام بالسياسة الخارجية. وكانت السلطة فى أكثر المقاطعات بين أيدى طبقة تجار المدن أصحاب الميول الرجعية المحافظة على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى. وكان من نتائج ثورة يوليو الفرنسية أن نشطت المعارضة التى تضم فئات الأحرار والمثقفين من خريجى الجامعات الألمانية المعروفة فى ذلك الوقت بكونها إحدى أهم مواطن الفكر الحر فى أوروبا، وحصلت على مكاسب انتخابية جعلتها أكثر قدرة على مواجهة الفئات المحافظة على تحقيق إصلاحات دستورية مهمة بالطرق السلمية، وأبرز هذه الإصلاحات: الاعتراف بمبدأ السيادة للقوميات المختلفة فى سويسرا، والمساواة بين

المواطنين دون النظر إلى أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية، علاوة على إعطاء مزيد من الضمانات لاحترام حرية الرأى والصحافة.

وإذا نظرنا نظرة عامة نجد أن الفترة ما بين ١٨١٥ إلى ١٨٤٨ بمحاولة من جانب الدبلوماسيين الأوروبيين لتمكين القوى التى أطلقتها الثورة الفرنسية ونابليون وأبرمت تسويات فيينا لتنسيق مطامع الدول الكبرى الإقليمية لا لإرضاء المطالب القومية إلا أن هذه التسوية الإقليمية كانت – إذ قصرنا نظرتنا على الدول الكبرى وحدها – ناجحة، فقد أبقت أوروبا بمنأى عن الحرب الكبيرة طوال أربعين عامًا. أما التجربة الأكثر طموحًا ونعنى بها تجربة الحكم الدولى أو الحكم بواسطة المؤتمرات التى استمرت من ١٨١٥ – ١٨٢٥ فكانت نهايتها أليمة فقد تحولت إلى "نقابة للملوك" يشترك أعضاؤها فى بوليصة تأمين متبادلة وعجزت عن أن تدخل فى اعتبارها حاجات ورغبات حكومة برلمانية تستند إلى تأييد شعبى قوى مثل حكومة إنجلترا فأسدى كاننج بإنهاء هذه التجربة المحفوفة بالمخاطر خدمة جليلة لا لإنجلترا وحدها وإنما لأوروبا كلها.

وكانت سياسة مترنيخ فى النمسا وفى ألمانيا تمثل محاولة مماثلة فشلت لأسباب مماثلة فقد عمد مترنيخ إلى نظام موحد للقمع على مجموعة من الشعوب والدول لم تكن لترضى بإنكار رغباتها القومية وأمانيها فى الحرية فهبت شعوب النمسا والمجر ودول ألمانيا تكافح ضد القيود التى أثقلها بها مترنيخ حتى حطمتها أوروبا فى سنة ١٨٤٨ وسجلت ثورتها نجاحًا دائمًا هذه المرة فلم يبق بعد انتفاضات ١٨٤٨ أثر لا لألمانيا ولا النمسا كما عرفهما مترنيخ.

أما فى بروسيا فقد سبق الثورة والاتجاهات التحررية مجموعة من الرجال الأكفاء بانتهاجهم سياسة حكيمة فى التعليم والإصلاح وبفرضهم على الدولة نظامًا عسكريًا صارمًا أثبت أنه خير ضمان لسيادة القانون وقد جاء

هذا النظام ملائمًا للشعب البروسى الذى يقدر الذكاء والحكم القوي حق قدرهم ويدرك عديم كفايته فكان أن كسرت أمواج ١٨٤٨ التى حولت قصور مترنيخ إلى أكوام من الرمال بعنف ولكن دون طائل على صخرة الدولة البروسية الراسخة.

وقد انتهجت إنجلترا فى كل من كاننج وبالمرستون سياسة قوامها الانتهازية البارعة والعطف على الأمانى القومية والمناصرة الصريحة للحكم البرلمانى والدستورى وقد وفق الرجلان فى عمل شئ ما للبرتغال وأسبانيا وفى تحرير اليونان استقلال وبلجيكا.

ومهما يكن من أمر فإذا نظرنا إلى النتائج الفعلية أمكننا القول بأن الحكم الفردى والثورة قد فشلتا فى تلك الحقبة وأن الحكم الدستورى قد نجح، وإن الدول الأوتوقراطية قد أدت بمحاولتها إلى كبت القوة الدافعة للأفكار الجديدة بدلاً من تلطيفها أو استيعابها إلى انفجار ١٨٤٨، وعندئذ اتضحت مزايا الحكم الدستورى، ولم يكن العالم "ناضجًا للثورة" فى ١٨٤٨ لكنه كان "جُعل مكانًا مأمونًا" للملكية المقيدة، فجاءت نتائج تلك الانتفاضة فى صالح الملكية الدستورية والاتجاهات التحريرية "البالمرستونية" فى كل مكان عدا فرنسا.

الفصل الرابع

المسألة الشرقية وحرب القرم

١٨٥٣ — ١٨٥٦

أولاً: طبيعة المسألة الشرقية.

ثانيًا: أطراف المشكلة وأهدافهم.

(١) إمبراطورية النمسا والمجر

(٢) روسيا القيصرية

(٣) بريطانيا العظمى

(٤) فرنسا

ثالثًا: حرب القرم

رابعًا: العمليات الحربية

خامسًا: معاهدة باريس

الفصل الرابع
المسألة الشرقية وحرب القرم
١٨٥٣ ـ ١٨٥٦

أولاً: طبيعة المسألة الشرقية.

هى المشكلة التى ظهرت على أثر ضعف الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وتجسدت بشكل واضح وخطير فى القرن التاسع عشر نتيجة عوامل متعددة يأتى فى مقدمتها التنافس الذى وقع بين النمسا وروسيا وفرنسا لاقتسام أملاك الدولة العثمانية التى وصفها القيصر الروسى بالرجل المريض كان هذا التنافس يشكل جزءًا من ظاهرة الصراع الاستعمارى بين الدول الأوروبية الكبرى للسيطرة على أكبر قدر ممكن من المستعمرات فى آسيا وإفريقيا خلال القرن التاسع عشر، أما العامل الثانى فهو الحركات القومية التى ظهرت فى بلاد البلقان للتخلص من حكم الدولة العثمانية والتى تمثلت فى شكل ثورات ت افست الدول الأوروبية الطامعة بأراضى الدولة العثمانية لنجدتها تحت ستار المسيحية، وقد زاد من تعقيد القضية أن شعوب البلقان لم تكن تدين لمذهب مسيحى واحد، فالسلاف كانوا أرثوذكس بينما كانت مناطق الأفلاق والبغدان كاثوليكية، وكان لهذا الأمر انعكاسه على ذلك التنافس فقد إدعت روسيا الحق فى حماية الأرثوذكس الموجودين فى الدولة العثمانية بينما ادعت فرنسا لنفسها حماية الكاثوليك هناك. ومهما يكن من أمر فإن الأمانى القومية كانت المحرك الأساسى لشعوب البلقان إضافة إلى تشجيع الروس لهم، لهذا تحرك العنصر الأساسى لشعوب البلقان إضافة إلى تشجيع الروس لهم، لهذا تحرك العنصر السلافى مطالبًا بالاستقلال والوحدة، وثار الصرب فى بلغراد خلال الفترة ١٨٠٤ ــ ١٨١٢. وفى سنة ١٨٣٠ اضطر العثمانيون الأتراك إلى إعطاء صربيا استقلالاً ذاتيًا شريطة دفع الجزية

للسلطان العثمانى، ثم تابع الصربيون كفاحهم حتى جلا الأتراك العثمانيين عن بلادهم عام ١٨٦٧. واستقلت اليونان عن الدولة العثمانية سنة ١٨٣٢ بعد قيام ثورتها الكبرى وتدخل الدول الأوروبية لصالحها. ولا شك أن ضعف الدولة العثمانية عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا قد حفز هذه القوميات على الثورة كما شجع الدول الأوروبية الكبرى على التدخل فى شؤونها الداخلية فبعد وفاة السلطان سليم الثالث وقعت عدة ثورات وانقلابات داخل القصر السلطانى خلال الفترة ١٨٠٦ – ١٨٠٩ وأصبحت بعض الولايات العثمانية مستقلة عمليًا عن السلطة المركزية فى استنبول مثل مصر زمن محمد على والوهابيين فى الجزيرة العربية وباشوية عكا وباشوية بغداد.

إن دخول الفرنسيين كطرف رئيسى فى هذه القضية قد جعلهم يطلقون عليها اصطلاحًا قريبًا من التسمية المتعارف عليها وهو (مسألة الشرق الأدنى) ويقصد الفرنسيون بالشرق الأدنى منطقة شرق البحر المتوسط، أى الدولة العثمانية وممتلكاتها فى الوطن العربى وشبه جزيرة البلقان ودويلات الدانوب وجزيرتا قبرص وكريت واستعمل المؤرخون الفرنسيون اصطلاح (المسألة الشرقية) أو الشرق الأدنى أثناء كتاباتهم عن الدولة العثمانية – وعنوانًا لمسألة الشرق الأدنى مسألة الدولة العثمانية أو المسألة الشرقية التى هى واقعها مسألة (غربية) أكثر من كونها مسألة (شرقية) لأنها تمثل جانبًا من الصراع الاستعمارى بين الأوروبيين.

ثانيًا: أطراف المشكلة وأهدافهم.

ترتبط المسألة الشرقية بأطراف متعددة تنازعت فيما بينها من أجل اقتسام ممتلكات وأراضى الدولة العثمانية التى يحكمها العثمانيون والتى كانت منطقة البلقان ومعظم أجزاء الوطن العربى تحت سيطرتها. ويعود هذا النزاع إلى تضارب مصالح الدول الأوربية الاستعمارية فى تلك المناطق وهى إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا القيصرية والإمبراطورية البريطانية

وفرنسا، ويمكن فهم هذه المصالح من خلال دراسة أهداف كل طرف من هذه الأطراف.

١- إمبراطورية النمسا والمجر.

لا تعود تطلعات النمسا والمجر في الدولة العثمانية إلى سنوات قريبة من القرن التاسع عشر، بل ترجع إلى رغبة في الانتقام منذ أن وصلت الجيوش العثمانية أبواب فيينا في بداية القرن السادس عشر بعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م حيث فتح ذلك بوابة جنوب شرقي أوروبا بوجه القوات العثمانية. وقد أتيحت الفرصة لتوجيه النمساويين عنايتهم بالأراضي البلقانية بهدف استرجاعها بعد اندحارهم في معركة سادوا أمام بروسيا سنة ١٨٠٤، حيث كرسّوا جهودهم لإيجاد منطقة نفوذ قوية في البحر المتوسط والقضاء على أي منافس لهم فيه؛ بعد أن خسروا ألمانيا. وبذلك أصبح ظهور أية تطورات في البلقان العثماني يشكل حساسية كبيرة للنمساويين والمجريين.

ولعل ما كانت تخشاه النمسا هو انهيار الإمبراطورية العثمانية وتفككها، معنى ذلك انتصار لمبدأ القوميات. وقد أدركت كل من فرنسا وإنجلترا ضعف السياسة النمساوية وأخذت تستغلانه وتستدرجان النمسا تدريجيًا نحو الانحياز إلى صفها رغم أنها قد أعلنت منذ بداية النزاع حيادها التام وذلك بعد أن فشلت محاولتها لعقد مؤتمر في فيينا يجد حلاً سلميًا للمشكلة ويحول دون اتساع النزاع.

٢- روسيا القيصرية.

تزعمت روسيا الحركة السلافية في البلقان وسعت إلى رعايتها وتشجيع الحركات القومية فيها لتحقيق استقلالها ووحدتها مما أدى إلى اصطدامها بالعثمانيين وكذلك بإمبراطورية النمسا والمجر، لأن هذه الأخيرة كانت تخشى أن يؤدي هذا التوجيه الروسي إلى إثارة الشعوب السلافية

الواقعة تحت سيطرتها فتكون النتيجة إضعاف جديد لإمبراطورية النمسا والمجر وتقوية النفوذ الروسى فى البلقان حيث ستصبح الشعوب السلافية رأس حربة للسياسة الروسية فى المنطقة ومن هنا يمكن أن نفهم أن روسيا والنمسا كانتا تتسابقان من أجل وراثة الدولة العثمانية فى البلقان.

لم تكن قضية البلقان هى وحدها التى تشكل قضية أساسية بالنسبة لروسيا القيصرية بل كانت هناك القضية الأكبر والأهم والتى تعتبر البلقان جزءًا منها وهى الهدف الروسى المزمن فى الوصول إلى المياه الدفيئة فى الخليج العربى والبحر المتوسط ولما كان العراق يقع على الخليج العربى والدول العربية الأخرى تطل على البحر المتوسط، وهى بمعظمها تابعة للدولة العثمانية، فإن الوصول إلى هذه المناطق أو السيطرة عليها أو إيجاد نفوذ روسى فيها هو عمل مكمل ومتناسق مع الأهداف الروسية فى البلقان بما فيها السيطرة على البحر الأسود ومضايق البوسفور والدردنيل. وبذلك فإن الصدام مع الدولة العثمانية كان حتميًا والذى سيؤدى بالتأكيد إلى صدام مع الدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى ذات المصالح فى المنطقة والتى لا تسمح للروس بالتوسع فيها. ولهذا كانت هناك مقاومة بريطانية نمساوية فرنسية للنفوذ الروسى وتوسعه على حساب الدولة العثمانية مما أدى إلى تأخير تصفيتها إلا أن ذلك لم يمنع الروس من الحصول على امتيازات فى الدولة العثمانية منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر بواسطة معاهدة كوتشك فينازجى التى عقدت سنة ١٧٧٤. وتعود ظروف عقد هذه المعاهدة إلى الحرب الطويلة التى وقعت بين روسيا والدولة العثمانية والتى استمرت من سنة ١٧٦٨ إلى ١٧٧٢ على أيام كاترين الثانية حيث انتصرت فيها روسيا على الدولة العثمانية. وفى الواقع فإنه كان بإمكان قيصرة روسيا أن تفرض شروطًا قاسية على السلطان العثمانى بعد أن سيطرت جيوشها على خانات القرم وأصبحت قواتها النازلة من شمال البلقان صوب قلبه متجهة إلى استانبول، إلا أن التوازن الدولى لعب دوره فى الموضع والمقصود به أطماع

الدول الأوروبية الأخرى في الدولـة العثمانيـة. ذلـك أن الإمبراطوريـة النمساوية أخذت تنظر بقلق شديد إلى هذا التوسع الروسى الكبير فى البلقان، وكادت الأزمة التى نتجت عن هذا الأمر أن تتحول إلى حرب بين الطـرفين لو لا أن بروسيا لم تكن تريد لهذه الحرب أن تقع لأنها ستجد نفسها متورطـة فيها إن تفجرت؛ وهى التى كانت قد خرجت قبل سنوات قليلة مـن حـرب السنوات السبع (١٧٥٧ – ١٧٦٢) ولهذا سعت بروسيا لإيقاف التصادم بين النمسا وروسيا وتحقيق مكاسب للجميع تبقى على التوازن الدولى ولا تخـل به، فجاءت معاهدة كوتشك قينارجى لتعيد إلى الدولة العثمانية معظم ما فقدته فى البلقان من روسيا مقابل اشتراك هذه الأخيرة فى اقتسام بولنده. مع كـل من النمسا وبروسيا. وقد نصت معاهدة كوتشك قينارجى علـى أن تصـبح مدينة آزوف وما حولها من البقاع تحت السيطرة الروسية ويعنى هذا حصول روسيا على الأقسام الشمالية فى البحر الأسود. وكذلك يكون لروسـيا حـق التمثيل الدبلوماسى بدرجة سفير فى الدولة العثمانية، كما أن لها الحـق فـى إرسال القناصل إلى حيث تشاء فى البلاد العثمانية لغايات تجارية، كما يمنح التتر فى شبه جزيرة القرم استقلالاً ذاتيًا من قبل الدولة العثمانيـة علـى أن يكون السلطان العثمانى خليفة للمسلمين فيها بصفته المرجع الدينى الأعلـى للمسلمين كافة. كما يحق لروسيا حماية الرعايـا الأرثـوذكس فـى الدولـة العثمانية على أن تعاد جميع الولايات الدانوبية إلى السلطان العثمانى شريطة أن يدخل الإصلاحات الضرورية لإدارتها.

ومع أن معاهدة كوتشك قينارجى قد سلبت بريق انتصار الروس إلا أنهم استمروا يتطلعون للسيطرة على البلقان، فأصبحت فكرة الوحدة السلافية القومية جزءًا من ميدان السياسة الروسية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أيام اسكندر الثانى، وغدت هذه الحركة قوة فعالة ومؤثرة بفعل المساندة الروسية التى استمرت حتى قيام الحرب العالمية الأولى وانسحاب من الحرب بعد قيام الثورية البلشيفية فيها سنة ١٩١٧.

ويعتبر المؤرخون معاهدة كوتشك قينارجي بداية الضعف الحقيقي للدولة العثمانية، بينما يرى البعض الآخر أن ضعف الدولة العثمانية قد بدأ منذ توقف الأتراك العثمانية عن التوسع حين عقدوا مع النمسا معاهدة سيتفاتورك سنة ١٦٠٦. ثم انكشف ضعفهم بعقد معاهدة كارلوفيتز مع النمسا سنة ١٦٩٩ أثر الحرب التى شنتها روسيا والنمسا ضد الدولة العثمانية حيث بدأت الدول الأوروبية تتوسع على حساب العثمانيين منذ هذا التاريخ وتتنافس على اقتسام إمبراطوريتهم.

٣- بريطانيا العظمى:

ارتبطت قضية تأمين الطرق البحرية والبرية والنهرية إلى الهند بالسياسة البريطانية ومواقفها من الصراع الدائر بين الروس والنمساويين حول الدولة العثمانية، ولهذا قال دزرائيلى إن استانبول هى مفتاح الطريق إلى الهند واتجه إلى شراء أسهم الخديو إسماعيل من شركة قناة السويس عام ١٨٧٥ تمهيدًا للسيطرة البريطانية على القناة. وعمل فى الوقت نفسه على الوقوف فى وجه أى تفوق أو توسع روسى على حساب الدولة العثمانية وخصوصًا فى مضيقى البوسفور والدردنيل. أما عن منطقة الخليج العربى التى تقع على الطريق إلى الهند فقد بدأ النفوذ البريطانى يركز أقدامه فيها منذ منتصف القرن السابع عشر، فى حين كان النفوذ العثمانى معدومًا فى هذه المنطقة لأن الدولة العثمانية كانت دولة برية من الناحية العسكرية توقفت عند حدود العراق الجنوبية فى عهد السلطان سليمان القانونى وسليم الثانى ولم تدخل فى الصراع القائم فى الخليج العربى بين الدول الأوروبية. ولكن ذلك لم يمنع من أن تصبح أراضى الدولة العثمانية فى العراق وبلاد الشام طريقًا مهمًا إلى الهند بالنسبة للبريطانيين فقبل قناة السويس بفترة طويلة قامت شركة الهند الشرقية البريطانية بفتح ما عرف ببريد الصحراء بين أوروبا والهند عبر حلب والكويت وبغداد واستخدام نهرى دجلة والفرات لأغراض

الملاحة النهرية. وقد تمكن البريطانيون من الحصول على سلسلة من الامتيازات في العراق وسوريا من الدولة العثمانية، وبدأوا يفكرون في إنشاء سكة حديد بين الإسكندرية والكويت عبر ديار بكر والموصل وبغداد، وقد تمكنت تحت اسم "شركة سكك حديد دجلة والفرات" من الحصول على امتيازات هذا المشروع من الحكومة العثمانية سنة ١٨٥٦ وفي الواقع فإن البريطانيين قد اعتبروا منطقة الهلال الخصيب بأجمعها والتي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية طريقًا استراتيجيًا مهمًا إلى الهند.

ومن جانب آخر، كانت بريطانيا تخشى قيام الدول الأوروبية المنافسة لها وخاصة روسيا القيصرية وفرنسا بالاستيلاء على الهند، فالروس كانوا يهددون أفغانستان وحدود الهند الشمالية الغربية بهدف الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي والخليج العربي، بينما كان نابليون يحلم بإعادة سيطرته على مصر والوصول إلى الهند، واتصل ببعض حكام فارس وأمراء الهند لمساعدته في تنفيذ خطة عسكرية لاحتلال الهند، وقد تبلورت تلك الخطة في معاهدة تلست سنة ١٨٠٧ بين نابليون وإسكندر الأول إلا أن انهيار حكم نابليون وسقوطه بعد الحملة على روسيا ومعركة وترلو قد جعل البريطانيين يتنفسون الصعداء، لكن ذلك الارتياح لم يدم طويلاً بسبب ظهور محمد على الكبير في مصر الذي زحف إلى سوريا والجزيرة العربية مما كان يشكل تهديدًا خطيرًا للمصالح البريطانية في المنطقة كان على البريطانيين الوقوف بوجهه. وعمومًا فإن السياسة البريطانية كانت في البداية تهدف إلى المحافظة على كيان الدولة العثمانية بوجه أي توسع أوروبي، وفي الوقت نفسه تقوية الوجود والنفوذ البريطاني فيها، وكانت مستعدة أيضًا لخوض حرب مع روسيا القيصرية إذا حاولت الأخيرة تقويض الدولة العثمانية، ولكن السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية أخذت تتحول بمرور الزمن من سياسة المحافظة إلى سياسة الاحتلال واقتسام الدولة العثمانية بعد

أن بدأت هذه الأخيرة تعاني من الأزمات المالية والتنظيمية والاضـطرابات التي اجتاحت سوريا ولبنان سنة ١٨٦٠.

٤- فرنسا

امتازت العلاقات العثمانية الفرنسية بالصداقة بين البلدين منذ القـرن السادس عشر عندما عقدت بين السلطان سليمان القـانوني وفرانسـوا الأول سنة ١٥٣٥ معاهدة التحالف والصداقة التـي وضـعت الحجـر الأساسـي للامتيازات والمصالح الفرنسية في الدولة العثمانية. وقد نصت تلك المعاهدة على تسهيل الملاحة للسفن الفرنسية في المياه العثمانية. ومنح الحرية الدينية التامة للفرنسيين في البلاد العثمانية وعدم محاكمتهم أمام المحاكم العثمانيـة ولذلك نجد أن فرنسا قد وقفت موقفاً وديًا من صراع النمسا وروسـيا ضـد الدولة العثمانية فلم تناصرهما أو تحاول الوقوف معهمـا. إلا أن المواقـف تغيرت منذ احتلال نابليون لمصر سنة ١٧٩٨ إذ أصبحت الصداقة مهزوزة بين البلدين لتنضم فرنسا إلى ركب الدول الأوروبية الأخرى المتحفزة للقضاء على الرجل المريض ومع ذلك كانت علاقة فرنسا بالدولة العثمانية جيدة في كثير من الأحيان.

ثالثًا: حرب القرم.

كان للتراجعات والإنحدارات التي أصابت الدولة العثمانية ولتـدخل الدول في شؤونها أثرها في حكامها الأتراك العثمانيين الذين حـاولوا القيـام ببعض الإصلاحات لجعل الدولة العثمانية عصرية فـي نظمهـا العسـكرية وتشريعاتها الإدارية والاجتماعية، وقد نجح السلطان محمود الثاني في إدخال الإصلاحات بتشجيع من الصدر الأعظم رشيد باشا الذي كان سفيرًا في لندن وتأثر بالحياة الدستورية والاجتماعية هناك، فشتت جيش الانكشـارية الـذي أصبح عالة على الدولة بعد توقف حروبها التوسعية وأنشأ جيشًا نظاميًا على

أسس حديثة، وحذا حذوه من بعده السلطان عبدالمجيد الذى اشتهر بإصداره لائحة إصلاحات (خطى شريف كلخانة) سنة ١٨٣٩ وإعلانها أمام الممثلين والدبلوماسيين الأوروبيين، وقد نصت هذه اللائحة على إعطاء الحقوق الكاملة للأفراد فى الحرية والمساواة فى الضرائب وحق التملك وإصلاح الجيش والقضاء. إلا أن اللائحة لقيت معارضة داخلية شديدة من كثير من العناصر الرجعية والمتضررة مما أعاق تطبيقها كما أنها أثارت مشكلة بين الرعايا المسيحيين حول أحقية حراسة الأماكن المقدسة فى بيت المقدس بفلسطين، ذلك أن اللائحة قد أعطتهم الحرية فى ممارسة شعائرهم الدينية، ومع أن القضية تبدو بسيطة إلا أنها فى واقعها صراعًا بين روسيا القيصرية التى كانت تدعى بتمثيلها للأرثوذكس فى العالم وبين فرنسا التى تعتبر نفسها حامية الكاثوليك وتلك كانت المسألة الأساسية التى أثارت حرب القرم فيما بعد، وهى تمثل أيضًا مظهر آخر من مظاهر ضعف الدولة العثمانية وتدخل الدول الكبرى في شؤونها فى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ففى سنة ١٨٥٣ طلب نابليون الثالث من السلطان العثمانى أن يعيد لفرنسا باسم الصداقة القائمة بينهما، الامتيازات الفرنسية القديمة فى الأماكن المقدسة، وقد وافق السلطان العثمانى بعد تردد على المطالب الفرنسية، وأعيدت للرهبان الكاثوليك حقوقهم القديمة وتسلموا ثلاثة مفاتيح لكنيسة بيت لحم مما أغاظ القيصر الروسى كثيرًا الذى كان يهمه أن يتبقى صاحب الكلمة المسموعة عند الأتراك العثمانيين، والذى خشى من تزايد النفوذ الفرنسي فى الدولة العثمانية الذى يدعم النزعات التحررية.

أراد القيصر الروسى نيقولا الأول معالجة الموضوع بشكل جذرى فعرض سنة ١٨٥٤ على السفير البريطانى فى روسيا مشروعًا لتقسيم الإمبراطورية العثمانية بأن يصبح مضيق البوسفور والاستانة تحت الاحتلال الروسى، وتتوحد الولايات العثمانية الأوروبية فى دولة مستقلة. وتكون حصة بريطانيا مصر ورودس وقبرص. إلا أن بريطانيا رفضت المشروع لتناقضه

مع سياستها في إبعاد الروس عن البحر المتوسط والحفاظ على الدولة العثمانية وعليه قرر القيصر الروسى الاتصال بالعثمانيين الأتراك مباشرة. ولكى يأخذ هذه الاتصال طابعًا جديًا وضاغطًا من الجانب الروسى على الجانب العثمانى، فقد أمر القيصر بتعبئة جيش روسى وإرساله إلى نهر بروث الذى يؤدى عبوره إلى احتلال مقاطعتى الأفلاق والبغدان العثمانيتين ومع تجمع القوات الروسية على نهر بروث أوفد القيصر الروسى بعثة برئاسة الأمير منشيكوف فى أواخر شهر فبراير ١٨٥٣ إلى استانبول لتتقدم بمشروع معاهدة تعقد بين روسيا والعثمانيين وتتكون من ثلاثة بنود وهى:

١- سحب جميع الامتيازات الممنوحة لرجال الدين الكاثوليك فى فلسطين وإعطائها لرجال الدين الأرثوذكس.

٢- الاعتراف بحق روسيا فى حماية الرعايا العثمانيين الأرثوذكس.

٣- عقد تحالف عسكرى دفاعى بين البلدين.

لم يستجب السلطان العثمانى لهذه المطالب التى وصفها بعض المؤرخين أنها تفوق فى مدى إرهاقها للعثمانيين جميع المطالب الروسية السابقة. وتذكر المصادر أن السفير البريطانى فى استانبول (سترادتفورد دى ردكلف) قد أشار على السلطان العثمانى قبول البند الأول فقط من المشروع المقترح لأن البريطانيين كانوا إلى حد هذا الوقت يريدون الحفاظ على سلام الإمبراطورية العثمانية؛ وقد أدى ذلك إلى فشل مهمة منشيكوف واجتياز القوات الروسية لنهر بروث واحتلالها الإفلاق والبغدان، ومن ثم قيام الحرب بين البلدين فى أواخر سنة ١٨٥٣ مما دفع البريطانيين والفرنسيين إلى إرسال أسطولهما إلى البحر الأسود لكبح جماح الروس، لكن ذلك التدخل قد أدى فيما بعد إلى إعلان الدولتين الحرب على روسيا فى ٢٨ مارس ١٨٥٤. وقد كان إغراق الروس للأسطول العثمانى فى البحر الأسود السبب المباشر

لدخول بريطانيا وفرنسا الحرب ضد روسيا، إذ اعتبرناه عملاً عدوانيًا ضدهما.

بالنسبة لبريطانيا كان الرأي العام البريطاني متعاطفًا مع العثمانيين منذ رفضهم تسليم اللاجئين المجريين إلى النمسا أو الروسيا، أولئك اللاجئين الثوار الذين قد أخضعت النمسا ثورتهم، وقد أدت أخبار إغراق الروس للأسطول العثمانى إلى إثارة موجه شديدة من الحنق فى بريطانيا ضد روسيا، إن موقف الرأى العام البريطانى هذا قد تناغم مع السياسة البريطانية التقليدية فى الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ضد التوسع الروسى الذى يهدد المصالح البريطانية فى الهند والخليج العربى والبحر المتوسط. وتذكر المصادر أن الموقف الصلب الذى وقفه العثمانيون أمام الضغوط الروسية الدبلوماسية قد جاء نتيجة للإسناد البريطانى المتمثل فى شخص سفيرها فى الأستانة الذى احبط مذكرة تقدمت بها بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا فى ١٢ ديسمبر ١٨٥٣ إلى روسيا تحثها على التخلى عن مطالبها المتطرفة. ومن الملاحظ أن النقاط التى جاءت بها المذكرة قد أرضت القيصر الروسى والسفير العثمانى فى النمسا، لكن السفير البريطانى دفع القيصر على رفضها.

أما فرنسا فكانت ترى ضرورة الوقوف فى وجه روسيا فى محاولاتها تحويل السلطة الدينية فى الأماكن المقدسة من الكاثوليك إلى الأرثوذكس، فإن نابليون الثالث كان يريد تعديل مقررات مؤتمر فيينا ومبادئه وأن يقدم العون لإيطاليا ويتجنب الأخطاء التى أدت سقوط سلفه نابليون الأول ولما كانت بريطانيا سيدة البحار فقد تحالف معها ضد روسيا التى كان رجال الدين الفرنسيين يمقتونها، كما أن الجمهوريين الفرنسيين كانوا يكرهونها بسبب نظام الحكم الاستبدادى القائم فيها ولذ فقد كانت هذه الحرب بالنسبة للفرنسيين وسيلة لاستعادة نفوذهم القديم.

أما عن النمسا كانت حليف تقليدي لروسيا، وتدين للقيصر بالخدمة التي قدمها لها بإرساله حوالي مائة وخمسين ألف جندي سنة ١٨٤٩ للقضاء على الثورة المجرية والحفاظ على سلامة أراضيها، ومع ذلك فقد كانت النمسا قلقة جدًا من ازدياد النفوذ الروسي في البلقان، ولم تكن راضية على احتلال روسيا للإفلاق والبغدان الملاصقتين لأراضيها. بل إنها كانت تخشى كثيرًا من انهيار الدولة العثمانية على أساس مبدأ القوميات والمطالبة بحقوقها لأن ذلك سيؤدى إلى انتقال القضية والمبدأ القومي لها لتصبح الرجل المريض الثاني بعد العثمانيين.

ولهذا بذل الفرنسيون والبريطانيون كل جهد لإدخال النمسا إلى جانبهم في الحرب، وبذلت النمسا كل جهد للتوسط في إنهائها.

رابعًا: العمليات الحربية.

استمرت معارك حرب القرم خلال سنتي ١٨٥٤ – ١٨٥٥ وقد تركزت المعارك في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود بعد أن انسحبت روسيا من مقاطعتي الإفلاق والبغدان في شهر أغسطس ١٨٥٤ بناء على طلب النمسا التي احتلتها حالاً ريثما يتم التوصل إلى اتفاق. وقد جاءت موافقة الروس إثر هزيمتهم في حصار مدينة سيليسترياالواقعة على نهر الدانوب بعد أن طال الحصار وتفشت الكوليرا بين الجنود الروس، ولم يحقق الجانبان في معارك القرم بعد ذلك أية نتائج حماسة رغم دخول سردينيا كافور ضد روسيا طمعًا في كسب عطف البريطانيين والفرنسيين لمساعدة الإيطاليين في القضاء على مقاومة النمسا لمساعيهم في الوحدة القومية ثم جاءت الوساطة النمساوية في أواخر سنة ١٨٥٤، ولكنها لم تؤد إلى نتائج بسبب عدم موافقة القيصر الروسي على قبول بنود الوساطة دون قيد أو شرط وهو ما طلبته فرنسا وبريطانيا. ولكن تبدل الظروف سنة ١٨٥٥ أدى إلى إنهاء حرب القرم، فقد توفي القيصر الروسي نيقولا الأول وخلفه إسكندر

الثاني في الثاني من مارس، والذى كان ميالاً إلى السلم والاهتمام بالشــؤون الداخلية لروسيا أكثر من ميله إلى التوسع أو التدخل في الشؤون الأوروبية. كما أن الأزمة المالية لروسيا وخسائر الأسطول الروســى وســقوط مرفــأ سياستبول الاستراتيجى قد دفعت القيصر إلى قبول الإنذار النمساوى الــذى أرسل إلى روسيا في أوائل سنة ١٨٥٦ والقاضى بقبول روسيا شروط إنهاء الحرب التى عرضتها النمسا سابقًا أو دخول النمسا الحرب ضدها.

خامسًا: معاهدة باريس ٣٠ مارس ١٨٥٦.

لقد أدى قبول روسيا لشروط السلام والقاضية بوضع نظــام جديــد للافلاق والبغدان بضمانه أوروبية وحرية الملاحة في الدانوب وتنازل روسيا عن مطالبها في حماية المسيحيين في الدولة العثمانية وإعــادة النظــر فــى معاهدة المضايق الموقعة سنة ١٨٤١ إلى عقد مؤتمر سلام في مدينة باريس انتهى بتوقيع معاهدة للصلح عرفت باسم معاهدة باريس ٣٠ مارس ١٨٥٦. وقد جاءت بنودها بالأتى:-

١- إعلان حرية الملاحة في نهر الدانوب وتأليف لجنة دولية للإشــراف على ذلك.

٢- حرم على روسيا إبقاء سفن حربية في البحر الأسود أو إنشاء معامل حربية أو حصون علية.

٣- تتمتع ولايتى الافلاق والبغدان بالاستقلال الذاتى تحت ســيادة الدولــة العثمانية.

٤- يتعهد السلطان العثمانى بالقيام بالإصلاحات التى وعد بهــا رعايــاه المسيحيين وجميع المذاهب الكبرى والأديان الأخرى على ألا تــدخل الدول الكبرى في شئونه الداخلية.

هـ- ضمنت الدول الكبرى جميع الحقوق والامتيازات التى حصلت عليها صربيا بسبب جيادها فى الحرب مع بقائها خاضعة للسيادة العثمانية، وأكرهت روسيا على إرجاع قارص فى أرمينيا إلى الدولة العثمانية والتى احتلتها بعد سقوط سباستبول وأعيد جنوب بسارابيا إلى ملدافيا، وأصبحت هذه الأخيرة ذات استقلال داخلى تحت السيادة العثمانية.

كانت معاهدة باريس هذه علامة ضعف جديدة فى الدولة العثمانية رغم أنها قد أطالت في عمرها، ذلك أن تمهيد بقائها على الحياة قد جاء بفضل الدول الأوروبية الحليفة لها وليس نتيجة لانتصارات حققتها بنفسها وبمفردها. ولذلك نجد أن المعاهدة فرضت على السلطان العثمانى القيام بإصلاحات وضمنت الاستقلال الذاتى للإفلاق والبغدان وصربيا ومناطق أخرى، وهى علامات تدخل فى شؤون الدولة العثمانية مع أنها كانت منتصرة.

وكان بين الجالسين فى مؤتمر باريس الكونت كافور الذى صار رئيس وزراء بيدمنت سنة ١٨٥٣. ولقد استطاع هذا السياسى الكبير البعيد النظر، بعد خوضه معركة من أعنف المعارك البرلمانية قامر فيها بكل ما يملك كما يفعل فى الغالب أقطاب السياسة لكى يفوزوا بأكثر الأرباح – استطاع هذا السياسى أن يحمل برلمان بلاده فى يناير سنة ١٨٥٥ على الموافقة على إنفاذ فرقه سردينية إلى القرم.

والتوفيق يلازم الجسور عادة. وهذا ما تم لكافور فقد دفع ثمناً تافهاً هو خسارة ثمانية وعشرين قتيلاً فقدتهم كتيبة بلاده فى معركة تشرنايا وإصابة عدة آلاف من رجالها بالكوليرا، فإنه كسب الحق فى أن يرفع ظلمات إيطاليا أمام ممثلى ممالك أوروبا على مائدة الصلح عندما وضعت الحرب أوزارها ويضاهى عمله إقدامًا وجسارة وقوة عزيمة.

الفصل الخامس

الوحدة الإيطالية

أولاً: ماتزينى والوحدة الإيطالية

ثانيًا: مملكة سردينيا وفكرة الوحدة الإيطالية

ثالثًا: كافور والوحدة الإيطالية.

رابعًا: فرنسا والوحدة الإيطالية والحرب ضد النمسا

خامسًا: تحقيق الوحدة الإيطالية

الفصل الخامس
الوحدة الإيطالية

سبقت فرنسا إلى تلك الساحة الشهيرة من ساحات القتال ألا وهى شمال إيطاليا، وهذه الحرب الجديدة تختلف من عدة أوجه اختلافًا بيّنًا عن حرب القرم فقد حسمتها معركتان هامتان، ولم تسبب نزاعًا طويلاً كالذى سببته حرب الخنادق الطويلة حول سباستبول وهى فوق هذا كله أول حرب تدور بصراحة حول مبدأ القومية، الذى أصبح الطابع الجديد المميز للمشكلات الدولية فى القرن التاسع عشر. فالقومية هى الكلمة التى باتت توقد الحماسة فى النفوس والتى تعلق بها العصر تعلقًا كاد يصل إلى حد الخرافة، وهى تعد من ناحية استمرار وتكملة للعملية التى كانت تسرى منذ عصر الإصلاح الدينى فقد تراجعت كافة المؤسسات التى تمثلت فيها الوحدة الإنسانية إلى الوراء سقطت وغدت الدولة هى الوحدة التنظيمية التى لها كل الأهمية ولم تعد تعترف بأية سيادة أو تقر بأى حد لسلطانها على أنه بازدياد أهمية الدولة وسلطانها تجلت أهمية النظر فى الأساس الذى يرتكز عليه هذا السلطان: كانت الحركة الدستورية التى تزعمتها إنجلترا قد بلغت من العمر ما يربو على مائتى عام وأحرزت انتصارات كبرى، فقد انتشرت الدعوة إلى تحقيق الوحدة بين الدولة والشعب وقيام مشاركة إيجابية بين الحكومة والأهالى ونالت هذه الدعوة الاعتراف والتأييد فى أحوال كثيرة فنشأت عن ذلك قضية جديدة، ما هى الصفات التى ينبغى توافرها فى الشعب كى يؤلف دولة؟ وهل تعد أية مجموعة من الأفراد مهيأة لحياة الدولة؟.

لقد فاق الناس على وعى وإحساس جديد بمعنى القومية وتجلى هذا الوعى والإحساس الجديد أقوى ما تجلى لا بين تلك الأمم التى فازت من قبل بقدر موفور من الاستقلال القومى والوحدة مثل الفرنسيين أو الإنجليز أو

الأسبان وإنما بين تلك الأمم التى لم تسفر بعد دولة قومية والتى ألفت نفسها نتيجة للتطور التاريخى مختلطة باسم قوميات أخرى بنفس الدولة.

أولاً: ماتزينى والوحدة الإيطالية.

أثبت الشعور القومى قوته فى شبه جزيرة البلقان علــى غموضــه العادى فى كثير من الحالات. وبلغ هذا الشعور مبلغ العاطفة الدينيـــة لــدى أعداد هائلة من البولنديين وكان لهم شأن كبير فى إخفاق الوحدة بين هولنده وبلجيكا على أن البلدين اللذين أسفرا فيها هذا الشعور عن النتائج السياســية والعسكرية هما ألمانيا وإيطاليا. كانت ألمانيا قــد جزئــت منــذ العصــور الوسطى. ولم يكن تكوينها الغامض الذى يضم التشيكيين وبعض البولنــديين وعناصر أخرى غير ألمانية بالذى يرضى الرغبة القومية فى الوحــدة أمــا إيطاليا فكانت حالتها أسوأ من ذلك وأدهى. إذ كانت قد فازت بقدر موفرو من الوحدة القومية فى ظل نابليون فلم تنس تلك التجربة ولكنها أصبحت توصف اعتبارًا من ١٨١٥ "بأنها مجرد إصطلاح جغرافى" وآلت السيطرة عليها من جديد إلى الأباطرة النمساويين. ولقد شاهدنا كيف انتهت إلى الفشل، أو الفشل الظاهرى على الأقل، والمحاولات التى بذلتها فى ١٨٤٨ ولكن هذا الفشل لم يؤد إلى إخماد الإحساس القومى بل لعله قد عززه وأحياه. وكانت هناك حقًا فروق ضخمة بين سكان شبه الجزيرة من حيث العنصر والطباع فسمة فرق شاسع من اللغة والشعور التاريخى بين اللومباردى والصقلى إلا أن القومية – الأمر الذى أصبح لنا الآن – هى مسألة شعور أكثر منهــا مســألة حقيقــة موضوعية وهنا يجدر بنا أن نشير إلى عظمة الشــعب الإيطــالى وعلــى الذكريات التى تعود لأيام الإمبراطورية الرومانية وأشــعار دانتــى وفنــون عصر النهضة وعلومه بوصفها جميعًا من الأشياء التى ساعدت على بقاء ما من شأنه إثارة كبرياء الإيطاليين الوطنى قد ساعدهم وســاهم فــى تعزيــز رغبتهم فى أن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم. ولكن تأثير ماتزينى يفوق فى

أهميته كل تأثير آخر على العقل الإيطالي. فالدعوة إلى القومية الإيطالية لم تكن عنده وعند أتباعه مسألة نابعة من التحليل والمنطق وإنما من الإيمان الدافق الذي يبلغ العقيدة الدينية. ولقد كان قيام إيطاليا المتحدة الحرة الديمقراطية الجمهورية هو الهدف الأوحد الذي طغى على كل ما عداه في نفسه والمثل الأعلى الذي برح ينادي طوال حياته بضرورة السعي إليه مهما كان الثمن.

وقد تمسك بكل نقطة من نقاط برنامجه هذا، فلم يكن إرساء دعائم الديمقراطية في إيطاليا وإقامة الجمهورية في ربوعها أقل أهمية في نظره من تحقيق وحدتها وحريتها. ولم يكن ليستطيع أن يروض نفسه على قبول هبة الوحدة والحرية على يد الإمبراطور وملك سردينيا، ولا يفوتنا أن نضيف إلى ذلك أنه قد استطاع أن يمتد بصره إلى ما وراء القومية ليحلم باتحاد إيطاليا.

وقد بدت أحلامه هذه في قيام الوحدة الإيطالية أبعد ما تكون عن التحقيق في منتصف القرن. فقد عادت النمسا تحكم من جديد بعناد وحماقة بل وفي كثير من الأحوال بقوة مبعثها الخوف. ولم يقتصر حكمها على أملاكها الخاصة في سهل لومبارديا. فدوقيات الوسط باتت خاضعة هي الأخرى لنفوذها كما أن أحد يتطلع إليها بحثًا عن العطف الصادق بدلاً من فرنسا، أم ملك نابولي فقد أظهر من قبل مدى اعتماده على فيينا. وإذا كان استرضاؤه للنمسا قد أساء للأهالي، وقد حدث أن سيطر الأشراف على لومبارديا في ١٨٥٧ وانضموا إلى "مكسمليان" شقيق الإمبراطور فرنسيس الأصغر، الذي سيلعب دورًا مفجعًا للغاية في المكسيك فيما بعد وكان مكسمليان يعطف حقيقية على الأفكار المتحررة فقام بمحاولة صادقة لإصلاح الإدارة، ولكن فيينا لم تلبث أن تبرأت من أعماله وشددت القضية ماليًا وعسكريًا على البنادقة وأهالي ميلانو أكثر من ذي قبل.

ثانيا: مملكة سردينيا وفكرة الوحدة الإيطالية

أما سردينيا فلم تكن إيطالية الهوى والشعور لأن حاكمهـا "شـارل البرت" Charles Albert كان متأثرا بالثقافة الفرنسية يفضلها على اللغـة الإيطالية. وعلى الرغم من أن شعب سردينيا كان متأثرًا ببلاط حاكمه شارل البرت، فإنه كان ذا نزعة حربية، كما كان لأسرة الملك نفسه مطامع سياسية ونشاط يدفعها إلى تحقيق تلك المطامع. وقد أعلن أمله فى أن تتفق إيطاليـا على طرد الأجنبى منها. وكان الرجل برغم تردده لا يخلو مـن الشـجاعة. ويرجع تردده فى الغالب إلى تفانيه فى خدمة الكنيسة الكاثوليكية ثم اعتقـاده بأن تحرير إيطاليا وسيادة الأفكار الحرة الديمقراطية فيها سـيعوق الوحـدة الإيطالية. ولا شك فى أن موقف الرجل يدل على أنه كان صادق الرغبة فى تخليص إيطاليا من الحكم الأجنبى، ولكنه كان يكره أن تحرر من حكم قوى لا يستند إلى الاستبداد. فكان يرغب فى تخليص إيطاليا من العدو الأجنبـى ويعنى النمسا. ولم يكن من السهل إقناعه بأن الحرية السياسية كانت خطـوة أساسية للتحرر من الحكم الأجنبى.

اتجهت أنظار الإيطاليين نحو هذا العاهل الذى صرح بآمالـه فـى توحيد إيطاليا. حيث تمتعت الصحافة بحرية لم تتمتع بها فى سـائر أنحـاء إيطاليا. واسهم كافور بجهد عظيم فيما كانت تنشره الصحف، فقد كان محرر جريدة البعث. وكان يدين بالمبادئ الديمقراطية بل حـث المـواطنين علـى المطالبة بالدستور. واضطر شارل البرت إلى أن يمنح شعبه ذلك الدسـتور الذى قاده إلى الحرب ودفعه إلى الخراب والمنفى، ثم الموت، ولكنه جعل من ابنه ملكًا على عرش إيطاليا الموحدة. حقق هذا الدستور لمملكة سردينيا حكمًا ملكيًا مقيدًا على غرار النظام الإنجليزى وقد عم هذا الدستور فيما بعد مملكة إيطاليا المتحدة، وظل قائمًا إلى أن ظهر موسولينى Moussolini فأدخلـت عليه بعض التعديلات.

ثالثًا: كافور والوحدة الإيطالية.

فشلت حركات عام ١٨٤٨ الثورية فى إيطاليا فى تحقيق الوحدة وتطبيق المبادئ الديمقراطية ويرجع ذلك إلى عدم اتحاد الأغراض وانعدام وجود قيادة منظمة تجمع بين الإيطاليين جميعًا كما أن إيطاليا لم تلق أية معونة خارجية. وكان كافور يشك فى مقدرة إيطاليا على تحقيق الوحدة ويرى وجوب الاستعانة بفرنسا لطرد النمسا من إيطاليا.

وكانت هذه هى النقطة الأساسية فى سياسته فى سبيل وحدة إيطاليا. ومن الآثار المهمة لحركات ١٨٤٨ الثورية فى إيطاليا أنها أبرزت عظمة مملكة سردينيا، ولم يكن لها ذكر هذه الأحداث، فبدأت فى وضع أسس عظمتها المستقبلية عندما انضمت إلى ميلان فى حركة مقاومتها للنمسا. وقد أظهر فيكتور عمانويل عزمًا أكيدًا على تحرير إيطاليا. وعداءً صريحًا إزاء النمسا. ولا شك فى أن اسمه سيظل خالدًا ومعه اسم كافور الذى بدأ وزارته العظيمة فى عام ١٨٥٣. وكان ابنًا لأحد النبلاء من بيدمنت المتشبعين بالروح الحربية والآراء المتطرفة فى الحكم. وقد نشأ نشأة عسكرية. ولكنه منذ صغره اعتنق مبادئ الحرية، وترك الجيش، وقام برحلات عديدة درس أثناءها الحياة السياسية فى فرنسا وإنجلترا بوجه خاص. وأظهر دراية تامة بالسياسة الأوروبية عندما كان عضوًا فى برلمان سردينيا. وتأثر بإقامته فى إنجلترا فأخذ بمبادئها الحرة وأراد أن ينشرها فى مملكة سردينيا ثم إيطاليا كلها إذا ما أعانته الظروف بعد ذلك فى خلال حكمه الطويل (١٨٥٣ – ١٨٥٩)، (١٨٦٠ – ١٨٦١) وضع بذور الحكم الديمقراطى الذى تأصل بعد ذلك فى إيطاليا.

عمل كافور منذ بداية عهده فى رئاسة الوزراء لجمع شمل تلك المملكة التى عهد إليها بإدارة شئونها، ويشيد فيها دولة قوية تمتاز بممارستها

للنظم البرلمانية لتستطيع أن تقبض على زمام الحركة الإيطاليـــة، وتحـــتفظ بقيادتها وتتولى توجيهها. وساعده فى تحقيق خططه أمور منها:-

١- الدستور الذى ورثته بيدمنت من عهد الملك السابق.

٢- الشعب الذى عرف بنشاطه الجم.

٣- وجود ملك عظيم الهمة شديد الحماسة لتحقيق أهداف إيطاليا القومية.

٤- الجيش الذى كان يومئذ يتميز عن بقية الجيوش الإيطالية بدقة تنظيمه وحسن تدريبه.

انتهى نضال كافور ضد الكنيسة إلى نتائج محمودة. فطعن فى قانون السيكاردى Siccardi الذى صدر فى بداية عام ١٨٥٠م علـــى مـــا كـــان للمحاكم الأكليرلية من حقوق وما كان للاكليروس من مركـــز مميـــز أمـــام القانون. ونجح فى تخفيض إيرادات الأوقاف للكنيسة والدخل الوفير لكبـــار رجال الكنيسة بإغلاق ما يزيد على ثلثمائة دير. وأقر برلمان تورين التشريع الخاص بالزواج المدنى رغم مقاومة الفاتيكان الشديدة. ودعمت الإصلاحات التى جعلت من بيدمنت دولة عصرية متحررة بوضع ميزانية متعادلة للدولة وإبرام سلسلة من المعاهدات التجارية، واهتمام الحكومة المتصل بمد خطوط السكك الحديدية وتحسين طرق الزراعة، وتطوير أساليب الصناعة، والعناية بإنشاء جيش قوى وتدريبه على أحدث النظم، لتتخذ منه مملكة سردينيا فـــي الوقت المناسب أداة لطرد النمساويين إلى ما وراء جبال الألب.

اشتهر كافور بآرائه الديمقراطية وإخلاصه لقضية إيطاليا الكبرى من أجل تحقيق الوحدة وكان هو ومازينى يتفقان على شئ واحد وهو تحريـــر إيطاليا وتوحيدها وإن كان قد امتاز عن مـــازينى بواقعيتـــه فـــى تخطـــيط مشروعه، وكذلك فى إدراكه للمشاكل التى تعترض سبيله فى تحقيـــق ذلـــك الغرض. وكان يرى أن إيطاليا لن تستطع وحدها أن تصل إلى ما تسعى إليه

من هدف، فالحماسة وحدها ليست كفيلة بتحقيق ذلك، ولذلك أخذ يبحث عن حلفاء، وبذل فى سبيل ذلك أقصى ما يملك من جهود.

وعلى الرغم من اتفاقهما فى الغرض إلا أنهما اختلفا فى كثير من الأمور ونظرة سريعة فى حياة الاثنين تطلعنا على ما كان بينهما من فروق، فكافور كان ارستقراطى النشأة، كما كان واقعيًا، لا يفتأ بجهد نفسه فى التفكير والتدبير قبل أن يقدم على العمل حتى لا يتعرض للفشل. وكان ماتزينى غزير العلم واسع الثقافة، ومع ذلك فقد كان كافور أقدر منه على ممارسة الأساليب السياسية التى شاءت الأقدار أن تكون عاملاً من عوامل النجاح فى سبيل تحقيق الأغراض السامية، والكثير يرى أن سياسة كافور العلمية كانت أجدى على إيطاليا وأرشد، فهى خير من مثالية ماتزينى وأساليبه الروحية، ومع ذلك فليس فى الاستطاعة أن ننكر على ماتزينى فضله فى خدمته لقضية الإيطاليين كانوا بحاجة إلى الغذاء الروحى الذى كانت تمتلئ به آراء ماتزينى. وقد اتهم كافور ماتزينى بأنه مدبر حادث الاعتداء على حياة نابليون الثالث، وذكر فى البرلمان السردينى أن صوبة المعتدى التالية ستصوب نحو الملك فيكتور عمانويل.

وقد هيأت حرب القرم لكافور ليضرب ضربة من ضرباته الدبلوماسية الموفقة ولم يكن لإيطاليا حقًا أية مصلحة فى النزاع القائم بين روسيا والحلفاء ولكن أعداء روسيا كانوا فى مسيس الحاجة إلى العون والتأييد، فإذا دخلت سردينيا الحرب إلى جانبهم ظهرت بمظهر الدولة الأوربية المهمة وأصبح لها حق الجلوس فى المؤتمر الذى يتولى وضع شروط الصلح وربما إعادة رسم خريطة أوربا كلها وعلى ذلك توجه الجنود السردينيون إلى القرم، وحاربوا بنجاح مرموق فى معركة شريانا مثبتين بذلك أن الهزيمة التى منى بها الإيطاليون فى معركة نوفار لم يكن مؤدها إلى تميز فى طبيعتهم عن القتال وقد قال أحد العسكريين البيدمونتيين يومذاك: "إن

إيطاليا سوف تصنع من هذا الطين" (طين خنادق سباستبول) وهذه الكلمات تعبر أفصح التعبير عن هدف كافور الأساسي، وقد أتاح مؤتمر باريس لكافور بالفعل الفرصة التي كان يتمناها للمجاهرة بشكاوى إيطاليا.

وقد نال تأييدًا حارًا من كلارندون وزير الخارجية الإنجليزية واستمع المؤتمر لبيان رسمي عن سوء الحكم في إيطاليا جنوبًا وشمالاً وعن الأخطار الدولية الناتجة عن ذلك؛ وهكذا أصبحت سردينيا جزءًا معترفًا له في نشيج أوربا الدبلوماسي؛ ولقد كانت المهمة التي كرس لها كافور حياته ووقف عليها دهاءه هي إعادة تشكيل ذلك النسيج بحيث تدخله إيطاليا الحرة المتحدة.

ولم يكن كافور يعتد كثيرًا بعبارة (أن إيطاليا ستتولى أمرها بنفسها) التي تباهى بها البعض في فترة سابقة، فجعل شغله الشاغل كسب محالفة فرنسا لإيطاليا في كفاحها وكان نابليون الثالث قد عرف في شبابه طرفًا من الحركة الثورية في إيطاليا وقد احتذبه إلى صف كافور عطفه الصادق على مبدأ القومية الذي ما برح يدعو له في إخلاص ولكن الأمر اقتضى كل دهاء كافور وحنكته لتحويل هذا العطف المهم إلى عمل محدود والحيلولة دون تراجع نابليون عندما تجلت أخطار المهمة.

وفي يناير ١٨٥٨ وقع اعتداء ألقيت فيه القنابل على نابليون والإمبراطورة، بينما كانا في طريقهما إلى دار الأوبرا وقد نجوا من الحادث، ولكنه أسفر عن قتل وإصابة كثيرين واعتقل على أثره عدد من الإيطاليين، وثبت من التحقيق أن هذه المؤامرة من تدبير إيطالي يدعى أورسيني ورغم أنه كان على صلة وثيقة بماتزيني في يوم من الأيام فقد تعذر إثبات تأييد ماتزيني لمحاولة الاغتيال. وقد أعلن أورسيني أنه أقدم على فعلته لاعتقاده أن نابليون قد خان قضية إيطاليا، وكتب من سجنه رسالتين إلى الإمبراطور يناشده فيهما بتحرير إيطاليا، وكانت صيحته الأخيرة من فوق خشبة المقصلة "لتحيا إيطاليا" وبدلا من أن تؤدي تلك الأحداث إلى إبعاد نابليون عن قضية

إيطاليا تراها قد أدت – على ما فى ذلك من غرابة – إلى زيادة قربة منهـا، وما لبث أن اتخذ فى يونيو ١٨٥٨ الخطوة التى تعد حاسمة بمعنى الكلمة.

وكان نابليون ميالاً إلى إلقاء دفـة الشـئون الخارجيـة فـى يديـه والتصرف فى بعض الأحيان دون علم وزرائه المسئولين. فبعث برسالة إلى كافور عن طريق مصدر من مصادره الخاصة يبلغه فيها أنه يزمع قضـاء الصيف فى بلومبير وأنه يسره أن يراه هناك، فأدرك كافور لتوه مـا يمكـن وراء هذه الدعوة البسيطة المظهر من أمور جليلة وكتب إلى أحد أصـدقائه "إن الدراما تقترب من ذروتها" وتم اجتماعه بالإمبراطور يومى ٢١، ٢٢ من يوليو حيث أجريا محادثات طويلة فى قصر نابليون أولاً ثم فى نزهة طويلة حول المدينة قاد فيها نابليون العربة بنفسه، كانت الحرب هى هدف المتآمرين (فقد كانا فى الحقيقة متآمرين مهما يكن من مثالية أهدافهما). وقـد وعـدت فرنسا بتأييد سردينيا فى حربها ضد النمسا على شرط أن يتولى كافور إيجاد الذريعة التى تبرر مسلك فرنسا فى نظر أوربا، وفى هذه الحرب يتم طـرد النمساويين من شبه الجزيرة الإيطالية فيؤلف الشمال مملكة إيطاليا برئاسـة فيكتور عمانويل ثم ترتبط البلاد كلها بعد ذلك برباط اتحادى يرأسه البابا.

كان كافور يعلم تمام العلم أنه لن يتمكن من بلوغ هذه النتيجـة دون سيف فرنسا، ونابليون فماذا عساه أن يكون الثمن؟ لا مراء فى أن نـابليون سيرحب بخدمة قضية يؤمن بها إيماناً صادقاً، وفى نفس الوقت سيفوز بمكانة عظيمة تدعم عرشه وذلك أمر له أهميته البالغة، ولكن هل تراه يكتفى بذلك؟ لقد طلب مقابلاً وهو التنازل لفرنسا عن سافوى ونيس (سافوى مهد البيـت المالك والدولة السردينية ونيس مسقط رأس غاريبالدى) وموافقـة فيكتـور عمانويل على تزويج ابنته البالغة من العمر ستة عشر ربيعاً إلى ابن عمـه الأمير نابليون ولم يلبث المستقبل أن يثبت مدى ما فى إصراره علـى هـذه الشروط أو أى شروط أخرى من مجافاة للحكمة والسداد. فلربما كان بوسعه

أن يتحاشى كارثة كبرى فى تحقيق حريتهم سنة ١٨٧٠ لو لم يكن يسيئ إلى مشاعر الإيطاليين الذين ساهم مساهمة كبرى فى تحقيق حريتهم. ولكن علينا أن نذكر أنه كان مضطرًا لتبرير مسلكه أمام الفرنسيين لا أمام الإيطاليين وحدهم.

لقد فاز كافور إذن بالوعد الذى كان يصبوا إليه بدخول فرنسا الحرب إلى جانبه وبقى عليه أن يشغل تلك الحرب على نحو تبدو معه كأنها عمل عدوانى من جانب النمسا، وقد توافرت لديه مرارًا أثناء سعيه لتحقيق تلك الغاية أسباب للشكوى من الإمبراطور شريكه فى المؤامرة، ذلك أن الفتور كان يعقب نوبات الحماسة دائمًا عند نابليون، وقد سارت الأمور على ما يرام حتى نهاية ١٨٥٨ فقد وقعت فى ديسمبر من تلك السنة معاهدة سرية بين فرنسا وسردينيا سميت حلفًا دفاعيًا وتقرر فيه أن تقدم فرنسا لحليفتها فى حالة الحرب ٢٠٠٠٠٠ رجل وأن تعمل على إجلاء النمسا عن إيطاليا. فأحس كافور بالثقة والطمأنينة وكتب يقول: "لقد وضعنا النمسا فى مأزق لن تستطيع الإفلات منه دون إطلاق المدافع، وعم الانفعال شمال إيطاليا وراح الناس يهتفون لفيكتور عمانويل ومملكة إيطاليا" وينادون "فلتحيا إيطاليا".

رابعًا: فرنسا والوحدة الإيطالية والحرب ضد النمسا

على حين أن ماتزينى لم ير سبيلاً إلى غايته إلا عن طريق المؤامرات، فإن كافور رأى فى النمسا العدو الأكبر للوحدة الإيطالية، وقد هداه تفكيره، أن هدفه لن يتحقق إلا بمحاربتهما فى ساحة الوغى على يد جيش فرنسا وبيدمنت المتحدين، ففى تورين كان الجميع يتأهبون للقتال والحرب، أما فى باريس فكانت زوايا التويلرى الخفية – حيث كان يجتمع المتآمرون الطليان – كانت تزخر بالآمال والدسائس.

وخطا نابليون الثالث – الذى كان فى خبايا نفسه "كاربوناريا" ولكن الأحداث والسياسات المتضاربة أخذت تتازعه بعد قبضته زمام الأمور فى فرنسا – خطا خطوة مهمة حاسمة فى يوليو سنة ١٨٥٨، بدعوته فى الخفاء ودون أن يطلع وزراءه أو يستشيرهم كافور لمقابلته فى بلومبير بإقليم الفوج. وهناك أوضح للسياسى الإيطالى فى مقابلتين خططه الخاصة بتنظيم إيطاليا بعد تطهيرها من النمساويين.

وقد رسم فى هذه الخطط إنشاء مملكة إيطالية فى الشمال، تمتد من الألب حتى البحر الأدرياتى، ومملكة أخرى تجمع من هنا وهناك وسط إيطاليا ودولة بابوية. لأن الرأى الأكليركى فى فرنسا كان يطالب بوجوب بقاء البابا فى روما. ويربط هذه الدويلات بعضها ببعض شكل ما من أشكال الاتحادات التعاهدية تحت رئاسة البابا. وقرر الرجلان أنه لا مفر من الدخول فى حرب مع النمسا. ولكنهما اتفقا على أن تكون حربًا يبررها عذر يستهوى أفئدة الفرنسيين: حربًا تظهر فيها النمسا كالمعتدى الجبار، وبيدمنت كالدولة الضعيفة البريئة التى تناضل فى سبيل حياتها وكيانها. وفى هذه الحالة يمكن لكافور أن يعتمد على عون فرنسا له، بشرط أن تعطى بعض التعويضات جزاء تضحياتها، كأن تعطى سافوى ونيس. وسافوى هى الوطن الأصلى للبيت المالك فى بيدمنت، ونيس كانت من سوء الحظ مسقط رأى غاريبالدى الزعيم الإيطالى الكبير، على أن تتوّج هذه المعاهدة السياسية بقران ملكى، فتقدم يد الأميرة كلوتلدة ابنة فيكتور وكانت طفلة فى الخامسة عشر من عمرها – إلى الأمير جيروم ابن عم الإمبراطور وهو رجل مستبيح فاسق يبلغ من العمر سبعة وثلاثين عامًا، فلقد جال بذهن نابليون أن المقادير قد تخط لهذين الزوجين المختلفين كل الاختلاف أحدهما عن الآخر، أن يجلسا على سرير الملك فى فلورنسا يومًا من الأيام. إذ كانت أحيانًا تمر فى ذهن الإمبراطور أخيلة عابرة واضحة المعالم باحتمال تأسيس بيت بونابرت

أسرات مالكة فى إيطاليا، فيجلس أمير بونابرتى على عرش تسكانيا وأمير من سلالة ميرا على عرش نابلى.

وفى الاستقبال الرسمى الذى عقده نابليون بمناسبة رأس السنة الجديدة عام ١٨٥٩، ذكر عرضًا للسفير النمساوى أنه يأسف لأن علاقاته مع النمسا ليست من الود بمثل ما كانت عليه أولاً. فطارت هذه الكلمة المبهمة على أجنحة السرعة فى مشارق أوروبا ومغاربها، وعدّت نذيرًا بحرب وشيكة. ولكن بلغ من تفكير الإمبراطور المتزن واعتقاده بفائدة عقد المؤتمرات الدولية، أنه خيّل له أن الحرب قد لا تنشب مطلقًا.

ولكن فى اللحظة التى لاحت فيها الأمور سوداء قاتمة فى نظر كافور، إذ بدا أن آماله في نشوب الحرب أصبحت صعبة، جاءت إليه النمسا بالنجدة، فإن تلك البلاد التى كان فى المقدور على الدوام بأن تقع فريسه فى حبائل لخصومها بلغت بها الحماقة أن تبعث فى ١٢ إبريل سنة ١٨٥٩ إنذارًا نهائيًا إلى حكومة تورين تطلب منها فيه تجريدها من السلاح. فقدمت بذلك الذريعة التى كان ينشدها اجتماع بلومبير لإعلان الحرب. فقد ظهرت النمسا بمظهر المعتدى. وسرعان ما خفف مقاتلو فرنسا المغاوير تحت علم بونابرتى مرة ثانية. عندما أعلنت الحرب رسميًا فى ٢٦ إبريل ١٨٥٩ لها.

ويقول فشر أن أكبر ما يذكره دارسو التاريخ الحربى عن هذه الحملة الإيطالية هو أنها كانت ثبتًا طويلاً من الأغلاط الحربية. فلقد كان يظن أن النمساويين بعد أن أنذروا باقتراب الحرب منهم، سيعمدون إلى توجيه بعض العناية إلى تحسين خطوط سككهم الحديدية. وعليه فإن الحكومات المتنافسة وقواد الجيوش لم تعر اهتمامًا بالسكك الحديدية وفرص الانتفاع بها إلا الشئ الضئيل. فلم يكن يربط فيينا بتريستا سوى خط حديدى فردى واحد. ولم يكن هناك أى خط حديدى بين البندقية وتريستا، مع أن المسافة بينهما سبعون ميلاً. وبلغت غلبة الطرق العتيقة البطيئة التى ظلت سائدة فى تسيير الحروب

أن النمساويين برغم أنهم هم الذين أشهروا الحرب، وحشدوا جيوشهم على حدود بيدمنت، فإنهم لم يبذلوا أى جهد للقضاء على البيدمنتيين أولاً، ثم يركزون بعد ذلك قواتهم ضد الفرنسيين. وبدرجة من العجز والتقصير تكاد لا تصدق زحف جيولى Giulay القائد النمساوى داخل حدود بيدمنت، ولكنه انسحب منها، ثم سلّم فى استكانة زمام الأمر لخصمه.

بيد أنه برغم تألق الاسم الذى يحمله الإمبراطور الفرنسى، والمجد الذى حف به، فإنه لم يكن قائدًا، فقد رسمت خطة للحرب أغفلت فيها السكك الحديدية، لأن راسمها كان قائدًا من قواد نابليون القدامى - بدلاً من تطبيق الخطط التى يقضى بها العقل والزمن. ولهذا فإن نابليون الثالث الذى اضطلع بالقيادة العليا، والذى اتبع قواعد يومينى Jomini - السويسرى الأصلى - اتباعًا أعمى - كان سيعُرض جيشه وهو يزحف به صوب الشمال، لهجمات خطيرة كثيرة لو أن خصمه كان يقظًا ساهرًا. ولكن القيادة النمساوية كانت فى حال أسوأ مما كانت عليه قيادة الجيش الفرنسى. ولهذا أفلح الجيش الغازى فى جميع حركاته، وبلغ جميع أهدافه، فقد أفلح فى زحفه إلى الشمال، وفى تقدمه شرقًا صوب ميلان التى احتلها فى ٧ يوليو بين تهليل السكان وترحيبهم البالغ، وأفلح فى الظفر بعدوه فى الملحمتين العتيقتين اللتين يلوح أن كل شئ فيهما لم يسر طبق الخطة الموضوعة وهما ماجنتا Mengenta (فى ٤ يونيو) وسلفرينو Selferino (فى ٢٤ يونيو) وما حل شهر يوليو حتى كان الملكان المتحالفان يسيطران على لمبارديا.

وإذا كانت النمسا قد منيت فى سولفرينو بهزيمة فادحة فإن الضربة التى تلقتها لم تكن تعد من الشدة بحيث تحسم القتال. ومع ذلك فإن القتال قد توقف بالفعل عن هذا الحد نتيجة لمسلك نابليون الثالث فما هى دوافعه؟

كانت الحرب نصرًا عظيمًا له، وعام ١٨٦٠ شاهد ذروة قوته وسمعته فى أوربا. فقد وصفه الكثيرون بالبراعة الدبلوماسية الخارقة، وخيل

إليه أنه سيبنى لنفسه سلطانًا فى أوربا لا يقل عن سلطان نابليون الأول، فهو قد تمكن فى حرب القرم من صد سلطان روسيا وتثبيت أقدام الدولة العثمانية من جديد وها هو ذا يسحق النمسا ويدعو إيطاليا الحرة إلى الخروج إلى حيز الوجود، وقد استقبل عند دخوله ميلانو بعد معركة ماجنتا بآيـــات التمجيــد ومظاهر الترحيب التي لم يحظ بمثلها إلا فاتحون قلائــل فلقبتــه الجمــاهير المتحمسة "محررنا ومخلصنا وراعينا" ونثرت نساء ميلانـــو الزهــور فــى طريقه، وقد ضاعف كلماته من تلك الحماسة، إذ قال أنه لن يفعل شيئًا لفرض مشيئته على شعب إيطاليا، وأهاب الإيطاليين أن يغتنموا الفرصـــة الســعيدة السانحة أمامهم أن حلمهم بالاستقلال يوشك أن يتحقــق إذا برهنــوا علـــى جدارتهم، واتحدوا لتحرير بلادهم. على أن حماسة الإيطاليين لـــم تلبــث أن تبدلت – وسرعان ما انقلت امتنانهم نفورًا ولقد كان نابليون دائمًـــا مغـــامرًا تعوذه القدرة على تمييز الممكن من غير الممكن تلك القدرة التى تعــد مــن لوازم السياسى المحنك، فكان خياله يصور له مشاهد رائعـــة وانتصـــارات مجيدة وإن لم يرشده قط إلى طريق السوى لتحقيقها.

وقد توافرت لديه وسط أمجاد الحملة الإيطالية أسباب كثيرة إذ كـــان للمجد ثمن لابد أن يدفعه، وقد تركت المجزرة التى شاهدتها ساحة القتال فى سولفرينو انطباعًا عميقًا فى مخيلته، ثم أنه قد تبين أن قيادة الإيطاليين ليست بالسهولة التى كان يتصورها فقد انهارت كل الخطط التى رسمها لمســتقبل توسكانا إزاء إصرار التوسكانيين على أن يكونوا سادة مصيرهم. وهـــو لــم يكن فوق هذا كله جنديًا قديرًا رغم الاسم الذى يحمله، وإنما كانــت ملكاتــه تكمن فى اتجاه فى اتجاه آخر فى قدرته على تكوين إئتلافات دبلوماسية غير متوقعة وفى قوة تأثيره على عقول الرجال لقد كانت لديه إذن أسباب وجيهة للرغبة فى إنهاء الحرب. ولكن خوفه من العاصفة التى توشك أن تهب عليه من ألمانيا كان سببًا أقوى من كل ما تقدم.

فرغم ان بروسيا كانت على خصومة مريرة مع النمسا فإنها لم تكن تستطيع أن تنظر بعين الرضا إلى إذلال دولة ألمانية على يد فرنسا وإيطاليا وكان جيشها قد وضع من قبل على أهبة الاستعداد للحرب فضلا [illegible] تعبئة جميع قواتها والمطالبة بمنحها قيادة الجيش الألماني [illegible] وروسيا للانضمام إليها في عرض الوساطة على المتحاربين فبدا [illegible] الجيوش الفرنسية قد يتم إلزامها قبل مضى وقت طويل لحماية حدود الراين.

بعد ذلك عزم نابليون على إنهاء الحرب وراح يتصرف في سبيله إلى تحقيق تلك الغاية – كعادته – تصرفًا أقرب إلى تصرف المتآمر منه إلى تصرف رجل الدولة فبينما كان الجميع يتوقعون تجدد القتال، أوفد نابليون الجنرال فليرى لعقد هدنة تمهيدًا للصلح مع العاهل النمسوى استعدادًا طيبًا لتلقى عروضه وذلك لأن الخسائر التى تكبدها جيشه كانت فادحة؛ ولكن هذا لم يكن هو السبب الوحيد، بل كان هناك خوفًا من تدخل بروسيا السبب الوحيد. وعلى هذا اجتمع الإمبراطور النمساوى بنابليون فى فيلا فرانكا وسرعان ما وضعت مقدمات الصلح وقد تم الاتفاق على تسليم لومبارديا إلى نابليون ليتولى تسليمها بدوره إلى فيكتور عمانويل وعلى تأييد فرنسا والنمسا بعد ذلك لقيام اتحاد إيطالى برئاسة البابا الاسمية واستمرار تبعية البندقية للنمسا مع اشتراكها فى الاتحاد الإيطالى وعودة حكام مودينا وبارما وتوسكانا إلى مناصبهم وحث البابا على إدخال الإصلاحات فى الأراضى التابعة له وعقد اجتماع يضم ممثلى جميع الدول المعنية لإقرار هذه المقترحات وتطويرها.

ونحن نعلم أن ذلك كان بداية لاستقلال إيطاليا ووحدتها وأن البناء لم يلبث أن اكتمل بسرعة فائقة، ولكن الأمر بدأ فى نظر الكثيرين من الإيطاليين إذ ذاك وكافور خيانة لقضيتهم وقضاء على آمالهم وإنكارا لحريتهم ووحدتهم وغلب اليأس على كافور، واستقال من رئاسة الوزارة ولكن سرعان ما لاح

الأمل من جديد إذ وقعت فى وسط إيطاليا أحداث مدهشة. فلم يكن الأهـالى فى توسكانا ومودينا ورومانا على استعداد للسماح للإمبراطوريين بتسليمهم إلى حماتهم القدماء من جديد وقد كان بينهم نفر من القادة الوطنين الذين أبلوا بلاء حسنًا فى خدمة القضية وإن طغت شهرة كافور وغاريبالدى ومـاتزينى على شهرتهم فقد رفع ماتزينى صديق كافور الحميم راية القومية عاليًا فـى مودينا وبارما ولعب ريكازول فى توسكانا دورًا أهم وأبرز فكان أن أصدرت الجمعية النيابية فى فلورنسه بيان بإجماع الأصوات أعلنت فيه "رغبة توسكانا فى أن تصبح جزءًا من دولة إيطالية قوية تحت الحكم الدستورى لفيكتـور عمانويل فأبدى الأخير عطفه على هذه الرغبة وأشاد بالمثل الرائـع الـذى ضربته توسكانا فى الاعتدال والوحدة قائلاً أنه سيعرض مطالبها فى المؤتمر القادم وبنفس القوة طالبت بارما ومودينا وبولونا بالاتحاد مع مملكة فيكتـور عمانويل فلم يسعه فى البداية إلا الإعراب عن عطفه ليس إلا وقد أحبطـت معارضة نابليون الاقتراح الداعى إلى تحسين وتعيين أمير من بيت سـافوى على أراضى إيطاليا الوسطى.

وما لبثت الأيام أن أكدت صعوبة تحقيق المشروعات التى تضمنتها مقدمات الصلح الموقعة فى فيلا فرانكا. فلقد اجتمع ممثلى فرنسـا والنمسـا وسردينيا فى زيورخ وألحقت لومبارديا بسردينيا ولكن البابا لـم يبـد أقـل استعداد للقيام بالدور المرسوم له فى تشكيل الاتحـاد الإيطـالى واسـتمرت القلاقل فى ولايات إيطاليا الوسطى تنذر بالخطر فاتجهت النية التى أحالـت تسوية هذه المسائل إلى مؤتمر آخر يعقد فى باريس ويضم المـوقعين علـى صلح فيينا ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد قط. فقد رفض البابا الاشتراك فيه بأى حال من الأحوال بعد أن صدر فى فرنسا بموافقة الإمبراطور كتـب يعلـن وجوب إنقاص أراضيه إلى أقل حد ممكن وأبدت النمسا معارضة لا تقل عن معارضته فلم يعد ثمة مفر من التخلى عن فكرة عقد المؤتمر.

خامسًا: تحقيق الوحدة الإيطالية.

لم يلبث كافورٌ خارج الحكم طويلاً إذ عاد إلى رئاسة الوزارة في يناير سنة ١٨٦٠ وقد مارس قبل عودته نفوذًا كبيرًا على مجريات الأمور. وقد راح يسعى إلى تسوية مسألة إيطاليا وسعى عن طريق المفاوضات السرية مع نابليون، وكان قد طلب بادئ الأمر بسافوى ونيس ثمنًا لتحالفه مع سردينيا ولكنه لم يعمد إلى المطالبة بسداد هذه الثمن لأنه لم يف بنصيبه من الصفقة. فإذا آلت دوقيات الوسط إلى فيكتور عمانويل حق له أن يفعل ذلك ورغم أن التنازل عن سافوى ونيس يعد ضربة مروعة لمشاعر الإيطاليين فقد استقر رأى كافور على ضرورة إتمامه وتم الاتفاق على اتباع طريقة نابليون المفضلة وذلك بإجراء استفتاءات في كل من إيطاليا وفرنسا.

وقد فازت الوحدة مع مملكة فيكتور عمانويل بأغلبية هائلة في تسكانيا وبما يشبه الإجماع في سائر الجهات ورغم أن اسم المملكة الرسمي كان لا يزال "سردينا" فقد باتت تعرف باسم "إيطاليا" وأظهرت تصميمًا على إثبات جدارتها بهذا الاسم ثم جاء دور التصويت في سافوى ونيس. ففاز مبدأ الانضمام إلى فرنسا فوزًا كاملاً إلى حد يبعث على الريبة، إذ أعلنت سافوى بأغلبية ١٣٠,٥٣٨ صوتًا ضد ٢٣٥فقط ونيس بأغلبية ٢٤,٤٤٨ ضد ١٦٠ فقط ورغبتها في الانضمام للإمبراطورية النمساوية الفرنسية فبدا انتصار نابليون في تلك اللحظة أعظم من انتصار كافور، ولكنه فقد في الواقع امتنان الإيطاليين الذين باتوا يشعرون أنه تقاضى الثمن، ويا له من ثمن جزاء الخدمات التي أداها. وقد اتسم تنفيذ حركة اندماج أقاليم إيطاليا الوسطى في إيطاليا المتحدة بالهدوء وضبط النفس والوقار رغم الحماسة في كل مكان فبدا أن الطبع السياسي للجمهورية الرومانية القديمة قد عادت في إيطاليا الجديدة التي أنشأها فيكتور عمانويل وكافور.

فقد فازت هذه السلسلة العجيبة من الأحداث لإيطاليا المتحدة بقاعـدة راسخة في شمال شبه الجزيرة ووسطها ولكن هذه القاعدة لم تكن تمثل إلا ما يزيد قليلاً على نصف شبه الجزيرة كلها وبقى أن تضم كـل مـن البندقيـة وروما ومملكة نابولى إلى أراضى إيطاليا الحرة حتى يتم تحقيق حلم الوحدة القومية المنشودة. كان البابا بيوس التاسع قد تخلى عن كل أثر من آثار ميوله التحررية السابقة وبات يطلق الآن علـى الاتجاهـات التحرريـة القوميـة والديمقراطية كلمة "الثورة" ويعتبرها خطرًا على الكاثوليكية كخطر الإسـلام فى العصور الوسطى ولكن أهالى الولايات البابوية كانوا متزمتين، وقد أبدى جانب كبير منهم عطفهم على الآراء التى انتصرت فى الشـمال. أمـا فـى نابولى فقد ارتقى العرش فرنسيس الثانى فى سنة ١٨٥٩ ولم يكـن طاغيـة قاسيًا مجردًا من كل عطف على الآراء الجديدة، ولكنه ورث مهمة تستعصى فى أغلب الظن على أى حاكم مهما تكن مقدرته ومن العسير علينـا بصـفة خاصة أن نتفهم ظروف مملكة نابولى وصقلية، فثمة فوارق كبرى فى الطباع بين الأهالى هناك وأقرانهم فى شمال أوروبا. فجمهرة الشعب فى الجنـوب كانوا من الأميين غير المتعلمين الذين لم يبدوا إلا أقـل الاهتمـام بـالثورة السياسية التى تجتاح البلاد – وسلطان الكنيسة على النفوس كان عظيمًا جدًا، فكان الأهالى متعلقين برسومها وعقائدها تعلقًا صادقًا وإن لـم يكـن هنـاك وعى، وكذا الجمعيات السرية ولاسيما جمعية كـامورا الشـهيرة – كانـت مصدر خطر دائم يعرقل إقامة مجتمع يحترم القانون وكان لأحد وزراء الملك الرئيسيين على اتصال وثيق بتلك الجمعية فجاء انحيازه إلى صـف الغـزاة عاملاً حاسمًا فى الصراع – على أن قطاع من السكان كـان لا يقـل فـى حماسته للحرية الإيطالية عن سكان لومبارديا وتوسكانا ومهما يكن من أمـر فإن تفسير الصقليين للحرية والوحدة ظل ردحًا من الزمن أمرًا بعيـدًا عـن الوضوح كل البعد فلم يكن مؤكدًا حال إنهم سيرضون بضياع استقلال نابولى وصقلية واندماجها فى مملكة سردينيا، حتى لو اتخذت الأخيرة لنفسها اسـم

إيطاليا فقد كان ثمة حزب قوى يرغب فى قيام شكل من أشكال الاستقلال الذاتى. وقد أصبح التآمر والتمرد سمتين ثابتتين من سمات الموقف فى تلك المملكة الجنوبية، وقد شجعهما أيما تشجيع نجاح الوطنيين فى الشمال. وكان الملك فرنسيس مدركًا للخطر المحدق به، فراح يفكر فى إمكان إجراء إصلاحات ترضى المشاعر القومية لشعبه، ولكن غاريبالدى سبق بالهبوط فى صقلية قبل أن يتخذ فرنسيس أية خطوة جديدة فى هذا السبيل.

وبهبوطه بدأت أعظم وأنجح مغامرة شاهدتها أوربا فى القرن التاسع عشر. وقد استحوذ غاريبالدى على أنظار أوروبا كلها ومازال يستأثر باهتمام كل من يقر النظامية وحماسته النبيلة لقضية إيطاليا وببساطة طبعه وسمو خلقه كل هذه انطبع على أحداث تلك السنوات بنفس الوضوح الذى انطبع به قصوره السياسى وجهله بالكثير من القوى التى كانت تهيمن على العالم الأوروبى فى ذلك الزمان وكان على صلة ضعيفة بماتزينى الذى رأى فى هذه الحركات الجنوبية فرصة لإقامة إيطاليا الحره المتحدة على أساس مختلف ذلك الأساس الملكى الدستورى الذى انتصر فى الشمال فقد كان ماتزينى يأمل فى رؤية "الله والشعب" ترتفع فى مواجهة راية إيطاليا وفيكتور عمانويل، ويحلم بإنشاء نظام جمهورى أو على الأقل بداية لذلك النظام فى الجنوب. ولما تحقق النصر للوحدة الإيطالية جاءت فى صورة بعيدة كل البعد عن تلك التى كان ينشدها ماتزينى حتى أنه أعلن أن عينه لن تقر بعد اليوم فى إيطاليا، "فقد قتلت تلك البلاد روحى بإزدارئها لكل المثل العليا" ولقد اجتذب سيف غاريبالدى المسقول أنظار جميعًا فلم يكن أحد يذكر فى تلك الأونة الأهمية البالغة للملك كافور وحكومة مملكة سردينيا (كان هذا لا يزال اسمها الرسمى) على أن انضمام نابولى وصقلية جاء ثمرة لجهود كافور مثلما جاء ثمرة لجهود غاريبالدى. فقد علم كافور بأمره قبل وقوعه وذكر لغاريبالدى أنه "عندما يكن الأمر مشروط من هذا القبيل فإن أحدًا لن يسبق الكونت كافور إليها مهما تكن جسارتها" ولم يكن غاريبالدى يرتاح قط إلى

العمل من كافور، بل كان يبغضه ويرتاب فيه كل الريبة ولكن ضرورة الحصول على تأييده قد توصلت في كل فصل من فصول الرواية المجيدة وقد منحه كافور هذا التأييد بشجاعة دون أن يشعر في ذلك بأي حرج لم يعرف عن الدبلوماسية أنها استخدمت الألفاظ المزدوجة المعاني وأنصاف الحقائق بل الأكاذيب الصريحة بصورة أبرع من تلك التي استخدمها كافور. إن وحدة إيطاليا التي طلما حلم بها دانتي قد تحققت ولكنها أنجزت ولا سيما في طورها الأخير بروح ميكافيللي.

وفي ٥ مايو سنة ١٨٦٠ غادر غاريبالدي ميناء جنوه بسفينتين و ١١٣٦ متطوعًا وزعت عليهم أثناء الرحلة القمصان الحمراء التي قدر لها بطريق الصدفة أن تنال كل تلك الشهرة الذائعة في أوروبا وفي ١١ مايو نزل مع رجاله إلى البر في ماسينا. ولم تكن هذه العصبة الصغيرة على كفاءة بطبيعة الحال لمنازلة الحاميات الملكية في صقلية، فأضحى كل شئ متوقفًا على نوع التأثير الذي يحدثه غاريبالدي على مخيلة الصلقيين ولهذا لم يعد ثمة جدوى للتبصر والحذر وإنما أصبحت الشجاعة المتهورة لأسمى مراتب الحكمة، تلك الشجاعة المتهورة التي كان غاريبالدي يتمتع منها بأوفر نصيب شرع على الفور بالزحف على بالرمو، التي كانت المقر الرئيسي لحكومة نابولي، ولعل في النصر العجيب الذي أحرزه خارج بالرمو واستيلائه بعد ذلك على الميناء نفسها، إنما يرجع إلى براعة قيادته وشجاعة رجاله وتأييد كل الصقليين، كما يرجع إلى شئ من حسن الحظ والتوفيق العجيب. وقد حدد هذا النصر الأول مصير القتال في صقلية وسرعان ما لقي الملك فرنسيس نفسه بلا أعوان خارج حصن مسينا ولكن غاريبالدي لم يلبث أن وطد العزم على تسديد ضربة أجرأ وأشد جسارة، وذلك أن أحداث صقلية أثارت حركات مشابهة في نابولي وراحوا هناك يناشدون غاريبالدي العون.

أما فيكتور عمانويل فقد نهاه عن اجتياز المضيق وإن أوحى له فى الوقت نفسه بالعبارات التى يستخدمها، لرفض أوامره نزل غاريبالدى فى أقصى الطرف الجنوبى لشبه الجزيرة ومن هناك زحف على نابولى مارا بمناطق مهيأة بطبيعتها للمقاومة دون أن يصادف فيها أدنى مقاومة، لقد خان فرنسيس الكثير من وزرائه وجنوده ولم يبق على الولاء الصادق له أحد تقريبًا. فما كان منه إلا أن غادر نابولى قاصدًا جليتا فى ٦ سبتمبر فدخلها غاريبالدى فى اليوم التالى وبلغت حماسة الشعب حد الهوس إذ كان انتصار المحرر ذى القميص الأحمر خارقًا حقًا. وقد تقبله فى تواضع جم وبساطة عظيمة. أما نهاية القصة فتختلف اختلافًا بينًا عن بدايتها فقد حل تنول كل تلك الشهرة الذائعة فى أوروبا وفى ١١ مايو نزل مع رجاله إلى البر فى ماسينا. ولم تكن هذه العصبة الصغيرة على كفاءة بطبيعة الحال لمنازلة الحاميات الملكية فى صقلية، فأضحى كل شئ متوقفًا على نوع التأثير الذى يحدثه غاريبالدى على مخيلة الصقليين ولهذا لم يعد ثمة جدوى للتبصر والحذر وإنما أصبحت الشجاعة المتهورة لأسمى مراتب الحكمة، تلك الشجاعة المتهورة التى كان غاريبالدى يتمتع منها بأوفر نصيب شرع على الفور الزخف على بالرمو، التى كانت المقر الرئيسى لحكومة نابولى، ولعل فى النصر العجيب الذى أحرزه خارج بالرمو واستيلائه بعد ذلك على الميناء نفسه، إنما يرجع إلى براعة قيادته وشجاعة رجاله وتأييد كل الصقليين وما أبداه لا تزال قائد حامية بالرمو من ضعف مزو، كما يرجع إلى شئ من حسن الحظ والتوفيق العجيب. وقد حدد هذا النصر الأول مصير القتال فى صقلية وسرعان ما لقى الملك فرنسيس نفسه بلا أعوان خارج حصن مسينا ولكن غاريبالدى لم يلبث أن وطد العزم على تشديد ضربة أجرأ وأشد جسارة، وذلك أن أحداث صقلية أثارت حركات مشابهة فى نابولى وراح الوميون هناك يناشدون غاريبالدى العون.

أما فيكتور عمانويل فقد نهاه عن اجتياز المضيق وإن أوحى له في الوقت نفسه بالعبارات التى يستخدمها، لرفض أوامره نزل غاريبالدى في أقصى الطرف الجنوبى لشبه الجزيرة ومن هناك زحف على نابولى مارا بمناطق مهيأة بطبيعتها للمقاومة دون أن يصادف فيها أدنى مقاومة، لقد خان فرنسيس الكثير من وزرائه وجنوده ولم يبق على الولاء الصادق له أحد تقريبًا. فما كان منه إلا أن غادر نابولى قاصدًا جليتا فى ٦ سبتمبر فدخلها غاريبالدى فى اليوم التالى وبلغت حماسة الشعب حد الهوس إذ كان انتصار المحرر ذو القميص الأحمر خارقًا حقًا. وقد تقبله فى تواضح جم وبساطة عظيمة. أما نهاية القصة فتختلف اختلافًا بينًا عن بدايتها فقد حل الدبلوماسى محل الجندى مما يمنعنا من مواصلة سردها على أنها مجرد ملحمة من ملاحم البطولة.

لقد تتبع كافور ما حدث فى صقلية ونابولى بمزيد من الغبطة والقلق فلذلك كان سقوط عرش الملك البوربونى قد أدخل السرور إلى قلبه فإنه كان حريصا كل الحرص على تباين الوضع الجديد الذى سيحل محل ذلك العرش حقًا إن غاريبالدى ما برح يعلن أنه إنما يعمل باسم إيطاليا وفيكتور عمانويل ولكن تفسيره العلمى لهذا الشعار لم يكن قطعًا بحال فقد رفض أن يعلن على الفور انضمام صقلية إلى مملكة سردينيا ولعله كان ثمة اعتبارات عسكرية بررت ذلك.

ومهما يكن من أمر فإن المستقبل لم يكن قد اتضح بعد وبصورة مؤكدة فماتزينى وأتباعه كانوا يعملون من أجل إقناعه من أجل إقامة جمهورية. وثمة حزب قوى كان يرغب فى منح نابولى وصقلية مركزًا مستقلاً نوعًا من داخل إيطاليا الحرة المتحدة وقد ظل هناك بعض الاحتمال فى أن يسترد أنصار الملكية البربونية قواهم، وقد ظل الملك فرنسيس صامدًا فى جليقا وأخذت خيبة الأمل التى لم يكن ثمة مفر من أن تأتى فى أعقاب

الحرية تمده ببعض التأييد ولم يكن كافور يثق بقدرة غاريبالدى الذهنية على معالجة الموقف، فبدا له أن أن الأوان قد أن لكى يأخذ دورًا صـــريحًا فـــى الرواية التى ما برح يمارس بها نفوذًا بالغ الأهمية وأن يكن مســتترا. كمــا رأى أن الفرصة ليست متاحة فقط لإنجاز تسوية مســتقبل نــابولى وإنمــا ليضيف أيضًا إلى أراضى إيطاليا جانبًا على الأقل من الأراضى البابوية التى طالما تعطلت إليه الأبصار.

وقد أحس بيوس التاسع بالخطر الداهم، إذ أن بوادر للثورة كانت قد بدأت فى آل "مارس" وفى اومبريا وكانت الحكومة البابوية قد أخفقت تمامًــا فى كسب تأييد الأهالى منذ أحداث ١٨٤٩، إلا أن الجيش البابوى كان قد زيد عددا وأدخلت عليه تحسينات كبيرة وكان يتألف من رجال جاءوا من بــلاد مختلفة ولا سيما فرنسا وإيرلنده وبلجيكا وكان يقودهم الجنــرال موريســير الذى كان قد أبلى بلاء حسنًا فى خدمة الجيش الفرنسى.

ثم أن الحكومة البابوية كانت تحظى بالاعتراف العام بوصفها جزءًا من النظام الدولى فى أوروبا فكان من العسير إيجاد مبرر مقبول لمهاجمتها. ومهما يكن من أمر فقد أعلن كافور فى رسالة وجهها إلى بيوس التاســع إن ملك سردينيا يجد لزامًا عليه "من أجل الإنسانية أن يمنع قوات البابوية مــن إخماد الحركات الشعبية فى أوروبا بالقوة".

وبهذه الذريعة دخل الجيش الإيطالى الولايات البابوية حيــث دمــر الجيش البابوى فى كاستلفيداردو بعد قتال مشرف لقوات الجنرال لامورسير. ثم واصلت قوات فيكتور عمانويل الزحف إلى أراضى نابولى حيث آلت إليها السلطة التى ظل يمارسها حتى تلك الحين غاريبالدى بوصفه ديكتاتور على البلاد، وقد أعلن غاريبالدى الأمر أنه لا يثق بكافور وأنه يعلن الانضمام إلى مملكة فيكتور عمانويل حتى ضم "روما" وبدا ثمة خاسر وقوع صــدام بــين القمصان الحمر والقوات النظامية. ولكن هذا الخطر لم يلبث أن تبــدد وقــد

أرغم الملك فرنسيس على التخلى عن جامبتا والانسحاب إلى رومـــا وقابـــل غاريبالدى فيكتور عمانويل فشكره الأخير بحرارة على كل ما فعله بدي أنه رفض كل جزاء مظهرًا بذلك نكرانا للذات يكان أن يكون منقطع النظير وأثر الأنزواء فى بيته بجزيرة كابريرا ثم أجرى الاستفتاء في نـــابولى وصـــقلية والأراضى البابوى التى ضمنت مؤخرًا، فأعلن الأهالى بالأغلبيات الســـاحقة المألوفة رغبتهم فى الانضمام فورًا إلى مملكة فيكتور عمانويل الدستورية.

وأجتمع أول برلمان إيطالى فى تورينو فى فبراير سنة ١٨٦١ وفى مارس صدر مرسوم دستورى جديد يتألف من مادة واحدة:-

"يتخذ فيكتور عمانويل الثانى لنفسه ولخلفائه من بعـــده لقـــب ملـــك إيطاليا".

الفصل السادس

الوحدة الألمانية

أولاً: طبيعة الوحدة الألمانية

ثانيًا: ظهور بسمارك وأهدافه

ثالثًا: قضية شلزويج وهلشتاين

رابعًا: الحرب النمساوية البروسية

خامسًا: الحرب الفرنسية البروسية

سادسًا: معاهدة فرانكفورت

الفصل السادس
الوحدة الألمانية

أولاً: طبيعة الوحدة الألمانية

قلنا حين تحدثنا عن الوحدة الإيطالية إن مؤتمر فيينا قد سادته روح مترنيخ الاستبدادية الرجعية وبنفس هذه الروح عالج المشكلة الألمانية وبشكل أبعد ما يكون عن روح العدالة والحرية. إذ فرض هذا المؤتمر حين عرضت أمامه هذه المشكلة إنشاء اتحاد جرمانى تشترك فيه جميع الدول الألمانية أو المقاطعات الألمانية الخاضعة لحكومات غير جرمانية. وقد ضم هذا الاتحاد الإمبراطورية النمساوية أيضًا وتم ذلك بفضل مساعى مترنيخ الذى شاء أن يضع الاتحاد الجديد تحت سيطرة النمسا ليقضى على كل محاولة لجعل بروسيا تتزعم الاتحاد الألماني. وإعترف مؤتمر فيينا بأن رئيس الاتحاد الدائم هو إمبراطور النمسا. أما أهم دول الاتحاد فكانت النمسا ثم بروسيا وبافاريا، وسكسونيا وورتبرج وقد تم الاتفاق على أن ينشأ مجلس للاتحاد تمثل فيه جميع الدول ويدعى (دايت) وكان مركزه الدائم فى مدينة فرانكفورت. أما مهمة هذا المجلس فكانت البت فى الخلافات التى قد تنشأ بين دول الاتحاد وتقرير الأمور التى تهم الجميع.

ولكن الواقع أن هذا الاتحاد كان عديم الفعالية ضعيف النفوذ. ذلك أن إحدى مواد دستوره كانت تفرض الإجماع لتقرير الأمور المهمة. وبذا يمكن اعتباره عاجزًا عن القيام بأى عمل مهما كان، إذ ليس من المعقول أن يحصل إجماع بين ٣٧ دولة على أمر ما بالنظر لما بينها من تباين فى النزعات والميول والمصالح؛ يضاف إلى ذلك قرارات الاتحاد لم يكن لها مفعول تنفيذى إذ أنها كانت تصدر بشكل توصيات لعدم وجود قوة منفذه. أما فى الواقع فإن القرارات كانت تتخذ صفة الإلزام إذا كانت النمسا وبروسيا تريدان ذلك نظرًا لما للدولتين من قوة ونفوذ لدى بقية الدول الألمانية. ولكن قلما

حصل اتفاق بين الدولتين المذكورتين على أمر من الأمـور. إذ أن النظـرة الأساسية لكل منهما إلى الاتحاد كانت مختلفة.

فالنمسا كانت تريد المحافظة على الاتحاد بأى ثمن لأسباب كثيرة فهو أولاً يؤمن لها السيطرة والزعامة على العالم الجرمانى. ثم أن بقاء الاتحـاد يلزم بروسيا ولو بصورة ضئيلة وشكلية بتغيير سياستها، ويضاف إلى ذلـك أن النمسا كانت ترى في بقاء الاتحاد بشكله الحاضر حـاجزًا أمـام تـزعم بروسيا للعالم الجرمانى وتفردها بتحقيق الوحدة الألمانية التى كانت أشد مـا تخشاه النمسا، أما فيما يتعلق ببروسيا فإنها كانت ترغب فى تحطيم ذلك القيد الذى طوقها به مؤتمر فيينا والانطلاق فى سياسة قومية مستقلة. كما كانـت ترى بقاء الاتحاد للسيطرة النمساوية على الوطن الألمـانى وبالتـالى بقـاء بروسيا رغم قوتها.

يضاف إلى هذه الأمور التى تفرق بين بروسيا والنمسا قضية أساسية مهمة. وهى أن بروسيا كانت ترى نفسها أكبر وأقوى دول ألمانيا ولذا فإنها كانت تشعر بالتزامات تجاه القضية الألمانية إذ كانت تشعر بأن عليها وحدها يقع عبء تحقيق الوحدة. أما النمسا فإنها بالعكس من ذلك كانت تعى أن قيام الوحدة الألمانية يهدد الإمبراطورية النمساوية بشكل جذرى. ذلك أن الوحـدة تعنى قيام دولة ألمانية تضم تحت لوائها ٢٠٪ من سكان النمسا ذوى الأصل الجرمانى. وهذا يعنى إثارة بقية الشعوب النمساوية التـى كانـت تطالـب بسيادتها واستقلالها.

لكل هذه الأسباب السالفة الذكر مع خطر زوال الزعامة النمساوية فى أوروبا الوسطى إذا ما قامت فيها دولة ألمانية فتية قوية جعل النمسا لا تريد سماع فكرة الوحدة الألمانية وكان من المنتظر نجاح المساعى النمساوية لولا أن الظروف أوجدت فى ذلك الوقت فى بروسيا رجلاً قويا يعرف ما يريـد ويعرف كيف يصل إلى ما يريد وأعنى به بسمارك هذا الرجل الذى جعـل

الذى جعل المساعي الرجعية النمساوية تبؤ بالفشل وسار بالشعب الألمانى بقوة وثبات نحو الوحدة التامة.

ثانيًا: ظهور بسمارك وأهدافه.

ولد فى سنة ١٨١٥ فى براند بورج البروسية وكان ينتمى إلى عائلة بروسية عريقة فى أرستوقراطيتها، محافظة على التقاليد العسكرية وعلى ولائها للعرش البروسى (تلقى دروسه فى برلين) ثم دخل العدلية وعمل فيها فترة وجيزة، عاد بعدها إلى بلده ليمارس العمل فى أراضى عائلته الواسعة. وبقى كذلك حتى سنة ١٨٤٩ حين انتخبه سكان المقاطعة ممثلاً لهم فى المجلس النيابى حيث قام بواجبه خير قيام لما أوتى من موهبة خطابية وحجة قوية بليغة. ثم عين بعد ذلك ممثلاً لبلاده فى فرانكفورت أى فى مجلس الاتحاد. وكان صاحب شخصية قوية استبدادية لدرجة تجعله يكره الشعب ولا يؤمن بحقه فى الاشتراك بالحكم. هذه الصفات جعلت الملك يعينه بعد ذلك سفيرًا فى روسيا ثم فى باريس وقد بقى فى فرنسا حتى سنة ١٨٦٢ حين ترأس الوزارة البروسية.

ففى هذه السنة نشب خلاف بين الملك والبرلمان سببه رفض النواب الموافقة على اعتمادات عسكرية كبيرة طلبها العرش. وقد تأزمت الحال لدرجة أن الملك وضع كتاب استقالته. ولكن بسمارك حال دون ذلك وأخذ على عاتقه تحقيق رغباته. وقد تمكن من تجاوز معارضة المجلس وأخذ بعد ذلك ينظم الجيش والإدارة بما يكفل له تنفيذ أهدافه وغاياته.

وقد جاء بسمارك إلى الحكم وهو يحمل برنامجًا واسعًا يسعى لتحقيقه بطريقة مدروسة علمية. كان يرى أن هدف كل حكومة بروسية يجب أن يكون تحقيق الوحدة الألمانية إذا أنه كان يعتقد كما سبق القول أن زعامة بروسيا فى ألمانيا تفرض عليها القيام بأعباء الوحدة. وإذا لم تقم بروسيا بذلك فإن هذا يعنى أن الوحدة لن تتحقق، وكان بسمارك يرى أنه يوجد هنالك

خصمان للوحدة يجب قهرهما هما النمسا وفرنسا. ولذا فإنه أخذ يعد بروسيا لخوض حربين متتابعين ضد النمسا والثانية ضد فرنسا.

ثالثاً: قضية شلزويج وهلشتاين

مات فردريك السابع، ملك الدانمارك في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٣، وترك من ورائه عرش دوقيتي شلزويج وهلشتين تحيط به المشاكل من كل ناحية، وتهدده الأخطار السياسية التي يمكن أن تتمخض عن حرب يتسع مجالها. كانت مساحة الدانمارك عقب تسوية فيينا في ١٨١٥ واسعة تمتد حتي ضواحي همبورج Hamburg ويكفي أن نعرف أن مدينة "التونا Altona" إحدى مدن تلك الضواحي – كانت دانماركية، وبذلك كان سلطان ملك الدانمارك يغطي ثلاثة أقاليم مختلفة:-

١- الجزء الشمالي من شبه جزيرة "جتلند Jutland (الدانمارك) وسكانه من الدنماركيين.

٢- الجزء الجنوبي الأقصى من جتلند الممتد من نهر الألب إلى جدول "إيدر Eider" وتقع فيه هلشتين وسكانها من الألمان، وبها ثغر من أهم ثغور بحر البلطيق وهو ثغر "كييل Kiel".

٣- دوقية "شلزويج" ويتوسط موقعها بين الإقليمين السابقين وسكانها خليط من الألمان والدانماركيين.

كانت إحدى الدوقتين وهي هلشتين عضواً في الاتحاد الألماني، وبذلك أصبح ملك الدانمارك عضواً في هذا الاتحاد، بينما كانت دوقية شلزويج خارج هذا الاتحاد. وعلى الرغم من هذا كان مواطني الدوقيتين يعتبرونها في وحدة تامة. وكانت قوانين الوراثة في الجزء الشمالي (الدانمارك) تختلف عما كان يناظرها في الدوقتين، ففي الدانمارك كان للنساء

الحق فى تولى العرش على حين لم يكن ذلك ممكنًا فى الدوقتين. ومن هنـا تبدأ المشاكل ففردريك السابع ملك الدانمارك لم يترك من السلف من يخلفـه على العرش، وبات عرشه وعرش الدوقيتين مصدرًا للمشاكل. وبات الألمان يتطلعون إلى استقلالهما بالانفصال عن الدانمارك، وتولية "دوق" اجسـتنبرج على عرش الدوقيتين. وقد ثار الألمان فى الدوقتين عام ١٨٤٨ على الحكـم الدانماركى، وأيدهم فى ذلك متطوعون من الألمان كما أيدهم ملك بروسـيا بعض الوقت. وتولى دوق "اجستنبرج" عرش الدوقيتين غير أنه لم يلبث فى الحكم طويلاً، بل اضطر إلى التنازل عن العرش والفرار منهما حين تخلـى عنه تأييد ملك بروسيا.

وهنا تتدخل دول أوروبا التى يهمها الأمر ويلتقى ممثلوها فى لنـدن ويقررون بقاء الدوقيتين مع الدانمارك فى وحدة حكومية تامة، ويقر الاتفـاق كل من النمسا وبروسيا. ويمتنع الاتحاد الألمانى عن التوقيع عليها. ويسـعى دوق اجستنبرج إلى ملك الدانمارك فيتعهد له بانسحابه مـن الأمـر وعـدم التدخل فى شئون الدوقيتين. ولم يلتفت بسمارك إلـى رغبـة الألمـان فـى الدوقيتين حين أرادوا التخلص من الدانمارك والحصول على الاستقلال التام، ذلك لأنه كان مشغولاً بتوسيع رقعة بروسيا فطمع فى ضم الدوقيتين إليهـا، ولم يكن ذلك مشروعًا أو ممكنًا إلا عن طريق الحرب. وقـد سـنحت هـذه الفرصة عند موت ملك الدانمارك فردريك السابع فى عام ١٨٦٣.

ويظهر فى الأفق السياسى شبح جديد وهـو ابـن دوق اجسـتنبرج فيطالب بعرش الدوقيتين، ويتهلل لذلك سكان الدوقيتين ويرحبون بتوليه دوق اجستنبرج عليهما. ولم يكن يجول بخاطره يومئذ أن يضمهما إلى أملاكه على حين كان بسمارك يخفى عنه رغبته فى ضمهما. ولا غرابة فى ذلك، فهكـذا كان بسمارك يرى دائمًا من المصلحة أن يخفى نواياه السياسـية، وخاصـة عندما يرى أن كشفها قد يعرقل تحقيق أمانيه. وقد قصد من كتم نواياه نحـو

الدوقيتين المذكورتين خشية أن يعلن ذلك ولي عهد بروسيا الذى كان صديقًا للمطالب بعرشهما، ونعنى دوق اجستنبرج.

وتقول زينب راشد ولو استطعنا أن نكشف الغطاء عما كان يقف فى سبيل ضم هاتين الدوقيتين لبروسيا لتبين لنا مقدار ما كـان لبسـمارك مـن مواهب سياسية وعزيمة جبارة تتضاءل أمامها الصعاب والعقبات، فـإنجلترا كانت شديدة الحرص على مصالحها فى بحر البطليق، وكانت من أجل ذلـك تقف إلى جانب الدانمارك، وكان رئيس وزرائها بالمرستون شديد الحـرص على معاهدة لندن فى عام ١٨٥٢، فأخذ رئيس وزرائهـا يحـاول إشـراك الإمبراطور نابليون الثالث فى المحافظة على معاهدة لندن ولكن أمر ذلك لم يكن بالهين اليسير، فنابليون الثالث لم يكن قد نسى بعد موقف إنجلترا منـه حين دعا إلى مؤتمر للاتفاق على تأييد ثورة البولنديين فى عام ١٨٦٣. كما أن نابليون كان يعتبر نفسه من أنصار الحرية، وحماة الديمقراطيـة. وكـان يرى من أجل ذلك أن يضم شلزويج إلى الدانمارك نظرًا لأن غالبية سـكانها من الدانماركيين، وأن تترك هلشتين للألمان، وكان بسمارك قد أوهمه برغبته فى ضم شمال شلزويج للدانمارك.

ومن العقبات التى كانت تقوم فى سبيله يومئذ الدايت الألمانى الـذى كان يرى أن الواجب يقتضى احتلال دوقية هلشتين عسكريًا بعـد أن يقـر اجستنبرج على عرشها. وخشى بسمارك عواقب ذلك فأخذ يفكر فى القضاء عليه قبل أن يولد؛ ورأى أن أمر ذلك لن يتم له دون الاستعانة بالنمسا، ففعل وهنا أخطأت النمسا فى قبول من عرض عليها، فهو فى الواقع قد قرر بهـا حين أوهمه برغبته فى فصل الدوقيتين عن الدانمارك وتوحيدها تحت إمارة دوق اوجستنبرج. وهكذا تم له ما أرد من إحباط مشروع الدايت الألمانى.

وينجح بسمارك فى خديعة النمسا والتغرير بها فتشاركه بجيوشها فى الهجوم على الدانمارك وتتقدم جيوش الدولتين بروسيا والنمسا، فتعبر حـدود

شلزويج ويقاوم الدانماركيون بعد أن خدعهم بسمارك فأشاع بين صفوفهم أن إنجلترا ستعاونهم تنفيذًا لقرارات معاهدة لندن عام ١٨٥٣، وكان بسمارك يريد أن يظهر المهتمين بالأمر على أنه لم يأخذ هذه الأقاليم إلا بجهود الجيوش المشتركة النمساوية البروسية وعندما ارتفع صوت إنجلترا احتجاجًا بمذكرة معاهدة لندن سنة ١٨٥٣ ووجوب احترامها، طالبت الدولتان المحاربتان بانفصال الدوقيتين عن الدانمارك وتوحيدهما تحت إدارة دوق أوجستنبرج ولم يكن بسمارك مخلصًا فى مطالبه هذه وإنما اقتضاه الموقف أن يشارك النمسا فى هذه الرغبة.

ولما كانت إنجلترا غير مستعدة للحرب فإنها لم تجرؤ على التدخل؛ فنظر ملك الدانمارك فلم يجد إلى جانبه أحد فاسقط فى يده، ولم ير أمامه غير التنازل عن الدوقيتين لإمبراطور النمسا وملك بروسيا. رضيت الدولتان بذلك على أن يكون حكم الدوقيتين شركة بينهما. ولكن ظهر أن النمسا لم تكن راغبة فى الحكم المباشر فاقترحت على بروسيا أن يترك الحكم لدوق اوجستنبرج. ولم يقبل بسمارك ما عرضته النمسا فتحرج الموقف بين الدولتين وازداد تحرجًا بعد أن احتل بسمارك ثغر كييل Kiel وجعله من ثغور بروسيا. وأعلن فون رون على أعضاء البرلمان البروسى أن بروسيا لن تتنازل عن هذا الثغر بحال من الأحوال. وطلب إلى النمسا أن توافق على ما يراه حرمان دوق اجستنبرج من حكم الدوقيتين فلما رفضت اشتد لومه عليها متهما إياها بمخالفة ما اتفقا عليه.

ويتأزم الموقف بين النمسا وبروسيا، فتتوالى المساعى، وتستمر المفاوضات، ثم تنتهى بعقد اتفاقية "جاشتين" Gastein فى ٤ أغسطس من عام ١٨٦٥، وبمقتضاها ينتهى أمر الحكم المشترك، فيؤول حكم هلشتين للنمسا وحكم شلزويج لبروسيا، وابتاع ملك بروسيا من إمبراطورية النمسا الدوقية الصغيرة المعروفة بلونبرج كما تم الاتفاق بين الدولتين على أن تتولى

بروسيا الإشراف على قلاع "كييل"، وقوبلت هذه الاتفاقية بسخط من إنجلترا والولايات الألمانية إذ وجدت في ذلك خرقًا لمعاهدة لندن التي كانت تقضـي بعدم الفصل بين الدوقيتين.

بدأ بسمارك يمهد لتحقيق مطامعه بالاتصال بفرنسا ليضمن حيادهـا إذا ما اشتعلت الحرب بينه وبين النمسا، فأفهم القائم بالأعمال الفرنسي فـي برلين "لوفيفر" أن بروسيا لا تستطيع تحقيق مآربها من النمسا إلا إذا وقفـت فرنسا إلى جانبها ووعده أن تم ذلك أن يضمن لفرنسا السيطرة على البقـاع التي يتكلم أهلها اللغة الفرنسية وفي مقدمتها بلجيكا التي كان نابليون يتطلـع إليها ويطمع في السيطرة عليها. وزاد على ذلك أن الإمبراطور يسـتطيع أن يوسع أملاكه على حساب بعض الولايات الألمانية.

ولم يكن نابليون الثالث يومئذ يرى مانعًـا مـن أن تضـم بروسـيا الدوقيتين إلى أملاكها، بل كان من رأيه أن تلك القضية عادلة، ويرى أن خلق اتحاد من ولايات ألمانيا الشمالية تحت زعامة بروسيا من شـأنه أن يجعـل اعتماد الولايات الجنوبية في ألمانيا عليه أمرًا يكاد يكون محتومًـا؛ فـتمكن بذلك من توسيع النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة. وخال نـابليون كـذلك أن وقوع الحرب بين النمسا وبروسيا قد يمكنه من توسيع أملاكه علـى حـدود فرنسا الشرقية كما وسعها بضم نيس وسافوى في عام ١٨٦٠. وتوقع نابليون كذلك – إذا ما وقعت الحرب وانتصرت فيها بروسيا – أن ترد البندقية إلـى إيطاليا.

ولما اطمأن نابليون إلى وعود بسمارك خطر له أن يستجيب في لقاء يتم بينهما. وتم ذلك في بيارتز Biartiz في نهاية سبتمبر عام ١٨٦٥. وكان الغرض من هذا اللقاء أن يؤكد الإمبراطور لبسمارك وعده في الحياد إذا ما قامت الحرب بين بروسيا والنمسا. وقد وجد بسمارك في هذا اللقاء استعدادًا من جانب الإمبراطور الذي كان مركزه قد تحرّج في فرنسا من فشل الحملة

على المكسيك ورأى بسمارك أن يرضيه بوعد شفوى مؤداه المعاونة علـــى توسيع رقعة فرنسا.

واصل بسمارك مساعيه فيعلن فى مجلس الوزراء البروسى تـــاريخ ٢٨ فبراير ١٨٦٦ أن الحرب بين بروسيا والنمســـا واقعـــة لا محالـــة وأن بروسيا فى حاجة إلى محالفة إيطاليا. ونجح بسمارك فى توقيع المحالفة فى ٨ أبريل من نفس العام؛ وفيها تعهدت إيطاليا بأن تنضم إلـــى بروســـيا إذا مـــا وقعت الحرب بينها وبين النمسا بشرط ألا تتأخر بروسيا فى إعلان الحـــرب بل عليها أن تعلنها فى مدى لا يجاوز ثلاثة أشهر واشترطت إيطاليا إذا ما تم انتصار بروسيا على النمسا أن تحصل على البندقية. ونجح بسمارك باتفاقـــه مع إيطاليا أنه سوف يشغل النمسا إذا ما قامت الحرب فى جبهتين، إحـــداهما فى الشمال أمام بروسيا والأخرى فى الجنوب أمام إيطاليا – واستطاع بـــذلك وبعد نجاحه فى محالفة كل من فرنسا وإيطاليا – أن يفرغ للاستعداد للحرب فأتم مد الخطوط الحديدية فى بروسيا وأتم إعداد الجيش البروسى للحرب.

أما روسيا فنجد منذ أن تسلم بسمارك زمام الأمور فى بروسيا بنـــى سياسته الخارجية على أساس قيام محور بروسيا – روســـيا إذ أنـــه اعتبـــر روسيا دائمًا حليفته الطبيعية وذلك لأسباب مهمة جدًا، إذ أن روسيا ليس لها أى مطامع فى أوروبا الوسطى تتنافى ومصالح بروسيا فالمصالح الروســـية موجودة فى البلقان والشرق حيث ليس لبروسيا أى مطامع. وهذا الواقع جعل قيام صداقة بروسية روسية أمرًا طبيعيًا بعد أن اتضح عدم تعارض المصالح وعلى هذا الأساس تعاونت الدولتان فى أوروبا طالما أن بسمارك كان يحكم فى بروسيا. وعندما عرضت الحرب النمساوية البروسية وجدت روسيا نفسها مسبوقة لتأييد بروسيا.

رابعًا: الحرب النمساوية البروسية

وفى ليل ١٤ – ١٥ يونيو ١٨٦٦ بدأت المعارك بين بروسيا والنمسا بعد أن أعلن وفد بروسيا اعتبار الاتحاد لاغيًا وانسحب من المجلس.

وعندما بدأت الحرب أرسلت النمسا جيشًا مؤلفًا من ٢٣٠ ألفا لمقابلة الجيوش البروسية وأرسلت جيشًا مؤلفا من ١٤٠ ألفا ليرابط فى الجنوب بانتظار الجيوش الإيطالية. وفى ٣ يوليو وقعت بين الجيشين النمساوى والبروسى معركة فاصلة هى معركة سادوا Sadowa سحق فيها الجيش النمساوى على يد بروسيا وقد تم النصر قبل أن تتمكن الدول الألمانية من مساعدتها. وفى نفس الوقت كان الإيطاليون قد بدأوا زحفهم من الجنوب فوقعت بينهم وبين النمسا معركة كوستوزا Coustozza التى هزم فيها الإيطاليون رغم تفوقهم فى العدد، وقد كان لمعركة سادوا دوى هائل فى أوروبا لأنها أثبتت فى نظر الأوروبيين عظمة الجيش البروسى وحسن تنظيمه وتدريبه كما أثبتت أن بروسيا قد أصبحت دولة كبرى يجب أن يحسب لها فى ميزان القوى فى أوروبا. وقد كان أثر هذه المعركة أقوى ما يكون فى فرنسا. فقد أدرك الجميع أن النصر البروسى تهديد مباشر للسلامة الفرنسية وأن الموقف الذى اتخذته حكومة الإمبراطورية الفرنسية قبل الحرب والذى اتسم بالحياد إن لم يكن بالتأييد الفعلى لموقف بروسيا كان بمثابة خطأ شنيع. وعلى هذا الأساس وجدت فرنسا نفسها مجبرة على القيام بدور الوسيط بين الطرفين وقد قامت بدور الوساطة هذا بناء على طلب النمسا. وبصورة خاصة لكى تمنع بروسيا من قطف ثمار انتصاراتها العسكرية بشكل كامل. قبلت بروسيا ذلك على مضض ولكى يكون لهذه الوساطة فعاليتها كان يجب أن تقرن بعمل أو باستعداد عسكرى كما يريد وزير الخارجية الفرنسى. وخوف نابليون وتردده وعجزه، كل ذلك جعل الوساطة سلمية مما أفسدها وجعلها عديمة الجدوى والفعالية.

وأخيرًا تم الاتفاق فى مجلس الوزراء الفرنسى على عرض الشروط التالية:-

١- المحافظة على سلامة الأراضى النمساوية عدا البندقية.

٢- حل الاتحاد الجرمانى الذى كانت تتمسك به النمسا.

٣- الاعتراف لبروسيا بحق إنشاء اتحاد شمالى الراين.

٤- الدول الواقعة جنوبى النهر تشكل اتحادًا تحت النفوذ الفرنسى.

٥- إعطاء الدوقيتين لبروسيا.

وقد قبل بسمارك بهذه الشروط لأنه كان لا يريد إذلال النمسا بينما كان الملك والعسكرين يودون تحقيق الاتحاد والتوسع على حساب المناطق النمساوية. ولكن بسمارك تمكن من إقناعهم. ذلك أن سياسة بسمارك كانت تهدف لتحقيق الوحدة الألمانية وليس إذلال النمسا والقضاء عليها. وأخيرًا تم الصلح على هذا الأساس سنة ١٨٦٧ بين النمسا وبروسيا، وفى ١٢ أغسطس عقدت إيطاليا معاهدة الصلح مع النمسا، على أساس أن تتنازل هذه لفرنسا عن البندقية وتهديها بدورها لإيطاليا.

وبموجب هذه المعاهدات تكون ألمانيا قد خطت خطوات واسعة نحو الاتحاد إذ أصبحت مقسمة إلى ثلاثة مناطق. اتحاد الراين وتتزعمه بروسيا، اتحاد جنوبى الراين حيث كان للنفوذ الفرنسى أثر لا بأس به وأخيرًا قسم تسيطر عليه النمسا. وهكذا تمكن بسمارك من أن يجعل مقاومة النمسا للوحدة عديم الجدوى كما أنه سار شوطًا بعيدًا فى طريق الوحدة بأن أزال الاتحاد الجرمانى من عالم الوجود.

أما الأثر فى فرنسا لقد شعر الفرنسيون منذ أيام معركة سادوا أن الخطر بات يهددهم بشكل قوى وأدركوا أن كل نصر تحرزه بروسيا يعتبر بحق ضربة قوية توجه إلى فرنسا، ومما زاد فى نقمة الفرنسيين أنه كان

بإمكان نابليون أن يساوم عندما قام بوساطته فيحقق لفرنسا بذلك بعض الأرباح ولكنه اكتفى بأن أخذ البندقية ليهديها لإيطاليا. وتجاه ثورة الرأى العام الفرنسى رأى نابليون الثالث نفسه مجبرًا على إحراز بعض المكاسب للفرنسيين ولكنه نسى أن الوقت قد فاته وأن بروسيا التى صفت خلافاتها مع النمسا قد أصبحت فى وضع يمكنها من رفض كل مطلب جديد يتقدم به الفرنسيون.

وبالنسبة لسياسة بسمارك حيال فرنسا لاحظنا منذ البداية أن فرنسا كانت تخاف الوحدة الألمانية إلى حد كبير وأنها ترى أن وجود دولة ألمانية على حدودها الشمالية يهدد سلامة الأراضى الفرنسية. وقد كان بسمارك يدرك هذه الحقيقة فوضع خطته على أساس قهر النمسا أولاً ثم فرنسا ثانيًا كمقدمة للوحدة الألمانية. لذا فإنه ما أن انتهى من الصراع مع النمسا حتى أخذ يستعد لمواجهة فرنسا ولكنه من جهة أخرى كان يهمه أن تكون فرنسا هى المعتدية فى كل حرب مع ألمانيا. وقد ظل بسمارك يسعى لذلك حتى تهيأت له الفرصة سنة ١٨٧٠.

وبعد انتهاء الحرب بين النمسا وبروسيا شعر نابليون الثالث بأن الفرصة قد فاتته إذ كان بإمكانه أن يفرض ما يشاء من مكاسب لمصلحة فرنسا حين قام بوساطته بين الدولتين. أراد أن يعوض عما فاته فأخذ يطالب بروسيا ببعض التعويضات الإقليمية. طلب أولاً بعض الأراضى الألمانية على الراين. ولكن بسمارك رفض ذلك بحجة أنه لا يملك حق التصرف فى الأراضى الألمانية ثم عاد نابليون وطالب ببلجيكا ولوكسمبرج. فقبل بذلك مبدئيًا ولكنه أطلع إنجلترا من طرف خفى على نوايا نابليون مما أحرج موقف فرنسا ثم عاد نابليون يطالب للمرة الثالثة بلوكسمبرج فقط ولكن بسمارك رفض ذلك أيضًا فلجأت فرنسا إلى احتلال لوكسمبرج مما جعل

الوضع يتأزم فى أوروبا. عند ذلك عقد مؤتمر فى لندن سنة ١٨٦٧ تقرر فى أثنائه أن تكون هذه الدولة منطقة حياد بين بروسيا وفرنسا.

وهكذا يفشل نابليون الثالث فى جميع المحاولات التى قام بها للحصول على بعض المكاسب فى أوروبا مما جعله يحقد على بروسيا ويصمم على محاربتها. ومما زاد فى تأزم الأوضاع أن بسمارك لم يكتف بما حققه من مكاسب عقب الحرب النمساوية البروسية بل عقد سنة ١٨٦٧ معاهدات تحالف بين اتحاد ألمانيا الشمالية وبين بعض دويلات ألمانيا الجنوبية ويعد ذلك دليلاً على تصميم بسمارك على تحقيق الوحدة الألمانية رغم معارضة فرنسا لذلك.

وهكذا أخذ يتضح شيئًا فشيئًا أن الحرب بين بروسيا وفرنسا واقعة لا محالة إذ أن بسمارك لن يتراجع عن تحقيق الوحدة وفرنسا لن تسمح بذلك إطلاقًا. ومما زاد فى حراجة الموقف أن السياسة الداخلية التى كان يتبعها نابليون الثالث أثبتت فشلها إلى حد كبير مما جعله يبحث عن انتصارات عسكرية أو سياسية يقوى بها أركان حكمة المتحرِّج ويشغل الفرنسيين عن الاهتمام بمشاكل فرنسا الداخلية وأوضاعها المتردية اقتصاديًا وماليًا واجتماعيًا.

أما بالنسبة للموقف الدولى حتى سنة ١٨٧٠ منذ أن شعر الفريقان فى سنة ١٨٦٧ أن الحرب واقعة لا محالة أخذ كل منهما يعمل على تهيئة وضع ملائم له فى أوروبا؛ ففرنسا أخذت تبحث عن حلفاء لها ضد بروسيا وذلك لعلمها بأن الجيش البروسى قوى وربما عجزت عن قهره بمفردها أما بروسيا فكانت واثقة من قوة جيشها وقدرته على سحق فرنسا فأخذت تسعى لعرقلة الجهود الفرنسية فى أوروبا ولضمان حياد دولها الكبرى وهنا سنعرض باختصار موقف كل من هذه الدول.

من المعلوم أنه فى سنة ١٨٦٧ كان وجه النمسا تبدل ذلك أن المجر كانت قد نالت استقلالاً ذاتيًا. وهذا يعنى أن النمسا لم تعد وحدها تقرر سياسة الدولة ومصيرها بل يشاركها فى ذلك المجريون، ثم أن النمسا بعد هزيمتها أمام بروسيا سنة ١٨٦٦ غيرت سياستها وجعلت اهتمامها ينحصر فى الشؤون البلقانية وشؤون المتوسط وبذا أصبح خصمها الرئيسى الروسيا وليس بروسيا. وعلى هذا الأساس وجدت فرنسا أنه لا يمكنها الاعتماد إلى حد كبير على النمسا التى لم تعد تهتم بالشؤون الألمانية. ورغم العروض الكثيرة والمتكررة ورغم الأمانى السخية التى عرضها نابليون على النمسا مقابل عقد تحالف مع فرنسا ضد بروسيا فإن نابليون لم يحصل على أى نتيجة إيجابية من قبل الحكومة النمساوية.

ولم تكن روسيا تشعر بأى خطر من جراء قيام الوحدة الألمانية بل على العكس كانت روسيا على استعداد دومًا لتأييد بروسيا ذلك أن روسيا كانت تهتم بقضايا البلقان من جهة وبمراقبة الوضع فى بولونيا من جهة أخرى مخافة تجدد الثورة التى قامت سنة ١٨٦٣. وكانت روسيا تحرص على صداقة بروسيا لبقاء استقرار الوضع فى بولونيا.

وكان الحكم فى الوقت فى إنجلترا بيد الأحرار الذين كانوا منصرفين إلى معالجة شؤون الإمبراطورية الداخلية. أميركا، كندا؛ الحدود الهندية – الروسية؛ الشؤون الانتخابية، كل هذا صرف إنجلترا عما يجرى فى أوروبا ولكنها رغم ذلك ظلت تتمسك إلى حد كبير ببقاء التوازن الدولى فى أوروبا على حاله.

ولهذه الأسباب لم يحصل أن تحالف بين إنجلترا وفرنسا. وهكذا انقضت السنوات الثلاثة السابقة للحرب فى تسابق بين فرنسا وبروسيا على كسب ود الدول الكبرى وقد جاء عام ١٨٧٠ دون أن تحصل فرنسا على حليف قوى يساعدها فى حربها ضد بروسيا. بينما كان بسمارك قد ضمن

صداقة روسيا وحياد إنجلترا والنمسا. وعند ذلك بدأ يدفع فرنسا لكى تعلن الحرب ذلك أنه كان لا يريد أن يظهر فى أوروبا بمظهر الرجل المعتدى.

خامسًا: الحرب الفرنسية البروسية

نما إلى باريس فى ٣ يوليو سنة ١٨٧٠ أن الأمير ليوبولد من أمراء بيت هوهنزلرن سيجمارنجن Hohenzollern Sigmaringin ، وهو قريب لملك بروسيا، وابن الأمير انطونى الذى شغل من قبل منصب كبير وزراء بروسيا، وأخو الأمير شارل الذى انتخب سنة ١٨٦٦ أميرًا على رومانيا – نما إلى باريس أن هذا قبل عرش أسبانيا الشاغر. فنشأ فى الحال موقف من التوتر الدبلوماسى بالغ الخطورة. ذلك أن ترشيح الأمير الهوهنزلرنى كان قد عُرض على بساط البحث بشكل سرى فى برلين سنة ١٨٦٩. وأحيط البروسيون وقتئذ علمًا باعتراض الفرنسيين على ترشيحه، فقد عده الأخيرون جزءًا من خطة تنطوى على تهديد بلادهم بخطر عودة إمبراطورية شارل الخامس، وقلب التوازن الدولى الأوروبى فى غير مصلحتهم.

فما الذى دعا إلى تجدد هذا الترشيح المبغوض فى يوليو سنة ١٨٧٠؟ إن الحكومة الفرنسية انتهى رأيها الفور إلى أن بسمارك يهدف إلى إذلال الأمة الفرنسية. ورأت أنه إذا لم يسحب الترشيح قبل انعقاد الكورتس الأسبانى فى ٢٠ يوليو. فإن فرنسا ستكره على إشهار الحرب على بروسيا. وأخبر الدوق دى جرامون Duc de Grammont وزير الخارجية الفرنسي مجلس النواب فى ٦ يوليو بأن هذه الأمر يمس شرف بلاده ومصالحها.

ولكن وسط هذا الفوران العام الفرنسى غير رسمية إلى باريس بأن الأمير انطونى هوهنزلرن أمكن استمالته إلى أن يعلن باسم ابنه نزوله عن ترشحه للعرض الأسبانى. فكانت دهشة باريس عظيمة، وروح الفرح والغبطة فيها أعظم، وبدا كأن الخطر قد أبعد، وأن تصريحات فرنسا قد أتت ثمارها. وأعرب الإمبراطور عن ارتياحه. فلم يكن هذا ينطوى، لا على

صون السلم فحسب، بل على صون السلم مع الشرف؟ وأكد جيزو الوزير السابق العجوز أنه لا يذكر نصرًا دبلوماسيًا أحرزته فرنسا أعظم من هذا النصر.

غير أن ذلك لم يدم طويلاً، فقد راح ضحية عمل دبلوماسي طائش يدل على الحمق والرعونة. فإن جرامون، وهو دبلوماسي محترف، كان أكثر الوزراء ميلاً إلى الحرب والأخذ بأساليب الشدة – فلم يكتف بأن يعلن "الأب أنطونى" تخلى ابنه عن الترشيح، بل رأى ضرورة الحصول على تأكيد صريح من ملك بروسيا بتصديقه على هذا التخلى، وتعهده بعدم تجدد هذا الترشيح قط في المستقبل. بل إنه ذهب حتى إلى المدى البعيد، بأن يقترح على السفير البروسي بباريس أنه يجدر بمليكه أن يعرب عن أسفه على حدوث هذا الترشيح إطلاقًا.

ومن سوء الطالع، لم ينفرد جرامون بهذا الطيش وتلك الحماقة، فهناك من وقف فى مجلس النواب الفرنسى – الذى كان قد أذكيت فيه لظى حمى متأججه من التحمس والهوى فى الأيام القليلة السابقة – وطالب حكومته بضرورة حصولها على تأكيدات وافية. وانتقلت هذه الصرخة من المجلس إلى القصر الإمبراطورى، فجرفت أمامها تعقل الإمبراطور واعتداله، فانفذ هو ووزير خارجيته تعليمات فى ١٢ يوليو إلى بندتى سفيره ببرلين، بأن يقابل الملك وليم فى مدينة إمز Ems، ويحصل منه على تأكيد بأنه يشترك مع الأمير أنطونى فى تنازل الأمير ليوبولد، وأنه لن يقر البتة أية محاولة لتجديد إجلاس أمير من آل هوهنزلرن على أريكة العرش الأسبانى.

ومع أن هذه المشكلة الأسبانية لم تعرض قط على الوزارة البروسية، إلا أن الفرنسيين كانوا على صوب فى حدسهم بأن بسمارك كان قطب الرحى فى هذه الأحبولة. وفى الواقع لم يترك بسمارك من الوسائل إلا طرقها، لكى يحبط المحادثات النمساوية الفرنسية بشأن تقرب الدولتين، وسعى إلى عقد

تحالف بين بروسيا وأسبانيا يفتح الأسواق الأسـبانية فـي وجـه التجـارة البروسية، ويكفل لبلاده فى حالة نشوب حرب دولة صديقة عبر البـرانس. ولهذه حض الأمير الهوهنزلرنى على قبول الترشيح، وحض الأسبان علـى تجديده وحض مليكه على أن ينظر إليه بعين الرضا، وأن يتصرف فيه كأمر سرى للغاية. وبينما كان يفكر فى دهاء معرفته رسميًا بهذه المسألة، سـعى كى تبحث فى اجتماع خاص لمجلس الدولة حضره الملك والأمراء وأقطـاب الحرب. وقد روعيت بشأن انعقاد هذه الاجتمـاع أشـد ضـروب الكتمـان والتستر. وأمل بسمارك قبل أن يدرى أحد حتى الفرنسيون بأن عرضًا كهذا قُدم، فإن الأمير الألمانى يكون قد زكى مليكًا بصفة رسمية فى مدريد، وعليه فإن بسمارك رأى حدوث إحدى نتيجتين، كانت كلتاهما ملائمة لأغراضـه، وهما: إما قيام حرب بين فرنسا وبروسيا، أو ما هو أقل ملاءمة لمقاصـده، قيام حرب بين فرنسا وأسبانيا. ولهذا علم فى ١٢ يوليو، وقلبه يطفح خيبـة أمل برفض "الأب أنطونى" هذا العرض الكبيـر إذ كـان معنـاه انتصـار الدبلوماسية الفرنسية، وعجز عن الاقتصاص من الصحافة الباريسية وهـو يصف هذا الموقف فى مذكراته "أفكار وذكريات" بأنه أكبـر إذلال أصـاب بلاده.

بيد أن جرامون خلصه من وجومه ومرارة نفسه. فإنه لمـا حظـى بندتى بمقابلة ملك بروسيا فى صباح ١٣ يوليو وهو يتنزه فى شوارع إمـز، قابله الملك الهرم مقابلة مجاملة، ولكنها حازمة أيضًا، إذ رفض إعطـاءه أى وعد. ثم رجا السفير الفرنسى مرتين تحديد موعد لمقابلة أخرى مع الملـك، غير أنه رفض استجابة طلبه. وأرسل الملك إلى بسمارك برقية يقول فيهـا، إنه وصله إخطار رسمى من الأمير ليوبولد بتنازله عن الترشيح، وأنه موافق على هذا التصرف. وأعرب لوزيره الأول عن رأيه بأن هذا سـيؤدى إلـى فض المشكل. وأخبره أن المقابلة التى جرت بينه وبين السفير الفرنسـى –

وكان كلاهما يتوق إلى تجنب بلاده الحرب – كانت تسودها المجاملة البالغة والشعور الطيب.

وتسلم بسمارك في مساء ذلك اليوم البرقية الملكية التي تروى هـذه الوقائع، بينما كان يتناول العشار مع ملكته رئيس هيئة أركان الحرب ورون وزير الحربية. فأبصر هذه الاستراتيجي الأكبر في لمح البصر بأن خصـمه قد وقع في الفخ. ذلك أنه رأى أن يصدر بيانًا إلى الصحف يضمنه فحـوى البرقية، ولكن بعد أن يعمل في نصها تغييرًا طفيفًا بحيث تبدو كأن السفير قد أهان الملك، وأن الملك أكره على أن يرد الإهانة إضعافًا. ولما قرأ بسمارك على القائدين الشهيرين النص المعدّل للبرقية، اغتبطا اغتباطًا كبيرًا. وقـال ملتكه: "إنه تحد" وقال فون رون "إنه لشئ جميل" وكان بسـمارك والقائـدان على محجة الصواب، فإن برقية إمز هي التي أشعلت نار الحرب بين فرنسا وألمانيا.

ففي صباح ١٤ يوليو اندفع جرامون إلى مكتب ألفييه، وبيده نسـخة من جريدة "شمال ألمانيا" حاوية نص بسمارك لبرقيّة إمز. فصاح الفييه "تالله إنهم يرمون إقحام الحرب علينا". ولقد كان ذلك اليوم في باريس يوم عصيبًا حافلاً بالتردد وعدم الوصول إلى قرار حاسم. فقد أخذ النقاش فـي مجلـس الوزراء الفرنسي الذي عقد ذلك اليوم يشير مرة إلى غلبة السلم، ثم يتحـول تحولاً عاجلاً إلى ضرورة تجريد السيف. وانتهـى المجلـس إلـى إعـلان الحرب.

وأظهرت باريس رأيها بشكل جلي، وقال الإمبراطور حينئذ "إنه حتى إذا لم يكن ثمة باعث لنا نستطيع أن نتقدم به لخوض غمار الحـرب، فإننـا مضطرون إلى الامتثال لمشيئة الشعب. بيد أن الشعب دل على جهله الكبيـر بحقائق الموقف في هتافاته التي ملأت الشوارع: "إلى برلين، لتحيا الحرب"، وإذا كانت باريس قد استقبلت الحرب في تهليل وتكبير، فقد قوبل إعلانها في

تردد وأسف فى إحدى وسبعين مديرية من مديريات فرنسا السبع والثمانين، فقد كانت فى نظر هذه المديريات حربًا لا ضرورة لها ولا معنى.

غير أن كل شئ حدث فى عجلة خارقة. فبينما أوروبا ترتع فى بحبوحة من السلام والطمأنينة، إذ بها فى أكثر من أسبوعين تنزلق إلى حرب مستطيرة شعواء، وفى أوج موسم الإجازات الصيفية، حولت الأسلاك البرقية والصحافة شجارًا لم يكن قط مرتقبًا إلى نهاية وبيلة، فقذفت بأمتين من أسمى أمم العالم مدنية فى جحيم حقد وحشى وكراهية شرسة، قبل أن تتمكن عوامل التعقل وأواصر الجوار من أن تسمع أصواتها السلمية. وعلا فوقها من كلا الجانبين صليل السيوف، وهدير المدافع.

وطاشت جميع التكهنات هباءً فإن جيش فرنسا المنظم ذائع الصيت وصاحب والانتصارات الكبيرة، بدلاً من أن ينقل ساحة القتال إلى جنوب ألمانيا، حطّم تحطيمًا فى شهر واحد. ولم تكن هذه النتيجة بعائدة إلى نقص فى مناقب الجندى الفرنسى الحربية، بل إلى الحقيقة بأن النظم الحربية الفرنسية كانت بالغة أقصى حدود القصور وضعف الكفاية، على حين أن الجيش الألمانى كان قد أكمل استعداداته الحربية الدقيقة، وكانت الأمة الألمانية أعظم أمة شهدها العالم حتى ذلك الحين نظامًا وترتيبًا.

ومن أبلغ الدروس التى يمكن استخراجها من هذه الحرب أن الجندى الألمانى عندما دعى إلى القتال، وجد أسلحته على أكمل وجه وكان على الجندى الفرنسى أن يسافر أحيانًا بطول فرنسا، بل كان عليه أحيانًا أن يعبر البحر إلى بلاد الجزائر لكى يصل إلى مستودع مهمات فرقته. فكانت النتيجة أنه على حين تم نقل الجيش الألمانى إلى الحدود بدقة ونظام مضبوط، سادت أشد ضروب الاختلال السكك الحديدية الفرنسية، بحيث كان الألمان على الحدود بقوة متفوقة قبل أن يستعد الفرنسيون لملاقاتهم. ولما كانت فرصة نابليون الوحيدة لحمل النمسا على الدخول فى هذه الحرب إلى جانبه هى

إحرازه نصرًا باهرًا مبدئيًا، فقد أسفر العجز الكبير وعدم الكفاية الهائلة لنظام التعبئة الفرنسية، عن نتائج خطيرة كبيرة القدر.

واختص الغزاة بميزة أخرى على خصمهم، هى أنهم كانوا قد درسوا هذه الحرب التى أزمعوا خوضها بإحكام عظيم، على ضوء آخر التطورات التى تمت فى التلغراف ومدفعية الميدان. وعلى حين أن الفرنسيين لم يجل فى خاطرهم البتة الاحتمال بأنهم قد يكرهون على الذود عن وطنهم، فإن الخطة البروسية لغزو فرنسا كانت قد وضعت منذ ثلاث سنين، فرسمت الطرق على الخرائط، وقدرت المقدرة النقلية للسكك الحديدية. ولم تترك هيئة الأركان العامة البروسية فى برلين شاردة أو واردة من التفاصيل الخاصة بتنظيم الجيش الفرنسى، وتسليحه، وتوزيع وحداته، دون أن تحيط بها علمًا. وكانت تضاف باستمرار إلى المعلومات العديدة التى جمعتها هيئة أركان الحرب البروسية معلومات جديدة، بواسطة سياج متحرك من الخيالة المراقبين الذين كانوا يتقدمون بتقدم الجيوش الألمانية الثلاثة فى فرنسا.

وربما ظن الناس أن مهارة المقاتل الألمانى قد أخمدت منه روح الابتكار بين ضباطه ولكن الواقع كان غير ذلك. فقد كان مبدأ مبادئ هيئة الأركان العامة الألمانية أن تشجع صغار القواد على الاضطلاع بالمسئولية، ولهذا بينما كانت حركات الجيوش الفرنسية تعاق بخضوع قوادها الفائق لقيادة الجيش المركزية، لم يحدث – حسبما يبدو – أن قائدًا ألمانيًا تردد فى الزحف إلى حيث تقصف المدافع، أو فى قذف جنوده فى حومة الوغى، حيث يرى الحاجة ماسة إليهم. والحق أن روح الابتداع والابتكار الرائعة التى أظهرها أصاغر القواد الألمان هى من أبرز مظاهر تلك الحرب.

وفى الحروب يتوقف كل شئ على مقدرة الإدارات المدنية وقيادة الجيش العليا على العمل معًا، على بث الثقة فى النفوس، وتوجيه الأمة والجنود إلى مرام واضحة ثابتة مذكية للعزائم، ففى جميع هذه المسائل

الجزئية كانت فرنسا فى مركز متعثر فى صيف عام ١٨٧٠. فلم يكن هناك أى نظام، أو حماس، أو همه؛ لا فى القيادة الحربية العليا، ولا تنظيم المدنيين. فقد كان نابليون مريضًا مهدمًا تمزقه الآلام المبرحة، وكان لى بيف Le boeuf وزير الحربية وبازين Bazaine خلفه فى القيادة العليا، على أكبر درجات العجز وقلة الكفاية.

وخلف هؤلاء قامت فى باريس حكومة مدنية شديدة الجزع والهلع تتزعمها الإمبراطورية الحسناء المكروهة. وأخذت هذه الحكومة تواجه غمرات من التمرد الشعبى تعلو وتصخب على جناح السرعة. وفى الجهة المقابلة لهذا المشهد من القصور الحربى والفوضى المدنية، وقفت أمه متحدة، وبيت مالك عريق الأصول، وثالوث هائل جبار يتألف من بسمارك، وفون رون وملتكه، يؤازره جيش من الضباط العسكريين والموظفين المدنيين دربوا فى خير مدرسة من مدارس الخدمة العامة الموجودة يومئذ فى أوروبا.

ويمكن إضافة وجه آخر لهذه الموازنة بين الدولتين، وهو أن الألمان كانوا يسيرون وفق نظام قصير الأجل للخدمة العسكرية. أما الفرنسيون فكانت مدى الخدمة العسكرية عندهم طويلة الأمد. فبينما النظام العسكرى البروسى يحدد عامين للخدمة فى الجيش العامل، وأربعة أعوام فى الاحتياطى، وخمسة أعوام ونصف عام فى الرديف، مما كان مقدرًا له يخرج جيش ميدان يتألف من خمسمائة ألف مقاتل، ورائهم العديد من الوحدات المدبرة، كان النظام الفرنسى الذى يفرض خمسة أعوام للخدمة العسكرية ملائمًا إلى درجة ما للحملات الاستعمارية عبر البحار. ولكنه لم يكن يجدى فتيلاً فى الحروب الكبرى. ولو أن الجيش النظامى الألمانى هلك فى المراحل الأولى للحرب، لكان من الميسور تعويضه بجنود قضوا المدة الكاملة للتدريب فى الجيش العامل، أم الجيش الفرنسى فإنه حينما أبيد أو فرق شذر مذر، أكرهت البلاد على الاعتماد على جنود كانوا إلى أكبر حد غير

مدربين. ولقد أحست فرنسا بهذه النقص الفادح أشد إحساس فـــى النصـــف الثانى من الحرب.

وكان تاريخ الشطر الأخير من صيف ســنة ١٨٧٠ مأســاة كبــرى لفرنسا. فإن الألمان جرفوا كل شئ بقوة هائلة لا تقاوم، فدحروا ماكمـــاهون Macmahon في فرت Worth وهزموا فروسار Frossard فى اسبيشرن Spichern . وبهذين الانتصارين: الواحد فى الألزاس والثانى فى اللورين، واللذين أحرزا كلاهما فى ٦ أغسطس – أى بعد يومين فقط من بلوغ الجيش الغازى الحدود – بهذين الانتصارين الألمانيين هبت عاصــفة عاتيــة مــن الاستنكار الشديد، وعمت موجة طاغية من التشاؤم والهلع فى طول فرنســا وعرضها، حتى اضطر الإمبراطور إلى أن يتخلى عن منصب القيادة العليا، ويعين فيه بازين، وأقصى ألفييه من مسرح السياسة الفرنسية إقصــاء أبــديًا وحل محله فى ١٠ أغسطس ضابط كهل من ضباط الفرسان هو الكونت دى بالكاو De Palikao وضعت فيه الإمبراطورة القلقة المتخوفــة فــى عنــاد وإصرار آخر آمالها.

بيد أن جميع هذه التغييرات كانت بدون جدوى، فلــم يكــن بــازين بالرجل الذى يوقف الهجوم البروسى الجارف. وكان ارتداده بطيئـــا، إلـــى درجة أنه مكن الألمان من أن يلتفوا حولـــه، ويوقفـــوه عنـــد مـــار لاتـــور Mars la Tour ، ثم يردوه بعد فوز دموى فى غرافلت Gravelotte فـــى ١٨ أغسطس. وتراجع بازين جنوبًا كي يحتمى بتحصينات معقل متز، حيث سمح لغريمه بأن يطوقه، حيث ظل دون أن يبذل أى جهد لاختراق خطـــوط الجيش المحاصر، وحيث استسلم أخيرًا للعدو فى ٢٧ أكتوبر، وأطلق بعملـــه هذا المنطوى على الجبن والغدر جيشًا ألمانيًا مؤلفًا من مائتى ألف جندى لكى يساهم فى إخضاع بلاده.

وكان جيش فرنسى آخر مدرب من الجند النظاميين يتجمع فى الأيام الأولى من أغسطس فى شالون Chalons تحت قيادة مكماهون. وغدا أمره من الأهمية بمكان عظيم إذا كان فى مقدور هذا الجيش الذى صار آخر قوة نظامية فرنسية غير محصورة أن يوجه حركاته بحيث ينتفع منه انتفاعًا كبيرًا. وأشار ماكماهون – فى حكمة كما يبدو – بأنه ينبغى أن يتجنب هذا الجيش أى اتصال مباشر بالعدو، وأن يرتد إلى الوراء، وأن تخف إلى نجدته أية قوات حربية مبعثرة تكون باقية فى البلاد، وأن يركز قوته أمام حصون باريس. لكن الإمبراطورة يوجينى ومستشاريها أصموا آذانهم عن سماع هذا الرأى القائل بالتراجع، وحضوا على أن يهرع ماكماهون إلى نجدة بازين، وأشاروا إلى أن باريس فى حاجة إلى انتصار، وأنه إذا تراجع جيش شالون إلى الوراء، فإن الناس سيهبون لقلب العرش. فاضطر مكماهون على كره منه، وضد رأية الصائب، أن يزحف قافلاً إلى ريمس. إذ نمى إليه أن بازين ينوى شق طريقه إلى الشمال، أدار وجهته إلى الشمال الشرقى صوب الحدود البلجيكية. بيد أن ملتكه بادر إلى تعقبه وأمكنه أن يطوقه فى البندر الصغير (سيدان Sedan) وأن يسلط عليه حمم مدافعه، ويجبره على التسليم. وكان من بين أسلاب ذلك النصر الألمانى المبين نابليون الثالث نفسه.

وقد نشبت هذه المعركة فى الثانى من سبتمبر. وبعد يومين من وقوعها، أعلنت الجمهورية فى باريس. وبينما كان الزعيم الفرنسى جول فافر Jules Favre يعلن للعالم أجمع أن فرنسا لن تتنازل عن حجر واحد من قلاعها، أو شبر واحد من أرضها، كانت الإمبراطورة تلوذ بالفرار سرًا فى عربة طبيب أسنان أمريكى إلى الحرم الأمين التقليدى للمنفيين السياسيين (إنجلترا) وبذلك قضى على البونابرتية القضاء المبرم.

ولكن ما انتهت الحرب ضد الجيش الإمبراطوري الفرنسى حتى أصبح أكبر أمل لفرنسا الوصول إلى صلح ملائم كان فى الوقت الذى ما

برحت متز فيه ممتنعة على العدو، وجيش بازين لم يمسسه أذى. غير أن الأهواء لا تحسب لشئ حسابًا. كما أن هناك بلا ريب برهات فى تاريخ كل أمة تكون فيها قواها النفسية مهما تكن أهواؤها عمياء جامحة – أثمن لها وأنفس من العناية بتقدير حساب المكسب والخسارة. فإن الحرب القومية التى بدأت فرنسا الآن تخوضها، وإن كانت قد جَّرت عليها صلحًا قاسيًا، إلا أنها عاونت بعض الشئ على إعادة الكرامة والعزة واحترام النفس إلى الأمة الفرنسية، وعملت على المحافظة على شجاعة أبنائها وتقوية عزائمهم فى.

صحيح أن الأحداث أثبتت أن هذه الحرب كانت حربًا يائسة لا رجاء فيها ولكنها كانت ملأى بالمضايقات للعدو الظافر الغازى، مفعمة بصعاب ربما كانت تلك التى واجهته فى الطور الأول من الصراع الذى تطاحن فيه الجنود المحترفون. فإن ميدان عمليات العدو الحربية صار أوسع، وطالت خطوط مواصلاته، وكثيرًا ما هدده الجنود الفلاحون الذين هبوا للذود عن أرض الوطن. وكانت الجيوش الفرنسية الجديدة التى نهضت من كل صقع للقتال، أعصى على العدو فى تقدير قواتها وكشف مواقعها. ولو أن الفرنسيين كانوا قد اتخذوا الحيطة فى إعدام نظام واف لتأليف جيش احتياطى مدرب، فلربما كان فى وسعهم أن يحولوا هذه المضايقة التى عاناها العدو إلى تهديده تهديدًا خطيرًا.

وكان قطب الرحى فى هذه الحركة الشعبية التى أطالت الحرب وليون غمبتا (١٨٣٨ – ١٨٨٢) الخطيب الجمهورى المفوه الخارج من الجنوب، الذى برز اسمه لأول مرة فى قضية شهيرة كان فيها المكافح العنيد، والمهاجم القوى المراس للإمبراطورية الثانية. ولم تكن العقبات لتثنية عن عزمه، ولا العراقيل لتحول بينه وبين بغيته. مثال ذلك أنه حينما طوق الألمان باريس، فرمنها من بالون إلى روان وبنشاطه الخارق وهمته حشد فى خلال ستة أسابيع جيشًا من مائة وثمانين ألف مقاتل. وتمكن هذا الجيش

الجديد من إنزال الإنكسار الأول الذى أصاب الألمان فى هذه الحرب، وذلك فى كولمييه Coulmier بالقرب من أورليان.

ولو أن بازين كان لا يزال ممتعنًا فى متز، فلعل الجنرال داولـرس D'Aurelles الذى أحرز نصر كولمييه كان قد استطاع بمعونة حامية باريس من فض الحصار عن قصبة البلاد. ولكن استسلام بازين فى ٢٧ أكتوبر أثر تأثيرًا حاسمًا فى مجرى الحرب. إذ جعل تحت تصرف الألمان جيشًا كبيرًا قويًا كانوا ساعتئذ فى أشد الحاجة إليه. وكانت الكتائب الفرنسية الخام النصف المدربة تقاتل فى كل بقعة من بقاع الحرب قوات تفوقها عددًا وقوة ومرانًا، مما أسفر عن دحر دورى ثلاث مرات على مقربة من أورليان، وهزيمة شانزى Chanzy – بعد قتال شرس دام أيامًا ثلاثة – فى لى مان Le Mans فى ١٠ يناير سنة ١٨٧١، وانكسار فيدرب Faidherbe – الذى كان قد ظفر ببعض الانتصارات فى الشمال – فى سان كنتان St. Quentin فى ٩ يناير سنة ١٨٧١. ثم أخفقت إخفاقًا أشد حتى فى الاندحارات السالفة الذكر، محاولة بلغت حدًا من الضخامة، قلل من فرص نجاحها. فقد حاول غمبتا أن يحمس أهل الجنوب الشرقى لفرنسا ضد الغزاة، وأن يوجه غارة على بادن يشغل بها العدو، غير أن جيش بوبـاكى BouBaki المؤلف من ٨٥ ألف رجل كان سيئ العدة، دحر فى مونتبليار Montbeliard ، وسيق وراء الحدود إلى داخل أرض سويسرة المحايدة، حيث نزع سلاحه نزعًا مزريًا فى أول فبراير سنة ١٨٧١.

وأخيرًا، بعد أن حبطت التجربة اليائسة التى أقدم عليها الباريسيون، قبلوا فتح المفاوضات مع الأعداء. فمنحوا هدنة فى ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ وأجريت انتخابات عامة فى ٨ فبراير، والتأم عقد الجمعية الوطنية فى ١٢ فبراير فى مدينة بوردو التى كانت الحكومة الفرنسية المؤقتة قد اتخذتها مقرًا

لها بعد حصار باريس. وانتخبت تلك الجمعية تيير رئيسا للسلطة التنفيذية، وخولته حق التفاوض مع العدو.

سادسًا: معاهدة فرانكفورت.

بدأت المفاوضات بين بسمارك مستشار ألمانيا وتيير رئيس الحكومة الفرنسية في ٢٦ فبراير إلا أن المفاوضات طالت كثيرا وتعثرت أكثر من مرة بسبب صلابة بسمارك وإصراره على فرض شروط الصلح على درجة كبيرة من الشدة والقساوة. وعلى الرغم مما أظهره الرئيس الفرنسي تيير من عناد ودبلوماسية فإنه قد فشل في تغيير موقف بسمارك بشكل جذري. وأخيرًا وافق الفرنسيون على شروط الصلح المذلة التي فرضها الألمان بقوة وعناد والتي ستكون في المستقبل وإلى حد كبير أحد أبرز أسباب الحرب العالمية الأولى، وفي ١٠ مايو ١٨٧١ تم توقيع الصلح بين الدولتين وهو المعروف بصلح فرانكفورت وأبرز شروط هذه الصلح ما يلي:

١- تحتل بروسيا مقاطعتي الإلزاس واللورين وكذلك مدينة متز.

٢- تدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك ذهبي خلال خمس سنوات.

٣- تحتل الجيوش الألمانية أراضي فرنسا الشمالية حتى يتم دفع الغرامة المالية، (وقد دفعها الفرنسيون كاملة خلال ثلاث سنوات ليتخلصوا من جيوش الاحتلال البغيضة).

الفصل السابع

المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين ١٨٧٨

أولاً: طبيعة المشكلة الشرقية

ثانيًا: الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان استيفانو

ثالثًا: مؤتمر برلين ١٨٧٨ ومقرراته.

الفصل السابع
المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين ١٨٧٨

أولاً: طبيعة المشكلة الشرقية

في أعقاب الانتصارات الكبرى التي أحرزتها بروسيا على كل من النمسا وفرنسا أصبح التوازن الدولي غير واضح الاتجاهات، فألمانيا أصبحت عملاق في قلب القارة الأوروبية ولكن لا تستطيع أن تسيطر عليها، وفرنسا مهزومة، وتعاني من اضطراب سياسي شديد، ومع هذا كانت قادرة على أن تحد من نشاط هذا العملاق، خاصة وأن بريطانيا أشرت - بذكاء سياسي - ألا تنتهز الفرصة وتنقض على فرنسا حفاظًا على التوازن الدولي، وحتى لا تزداد الإمبراطورية الألمانية قوة على قوة. وكانت كل من روسيا والنمسا لا تريدان أن تتطور الأمور إلى ما هو أعقد مما وصلت إليه، وبالتالي كان هناك نوع من التوازن الدولي القائم على القلق من تطورات المستقبل ومن ثم كانت الأمور الدولية في حاجة إلى أزمة كبيرة حتى تكتشف كل دولة الطريق الذي يجب أن تسير فيه من حيث الارتباطات السياسية. خاصة وأن فرنسا كانت تبحث عن قوة تتحالف معها ضد العملاق الألماني وكانت المشكلة الشرقية هي التي كشفت لبعض الدول الطريق الذي يجب أن تسلكه، والأصول الرئيسية للمشكلة الشرقية تتركز في الموضوعات التالية:-

١- الصراع التقليدي بين الشرق الإسلامي وأوروبا الصليبية. حقيقة أن الفكرة الصليبية التقليدية كانت قد اختفت في القرن السادس عشر - أو ما هو حول ذلك - إلا أن شعوب أوروبا بمختلف مذاهبها كانت تنتظر اليوم الذي يتلاشى فيه الإسلام والمسلمون أيًا كان عنصرهم تركيًا كان أم فارسيًا أم عربيًا.

وكانت هذه المشاعر توجه النشاط الفردى الأوروبى وتوجـه الساسة الأوروبيين. ولم تكن الحكومات الأوروبية تتراجع عن هذه الأهداف الصليبية الكامنة إلا إذا تعارضت مع الأطمـاع التوسعية أو المصالح الخاصة بها. ومن هنـا كـان التوسـع الأوروبى على حساب الدولة العثمانية المتدهورة أمرًا محبوبًا ومقبولاً من المجتمع الأوروبى والساسة الأوروبيين فى حدود المصالح الخاصة للدول.

٢- كان ضعف الدولة العثمانية عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا هـو الذى جعل الأطماع الأوروبية فيها تكوّن "المشكلة الشـرقية" فالأطماع الأوروبية فى الدولة العثمانية قديمة وعميقة الجذور، وكانت قوة الدولة العثمانية تحول دون تكتل أوروبـى نـاجح ضدها وتحول كذلك دون توسع أوروبى على حسابها. حتـى نمت روسيا وقويت ووصلت قواتها حتى باريس فى ١٨١٤/ ١٨١٥، وحتى وصلت إلى مشارف إلى الأستانة فى ١٨٢٨/ ١٨٢٩ الأمر الذى كان يثير مخاوف الدول الأخرى، ليس فقط إمبراطورية النمسا، وإنما كذلك إمبراطورية فيما وراء البحار بريطانيا.

كان هناك تسابق روسى – نمساوى على وراثة الدولة العثمانية فـى البلقان، خاصة بعد حرب القرم (١٨٥٣ – ١٨٥٦) وبعد سادوا (١٨٦٦) إذ لم يبعد وجه النمسا نحو ألمانيا، وإنما وجدت النمسا مجالهـا الحيـوى فـى البلقان فأصبحت أية تطورات فى البلقان العثمـانى ذات حساسـية شـديدة لإمبراطورية النمسا – والمجر. بينما كانت روسيا قد ركزت علـى تـزعم الحركة السلافية، وهى حركة ضارة بكل من الدولة العثمانية وإمبراطوريـة النمسا – والمجر، حيث أن هذه الحركة كانت تهدف إلى استقلال الشـعوب

السلافية الواقعة تحت حكم هاتين الإمبراطوريتين وإلى تقوية النفوذ الروسى فى البلقان بجعل البلقان والشعوب السلافية مخلب قط للسياسة الروسية.

ومما كان يزيد المشكلة البلقانية تعقيدًا أنها تتضمن عدة مشاكل معقدة فى داخلها:-

١- مشكلة الصراع الصليبي بين الدول الإسلامية (الدولة العثمانية) والشعوب المسيحية.

٢- مشكلة نشوء ونمو الحركة القومية لدى السلاف أنفسهم من صرب وبلغار الأمر الذى كان يعّرض هذه الشعوب نفسها للاقتتال فيما بينها بسبب التعصب القومى.

٣- كانت فى داخل البلقان نفسه - إلى التعصب القومى - مشكلة التعصب المذهبى، فبينما كانت غالبية السلاف أرثوذكسية كانت الإفلاق والبغدان - نواة رومانيا الحديثة - كاثوليكية. وكانت هناك جيوب كاثوليكية فى الشعوب السلافية إلى جانب الجيوب الإسلامية.

٤- كما ظهر إلى جانب التعصب القومى رغبة فى فصل الكنيسة على أسس قومية، فأراد البلغار إنشاء كنيسة خاصة بهم لا يكون أكليروسها يونانى أو تتبع البطريرك اليونانى وإنما تكون كنيسة بلغارية مستقلة.

٥- كانت هناك مخاوف من أن تضع روسيا يدها على منفذ لأى من خطوط المواصلات العالمية عبر آسيا الوسطى أو عبر الشرق الأدنى إلى الهند مستغلة ضعف الدولة العثمانية والحماس الصليبي لدى مسيحى روسيا، ونمو التعصب السلافى المسيحى فى البلقان. ولا شك أن المقاومة الإنجليزية - الفرنسية -

النمساوية الشديدة للنمو الروسى على حساب الدولة العثمانية كانت هى السبب فى تأخير تصفية هذه الجولة. ولكن ماذا ستسير عليه الأمور بعد أن تجلت قيمة ذلك الوفاق الروسى – البروسى الذى مكن الروس من ضرب الثورة البولندية فى ١٨٦٣، ومن تخلص الروس سنة ١٨٧٠ من بنود معاهدة باريس ١٨٥٦ التى كانت تقيد النشاط الروسى البحرى العسكرى فى البحر الأسود؟ مع ملاحظة أنه فى ذلك الوقت أصبحت روسيا تهدد قلب الإمبراطورية العثمانية من جبهتين: جبهة أرمينيا – إرضروم، وجبهة البلقان.

ومع ملاحظة أن حاجة بسمارك إلى روسيا بعد ١٨٧١ أصبحت أقل منها قبل ذلك، ومخاوف روسيا من ألمانيا بعد ١٨٧١ – أصبحت أكثر بكثير عن مخاوفها من بروسيا قبل تلك السنة، كان هناك نمو متزايد للمصالح الأوروبية فى الدولة العثمانية، فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مطمئنة منذ (حرب القرم) إلى أن يدها هى العليا فى توجيه السياسات الخاصة بمستقبل الشرق الأدنى. وكانت السياسة التقليدية البريطانية إزاء الدولة العثمانية والشرق الأدنى قائمة على الأسس التالية حتى السبعينات من القرن التاسع عشر:

١- المحافظة على كيان الدولة العثمانية ضد أى توسع أوروبى على حسابها.

٢- تقوية الوجود والنفوذ البريطانى فى الدولة العثمانية خاصة فى المواقع الاستراتيجية المهمة على خطوط المواصلات العالمية، وكان أهم ما أقدمت عليه فى هذا الشأن هو:

أ- كان دزرائيلى – أبو الإمبريالية البريطانية – يرى أن الأستانة هى مفتاح الطريق إلى الهند، ولهذا نجده يشترى أسهم الخديوى

إسماعيل في شركة قناة السويس في ١٨٧٥ تمهيدًا للسيطرة البريطانية على القناة، ويتصدى في نفس الوقت لأى تفوق روسي في مضايق الدردنيل.

ب- زيادة التحكم البريطاني التجارى والعسكرى في العراق خاصة بالنسبة لخطوط المواصلات البرية والنهرية في دجلة والفرات.

ج- وضع حماية على الإمارات العربية المطلة على المنافذ البحرية مثل البحرين وإمارات الخليج العربى ودولة البوسعيد في مسقط وعمان ومحميات جنوب اليمن.

د- جعل بعض الأجزاء العربية مثل عدن مستعمرة بريطانية.

وكانت بريطانيا مستعدة لخوض حرب ضد روسيا إذا حاولت الأخيرة تقويض تلك الأسس ولكن بمرور الزمن أخذت السياسة البريطانية نفسها تتحول من سياسة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية إلى سياسة احتلال واقتسام الدولة العثمانية وذلك بعد سنوات من الاضطرابات المالية والتنظيمية اجتاحت الدولة العثمانية ومصر وتونس، واضطرابات طائفية اجتاحت سوريا ولبنان (١٨٦٠).

ثم إن البلقان أصبح في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر منطقة لا يمكن السيطرة عليها والتحكم في تطور الأمور بها، ومن ثم كانت هناك مخاوف في كافة العواصم الأوروبية من أن المشاكل البلقانية قد تورط أوروبا في حرب غير مجدية، وكان بسمارك - وقد أدرك أن مفتاح الموقف الدولى في طريقة علاج مشكلات الشرق - يعتقد أن هذه المشكلات الخاصة بالدولة العثمانية يجب ألا تؤدى إلى صدام بين الدول الكبرى، وأن دماء الأوروبيين الزكية يجب ألا تراق بسبب هذه المسائل التى يجب أن تحل على

مائدة المفاوضات وأنه إذا أرادت الدول الكبرى إعادة النظر فى التوازن فليتم هذا بتسويات ودية على حساب الدولة العثمانية.

لقد كان بسمارك يريد سلامًا أوروبيًا يجعل لألمانيا مكانتها العليا فى تصريف الأمور الدولية، لذلك كان يرغب فى رؤية السلام ينشر لواءه على العلاقات الألمانية الفرنسية البريطانية، على العكس مما كانت ترديده صحافة تلك الأيام وكان لا يرغب فى حرب فرنسية بريطانية، تلك الحرب التى كانت كثير من المراجع تتوقعها بسبب توالى الأزمات بعد ١٨٧٥، بين هاتين الدولتين الاستعماريتين فى عدة أجزاء من إفريقية والبلاد العربية وآسيا.

ثانيًا: الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان ستيفانو

كان الضعف الذى أصاب الدولة العثمانية وأطماع الدول الكبرى فى وراثتها ونشوء حالة من التوازن الدولى غير واضحة تمامًا بعد هزيمة فرنسا فى حرب السبعين، وتأجج الحركة الوطنية القومية التحررية فى البلقان، وتضارب هذه الحركات فيه وتصادم أهداف كل القوميات البلقانية كل هذا كان يدفع البلقان نحو أزمة كبيرة دولية.

كانت الثورة التى أدت إلى ارتباكات دولية معقدة قد نشبت فى إقليم (الهرسك)، ظهرت أولاً على هيئة صدامات مذهبية بين الأكثرية المسيحية والأقلية الإسلامية، واتسع نطاقها ودخلت الصرب والجبل الأسود الحرب وثار البلغار بينما تضاربت آراء الدول الكبرى إزاء هذه التطورات إذ كانت روسيا تريد التدخل مؤيدة للثوار وأعداء الدولة العثمانية فى البلقان بينما كانت بريطانيا تهدد بالتحرك العسكرى المضاد. وكانت روسيا مرتاحة لتطورات الحرب طالما هى ضد مصالح العثمانيين. ولكن لم تلبث القوات العثمانية أن أنزلت هزيمة شديدة بالجيش الصربى، وهددت هذه القوات العثمانية بلغراد نفسها، وهنا تدخلت روسيا وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية. وعبرت جيوشها الولايتين الرومانيتين (الإفلاق والبغدان)، ولم

تلبث أن دخلتا الحرب ضد الدولة العثمانية. وبينما كانت بريطانيا تجتهد فى حصر نطاق الحرب وإيقافها – لما فى ذلك من مصلحة لها – كانت الجيوش العثمانية تدافع بشجاعة – ترددت فى أرجاء أوروبا – عن بلفنا Plevna .

وقد نهجت روسيا أحكم الطرق فى هذه الظروف، فوقعت صلحًا منفردًا مع الدولة العثمانية فى سان ستفانو San Sitefano فى ٣ مارس، وكانت تأمل من وراء هذا أن تحتفظ بجميع مكاسبها دون أن تسئ إلى إنجلترا، لأنها لم تدخل القسطنطينية، كما اقترحت أن تجلو عن أدرنة: أما فى آسيا فقد اقترحت روسيا ضم قارس وأردهان، أما بالنسبة لفتح أرضروم والجلاء عنها، فلم يكن مطلبًا متطرفًا، والواقع أنها بذلك تفرض سيطرتها على معظم أرمينيا. أما المكاسب المباشرة فى أوروبا فإنها تتمثل فى استعادة ذلك الجزء من إقليم بسارابيا الذى كان قد ضم إلى رومانيا ١٨٥٦، وفى تقدم روسيا إلى مصب الدانوب، وقد اقترحت روسيا تعويض رومانيا عن هذه المنطقة الخصيبة التى حرمت منها بإعطائها ثلثى إقليم دبروجا Dobruija القاحل. ولم تكن هذه معاملة كريمة لحليف مقدام فى الحرب ولكن رومانيا كانت دولة لاتينية، وكان هدف روسيا من وراء ذلك تمجيد السلاف.

وفى سبيل هذا الغرض واجهت روسيا متاعب لا يستهان بها. بسبب أن إسكندر كان قد وعد فرنسيس جوزيف بأن تحتل النمسا والمجر بلاد البوسنة والهرسك، وقد كانت البوسنة إقليمًا صربيًا تحلم الصرب بضمه إليها. وبحرمان إقليم البوسنة وإنكاره عليها تكون روسيا قد تخلت عمليًا عن الصرب. حقًا لقد ألحت روسيا فى سان ستفانو على توسيع حدود الصرب وعلى حصولها على نيش، وما كان اسكندر ليستطيع أن يفعل شيئًا أكثر من ذلك للصرب، بل لقد أوصى بلجوئها إلى النمسا والمجر، لالتماس العون الدبلوماسى. ويبدو أنه ظن أن الصرب لابد أن تقع تحت نفوذ النمسا والمجر. أما بالنسبة للجبل الأسود فقد فعل أكثر من ذلك، فقد رأى أن هذه

الإمارة قد اتسعت رقعتها – ولو أنها لم تحصل على ميناء علـى البحـر أو على حدود ملاصقة للصرب – وأعلن فى وضوح أنه سوف يؤيد اسـتقلالها ضد النمسا والمجر.

أما الورقة الرابحة فى يد روسيا فهـى دولـة بلغاريـا الجديـدة أو "بلغاريا الكبرى" التى وضعت تصميمها فى سان اسـتفانو، ومـدى الجـدل لمطالب العنصرية البلغارية إلى أبعد حد. فبلغاريا لم تشمل الرقعـة الحاليـة فحسب، بل ضمت إليها الخط الساحلى اليونانى الجديد الذى يمتد غربًا مـن ميناء قوله Kavalla إلى قرب ميناء سالونيك، ومعظم الجزء الذى يعـرف الآن بمقدونيا الصربية. وكان يمكن على هذا النحو تقوم فى البلقـان دولـة جديدة من الفلاحين البلغار الأشداء، فإذا ما تحررت (كما كان مـأمولاً) ثـم سيطرت عليها روسيا فى المستقبل أمكنها أن تتحكم فى كل المنافذ إلى كـل من سالونيك والقسطنطينية، وإذا ما استردت روسيا قوتهـا البحريـة فـى المستقبل، أمكنها أن تعمل ضد القسطنطينية بمساعد الحليف البـرى القـوى المرابط على حدود الترك. ومن الواضح أن الخطـة. وضـعت لمصـلحة روسيا، وبنيت على فكرة أن بلغاريا – التى تكلفت حريتها أرواح عدة آلاف من الروس – لابد أن تكون فى المستقبل أداة طيعة وخادمًا لقيصر روسـيا. والواقع – كما أثبتت الحوادث – أن الأمر ما كان لينتهى إلى ذلك وقد أخطأ دزرائيلى وإسكندر الثانى كلاهما، إذا كان هذا فى حسابهما، إن اتفاقية سـان ستفانو قد ارتكبت فى الحقيقة إثما بالإغداق نوعًا ما على بلغاريا، ولم تتـوخ العدل إلى حد كبير، مع الصرب، أو اليونان، أو ألبانيا، أو رومانيا. لـو أن ألبانيا استقلت، وضمت أبيروس وتساليا إلى اليونان، وبقى الجزء الجنـوبى من بسارابيا مع رومانيا، لو أن ذلك حدث (كما تم فيم بعد) لجاءت التسـوية خيرًا مما كانت عليه حيث يمكن عند ذاك إغراء الصرب بقبول شمال غرب مقدونيا. وربما وجدت لها فى ذلك عزاء عن ضياع البوسنة.

ولم يتدخل فى تقرير وجهة النظر البريطانية أى اعتبار اللهم إلا مقاومتها لروسيا، ولقد تخلص دزرائيلي من المتخوفين في وزارته، وعين لورد سولسبورى وزيرًا للخارجية فى آخر مارس. ولم يكن الوزير على اتفاق تام مع رئيسه، ولكنه كان على أية حال مهيأ لمعارضة خلق (بلغاريا الكبرى) التى يمكن من وجهة النظر الإنجليزية، أن تكون عتبة تخطو عليها روسيا إلى القسطنطينية. وما أن تولى سولسبورى منصب الوزارة، بعد استقالة دربى، حتى أصدر فى أول أبريل منشورًا بهذا المعنى. وبدأ يفاوض روسيا. وكانت بريطانيا والنمسا والمجر قد طلبتا بالفعل عقد مؤتمر لإعادة النظر في شروط اتفاقية سان ستفانو. وكان سولسبورى قد وافق نهائيًا على البنود الرئيسية فيها شريطة أن تتخلى روسيا فى المؤتمر القادم عن مشروع (بلغاريا الكبرى). ومعنى هذا أن تتقلص بلغاريا الجديدة إلى ثلث الرقعة الموضوعة فى سان ستفانو، فتمتد فقط من الجنوب إلى جبال البلقان. أما مقدونيا وساحلها الجنوبى فيعادان إلى الدولة العثمانية. وهناك قسم ثالث فى جنوب الجبال مباشرة، وهذا يطلق عليه "الروملل الشرقى" ويتمتع بالحكم الذاتى تحت سيادة الدولة العثمانية مباشرة، وكان الهدف الحقيقى من وراء هذه الترتيبات هدفًا حربيًا، وذلك لاستيلاء الدولة العثمانية على الروملل الشرقى حتى جبال البلقان، يؤمن لها خطًا محصنًا يدافع عن أدرنة والقسطنطينية خطر تقدم الروس من جهة الدانوب. فما أن وافقت روسيا خاصة على هذا العرض حتى رضيت بريطانيا بالاشتراك فى المؤتمر.

ويبدو أن دزرائيلى قد ظن أنه أمن الأتراك فى أوروبا بهذه المفاوضات المباشرة السابقة على المؤتمر مع روسيا، تلك المفاوضات التى لم يحط بها الدولة العثمانية علمًا. كما أمن الدولة العثمانية فى آسيا وأمن طريق بريطانيا إلى الهند بمفاوضات مباشرة سابقة على المؤتمر مع الدولة العثمانية، ولم يحط روسيا علمًا بها. وقد أعلن عند اجتماع الوزارة فى ٢٧ من مارس أن النمسا ستعمل على إيجاد تسوية للموقف بالنسبة لبلغاريا، وأن

الخطر المتبعث من أرمينيا هو الذى يجب الاحتراس منه. ويجب أن يقابل اقتراح روسيا بالحصول على باطوم وأردهان وقارس باحتلال (جزيرة أو موقع على شاطئ آسيا الصغرى، يوزان وجود روسيا فى أرمينيا، وقبرص مفتاح غربى آسيا) ويمكن أن تعد لتكون مخزنًا للسلاح وميناء، وهى ملائمة كنقطة للوثوب على الإسكندرونة. وقد عقد اتفاق موجز بين إنجلترا والسلطان، فإذا ضمت روسيا قارس وباطوم وأردهان، فإن على إنجلترا أن تحتل قبرص، وتدافع بقوة السلاح عن أملاك الدولة العثمانية الباقية فى آسيا ضد روسيا. ووعد السلطان، فى مقابل ذلك بإدخال الإصلاحات لحماية المسيحيين وغيرهم من رعايا الباب العالى فى هذه الممتلكات (الأسيوية). وفى ٢٦ من مايو عرف أن السلطان سوف يقبل هذا، وفى ٤ من يونيه وقع الاتفاق الرسمى وفى ٢ من يونيه كان دزرائيلى وسولسبورى قد عينا ممثلين لبريطانيا ووافقا على حضور المؤتمر، وكان آخر الأمر أن عقدت مع النمسا والمجر اتفاقية سرية تجيزها احتلال البوسنة والهرسك. وخلاصة القول أنه كان هناك اتفاق سرى بين إنجلترا وبين كل من روسيا، والنمسا والمجر، والدولة العثمانية قبل افتتاح المؤتمر، على أن كلا من روسيا والنمسا والمجر لم تعلم شيئًا عن اتفاقية قبرص، وأن الدولة العثمانية بدورها لم تعرف شيئًا عن اتفاقية البوسنة، وعندما التقى دزرائيلى ببسمارك قبل انعقاد المؤتمر فى ١٣ من يونيه، وحصل على وعد بالنظر فى موضوع بلغاريا، ولم يكن ثمة خوف كبير من حيث النتيجة، حيث تم بالفعل الاتفاق على الموضوع الرئيسى، وعلى غرار أعظم المؤتمرات نجاحًا، كان هذا المؤتمر ناجحًا، نتيجة للاتفاق سلفا على المسائل الرئيسية فيه.

عرض بسمارك أن تكون برلين مقرًا للمؤتمر، كما عرض أن يكون هو نفسه وسيطًا أمينًا. والحق أن وساطته كانت مثارًا للريبة، لأنه لم يدخر وسعًا فى مساعدة النمسا والمجر فى المفاوضات، وضغط فى بعض الأوقات على عدوتها القديمة روسيا. وقد غنم أندراسى مندوب النمسا والمجر أكبر

غنيمة. فقد رفض بالفعل الدخول فى حلف دفاعى مع دزرائيلي: ولكن ما أنفقه من ورق ومداد كان أبلغ أثرًا وأقوى مفعولاً من أموال روسيا ودماء أبنائها، فقد سلمت البوسنة والهرسك إلى أندراسى Andrassy لاحتلالها سياسيًا، وسنجق نوفى بازار لاحتلاله عسكريًا. وقد فصل هذا الاحتلال بين الصرب والجبل الأسود، ولما كانت هذه الإمارة الأخيرة شديدة الميل إلى روسيا، فقد تقلصت حدودها كثيرًا عما منح فى سان ستفانو وقد وضعت الصرب علميًا فى منطقة نفوذ النمسا والمجر، وأعلن استقلال الدول الثلاث الصرب والجبل الأسود ورومانيا. أما روسيا التى كانت قد ارتضت إنقاص رقعة بلغاريا إلى الثلث. فإنها شرعت تسعى لتجريد هذا التنازل من أية قيمة له، حيث حاولت أن تمنع الأتراك من وضع حاميات لهم فى الروملى الشرقى على طول خط جبال البلقان، وكان من الطبيعى أن يرفض دزرائيلى الموافقة على ذلك ومن المحتمل أن تكون محاولة روسيا هذه كيذا، وليست تهديدًا بتعكير السلم، وقد أذعنت روسيا. وعلى أية حال، وفى وقت مبكر من المؤتمر شطرت بلغاريا الكبرى إلى ثلاث أقسام، وفق الأسس التى اتفق عليها. واستعادت روسيا بسارابيا من رومانيا، وعوضت حليفتها القديمة عنها بثلثى إقليم دبروجا، وكان الأصح أن يكون من نصيب بلغاريا.

أما فى آسيا فقد عدلت ترتيبات سان استفانو تعديلاً جوهريًا نتيجة ضربة دزرائيلى فيما يتعلق بقبرص. وعندما أدركت روسيا عزمها على الاحتفاظ بقارس وأردهان وباطوم، كشف دزرائيلى النقاب عن اتفاقية قبرص (٧ يوليه) وأصدر الأوامر إلى الأسطول الإنجليزى بالتوجه إلى قبرص وقد أظهرت روسيا الغضب، ويبدو أنها رغم تأكيدات دزرائيلى بعكس ذلك فازت عليه بمسألة الحدود الروسية التركية فى آسيا الصغرى. والحق أن دزرائيلى كان صاحب مران وخبرة كبيرة فى موضع الطريق إلى الهند، وقام بصفة خاصة بتحريات كثيرة فى موضوع الدفاع عن العراق ضد روسيا. ولكن مشروعه للدفاع لم يكن كاملاً من الوجهة العلمية، وعلى هذا انتهى المؤتمر،

وهدأت الدولة الكبرى، وقدمت الملكة فكتوريا لدزرائيلى دوقية، ومنحته هـو وسولسبورى وسام ربطة الساق، وسط الحماسة التى أثارها إحكام المسرحية، ومثلتها عبارة "السلام مع الشرف" ومن الخطأ أن ننكر أن دزرائيلى أظهـر شجاعة كبيرة فى هذه الأزمة، ولكن الشجاعة فى الدبلوماسية يجدر أن تقترن بالمعرفة، ومن هنا كان زاد دزرائيلى ضئيلاً، فهو لم يحاول الحصول عليها من لورد سولسبورى الذى كان أكثر منه دراية ومعرفة ويبدو أنه لـم يكـن يؤمن بقوة الروح القومية الناشئة في شبه جزيرة البلقان، ولم يكن لديه أيـة فكرة عن مقاومة روسيا إلا بقوة السلاح. وكان فى إيمانه بفضائل السـلطان عبدالحميد، وبرغبة الأتراك فى حماية الرعايا المسيحيين وتحسين أحـوالهم سواء فى أوروبا أو آسيا، مخطئًا خطأ فاحشًا. وسرعان ما انتهت سياسته فى آسيا-إلى لا شئ. وقد ثبت أن ذهاب المبعوثين العسكريين البريطانيين إلـى أرمينيا لترتيب الدفاع عنها ضد روسيا، كان عديم الجدوى. وفى ١٨٨٠ حين تولى جلادستون الوزارة أحل قناصل سياسيين محل هؤلاء العسكريين، فلما عاد سولسبورى إلى الوزارة ١٨٨٦ قبل هذا التغيير فى صمت، كأى رجـل عاقل. ولكن هؤلاء القناصل السياسيين لم يكونوا أكثر توفيقًـا فـى وقـف المذابح، من العسكريين فى تنظيم الدفاع: وتتويجًا لهذا كله أعلنت روسيا فى يوليه ١٨٨٦ عن عزمها على إغفال تصريحها المدون فى المادة ٦٩ معاهدة برلين، والذى يعترف بأن باطوم ثغر تجارى أساسًا" وشرعت فى تحصينه. فكأن كلا من روسيا والدولة العثمانية لم تقر سياسة دزرائيلى الآسـيوية أو تعبأ أو تتمسك بها. ولم تصبح قبرص يومًا مخزنًا للسلاح أو قاعدة بحريـة، ويمكن أن تكون أى شئ إلا أن تكون "جبل طارق" آخر فى شـرق البحـر المتوسط. ولم يحاول السلطان قط أن يفى بوعده بالإصلاح فى آسيا، بل إنه بعد فترة من الزمن شرع عمدًا فى تدبير المذابح لرعاياه الأرمـن، دون أن يلقى بالاً لاعتراض بريطانيا واحتجاجها. وقد أتت الكتب الزرقاء البريطانية ١٨٩٦ على ذكر القصة المروعة لهذه الفظائع. أما الكتاب الأزرق الآخـر

الذى صدر فى ١٨٩٨ فقد عدد ضمانات والتزامات بريطانيا ومنها التزامها بالدفاع عن الدولة العثمانية فى آسيا "ووعد السلطان بإدخال الإصلاحات اللازمة لحماية رعاياه المسيحيين". وبعبارة أخرى لا يزال السلطان يطالب بضمان إنجلترا لحماية آسيا الصغرى، بل الظاهر أنه يستطيع أن يضعه موضع التنفيذ، رغم أن الكتب الزرقاء البريطانية أثبتت أنه ذبح رعاياه المسيحيين هؤلاء بطريقة أشد ما تكون وحشية، وكان قد وعد بحمايتهم فى نفس الوثيقة التى ضمنت ممتلكاته ضد الغزو.

ولم تكن سياسية دزرائيلى فى أوروبا - رغم إخفاقها - مستعصية على العلاج. حقًا أسلمت مقدونيا إلى حالة حرب فتاكة وعناء كبير، ولكن الخطأ الكبير فى فصل بلغاريا عن الروملى قد أصبح نهائيًا. وكان جلادستون فى بعض الأوقات تتجلى لبصيرته بعض الحقائق التى يرفضها دبلوماسيون أكثر احترافًا. وقد كان له شئ من ذلك قبل مؤتمر برلين بنحو عشرين عامًا، فقال "ومن المؤكد أن المقاومة التى يمكن وقوفها فى وجه روسيا تتمثل فى قوة وحرية الدول التى سيكون عليها أن تقاوم، فالمطلوب إقامة حاجز حى بينها وبين الدولة العثمانية وليس ثمة حاجز يعدل صدور أحرار الرجال. ومن المحقق أن اتحاد ملدافيا وولاشيا فى رومانيا كان أبلغ فى مقاومة روسيا من فصلهما وبنفس الطريقة أدى توسيع بلغاريا إلى تحررها من رقبة روسيا.

وقد أعوزت الحصافة روسيا إلى حد كبير فى تعاملها مع بلغاريا الجديدة، ففى أبريل ١٨٧٩ أصبح إسكندر باتنبرج أميرًا عليها، وكان ابن أخ الإسكندر الثانى قيصر روسيا. وكان قليل الخبرة فى معاملة رعاياه، وكان واقعًا تحت تأثير روسيا، كما أصبح أحد القواد الروس رئيسًا للوزارة، وآخر وزيرًا للحرب. وقد حاولوا اضطهاد البلاد وتهديدها مما عجل بإثارة الاستياء المرير لدى البلغار. وفى ١٨٨٠ ظهرت مؤامرة الروملى الشرقى وطرد

الثوار البلغار هناك حاكمهم العثماني، وطالبوا بوحدة قسمي بلغاريا، ودعـوا الأمير اسكندر باتنبرج ليكون حاكمًا عليهم، وكانت روسيا تنظر إلى الحركة بعين العداء، ولكن ستمبلوف Stambulov زعيم بلغاريا القوى، أبلغ الأمير إسكندر أنه سوف يطرد ما لم يقبل الاتحاد، فسلم الأمير إسـكندر بشـروطه وقبل الاتحاد، فاستشاطت روسيا غضبًا وسحبت كل ضباطها مـن الجـيش البلغارى، وما كان أعظم سرور البلغاريين حين رأوهم يرحلون. وتوسـلت روسيا إلى الدول الأخرى لمنع اتحاد الروملي مع بلغاريا. ولم تبـد النمسـا والمجر اعتراضًا، يقينًا منها بأن بلغاريا القوية سوف تناصب روسيا العداء. وماذا تفعل إنجلترا، وهي التي خلقت الروماللي الشـرقي، وخـاطرت فـي ١٨٧٨ بالحرب لأنها لا توافق على انضمام الروملي إلى بلغاريا؟ لقد كـان لورد سولسبورى آنذاك رئيسا للوزارة الإنجليزية وكان يمكن قطعًا أن يؤذى روسيا، ولكن كم كانت دهشة الجميع عندما لم يفعل لم يفعل ذلك. لقد تعلـم سولسبورى الدرس الذى لم يتعلمه الآخرون، وفي هدوء وافق علـى اتحـاد يوقن أنه سيساعد على إقامة سلام دائم. ومن ثم يكون "الحاجز الحى المكون من صدور أحرار الرجال قد أقيم فى طريق روسيا إلى القسطنطينية.

ومهما كان أمر توحيد بلغاريا، فإنها لن تتخلص نهائيًا من غضـب روسيا، ومن حقد جارتها السلافية. وقد سعت الصرب الآن للتدخل، فإن من أفدح عيوب مؤتمر برلين إغفال المطالب العادلة للصرب. والقول إن روسيا طلبت إليها أن تلتمس تأييد النمسا والمجر وأنها فى ١٨٨١ وقعت مع النمسا والمجر ميثاقًا سريًا أصبحت بمقتضاه عالة تعتمد عليها عمليًا والآن فجأة فى ١٤ من نوفمبر ١٨٨٥ أعلنت الصرب الحرب على الدولة الجديدة بلغاريـا، وانتصر البلغار بعد معركة دامت ثلاثة أيام فى سلفنيكا Slivnica ، وبـدأوا يتقدمون نحو الصرب، ولكن الأمير اسكندر تلقى إنذارًا نهائيًا مـن النمسـا والمجر ينذره بالارتداد، فالتزم جانب الطاعة، وارتد ليحكم شطرى بلغاريـا ولكن سرعان ما وجد أنه لن يسود السلام حكمه. وفـى أغسـطس ١٨٨٦

اختطفت أنصار روسيا الأمير السئ الحظ وجاءوا به إلى الأراضى الروسية فكان لهذا رد فعل شديد فى بلغاريا لمصلحة الأمير، ولكنه تخاذل وأساء إلى نفسه فى برقية بعث بها إلى القيصر، حتى أرغمه ستمبلوف والوطنيون البلغاريون على اعتزال الحكم. وبعد ذلك فى ١٨٨٧ أصبح الأمير فرديناند دى ساكس كوبرج Ferdinand de Saxe Coburg حاكمًا على بلغاريا، وقد انتهج سياسة قوية معادية لروسيا.

وعلى هذا النحو تمت تصفية واحدة من أسوأ النتائج التى تمخض عنها مؤتمر برلين فى السنوات العشر التى أعقبته، ولكن بقيت مساوئ معينة تعذر استئصالها. فقد باتت أرمينيا فى شقاء وأهوال، ولكن مقدونيا كانت تعانى البؤس كما كانت مهددة بالخطر، فإن الدول العظمى رخصت للسلطان فى أن يذبح ما يشاء فى أرمينيا، ولكنها لم تكن فى نفس الوقت مستعدة لمنحه مثل هذه الرخصة فى مقدونيا. ففيها رجال يجرى فى عروقهم الدم اليونانى والبلغارى والصربى، وفيها لدسائس روسيا والنمسا والمجر فرص بغير حدود، وكان من المحقق أن هذه المساوئ التى تمخض عنها مؤتمر برلين أن تستمر إلى الأبد ولكن عام ١٨٨٦ يميز بفترة سكون ساد الموقف، ومن ثم سنح للقوم أن يتدبروا الأمر فى سائر المشكلات الكبرى فى أوروبا.

ويقول أحد الكتاب اللامعين "إن الدلالة الحقيقة لمؤتمر برلين ١٨٧٨ تتمثل فى أن بسمارك اتخذ من أندراسى زميلاً ومن دزرائيلى أداة له، وأنه كسب النمسا والمجر وسيطر عليها دون أن يجرح شعور روسيا. ويصدق هذا القول تمامًا بالنسبة لدأب بسمارك على التأييد المطلق للنمسا والمجر، ولكنه بجانب الدقة التامة فيما يختص بروسيا فقد كان إسكندر الثانى فى شدة الضيق من موقف بسمارك فى المؤتمر، حتى أنه فى أبريل ١٨٧٠ كتب إلى وليم الأول إمبراطور ألمانيا يعبر عن شكوكه ومخاوفه فى إمكان الاحتفاظ بالسلام بين روسيا وألمانيا، وقد اشتد هذا الغضب فى ١٨٨٥/ ١٨٨٦ حين

وجدت روسيا أن بسمارك لا يؤيدها فى أزمة بلغاريا، وهكذا نرى فى فـــى عام ١٨٧٨ الأصول البعيدة للنفور بين روسيا وألمانيا، مما شطر أوروبا إلى معسكرين: الروسى الفرنسى، والأحلاف النمساوية الإيطالية الألمانية. ولكن قبل أن نستعرض تكوين هذه الأحلاف العظمى التى انتهت آخر الأمر إلـــى التصارع فيما بينها، يجدر بنا أن نتجه إلى مجالات أخرى. لقد أوضح هــذا الفصل كيف أن بسمارك هيأ لروسيا فرصة فى البلقان: وكيف أنها عجــزت عن الإفادة منها كل الفائدة، وكيف أنه فى النهاية كان مضطرا إلى كبح جماح نشاطها. أما الفصل التالى فيبين كيف أن بسمارك مكن لفرنسا وبريطانيا من انتهاز الفرصة فى مجال المشروعات الاستعمارية حتى اقتحم هو نفسه هــذا المجال فشرع يحد من أطماعهما، والحقيقة التى تقول بأنه حتى بسمارك وجد نفسه فى النهاية قد حد من نشاط إنجلترا وفرنسا وروسيا على السواء — هذه الحقيقة نفسها تفسر كيف أن خلفاءه الذين هم أضعف منه نجحوا فى النهايـــة فى إثارة هذه الدول.

ثالثًا: مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ومقرراته.

حين تفاقمت المسألة الشرقية اقترحت النمسا عقد مؤتمر من الـــدول الكبرى فى العاصمة الألمانية وشجع بسمارك هذه الرغبة ولما وثقت الروسيا من حياد ألمانيا والنمسا أقدمت على الحرب مع الدولة العثمانيـــة معتقــدة أن إنجلترا لن تستطيع التدخل هذه المرة لنصرة الدولة العثمانية.

كان سولسبرى بخلاف رئيسه دزرائيلى يود الاتفاق مع روسيا على حل المسألة الشرقية ولو أدى الأمر إلى تقسيم الدولـــة العثمانيـــة. ودخلــت الروسيا الحرب وكانت خطتها الإسراع بعبور الدانوب ومهاجمـــة القـــوات العثمانية ثم اختراق البلقان ومهاجمة القسطنطينية نفسها. وبذا تضـــع حـــدًا لمسألة الدولة العثمانية. كما تضع الدول أمام أمر واقـــع. وأخيـــرًا انهـــارت أمامها القوات العثمانية فى ميدان البلقان والقوقاز.

ودعا الانتصار الروسى إلى التفكير فى شروط الصلح التى تفرض على الدولة العثمانية وفى هذه الأثناء ازدادت العلاقات سوءًا ورأت الحكومة البريطانية أن الآستانة والمضايق قد وقعت فى خطر مباشر، وأخيرًا فرض الروس معاهدة سان استيفانو على الباب العالى وبها تستقل رومانيا نهائيًا عن الدولة العثمانية وتأخذ جزءًا من دلتا الدانوب وتضم الروسيا بسارابيا كما تضم إقليم الدوبروجا إلى بلغاريا وتضم الجبل الأسود وبعض أجزاء من البوسنة والهرسك، وأما بلغاريا فتصبح ولاية كبيرة مستقلة فعليًا. وأصبح على الدولة العثمانية إرضاء الرعايا الروس فى الدولة وأن تعترف بحرية المضايق وأن تغلق البحر الأسود فى وقت الحرب أمام أعداء الروسيا وأثارت هذه المعاهدة عاصفة فى إنجلترا والإمبراطورية النمساوية ولذا لم تنفذ هذه المعاهدة، وانتقل مركز الأهمية من الآستانة إلى فيينا ولندن وبرلين وكانت من النمسا وإنجلترا لا يرضى عن زيادة النفوذ الروسى فى بلغاريا دون أن يكون للنمسا نفوذ معاد فى غربى البلقان. ولقد طلب أندراسى المستشار النمساوى عرض معاهدة سان استيفانو على مؤتمر برلين وأيدت إنجلترا الطلب النمساوى وكذلك ألمانيا واستطاعت روسيا أن تعترف بحث النمسا والمجر فى احتلال البوسنة والهرسك وبذا زالت المعارضة النمساوية.

وأما المفاوضات بين إنجلترا وروسيا فقامت بين سولسبرى والسفير الروسى فى لندن شوفالوف وبينت الحكومة الإنجليزية أن معارضتها لمعاهدة سان استيفانو قائمة على أسس منها:-

أولا: أن المعاهدة أوجدت دولة بحرية جديدة هى بلغاريا.

ثانيًا: أنها وضعت الباب العالى تحت رحمة روسيا. وفعلاً قبلت الروسيا تعديل شرط معاهدة سان استيفانو على أساس هذه المقترحات البريطانية.

وفى هذه الأثناء عملت إنجلترا على عقد معاهدة دفاعية مع الباب العالى تحتل بها إنجلترا قبرص.

وعقد مؤتمر الدول الكبرى فى برلين العاصمة الألمانية برئاسة بسمارك المستشار الألمانى لإعادة النظر فى معاهدة سان استيفانو ولكن فى الواقع لتسجيل الاتفاقات التى تمت بين روسيا وإنجلترا وبين روسيا والنمسا والمجر بخصوص معاهدة سان ستيفانو.

هذه هى المقررات لمؤتمر برلين والتى تضمنتها، معاهدة برلين وهذه المقررات تتكون من أربع وستين مادة وقد بدأت بالديباجة وهى "صاحب الجلالة القيصر الألمانى، وصاحب الجلالة قيصر النمسا والمجر ورئيس الجمهورية الفرنسية، وصاحب الجلالة ملكة المملكة المتحدة وإمبراطورية الهند وصاحب الجلالة ملك إيطاليا، وصاحب الجلالة إمبراطور الروسيات كلها، وصاحب الجلالة إمبراطور الدولة العثمانية رغبة منهم فى تقرير فكرة للنظام الأوروبى تبعًا لنصوص معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) ولجميع المسائل التى ظهرت فى الشرق نتيجة لأحداث السنوات الماضية للحرب التى وضعت نهاية لمعاهدة سان استيفانو. على اتفاق تام بأن عقد مؤتمر هو خير وسيلة لتسهيل التقارب بينهم ولذا عين جلالتهم ورئيس الجمهورية الفرنسية ممثليهم (الأسماء) الذين اجتمعوا وفقًا لاقتراح النمسا والمجر ودعوة ألمانيا وخولوهم كل السلطات.. وفقًا للعرف الدولى".

وقد اتفقوا فيما بينهم على الشروط الآتية:

١- تشمل ولاية بلغاريا كل الأراضى الآتية: (حدودها) ... ويكون تعيين هذه الحدود عن طريق لجنة أوروبية تمثل فيها الدول الممثلة وتهتم هذه اللجنة بمسألة ضرورة دفاع السلطان عن الحدود البلقانية للروميللى الشرقية.

٢- أمير الولاية ينتخبه السكان ويثبته الباب العالى بموافقة الدول ولا يمكن لأحد إعفاء الأسرات الحاكمة فى أوروبا أن ينتخب أميرا لبلغاريا.

٣- يضع مجلس أعيان بلغاريا دستورًا للولاية قبل انتخاب الأمير

٤- تأكيد حرية الاعتقاد الدينى والمساواة بين السياسيين والمدنيين من البلغاريين.

٥- الإدارة المؤقتة لبلغاريا بين مندوب روسى قيصرى ويساعده مندوب عثمانى والقناصل الذين تثبتهم الدول الموقعة على هذه المعاهدة ويفصل فى المنازعات التى تقوم بين المندوبين قناصل الدول.

٦- لا يمكن للفترة المؤقتة أن تستمر أكثر من تسعة أشهر من وقت موافقة الدول على هذه المعادة.

٧- يحافظ على كل المعاهدات التجارية والبحرية المعقودة بين الدول الأجنبية والباب العالى والتى لا يزال معمولاً بها فى الوقت الحاضر فى بلغاريا.

٨- خاصة بالجزية التى تدفعها بلغاريا للباب العالى وتحديد الدول ومقدارها ومقدار الدين العثمانى الذى يخص بلغاريا.

٩- خاصة ببعض واجبات بلغاريا.

١٠-لا يقيم الجيش العثمانى فى بلغاريا وتهدم جميع الحصون القديمة على حساب الولاية البلغارية فى مدى عام ولا يمكن بناء حصون جديدة.

١١-خاصة بحقوق المسلمين فى بلغاريا.

١٢-في جنوب البلقان (جبل) تقوم ولاية الروملي الشرقية وتكـــون تحت سلطان الباب العالي السياسي والحربي المباشر وتعطـــى استقلال إداري.

١٤-، ١٥-، ١٦: خاصة بحدود الروملي الشرقية وحدود السلطان فيها.

١٧- يعين الباب العالي الحاكم العام للروملي الشرقية بموافقة الدول لمدة خمس سنوات.

١٨، ١٩، ٢٠، ٢١- تختص بالروملي الشرقية وتنظيمهـــا الإداري والمالي وحقوقها الدولية وحقوق لا تتعدى خمسين ألف جندي.

٢٢- قوات الاحتلال الروسية في بلغاريا والروملي الشرقية تتكون من ثمان فرق لا تتعدى خمسين آلاف جندي.

٢٣- يتعهد الباب العالي بتطبيق الدستور الذي أعطي لكريـــت فـــي سنة ١٨٦٨ مع إدخال التعديلات الضرورية.

٢٤- في حالة ما إذا لم يتفق الباب العالي مع الدول الإفريقية علـــى مسألة تعديل الحدود الإفريقية تعرض الدول الكبرى وساطتها.

٢٥- مناطق البوسنة والهرسك تحتلها وتديرها النمسا والمجر، وتظل الإدارة العثمانية باقية في سنجق نوفي بازار.

٢٦- يعترف الباب العالي باستقلال الجبل الأسود، ٢٧.

٢٨- خاصة بحدود الجبل الأسود.

٢٩- يضم الجبل الأسود انتيفاري والساحل والملحق بها.. ولا يجوز أن يكون للجبل الأسود قوة بحرية.

٣٠- تتعلق بحقوق المسلمين في الجبل الأسود.

٣١- خاصة بممتلى الجبل الأسود فى أملاك الدولة العثمانيــة فــى البلقان.

٣٢، ٣٣- خاصة بما يتحمله الجبل الأسود من الدين العثمانى.

٣٤- تعترف الدول باستقلال الصرب.

٣٥، ٣٦- تختصان بعلاقة الصرب مع الدول الخارجية ومع الدولة العثمانية ومع النمسا والمجر.

٣٩- تختص بالمسلمين فى الصرب.

٤٠، ٤١- تختصان بإخلاء كل من الصربيين والعثمانيين الأراضى التى يحتلها كل فريق منهم من ممتلكات الأخر.

٤٢- خاصة بتحمل الصرف جزءًا مــن الصـــربيين والعثمـــانيين والأراضى التى أضافتها إلى ممتلكاتها.

٤٣- تعترف الدول باستقلال رومانيا.

٤٤، ٤٥: تتخلى رومانيا عن بسارابيا التى كانت قــد أخــذت مــن روسيا وفقًا لمعاهدة باريس سنة ١٨٥٦.

٤٦- تمتلك رومانيا الجزء المكون لدلتا الدانوب وتأخذ جــزء مــن جنوب الدوبرجا.

٤٧- تختص بمسألة وحقوق الصيد فى دلتا الدانوب.

٤٨- لا تفرض رومانيا ضرائب مرور على التجارة المارة بها.

٤٩، ٥٠- خاصة بحقوق رومانيا وواجباتها.

٥١، ٥٢- لصيانة الملاحة في الدانوب وهي مصلحة دولية تقـــرر الدول ألا يتبقى حصون على النهر من البوابة الحديدية إلى المصب ولا توضع فى هذا الجزء سفن حربية.

٥٣- تمثل رومانيا فى لجنة الدانوب.

٥٤، ٥٥، ٥٦- خاصة بحقوق هذه اللجنة وشروط بقائها.

٥٧، ٥٨- يتنازل الباب العالى للروسيا فى آسيا عن أراضى أردهان وقارص وباطوم.

٥٩، ٦٠- تسترد تركيا وادى الأكرو ومدينة بايزيد وتتنازل تركيـــا لفارس عن مدينة وإقليم ختره.

٦١- يتعهد الباب العالى بأن يحقق على وجه السرعة التحصـــينات والإصلاحات التى تستلزمها حالة أرمينية وحمايتها ضد الشـــركس والكرد ويقدم للدول فى فترات مختلفة تقريرًا عن الإصلاحات (فـــى هذه المنطقة).

٦٢- يعلن الباب العالى رغبته فى منح حرية الاعتقـــاد الـــدينى ولا يجب أن يقف الاعتقاد الدينى عقبة فى ســـبيل الحقـــوق السياســـية والدينية وتعترف بحق القناصل فى حماية رعاياها.

٦٣- المحافظة على معاهدتى ١٨٥٦، ولندن سنة ١٨٧١ فى كـــل شروطهما التى لا تتعارض مع هذه المعاهدة.

٦٤- خاصة بموافقة الدول على هذه المعاهدة - التاريخ ١٣ يوليـــو سنة ١٨٧٨ إمضاءات ممثل الدول.

"لانعقاد المؤتمر والخطة التى سار عليها ومناقشاته وجلساته يحســـن قراءة تقارير وزير الخارجية الفرنسية وانجتـــون المؤرخـــة ١٤، ١٨، ٢١،

٢٤، ٢٦ يونيو وأول يوليو، ٦، ٨، ١٤ فى الوثائق السياسية الفرنسية الجزء الثانى المجموعة الأولى.

ويلاحظ فى مواد معاهدة برلين أنها تشمل المملكة البلغارية وإعتراف الدول باستقلال الدولة العثمانية وكذلك الصرب ولم تحاول معاهدة برلين إيجاد حل للنزاع الذى أصبح شبه دائم بين الدولة العثمانية واليونان بخصوص الحدود بين الدولتين وأكدت استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود وأنشأت بلغاريا التى كانت منقسمة فى أول الأمر وموزعة، كما حاولت معاهدة برلين قبل كل شئ التوفيق بين مصالح الدول الكبرى فى البلقان ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض. فلقد امتد النفوذ الروسى فى آسيا بعد إخضاع القوقاز، وأصبحت حدود الروسيا متاخمة لأرمينية العثمانية، ولكى تعيد إنجلترا التوازن فى شرقى البحر المتوسط لصالحها احتلت جزيرة قبرص، للدفاع عن تركيا الأسيوية حتى يتم إيقاف النفوذ الروسى من أن يمتد إلى الشرق الأدنى.

ونجح بسمارك فى توطيد دعائم السلام الذى كان يهدف إليه وسجل تفوق ألمانيا فى أوروبا وعاد لفرنسا لعب دورها فى حياد أوروبا السياسية كدولة عظمى. وأما الدولة العثمانية فطرد الأتراك من أوروبا. وسجل نمو نفوذ القناصل ذلك النفوذ الذى سيعمل على قتل كل حركة إصلاح سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى أو تشريعى فى الدولة العثمانية وسيعمل أخيرًا على تدهورها النهائى ثم سقوطها.

وإذا كان لمعاهدة برلين من أثر على روسيا فهى ستوجه اهتمامها إلى الإمبرياليوم فى شمال آسيا ووسطها وشرقها حيث أخذت تصطدم بالشعوب الأسيوية الشرقية وبالدولة اليابانية التى بدأت فى الظهور على مسرح السياسة الأسيوية والعالمية كما أخذت تصطدم بالمصالح الأوروبية الإنجليزية والفرنسية فى الصين.

حافظت معاهدة برلين على السلام الأوروبى وعمل التفوق الألمانى فى أوروبا على توجيه نصر الدول الكبرى إلى إتباع سياسة الإمبريالزم السياسى والاقتصادى فى إفريقيا وآسيا. على حساب الشعوب الإفريقية والعربية والإسلامية وشعوب الهند والشرق الأقصى. يحسن بنا أن نعرض شيئًا مما كان يدور فى الطرقات للمؤتمر وفى غرفه الخليفة من اتفاقيات سيكون لها أثرها الخطير على مصير الدولة العثمانية ومصير البلاد الإسلامية التابعة لها وقرب نهاية المؤتمر فى إحدى الطرقات الجانبية فى ٧ يوليو نرأى لسولسبرى وزير الخارجية أن يخبر زميله وزير الخارجية الفرنسية بهذه الاتفاقية اتفاقية ٢١ مايو فثارت ثائرة الوزير الفرنسى ولم يحاول إخفاء استيائه وسارع إلى إنذار حكومته، ثم نشرت الصحف هذه الاتفاقية. وهاجم الملكيون والجمهوريين هذه الاتفاقية هجومًا عنيفًا ثم تغير موقف الرأى العام فى فرنسا فجأة وأخذت الصحافة الفرنسية تناقش سياسة إنجلترا باعتدال وتنتحل لها الأعذار وتجد لها المبررات فى عقد مثل هذه الاتفاقية وسرعان ما علم الرأى العام فى فرنسا باتفاقية قبرص.

وحين أخبر سولسبرى وادنجتون باتفاقية قبرص، بأن فرنسا لن تقبل أبدًا الإخلال بالتوازن الدولى فى شرقى البحر المتوسط والانتقاص من نفوذها فى هذه الناحية ووضع إذلال جديد لفرنسا وهزيمة للنظام الجمهورى، ولذا فوادنجتون لن يستطيع اجبار فرنسا الموافقة على ذلك الموقف الجديد وأنه ليس أمام ممثلى فرنسا سوى الانسحاب من المؤتمر.

وكان كل من بمشارك وسولسبرى مستعدًا لقبول ذلك ولذا أخبر سولسبرى وادنجتون أن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بصفة عامة بمصالح فرنسا فى البحر المتوسط فى لبنان وفى الأراضى المقدسة لا سيما فيما يختص بحماية الكاثوليك فى هذه المناطق وهى على استعداد للإعتراف بأن المصالح الفرنسية فى مصر على قدم المساواة مع المصالح الإنجليزية.

فالحكومة الإنجليزية موافقة على إعطاء فرنسا حرية التصرف في تونس وأن إنجلترا لم تقدم على أى تعديل فى الموقف السياسى فى الشرق الأدنى. دون موافقة فرنسا إذا كان للنمسا والمجر أن تقوم بمهمة حضارية فى غربى البلقان وإنجلترا في آسيا الصغرى، ففرنسا أمامها فرصة لخدمة الحضارة فى شمال إفريقيا.

قبلت الحكومة الفرنسية العرض الإنجليزى الألمانى وكانت الحكومة الفرنسية ترى أن إنجلترا خرجت من الميدان فلم يبق من يهتم بأمر تونس غير إيطاليا والدولة العثمانية فلقد بينت لها فرنسا فى مواقف عديدة أنها لا تعتبر تونس جزء من الإمبراطورية العثمانية. ولما اطمأنت الحكومة الفرنسية إلى موقف إنجلترا عملت على تكشف الموقف في تونس فكلفت قنصلها الجنرال روستان بالاتصال شخصيًا بالباى وعرض مشروع حماية فرنسية عليه بصفته الشخصية لا بصفته الرسمية. وأسرع الباى سيدى محمد الصادق إلى القنصلين الإنجليزى والإيطالى يستشف رأيهما وموقف حكومتهما بإزاء هذه الموضوع وحاول القنصلان بطبيعة الحال تكذيب روستان وأيدا الباى في رفضه لمشروع القنصل الفرنسى، ولذا وجدت فرنسا ضرورة التخلص من عدوها العنيد القنصل ريتشارد ود، وطلبت من حكومته سحبه من تونس حتى لا يقف عائقًا أمام تقدم النفوذ الفرنسى فى هذه البلاد ووجد وادنجتون كل تعضيد من ناحية بسمارك مما اضطر سولسبرى فى أخر الأمر إلى سحب قنصله من تونس وأنهى عمل القنصلية البريطانية من الناحية السياسية وبذلك وضع حدًا للتنافس الفرنسى البريطانى في تونس وكانت تعليمات سولسبرى إلى قنصله الجديد بألا يقوم بأى نشاط سياسى فى تونس. وبذلك لم ينقض صيف ١٨٧٩ إلا وقد اطمئن الفرنسيون تمامًا من ناحية إنجلترا بخصوص تونس.

وكانت إيطاليا هى العقبة الكبرى فى سبيل الفرنسيين وكانت فرنسا على علم بأن إيطاليا محاولتين لفرض سيطرتها على تونس. المحاولة الأولى قبل مؤتمر برلين سنة ١٨٧٠ حين سقطت فرنسا أمام الألمان والمحاولة الثانية كانت عقب برلين نتيجة لازدياد النفوذ النمساوى فى الأدرياتى والبلقان بعد احتلال الجيوش النمساوية للبوسنة والهرسك، فحاولت إيطاليا عن طريق مبعوثها مورس فى فرض حماية على تونس ولكنها فشلت فى المرة الأولى. ولم تكن إيطاليا ولا روسيا تدرى ما حدث من وراء الستائر مناقشات مؤتمر برلين – حقيقة أنه وصل إلى علم الحكومة الإيطالية الشائعات ولكن الحكومة الإنجليزية لم تعط إيطاليا ردًا واضحًا.

حاولت إيطاليا بعد فشلها فى فرض الحماية الإيطالية على تونس أن توجه نشاطها إلى مصر. فحاولت أن يكون لها نفوذ فى مصر مماثل لنفوذ إنجلترا وفرنسا ولكن إنجلترا رفضت هذه المرة قبول وجهة النظر الإيطالية فهى لا تسمح بوضع مصر تحت حماية دولية – وحين حاول إسماعيل الاستفادة من نمو الوعى القومى وضمه إلى جانبه ثارت الدولتان تؤيدهما الحكومة الألمانية على سياسة الخديوى إسماعيل من الباب العالى، وسياسة خلفه فى السنة التالية لمؤتمر برلين ووضع توفيق محل أبيه وسيطرتا عليه فلقد أعادت الدولتان نظام المراقبة الثنائية. وأجاب بسمارك بأنه غير مؤيد مطالب فرنسا وأنه: (خير للإيطاليين أن ينصرفوا إلى معالجة مصائبهم).

وكانت مهمة بسمارك بالنسبة للإيطاليين ساخطة حازمة ولكنه بالرغم من ذلك النزاع القائم بين فرنسا وإيطاليا نتيجة لمعاهدة برلين وبالرغم من ثورة الرأى العام الإيطالى على هذه المعاهدة خرجت إيطاليا من برلين "نظيفة اليدين" كما يقول وزير خارجيتها كورتى.

ولقد صرح خليفة وادنجتون وهو دى فرسنيه بموقف فرنسا حيث ذكر للسفير الإيطالى: "فى كل ما يختص بتونس نرى أن مصلحتنا السياسية

والاستراتيجية تقتضى ألا يعرقل العلاقات بين تونس والجزائر أى نفوذ وأنا نرى أن تونس ما هى إلا امتداد لمستعمراتنا الإفريقية. وأن حريتنا فى العمل فى الجزائر تجعلنا نهتم بكل ما حدث فى تونس وأن سياسة الباى يجب أن تكون مرتبطة بسياستنا".

وأخيرًا رأى الفرنسيون سرعة التدخل الحربى فى توسن وخاصة بعد أن جاءت وزارة الأحرار على الحكم فى إنجلترا ولم تكن راضية عن تصرفات وزارة المحافظين التى سبقتها وكان من أكبر العاملين على سرعة الإقدام على غزو تونس السفير الفرنسى فى برلين سان فاليير فلقد بذل بإقناع ولاة الأمور فى فرنسا بالتدخل قبل أن تقفز دولة أخرى فتحل محل الفرنسيين فى هذه البلاد وأمام هذه القدر رأت فرنسا ألا مفر لها من استخدام القوة ضد تونس لتأديب تونس وإيطاليا ومعالجة إخضاع القبائل التى تقيم على الحدود بين تونس ومراكش وعملت إنجلترا على تقرير الفرنسيين من الاستمرار فى عملياتهم الحربية ضد طرابلس وبينت أنه لن تسمح بذلك فطرابلس فى نظرها جزء من الدولة وكانت إنجلترا تخشى أن يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية وترنو ببصرها إلى مصر كتعويض لإنجلترا من احتلال الفرنسيين لتونس ولذلك لم يمض أكثر من عام إلا وكانت إنجلترا قد ضربت الإسكندرية واحتلت مصر بعد عام. وبدأت المناقشة بين الدولتين تأخذ دورًا خطيرًا يكاد ينتهى بوقوف الحرب حتى تم الوفاق سنة ١٩٠٤.

وأما إيطاليا فلقد نظرت إلى احتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها وسقطت وزارة كيرولى التى كانت تتولى الحكم آنذاك وعرفت أنها لا تستطيع الدفاع عن كرامتها بمفردها ورأت الانضمام إلى ألمانيا ولكن بسمارك ذكر أن الطريق إلى برلين لابد أن يمر على فيينا وعلى إيطاليا أن تحسن علاقتها بالنمسا وأذعنت إيطاليا للأمر وعقد الحلف الثلاثى فى سنة ١٨٨٢.

ووجهت إيطاليا نظرها على أنه المكان الوحيد فى شمال إفريقيا الذى تستطيع الذهاب إليه وبدأ القرن العشرين وقد صممت إيطاليا علـى انتهـاز فرصة تداعى الدولة العثمانية لغزو هذه البلاد – وبهذا تحققت فى آخر الأمر سياسة بسمارك بحذافيرها من حيث تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. وكـان من آثار مؤتمر برلين زيادة توثيق العلاقات بين ألمانيا والنمسا لاسيما بعـد عقد معاهدة التحالف سنة ١٨٧٩ أن اتجه نظر روسيا القيصرية إلى تثبيـت دعائم نفوذها فى آسيا الوسطى الإسـلامية وإيـران والشـرق الأقصـى، فاصطدمت مع إنجلترا فى أفغانستان ومع اليابان في الشرق الأقصى.وكـان من آثار.مؤتمر برلين زيادة اهتمام العثمانيين وخاصة السلطان عبدالحميـد بفكرة الجامعة الإسلامية وبالتقارب مع ألمانيا لتستطيع الوقوف أمام مطـامع الفرنسيين فى تونس ومطامع الفرنسيين والإنجليز فى مصـر وزاد النفـوذ الألمانى فى ممتلكات الدولة العثمانية إلى حـد أخـذت تسـتغله المطـامع الاستعمارية الألمانية الناشئة فحاولت بعد سقوط بسمارك، فوضعت مشروع سكة حديد بغداد لتربط بين برلين واستامبول وبغداد.

وكان نجاح الامبريالزم الأوروبى ونموه بعد مـؤتمر بـرلين مـن عوامل القضاء على ما بقى من الدولة العثمانية نفسـها. بسـقوط السـلطان العثمانى عبدالحميد الثانى سقطت الخلافة من الناحية العملية وأخذ العثمانيون يتمسكون بأهداب مبادئ أخرى كالفكرة الطورانية التى ترمى إلى إحياء لغة الترك وتقاليدهم التركية الصميمة فانقسمت الدولة إلى عنصريها الأساسـيين العنصر التركى والعنصر العربى.

الفصل الثامن

التحالفات الأوروبية

أولاً: محالفات بسمارك

ثانياً: التحالف الإنجليزي اليابانى

ثالثاً: الوفاق الودى البريطانى الفرنسى

الفصل الثامن
التحالفات الأوربية

أولاً: محالفات بسمارك.

يمثل مؤتمر برلين حدًا فاصلاً فى تاريخ أوروبا إذ سبقه ثلاثون عاما من الصراع والتغيير المفاجئ، وأعقبه أربعة وثلاثون عامًا من السلم. ولـم تتغير أى حدود أوروبية حتى عام ١٩١٣، ولن يجدى الأمر قليلاً أن يغرى هذا الإنجاز الهائل لحذق الساسة الأوروبيين بمفردهم أو حتى بشكل أساسى ولا ريبة فى أن السبب الحاسم لذلك كان اقتصاديًا، فإن السر الـذى جعـل بريطانيا دولة عظمى لم يعد سرًا لأن الفحم والصلب قد وفروا الرخاء لجميع أنحاء أوروبا وإعادة صياغة الحضارة الأوروبية وشغل الناس كثيـرًا فـى تجميع الثروة ورغم أن التعريفات الحامية ظلت فى كـل مكـان باسـتثناء بريطانيا العظمى. إلا أن التجارة الدولية كانت حرة. فلم يُكن تدخل من جانب الحكومات ولم ينكر وجود خطر للديون. وكان مستوى الذهب. عاليًا واختفت جوازات السفر ماعدا فى روسيا وتركيا. وإذا ما عزم أحدهم فى لندن – على التوجيه إلى روما أو فيينا فى التاسعة صباحًا فكان فى مقدوره أن يرحل فى العاشرة صباحًا بدون جواز سفر أو دفاتر شيكات ويكتفى بكيس من النقـود فى جيبه. ولم تكن أوروبا قد عرفت مثل هذا السلم والوحدة من قبل، ولم يكن عصر مترنيخ شيئًا يقارن ذلك. وعليه فقد عاش الناس فى هلع متأصل مـن الحرب والثورة وبدأوا يعتقدون وقتئذ أن السلم والأمن شيئان طبيعيان ومـا عداهما مخالفًا لذلك.

وقد وجدت كل الدول العظمى باستثناء إمبراطورية النمسا والمجـر مجالاً آمنًا لتوسعهم خارج أوروبا. واصطدمت عنـد هـذا الحـل بطريـق

المصادفة بدون بصيرة. ولقد افتتح ليوبولد الثالث ملك البلجيك بشكل كله غرابة (عصر الاستعمار) لا حاكم أى دولة عظمى وقامت الإمبراطوريات بطريق المغامرين أكثر منها بالعمل الرسمى.

وفى عام ١٨٧٩ بدأ بسمارك إقامة تحالفات قدر لها أن تشمل بريطانيا العظمى فى أوروبا ومعظم الدول الصغرى. وأعد رؤساء الأركان خطط الحرب لزيادة المشكلة وتحدثوا بجدية عن الصراع الذى سينشب، وبنيت الأساطيل وأعيد بناء أساطيل أخرى وتم تدريب ملايين الرجال للحرب. وبالنظر إلى الوراء فإنه لمن الصعوبة بمكان أن نصدق أنه كان ثمة جدوى من الحرب فى أوروبا على نطاق واسع فى الأوقات بين عامى ١٨٧٨، ١٩١٣ وربما كانت عقدة الدبلوماسية لهذه الفترة لم ترد عن كونها لعبة هائلة وهو نظام الإعانة الخارجية كما أطلق، عليها لشغل الأرستقراطيين فى أوروبا بما يعود عليهم بالنفع، وكانت الدبلوماسية أمرا حتميًا خلال الثلاثين سنة السابقة فقد شكلت مصائر الناس.

ولو صار كافور أو نابليون الثالث أو بسمارك وفق سياسة مخالفة لما كانت هناك إيطاليا أو ألمانيا متحدة، ولكن هل كان الأمر يختلف فى جيل بعد ١٨٧٨ وإن لم يكن هناك تحالف نمساوى ألمانى أو تحالف فرنسى روسى؟ يتعين على عمل التاريخ الدبلوماسى أخذ الدبلوماسية بشكل جدى وربما يكون الأمر كافيًا أن نقول أن الدبلوماسية ساعدت رجالاً ليصلوا فى سلام طالما إن كانت هذه إرادتهم.

ولم يكن هناك أهمية للعلاقات بين الدول العظمى. وكان بسمارك يصوغها طالما أن لها أهمية بالمرة، ولم يكن هذا هو الوضع فى سنى ما قبل مؤتمر برلين أو حتى إبان المؤتمر. وحاول بسمارك من حين لآخر أن يخفف من التوتر بين الدول العظمى أو أن يقوم بدور "السمسار الشريف" ولم يكن قد ساد المسرح البريطانى. وتجدر الإشارة أن البريطانيين كانوا السبب

فى أزمة ١٨٧٨ بعزمهم على مناهضة الروسيا وأنهوها بسلام باستخلاص اتفاقات مرضية من الروسيا وسارت الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا فى أعقاب بريطانيا العظمى كل بطريقتها المختلفة وبعد المؤتمر كان لا يزال للبريطانيين القيادة، فقد سيطروا على البعثات التى تقرر أن تطبق شروط المعاهدة وبتأييد من النمسا والمجر وفرنسا فقد شجعت المفاوضات التى أدت إلى سحب القوات الروسية من البلقان فى يوليو ١٨٧٩، وأعلن وزير خارجية بريطانيا سولسبرى بإمكان إعادة الإمبراطورية العثمانية دولة عظمى، ولكنه فكر فى نظام المحميات المقنعة فالنمسا والمجر من خلال احتلالهما للبوسنة والهرسك ينبغى أن تكون مسئولة عن غربى البلقان وعلى بريطانيا العظمى إصلاح أو حراسة آسيا الصغرى كما ورد فى اتفاقية قبرص وربما ألقى لفرنسا بدور مماثل فى شمال إفريقيا لتشجيعها على أن تأخذ تونس، وكان هناك شرخ فى هذا النظام وكانت القسطنطينية عاصمة إمبراطورية لا تزال قائمة ولم يفعل سولسبرى أى شئ للحفاظ عليها، وكان أبسط حل هو تحالف بريطانيا مع النمسا والمجر ولم يكن ذلك ميسورًا حتى عندما كانت الجيوش الروسية عند أبواب القسطنطينية وظل مخادعًا فى الشهور التالية أضف إلى ذلك لم يكن لدى سولسبرى إيمان فى ذلك الحين بالنمسا والمجر بصورة أكبر من إيمانه بالإمبراطورية العثمانية – وآثر أن تتصرف بمفرده ولذا نجد أن تصريحه فى المؤتمر حول الحكم فى المضايق يوضح الطريق وكانت للبريطانيين حرية المرور فى المضايق حينما يحلو لهم ذلك. وفى عام ١٨٧٨ لم يكن فى وسع الأسطول البريطانى إنقاذ القسطنطينية والروس خارجها فعلاً لكن بانسحاب القوات الروسية أمكن للبريطانيين حماية القسطنطينية بالمرور فى المضايق ومهاجمة الروس فى البحر الأسود. وكان هذا هو الافتراض وراء السياسة البريطانية فيما بين مؤتمر برلين وسقوط حكومة المحافظين فى أبريل عام ١٨٨٠. ولا ريب فى أن السياسة كانت دفاعية ولكن إذا ما دعت الحاجة فسوف تدافع عن تركيا

بضرب أوكرانيا وهى أغنى وأكبر جزء من الإمبراطورية الروسية عرضة للضرب.

وكان الافتراض البريطانى واضحًا أمام الروس. وفى الواقع كان الخوف من الهجوم فى البحر الأسود هو الدافع الرئيسى لسياسة الروسيا فى الشرق الأدنى فى السنوات الثمانى عشر التالية. ولم يفعل الروس شيئًا لاستعادة أسطول البحر الأسود الذى تم تدميره خلال حرب القرم. ولهذا السبب احتاجوا إلى ترابط دولى من نوع معين لابدال معاهدة لندن عام ١٨٤١، التى فتتها تصريحات سولسبرى فى برلين، وكان يمكن لتحالف البحر المتوسط أن يفعل شيئًا لإعاقة الأسطول البريطانى. وحاول الروس اكتساب إيطاليا إلى صفهم وعلى الرغم من أن الإيطاليين لم ينالوا شيئًا من المؤتمر وكانوا كارهين وغير راضين إلا أنهم لم يجرأوا على العمل ضد بريطانيا فتحدث البعض فى الخلاف عن التحالف مع فرنسا – وكانت هذه الفكرة حمقاء. وكان التحالف الليبرالى (للقوى الغربية قد أعيد إلى درجة كبيرة وأيدت فرنسا النمسا والمجر البريطانيين فى اللجان البلقانية)، وكان آخر ورقة للروسيا كما كانت دائمًا هى الصداقة التقليدية مع ألمانيا وهى صداقة قوتها روح الكراهية لبولندا.

ولما لم يكن لألمانيا مصالح فى البلقان فالواجب عليها كما قال الروس أن تؤيد الروسيا فى البلقان وفى المضايق. زد على ذلك لم يتخل الروس عن الحلم القديم بأنه يجب استغلال ألمانيا بطريق ما لدفع النمسا والمجر نحو نهج يميل للروسيا. وكان الروس لا يزالون يفكرون فى ألمانيا على أنها تابعة معترفة بالجميل وافترضوا إمكان دفعها إلى تحالف وذلك بإظهار حدة المزاج وكان ذلك فى الواقع الطريقة الوحيدة التى عرفوها.

كان هذا هو الموقف الذى حدا بسمارك للعمل. فقد كان تحالف الروسيا ضد تحالف القرم قد رفضه مرارًا الساسة البروسيون وكان التحالف

ضد الروسيا مكروهًا بالمثل. وفي خلال حرب القرم تهربت بروسيا من الالتزام بموقف معين مع أي طرف ودفعت ثمن كونها مجهولة كدولة عظمى. وكان نشاط بسمارك آخر محاولة للحفاظ على هذا الموقف. وفي ذلك الحين انخرط في المحالفات الأوروبية؛ وحتى في المسألة الشرقية. ومما لا ريب أن هدفه كان شخصيًا، وكان بسمارك قد شكل أوروبا الجديدة وتعين عليه أن يحافظ عليها. وكف عن القيام بدور كافور وصار مثل مترنيخ، ومن ثم فقد كان أيضًا "صخرة النظام".

وكان نفس الأمر ساريًا في سياسته الداخلية التي تغيرت كذلك وبشكل حاسم في عام ١٨٧٩ واختلف بسمارك مع الليبراليين الوطنيين وبدا يعتمد إلى حد بعيد على الأحزاب المحافظة ولقد امتدت الثورة بشكل كبير وتعين إنهائها في ذلك الحين ومع ذلك فإن التحالف الذى كان قد أقامه مع النمسا والمجر كان تهدئه لليبراليين الذين نبذهم في الشئون الداخلية وعلى الرغم من أنه لم يعطهم ألمانيا العظمى إلا أنه أعطاهم اتحاد دولتي ألمانيا القائم على الشعور الوطني، غير أن موضوعه هذا فاق السياسات الألمانية إذ أنه أراد الحفاظ على توازن القوى في أوروبا والأكثر من ذلك النظام الملكي، وضم نظامه المحافظ المتأصل في اهتمامه بطبقته كلاً من أسرة الهابسبرج والنظام القيصري في الروسيا. وفي الحقيقة أراد أن يعيد التحالف المقدس على عصر مترنيخ، وكان الشرط الوحيد لذلك هو كبح جماح الروسيا في الشرق الأدنى، ولقد ظهر هذا على وجه اليقين بعد عام ١٨٧٨ كانت العقبة الجديدة، هي طموح النمسا والمجر، أو بالأحرى شكلها الراسخ حول مخططات الروسيا في البلقان ولم يتخلص بسمارك مطلقًا من هذه العقبة وفي نهاية الأمر قضت على نظامه.

أما خارجيًا فقد كان الأمر دائمًا لعبه سحرية لمنع صراع نمساوى روسي. ولقد قام مرنتيخ برفع الخوف من الثورة أمام عين القيصر وكانت

طريقة بسمارك أكثر اتقانًا. فقد بدأ بنزع النمسا والمجر من اتحاد القرم وذلك بتقديم ضمان التحالف مع ألمانيا، فإذا ما منعت من الحركة فقد جعل هذا التحالف شرطًا لتسوية أمورها مع الروسيا وكان خوفه الحقيقى من عدم استقرار النمسا والمجر لا من العدوان الروسى، ولكنه لم يستطع أن يصرح بذلك إلى أن تم التحالف النمساوى الألمانى وكانت مثل هذه الأمور المعقدة، تفوق قدرات وليم الأول، وعندما كان قيصر الروسيا مؤيدًا للتحالف الليبرالى وكان فى الإمكان شغله بتحالف مع النمسا والمجر وذلك بحجة أن ألمانيا كانت فى خطر محدق من أن تهاجمها الروسيا. ولكن بسمارك لم يكن لديه رأى طيب عن مقدرة سيده واستعمل حججًا وأسانيد – نتيجة للتأثير عليه رغم كل شئ كان الأمر يسيرا لإقناعه فى عام ١٨٦٦ لأن النمسا تهدده. ولم يكن الحكام المطلقين فقط هم الذين يجب إرغامهم ودفعهم لسياسة الأمن عن طريق أخطار وهمية تخطط على الجدران بالرأى العام فى البلدان الديمقراطية، وكان لدى بسمارك غرض ثان، فقد تمنى إقناع الفرنسيين أن التحالف النمساوى الألمانى سيوجه أساسًا ضد الروسيا وفى عام ١٨٧٩ كان الفرنسيون لا يزالون على استعداد لتقبل هذا النمط من المناقشة.

ويوضح شعور بسمارك نحو فرنسا سياسته الخارجية برمتها فقد ابصر ذلك السياسى الكبير لفرنسا عدو بلاده العنيد، الذى يأكل الغل قلبه، والذى يجب عدم الركون إليه قط، وينبغى إضعافه وإقصاؤه على الدوام من حظيرة جيرانه الأوروبيين. وقد خدمت منطقة ساحل إفريقية الشمالى، أغراضه كأداة لدبلوماسيته المعادية للأمور الفرنسية. فقد شجع فرنسا على امتلاك تونس، كى تتشاجر مع إيطاليا، وشجع إنجلترا على امتلاك مصر، كى تتشاجر مع فرنسا. وكذلك كانت الاتفاقات البحرية الإنجليزية الإيطالية التى أبرمها اللورد سولسبرى سنة ١٨٨٧ ثمارًا لنفس السياسة السيئة المقصد البعيدة النظر، التى كانت ترمى إلى عزل فرنسا، وحرمانها من أن يكون لها صديق فى أوروبا. كما أن بسمارك لم يغفل مراقبة مجرى القوى السياسية

المختلفة في باريس نفسها. فمع أنه كان ملكيًا في ألمانيا، فقد كان محبذًا للنظام الجمهوري في باريس نفسها. وإذ كانت الجمهورية في نظره أضعف جميع أشكال الحكم وأسواها.

أما في شرق أوروبا، قد كانت أهم وسيلة من وسائل الدفاع الدبلوماسي التي لجأ إليها بسمارك لمنع تأليف تحالف دولي قد تنظمه فرنسا الحاقدة على بلاده، هي تكوينه ذلك التحالف الإمبراطوري الثلاثي السالف الذكر، الذي تألف في يونيو سنة ١٨٧٢، وكان لا يزال حيًا سنة ١٨٧٨، حين عرضته مؤتمر برلين لأزمة شديدة، وهو المؤتمر الذي وصفه قيصر روسيا بأنه "تحالف أوروبي تحت زعامة الأمير بسمارك ضد روسيا". ولكن تحالف الأباطرة الثلاثة خرج من هذه الأزمة دون أن يقضي عليه فجبرت صدوع الصداقة، وجدد التحالف مرة أخرى، وأعلنت أوروبا كل أعوام ثلاثة بأن عواهل الإمبراطوريات الحربية الكبرى في شرقها ارتبطت معًا بعرى متجددة من الصداقة والتضافر.

بيد أنه برغم المزايا التي ترتبت على حسن تفاهم ألمانيا مع روسيا، فإن بسمارك لم يطمئن قلبه قط إلى جانب روسيا. بل كان يرى صداقتهم متقلبة لا يركن إليها ودبلوماسيتهم ماكرة خادعة، وكان يفصله عن جورتشاكوف كبير وزراء روسيا بغضاء تقوم على عدم التقدير وقلة الاحترام، وكان يرى أنه إذا اضطر إلى الاختيار بين روسيا والنمسا، فإنه سيؤثر على الدوام اختيار النمسا، من جهة لدواعي القرابة، ومن جهة أخرى لأنه إذا استأنفت النمسا لأية علة من العلل شجارها القديم مع بروسيا، فإنها تستطيع أن تتقدم بمطالب ضدها تقوم على أسس تاريخية، كحقوقها في سيليزيا، وفي الإلزاس وفي الدوقيتين الدانماركيتين بل في نظام الرايخ الألماني نفسه.

ولهذا السبب وطن بسمارك النية، عندما سويت الخلافات البلقانية سنة ١٨٧٨، على إبرام معاهدة سرية مع النمسا، ومن وراء ظهر حليفته الروسيا. ولقد كان هذا العمل حاسمًا فى تاريخ أوروبا، فإن بسمارك وضع بلاده بهذه المعاهدة السرية فى صف النمسا فى نضالها القادم المرتقب ضد جامعة الأمم السلافية.

ولقد أبرم هذا التحالف الثنائى بين النمسا وألمانيا سنة ١٨٧٩. ثم صار بانضمام إيطاليا إليه سنة ١٨٨٢ "التحالف الثلاثى": وهو التحالف الذى دام حتى نشوب الحرب العظمى سنة ١٩١٤. وإن دارسى العوامل الدبلوماسية السابقة لهذا الحدث عندما يرجع ببصره إلى القهقرى فى مجرى التاريخ، يبين له هذا التحالف الذى عقده بسمارك وأندراسى Andrassy (وزير خارجية النمسا وقتئذ) بأنه كان حجر الزاوية لقيام الحرب العظمى. فقد قسمت الأقدار من لحظة إبرامه، بأنه إذا حدث أن تشاجرت النمسا وروسيا فى البلقان، فإن الجيش الألمانى سيقف جنبًا إلى جنب مع حليفه النمساوى. فقد نصت أهم مادة من مواد تلك المعاهدة الخطيرة الشأن على أنه "إذا هاجمت روسيا أحد الطرفين الموقرين المبرمين للمعاهدة، وهو عكس ما يرجوان، وضد رغبتهما الخالصة، فإن الطرفين ملزمًا بأن يتقدم لمساعدة أحدهما الآخر بكل ما لديه من قوة حربية، ويتعهدان بألا يبرما الصلح إلا معا، وبمقتضى اتفاق متبادل". ولذا كان تناقض هذا المعاهدة مع تعهدات ألمانيا العامة لروسيا عذرًا يبرر العناية الخاصة التى اتخذت لإخفاء أمرها.

ذلك أن بسمارك لم يكن يروم حربًا بين روسيا والنمسا. بل كان مطمحه الأعظم هو تجنب مثل هذه الحروب. إذا تجلت لذهنه الحاد القوى هذه الحقيقة، وهى أنه ليس ثمة ما هو أخطر من هذه الحرب على ألمانيا، وعلى أوروبا. غير أنه لم يكن هناك ما هو أسهل من قذف شرارة بين هشيم الدول البلقانية السريع الالتهاب، فتقوم حرب تتأجج فى ربوع أوروبا، وتمتد

من نهر النيفا شمالاً إلى بحر إيجه جنوبًا. وكانت تقذف هذه الشرارة، حينما أعلنت ولاية الروملى الشرقية انضمامها إلى بلغاريا عام ١٨٨٥. فقد أكل الحسد قلوب جيرانها الصربيين، لاتساع أملاك عدوهم اللدود فجأة. واستلوا سيوفهم، وخرجوا للقتال. ولكن إسكندر أمير بلغاريا هزمهم فى معركة سليفتزنا Slivitzana .

وكانت أوروبا على قاب قوسين أو أدنى من نشوب الحرب بين دولها أثناء هذا القتال البلقانى. فقد عرف الجميع أن الصرب كانوا يعملون بإيعاز من النمساويين، وكان الجميع على دراية بأنه مهما كان شخص إسكندر (وهو بالمولد أمير من أمراء بيت باتنبرج الألمانى) مقيتًا فى عين قيصر روسيا، فإن البلغار كانوا خاصة أتباع الإمبراطورية الروسية. فإذا سمح لهذا الشجار بين بلغاريا والصرب بأن يطول أكثر مما يجب، فمن اليسير أن يرى، أنه لا محالة من تولد الاحتكاك بين النمسا وروسيا، وأنه قد يعقب احتكاك كهذا نشوب القتال بينهما. وأن الطلقات الأولى المتبادلة بين النمساويين والروسيين ستجر ألمانيا إلى حومة الوغى.

ولهذا بذل بسمارك قصارى جهده ليتجنب حربًا كهذه. وإذ رأى أنها لا تساوى حياة فارس ألمانى واحد، أفلح فى تجنبها. فقد بعث إلى فينا يخبرها بضرورة تفادى القتال، ولم يسمح للنمساويين بالاندفاع والتهور. وفى الوقت نفسه عمل على تهدئة ثورة الروس، فمرت الأزمة البلغارية بفضل براعته ودهائه دون أن تحدث انفجارًا عامًا، وأنهيت على جناح السرعة تلك الحرب الصغيرة بين بلغاريا وصربيا، وعقد بين الدولتين البلقانيتين صلح بوخارست (فى ٣ مارس سنة ١٨٨٦) الذى قضى بإبقاء الحال على ما كانت عليه قبل الحرب.

غير أن الأمير إسكندر، الذى كان شخصه موضع حقد الحكومة الروسية، أكره على التنازل عن عرشه فى سبتمبر ١٨٨٦. فاختارت الدول

من البيوت المالكة الألمانية، التى لا ينضب لأمرائها معين، أميرًا تقبله النمسا، وكان هذا الأمير هو الملك فرديناند، الملقب "بثعلب البلقان"، الذى رغم حذقه أفانين السياسة وأساليب الدهاء، ضم الشعب البلغارى فى الحرب العظمى إلى الجانب الخاسر.

ووقفت إنجلترا إزاء المحالفات المضادة للأمة الفرنسية حرة طليقة، وفى "عزلة مجيدة". فلم تجرؤ حكومة إنجليزية، حرة كانت أو محافظة، على أن تربط الشعب الإنجليزى بحبائل السياسات الأوروبية الماكرة. وبقيت تلك الجزيرة بمنأى عن المؤامرات، لا يحسب لها حساب. أما فى نظر أهل القارة، فقد وقفت هذه البلاد وقفة غامضة، تكتنفها الألغاز، وتحوطها الأسرار.

ولكن إنجلترا كانت دءوبة فى تلك البرهة على تحقيق أطماعها فى جهات نائية عن المراكز الرئيسية للحياة الأوروبية، فقد كانت زمرة من رجالها تحكم فى الهند، وانتصرت حفنات من المستعمرين من أبنائها فى أراضى القارة الأسترالية ومستعمرة رأس الرجاء الصالح، ولم يكن فى مقدور ألمانى أن يبرر على وجه الضبط مدى تماسك أجزاء ذلك البنيان. غير أنه كان يضطر إلى التسليم بتفوق الإنجليز فى التجارة، وفى قوة الأسطول، واتساع الإمبراطورية.

ولكن شيئًا واحدًا بدا يومئذ للألمان مؤكدًا لا ريب فيه، وهو أن صداقة الإنجليز معناها عداوة الروس. فلاح لبعض ساستهم أن إبرام معاهدة سرية مع إنجلترا تبعدها عن فرنسا فكرة جذابة؛ وقد حاول بسمارك تحقيقها، أولاً مع دزرائيلى، ثم مع سالسبرى. ولكن الساسة الإنجليز أعلنوا أنهم يكرهون الدخول فى معاهدات سرية، وقالوا إنه لابد من إطلاع البرلمان والملكة فيكتوريا على كل شئ. كما تساءل أيضًا الألمان بدورهم، أى ضمان هذا الذى يمكن لهم أن يعتمدوا عليه فى مواثيق الحكومات الإنجليزية التى

تجلس اليوم فى دست الحكم، ثم تذهب غدا، والتى هى على الدوام ألعوبة فى مهب أهواء الناخبين؟ فهل تستطيع وزارة محافظة مثلاً أن تضمن لهم عدم تغيير سياستها إذا ما خلفتها وزارة حرة؟ إن سالسبرى أظهر فى عبارة دبلوماسية شكوكه في ذلك. كذلك كان بسمارك يميل إلى الاعتقاد بأن الديمقراطيات عاجزة عن تسليم البضاعة".

ولهذا لم تبرم معاهدة بين ألمانيا وإنجلترا خلال حياة بسمارك. ومع أن المستشار الإمبراطورى العظيم كان يقدر صداقة إنجلترا، ويرغب – دون أن يعلن جليًا هذه الرغبة – فى أن يجر إنجلترا إلى داخل حلقة شركائه، إلا أنه لم يستطع قط أن يظفر حتى من حكومة محافظة بالتعهدات الصريحة أو السرية، التى كانت وحدها تستطيع أن تشبع مطالبه، وتهدئ من روعه.

أضف إلى ذلك أن ألمانيا بدخولها حلبة الاستعمار، ضاعفت كثيرًا من فرص الاحتكاك بينها وبين إنجلترا. فقد كان هناك احتكاك بين الدولتين وبصدد إفريقية الجنوبية الغربية وإفريقية الوسطى، وبصدد جميكا وزنجبار. وكانت العلاقات الألمانية حينما تغدو طيبة مع روسيا، كان فى وسع بسمارك أن يتشاجر مع إنجلترا، ويحاول إرهابها – الأمر الذى كان يثير طرب الحكومة الروسية، وسرور الشعب الألمانى. غير أن لعبة إثارة إنجلترا وتحديها لم تكن بمأمونة المغبة، إلا حينما تكون علاقاته مع روسيا ودية. ولكن عند ظهور أول بادرة لتكدر العلاقات الروسية الألمانية، كانت إنجلترا ترجع إلى حظوته ورضاه.

ومع هذا ظل بسمارك لا يشعر بإطمئنان. فإنه برغم تحالف العواهل الثلاثة، وبرغم التحالف الثلاثى، والتفاهم بين إيطاليا وإنجلترا، وبرغم محالفات النمسا والمجر الأخرى مع الصربيين والرومانيين، وبرغم معاهدة سرية تأكيدية أبرمها مع روسيا سنة ١٨٨٧، برغم هذا كله بقى بسمارك خائفًا من نشوب حرب تجبر فيها ألمانيا على القتال فى جبهتين. والحق إنه

لتعقيب محزن على سياسة القوة التى اتبعها بسمارك أن يجد نفسه مكرهًا فى سنة ١٨٨٧، بعد أن مارس الحكم الأوتقراطى خمسًا وعشرين سنة على التقدم إلى الرايشتاخ بطلب الموافقة على زيادة الجيش الألمانى إلى زهاء سبعمائة ألف جندى.

ثانيًا: التحالف الإنجليزى الياباني

لقد شهد عام ١٨٩٥ قرارًا حاسمًا، إذ شنت اليابان الحرب على الصين، وما كان أعظم دهشة الغرب حين رأى المصارع الصغير قد هزم خصمه الجبار هزيمة منكرة. وقد نشرت مجلة Bunch رسمًا كاريكاتوريا تحت عنوان "اليابان قاتلة الشيطان" يمثل قزمًا صغيرًا يطأ بقدميه ماردًا جبارًا، ويوجه إليه ضربة قاضية بحد السيف، وبمقتضى معاهدة شيمونوسيكى Shimonoseki فى ١٧ أبريل ١٨٩٥ حصلت اليابان من الصين على الاستقلال لكوريا، على حين استولت هى على جزيرة فورموزا وشبه جزيرة لياوتونج بما فيها بورت آرثر. وهى ميناء فى المياه الدافئة، قريبة من بكين. وكانت روسيا تتحرق طمعًا فيها. وقد اعتزمت الدول الكبرى أن تلقن هذه الدولة الطفيلية الناشئة فى الشرق درسًا، ففى ٢٣ من أبريل أرسلت روسيا وفرنسا وألمانيا إلى اليابان طلبًا جماعيًا للجلاء عن شبه جزيرة لياوتونج وبروت آرثر وانصاعت اليابان لهذا الطلب فى هدوء؛ ولكنها لم تنس هذا الدرس، بل وعته فى ذاكرتها، ولم تشعر بأى حقد نحو فرنسا لأنها وقفت مع حليفتها، ولكنها استنكرت عمل ألمانيا أشد الاستنكار. وكانت الحكومة الألمانية قد حصلت من روسيا بالفعل على وعد بتأييد طلبها فى المستقبل فى الحصول على ثغر فى الصين، فوجهت إلى اليابان كلامًا غاية فى الغلظة تعبر فيه عزمها القضاء على أية تهديدات للسلم فى الشرق الأقصى، وبعد ٢٠ سنة من ذلك طلبت اليابان الجلاء عن هذا الثغر الذى كانت قد حصلت عليه، بنفس ألفاظ الإنذار النهائى الذى كانت قد تلقته، أما

الانتقام من روسيا فكان أسرع، فقد اعتقد ذى الصلة الوثيقة بالساسة اليابانيين أن أحداث ١٨٩٥ لابد أن تحمل حكومة اليابان على إذلال روسيا واستعادة بورت آرثر، وقد تحقق الهدفان فى عشر سنين. وقد تورعت دولة كبرى واحدة عن الاشتراك فى الطلب الذى تقدمت به روسيا وفرنسا وألمانيا إلى اليابان، تلك هى إنجلترا، وربما كان تورعها وليد الحرص والحذر أو وليد الصدفة، ولكن تأثيره كان طيبًا على اليابان. ومنذ تلك اللحظة رأت اليابان فى الجزائر البريطانية فى الغرب حلفًا ممكنًا ضد الحكومة العسكرية فى أوروبا.

وبدأت تظهر فى العام الجديد ١٨٩٦ أولى علامات التصدع بين إنجلترا وألمانيا، ففى أواخر ١٨٩٥ قام جيمسون Jameson بحملته المشهورة على جمهورية الترنسفال. وفى ٣ من يناير ١٨٩٦ أرسل عاهل ألمانيا برقيته الشهيرة إلى الرئيس كروجر Kruger يهنئه فيها بهزيمة العصابات المسلحة التى اجتاحت أراضيه وقد فسر هذا فى إنجلترا بأنه محاولة من ألمانيا للتدخل معها فى الترنسفال، وأثار استياءً كبيرًا خاصة بين الشعب البريطانى. وقد تقهقرت الحكومة الألمانية عن موقفها تقهقرًا سريعًا، ولكنها خلفت وراءها ذيولاً من الريب والشكوك.

وحدث فى خريف ١٨٩٧ عدة تطورات فى السياسة الخارجية الألمانية، ففى يونيه عين أمير البحر تربيتز Tirpitz وزير للبحرية وفى أكتوبر عين الكونت (الأمير فيما بعد) بيلوف Bulov وزيرًا للخارجية (ثم مستشارًا فى أكتوبر ١٩٠٠)، وأعلن فى نهاية السنة الأولى برنامج توسعى بحرى لألمانيا. وفى ١٤ من نوفمبر استولت ألمانيا على كياوشار وبذلك حصلت على قاعدة بحرية عظيمة فى الشرق القصى، تكون حافزًا على طلب المزيد فى المستقبل.

أما روسيا، التي قبلت مكرهة حصول ألمانيا على تلك الغنائم، فهي تتلفت الآن حولها بحثًا عما يعوض خسارتها علمًا منها بأن فرنسا وألمانيا كليهما لن تعارضاها. واتصلت إنجلترا بروسيا في يناير ١٨٩٨ حاملة بعض المقترحات للتفاهم مع إشارة خاصة إلى الصين وتركيا، ولكن روسيا بعد شئ من التأمل رفضت هذا العرض، وتقدمت وحدها فاستولت على بروث آرثر، وكشفت إنجلترا عن موقف عدائي مرير، وأرسلت احتجاجًا شديدًا، "واحتفظت بحريتها كاملة في العمل" وتعويضًا عن ذلك استولت إنجلترا على ميناء واي هاي واي Wei – Hai – Wei ، وفرنسا على ميناء كوانج تشوان Kuangtchouan ، وكانت ألمانيا وروسيا أول من دخل الميدان، وحصلت روسيا أخيرا على ميناء في المياه الدافئة.

ورغبة إنجلترا في الاحتفاظ بوادي يانج تسي كيانج Yang – Taze – Kiang كمجال اقتصادي لها، ولكنها أحست أن الضرورة تقتضي حتمًا وقبل كل شئ بوقف الضغط الروسي على الصين. وكانت روسيا مع تقدمها السياسي المستمر، ترهق الحكومة الصينية التعسة بكل ألوان الإلحاح في طلب الامتيازات الاقتصادية والمالية، مما لا قبل لها بردة إلا بمساندة دولة أوروبية كبرى. ولم تكن اليابان تبدو بعد شيئًا مهمًا، وبدا أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي تقوى على المساعدة. وبدأ لأسباب أخرى كذلك أن إنجلترا بدأت تحس أن "عزلتها"، لم تعد مثل روعتها. وعلى ذلك رضى لورد سولسبري آخر الأمر بإجراء اتصالات غير رسمية بألمانيا. وقد قام بها جوزيف تشمبرلن خلال ١٨٩٨، وقد أخفقت، من جهة، لأن ألمانيا اشتطت في مطالبها، ومن جهة أخرى، لأنها لم ترد أن تذهب مذهب إنجلترا في قمع روسيا. والواقع أن هذه أول مرة تقدم مثل هذه العروض لألمانيا. وربما كان عليها أن تقبل التحالف مع بريطانيا بثمن ما ولكنها أبت، وعقب إخفاق المفاوضات مباشرة وقع حادث سيئ الطالع، ذلك أن الإمبراطور، وهو في طريقه إلى بيت المقدس للحج، ألقى في دمشق خطابًا

أكد فيه لثلاثمائة مليون مسلم، أن سيكون على الدوام صديقًا لهم، وقد أثــار هذا الخطاب اهتمامًا بالغًا، لأن كثيرًا من ملايين المسلمين كانوا تحت الحكم البريطانى والفرنسى والروسى.

وكانت إنجلترا تفاوض ألمانيا، على حين أنها كانت فى نـزاع مــع فرنسا، ذلك أن سير (لورد فيما بعد) هربرت كتشنر كان قــد شــرع جـديًا ١٨٩٨ فى إعادة فتح السودان، وفى الثانى من سبتمبر هزم جيش الخليفة فى أم درمان، ودخل الخرطوم بعدها مباشرة، ثم سمع بأن حملة فرنسية قوامها ١٢٠ شخصًا تحت إمرة كابتن مارشان Marchan وصلت فاشودة ورفعت عليها العلم الفرنسى المثلث الألوان، وفى ١٩ من سبتمبر شــخص كتشــنر بنفسه إلى فاشودة، ولكنه لم يستطع أن يحمل مارشان على إنـزال العلــم أو التخلى عن مزاعمه، وانتقل النزاع من الخرطوم وفاشودة إلى لندن وباريس، وهنا وقعت الأزمة، وكان هانوتو وزير الخارجية الفرنسية (الذى استقال فى آخر يونية) قد بعث بحملة مارشان لتثبيت حق فرنسا فى الأراضى الداخليــة الاستوائية فى السودان وفى أعالى النيل، وفى الأصل فــى مديريــة بحــر الغزال، ومن العسير أن نتوقع من إنجلترا التى ضحت بالدم والمال لإعــادة فتح السودان بقوة الجيش أن تتنازل عن واحدة من أغنى المديريات لمرتــاد فرنسا وفصيلة صغيرة، ومن ناحية أخرى كان من العسير على الفرنسيين أن يطووا العلم المثلث الألوان. ولم يكن يحسم القضية الآن إلا القوة أو التهديــد بالقوة. فألقى لورد روزبرى Rosebery خطابًا أوضح فيه أنه أثناء رياسته للوزارة، أعلنت إنجلترا أن أية دعوى من هذا القبيل تعتبر عملاً غيــر ودى من جانب فرنسا، وقد كان هذا – بالإضافة إلى الموقف الصلب الذى اتخــذه لورد سولسبرى، أمرا قاطعًا. وفى ٤ من نوفمبر أعلن السفير الفرنسى رسميًا الجلاء عن فاشودة.

ومرت الأزمة، ومن الأهمية بمكان أن الخلاف قد أدى إلى وفـاق. كانت روسيا وألمانيا قد رفضتا العرض الذى تقدمت به إنجلتـرا للتحـالف ولكن فرنسا تجنبت الحرب معها. لقد كان هانوتو Hanotaux يكره إنجلترا، أما دلكاسيه Declcasse الذى كان مع ذلك يختال وسط الذل والمهانة، فقـد كان لديه الشجاعة ليتحدث عن الحاجة إلى اتفاق ودى مع إنجلترا، واعترفت فرنسا – فى منطق لا يلين – أنها لن تتدخل فى أعالى النيـل، وأنـه مـن الأفضل تسوية خلافاتها مع إنجلترا. وأعرب دلكاسيه عن رغبتـه بـالقول والفعل معًا، فرقى اثنين من الدبلوماسيين الموالين وممن يكرهـون ألمانيـا باريير Barrere الذى أرسله إلى روما، وكامبون Cambon الذى أرسله إلى لندن وكان على كامبون فى ست سنوات، أن يكون المهندس الفرنسـى فـى وضع تصميم الوفاق.

وفى أواسط ١٨٩٨ كان القيصر قد أصدر نداءه المشهور للسـلام، الذى انتهى إلى مؤتمر لاهاى الأول للسلام (مايو – يوليه ١٨٩٩). وقد كان إخلاص القيصر نفسه أمرًا مسلمًا به عادة، ولو أن الساخرين ذهبوا إلـى أن سوء حالة المدفعية الروسية جعلت من الأسلم التريث فى التسليح، ولم تكـن هناك على أية حال محاولة جدية للحد من التسليح، ذلك أن ألمانيا عارضـته معارضة جبارة عندما اقترح هذا الحل، وبذلك أبطلت أى احتمال للنجـاح، ولكن إنجلترا بذلت فى النهاية مسعى جبار لإنشـاء هيئـة للتحكـيم. وقـد عارضت ألمانيا ذلك حتى آخر لحظة، ولكن الإمبراطور بعد أن سـلم فـى النهاية، أشار إلى أنه لابد أن يعتمد – لاعلى التحكيم – ولكن علـى سـيفه الحاد، فى توفير الأمن لنفسه.

وما كاد مؤتمر لاهاى يلتئم، حتى بدأت الحرب (أكتوبر) بين إنجلترا وبين جمهوريات البوير فى الترنسفال وولاية الأورنج الحرة، وكانت الحرب بين متصارعين غير متكافئين فى الموارد بحال من الأحوال، وقـد بـدأ أن

خسائر إنجلترا الفادحة فى ديسمبر ١٨٩٩ جعلت النجاح أمرًا مشكوكًا فيه. وكم ظهر من الكراهية لإنجلترا فى القارة، وبخاصة فى صحف هولنده وبلجيكا وفرنسا وألمانيا، ولكن المشكلة الأشد خطرًا هي، هل تتدخل الآن ضد إنجلترا فى ١٨٩٩، ١٩٠٠ الدول الثلاث التى كانت تدخلت ضد اليابان ١٨٩٥؟ وكانت روسيا أشد عداوة، على العموم، وربما كان فى وزارة خارجيتها أفراد أمعنوا النظر فى التدخل. أما فرنسا فلا تستطيع التصرف بمفردها. وألمانيا، لم تفكر فى أى عمل عدائى، وكانت تثنى من عزم الدول الأخرى على أية محاولة من هذا النوع.

وقام العاهل الألمانى بزيارة شخصية لإنجلترا فى نوفمبر ١٨٩٩، فألح عليه تشمبرلين مرة أخرى فى مشروع للتحالف، مقترحًا الولايات المتحدة طرفًا ثالثًا، ورفض الإمبراطور، وبالتالى أثار غضب الأمير ولى العهد (الملك إدوارد السابع فيما بعد). وكان الإمبراطور متقلبًا لا يثبت على حال، فهو تارة يمد الحكومة البريطانية بخطة عسكرية لإخضاع البوير، وتارة يقول إن الوقت قد حان لعقد صلح معهم. ولا يكاد يكون من العدل القول بأنه كان يمثل السياسة الألمانية التى لم تكن عدائية ولا ودية حتى يتبين أن النصر حليف إنجلترا، وكان الجمهور فى ألمانيا فى صف البوير بشكل عام، ومنذ أواخر ١٩٠٠ إلى ما بعدها كان شعور الإمبراطور نفسه وديًا، وعقد الصلح مع البوير فى مايو ١٩٠٢، وبذلك زال خطر التدخل.

وكانت الحوادث فى الصين فى ١٩٠٠ سببًا فى عرض جديد تقدمت به إنجلترا لألمانيا. فقد قتل القنصل الألمانى فى الصين فى شهر يونيه، وكان ذلك مقدمة لحصار المفاوضات الأجنبية فى بكين، ثم حركة عداء سافرة ضد الأجانب (تشجعها الحكومة سرًا) تعرف بثورة "المصارعين Boxer" وبعد طول عناء تقدمت قوة دولية وخلصت المفوضيات الأجنبية فى بكين. وقد عين قائدًا عاما لهذه القوة الكونت والدرسى Waldersee الألمانى، وفرض

على الصينيين تعويضات وإهانات كثيرة، وكان إمبراطور ألمانيا أشبه برجل يدبر عملية انتقام حين كان يحرض الفرقة الألمانية على الانقضاض، انقضاض الوحوش على الصينيين.

أما إنجلترا، التى تبدو أن نظرتها إلى الموقف كانت هادئة، فقد سعت إلى توجيه مصلحتها بعقد اتفاقية مع ألمانيا، وقد مهدت هذه الاتفاقية (التى وقعت فى ١٦ من أكتوبر ١٩٠٠) للعمل المشترك للدولتين للإبقاء على :أوضاع الأرض" فى الصين، وعلى سياسة "الباب المفتوح" فى التجارة، حيثما يمكن استخدام نفوذهما. ولم تكن بنود الاتفاق واضحة. ولكن يبدو أن إنجلترا قد وقع تفكيرها أنها بذلك قد أمسكت آخر الأمر بألمانيا لتساندها ضد العدوان الروسى فى شمال الصين. وإذا كان هذا مبلغ تفكيرها، فقد أفاقت على الحقيقة التى تكشفت لها حين أعلن بيلوف بصراحة فى ١٥ من مارس ١٩٠١ أن الاتفاق الإنجليزى الألمانى يطبق على وادى نهر يانج تسى كيانج لا على منشوريا.

ولم يكن هذا التصريح ليساعد على تقدم المفاوضات التى كانت قد جرت مرة أخرى بين إنجلترا وألمانيا. وكان يتولى لورد لانسدون Lansdowne (الذى خلف سالسبرى فى الخارجية) وجوزيف تشمبرلين الذى لا يكل ولا يمل، ويبدو أن ألمانيا كانت ترغب فى ضم إنجلترا إلى التحالف الثلاثى القائم فعلاً (ألمانيا، النمسا، إيطاليا) ولكن لا نسدون من جهة أخرى كان يفضل اتفاقية أضيق حدودًا، وكانت إنجلترا عند ذلك قد ضاقت ذرعًا فأوضحت لألمانيا تمام الإيضاح أنها فى حالة فشل هذه المفاوضات لابد أن تولى وجهها شطر فرنسا وروسيا، ولكن هذا الإنذار اعتبر "خدعة" ورفضت ألمانيا مرة أخرى العرض السحرى. وما جاء شهر ديسمبر ١٩٠١ إلا وقد تبددت كل فرصة حقيقية لنجاح المفاوضات.

ولما كان قد ثبت لإنجلترا أن ألمانيا كالقصبة المرضوضة لا يمكن الاعتماد عليها، بات على إنجلترا أن تفتش من جديد عمن يستطيع موازنة النفوذ الروسى شمال الصين. وفى تلك الأونة جددت اليابان رغباتها وتوسلاتها إلى إنجلترا، وقد سخرت ألمانيا من المفاوضات. وفى سبعة شهور انتهى الدبلوماسيون الشرقيون إلى الفوز، ودون علم البرلمان أو الشعب وقع لورد لانسدون فى ٣٠ من يناير ١٩٠٢ معاهدة التحالف مع اليابان. وقد نشرت على الفور، وبشروطها يعترف كل من الطرفين بالأمر الواقع فى شرق آسيا وخاصة فى كوريا والصين، وتتعهد بريطانيا بالتزام الحياد إذا وقعت الحرب بين روسيا واليابان، ولكن إذا تدخلت دولة أخرى (يقصد فرنسا) لمساعدة روسيا (أو أية دولة أخرى فى حالة حرب مع اليابان) فقد تعهدت إنجلترا بالتدخل لمساعدة حليفتها بقوة السلاح. على أن يظل هذا الترتيب سارى المفعول لمدة خمس سنوات.

وقد بدأت بهذه المعاهدة فترة تاريخية بالغة الأهمية فى مختلف النواحى، أما فيما قصدته اليابان من ورائها فلابد أن يظل سرًا غامضًا إلى حد ما، ولكن يبدو أن الدبلوماسيين الإنجليز ظنوا أنهم قادرون على وقف اليابان عند حد ومنعها من الاعتداء على روسيا، وما أيسر أن نرى الآن أن هذا كان خطأ فاحشًا. ولسوف تستكمل اليابان تنظيم جيوشها وبحريتها فى أواخر ١٩٠٤، وكان على التحالف مع إنجلترا أن يكون – وقد كان – سبيلاً لتمكينها من مهاجمة روسيا حين تسنح الفرصة الملاءمة لها. ولم يكن هذا خطأ بريطانيا الوحيد، ويبدو أن مفاوضيها اعتقدوا أن أثر هذه المعاهدة محصور لن يتخطى الحدود المحلية للصين. ولكن دبلوماسية الدول الكبرى تنتظم العالم كله فى عملها ومداها، وقد ظهر أن تحالفًا بشأن بحر اليابان كفيل بأن يثير المتاعب فى البحر المتوسط وبحر الشمال. ومهما يكن من أمر فإن موقف إنجلترا لم يكن محفوفًا بالخطر، كما كان يبدو. حقًا أنها لم تكن على علاقات طيبة مع روسيا ومع فرنسا، ولكنها لم تكن كذلك مع ألمانيا

حينذاك، وحتى بعد التحالف مع اليابان كانت إنجلترا تستطيع الانضمام إلى أى من الحلفين الثلاثى أو الثنائى. ويبدو أن ألمانيا كانت لا تزال تتوقع أو تأمل فى انضمامها إلى الحلف الثلاثى، ولكن الذى حدث فعلا أن إنجلترا انضمت إلى كل من روسيا وفرنسا فى وفاق، لا حلف.

وتبين للساسة الإنجليز، عند توقيع التحالف الإنجليزى اليابانى، شيئًا واحدًا على الأقل أنهم خرجوا على أسلوب "العزلة المجيدة"، أدركوا أنهم حطموا تقليد كاننج القديم الذى قال بالابتعاد عن الأحلاف وتجنب الضمانات. وقد تجاسروا على الإقدام على هذا العمل ولذلك استحقوا تقدير بلادهم، ومن الحمق أن نؤاخذهم على قصر نظرهم، فهذا نقص يعانى منه كل الساسة. ويجب أن يحمدوا على اتخاذهم خطوة عرفوا أنها خطوة جريئة وأنها انسلاخ عن الماضى.

ثالثًا: الوفاق الودى البريطانى الفرنسى

كان من نتائج الحلف الإنجليزى اليابانى اقتراب بريطانيا من الحلف الثنائى. وذلك يرجع إلى عدة أسباب وتطورات.

١- كان واضحًا أن ألمانيا تثير الكثير من المتاعب والمخاوف والارتباك فى الدوائر السياسية البريطانية بسبب الجهود الضخمة التى كان يبذلها القيصر ولهلم الثانى لإنشاء أسطول ألمانى حربى قوى يضارع - إن أمكن - الأسطول البريطانى، الأمر الذى يهدد بتحطيم نظرية التفوق البريطانى البحرى الساحق.

٢- كانت الدبلوماسية الألمانية - رغم المعاهدة البريطانية الكويتية لسنة ١٨٩٩ - نشطة للغاية من أجل تنفيذ خط حديد برلين - بغداد ذلك الخط الذى كان فى نظر الإنجليز رأس حربة مصوبة إلى الهند البريطانية.

٣- تصاعدت المضايقات الألمانية لحكومة الاحتلال البريطانى فى مصر للدرجة التى جعلت الإنجليز مضطرين إلى الحصول على تأييد فرنسا لمشروعات بريطانيا الاستعمارية فى مصر والسودان.

٤- كانت بريطانيا تريد أن تتجنب صدامًا مع فرنسا فى المناطق التى كانت تعتبرها الأخيرة مجالاً حيويًا لها، مثل (المغرب)، فمع أن النفوذ البريطانى كان ينمو بسرعة هناك - أى فى المغرب - كانت الدوائر السياسية البريطانية تتحفظ فى الاندفاع فى هذا التيار توقعًا لمطالبات شديدة فرنسية فى (المغرب).

٥- انعكست مشاعر التقارب بين الطرفين على طبيعة العلاقات الودية بينهما، فقد ساعدت الزيارة التى قام بها ملك إنجلترا (إدوارد السابع) لفرنسا فى خلق جو من الألفة والتعاطف بين الشعبين.

٦- كان هانوتو Hannotaux - وزير فرنسا - معارضًا للتقارب الفرنسى البريطانى، ولم يلبث التعديل الوزارى أن أبعده وتولى الوزارة ديلكاسيه) Delcasse الداعية الأول للتقارب مع بريطانيا. وما كان ليتمكن من تحقيق هذا التقارب وقطف ثماره إذ كانت فى الوزارة البريطانية معارضة لمثل هذا التقارب ولكن وزارة بلفور Balfour كانت مقتنعة جدًا بقيمة هذا التقارب فى هذه الظروف.

اتجه الطرفان الفرنسى والبريطانى إلى الدخول فى مفاوضات تمهيدية حددت المشكلات الرئيسية المعلقة، وانتهت هذه المفاوضات بعقد الوفاق الودى فى ٨ إبريل (نيسان) ١٩٠٤.

تضمن هذا الوفاق مواد علنية، وأخرى سرية. وكان هناك اعتقاد عام بأن الدول الأوروبية الكبرى الديمقراطية مثل بريطانيا لا تجيز برلماناتها مثل هذا الاتفاقات السرية، ولكن الحكومة البريطانية والبرلمان البريطاني كانا من المرونة واتساع الأفق وبعد النظر السياسي للدرجة التي تمكنهم من الإفتيات على القانون الدولي من أجل الدفاع عن مصالح بريطانيا الذاتية.

نصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على اعتراف الحكومة البريطانية بأن "لفرنسا – بصفة خاصة ولكونها جولة متاخمة للمغرب... أن تسهر على الاستقرار في هذا البلد، وأن تقدم له مساعدتها بالنسبة لكل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي تحتاجها". وتعلن أنها لن تعرقل عمل فرنسا في هذا الصدد ووافقت الدولتان على احترام حقوق أسبانيا فيما عرف فيما بعد باسم (الريف) الأسباني، وعلى عدم تسليح الساحل المغربي المواجه لجبل طارق، وبالنسبة لمصر. أعلنت بريطانيا أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا في مصر ولن تطلب تحديد أجل الاحتلال الإنجليزي. وسويت كذلك المشكلات بين الدولتين في كل من سيام ومدغشقر وغمبيا والنيجر ونيوفوندلاند، واتفق على أن يكون وادي نهر ميكونج وجبال رانج حدًا فاصلاً بين الهند الصينية الفرنسية وبورما والملايو البريطانيتين.

كانت الحكومة الألمانية قد أدركت خلال ١٩٠٤ – ١٩٠٥ أن شيئًا خطيرًا ضدها يدبر بين فرنسا وبريطانيا وعمل القيصر في اتجاهين:–

أ– محاولة كسر الحلف الثنائي الفرنسي الروسي ومنتهزًا فرصة الهزيمة التي منيت بها روسيا أمام اليابان.

ب– إحراج فرنسا في أزمة دولية حتى يكتشف مدى قوة العلاقة الجديدة بينها وبين بريطانيا، ولقد أعطته المشكلة المغربية فرصة لذلك.

فبالنسبة لروسيا عمل القيصر ولهلم الثانى على إقناع القيصر (نقولا الثانى) بقيمة عقد معاهدة دفاعية بين روسيا وألمانيا. وحيث أن ولهلم الثانى يدرك أن الوقت ضد خطته أسرع بزيارة القيصر الروسى فى (بيوركو) Bijrko فى يوليو تموز ١٩٠٥، وحصل على توقيعه على المعاهدة، إلا أن سياسى روسيا رفضوا هذه المعادة التى عقدت من وراء ظهورهم، للأسباب التالية:

١- أن هذه المعاهدة تقضى على الحلف الثنائى مع فرنسا وتفقد روسيا بالتالى قوة الضغط على الحلف النمساوى - الألمانى.

٢- ستصبح كلمة روسيا فى البلقان أضعف من كلمة النمسا.

٣- ستنطلق ألمانيا بقوة أكبر فى مشروعها شبه الاستعماري فى الدولة العثمانية تلك الدولة التى تعتبرها روسيا مجالها الحيوى.

كانت الحكومة الألمانية خلال عام ١٩٠٤/ ١٩٠٥ قد أدركت أن شيئًا يدبر فى اتجاه المغرب إذ كانت مخططات فرنسا تؤكد أنها تعمل على إبعاد ألمانيا عن المغرب، رغم تأكيدات فرنسا الملتوية لألمانيا بأن سياسة "الباب المفتوح" ستظل سارية المفعول فى المغرب. والحقيقة هى أن فرنسا كانت تسير حثيثًا فى سياسة احتكار النفوذ والتسلط على المغرب والتفوق على التجارة الألمانية هناك. وأرادت الحكومة الألمانية أن تضع فرنسا فى موقف حرج تضطر فيه إلى كشف نواياها بالنسبة للمغرب وطبيعة علاقاتها الأكثر من ودية مع بريطانيا. لعلها تكسب من وراء ذلك استمرار سياسة الباب المفتوح أو موضع قدم ألمانى فى المغرب الواقع على الطريق إلى المستعمرات الألمانية فى إفريقية. وذهب القيصر ولهلم الثانى فى هذا الصدد إلى القيام بزيارة لطنجة (مارس ١٩٠٥)، وهناك أعلن رغبته فى أن يظل السلطان مستقلاً فى نفس الوقت الذى يظل فيه باب المغرب مفتوحًا أمام جميع الدول. ثم طالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر دولى لبحث المغرب

(أبريل - ١٩٠٥) وأدت معارضة (دلكاسيه) لفكرة عقد المؤتمر - التي لقيت ترحيبًا في معظم الدوائر السياسية الأوروبية وفي واشنطن أيضًا - إلى استقالته ولكن بعد أن أنجز الوفاق البريطاني الفرنسي الذي استمر الذي بشكل أو بآخر حتى وقتنا هذا.

دارت مفاوضات متعددة الأطراف قبل عقد المؤتمر بين فرنسا وكل من ألمانيا وأسبانيا وإنجلترا. وواضح من هذا أن الدبلوماسية الفرنسية نشطت إلى أقصى قدراتها لمواجهة الضغوط الدولية والألمانية على فرنسا. لقد كان هذا أول اختبار لمدى صلابة الوفاق الودي الفرنسي البريطاني فوقفت بريطانيا بقوة إلى جانب فرنسا، في وقت كانت فيه التهديدات الألمانية وصلت إلى الحد الذي قال فيه مسئولون ألمان أنه لو عبرت الجيوش الفرنسية الحدود الجزائرية - المغربية فستعبر الجيوش الألمانية الحدود الفرنسية.

استطاعت الدبلوماسية الفرنسية - قبل عقد مؤتمر الجزيرة - أن تحصل من ألمانيا على إعتراف بمصالح خاصة فرنسية في المغرب في مقابل إعتراف فرنسا باستقلال المغرب، واتخاذ التدابير اللازمة لإدخال الإصلاحات إلى الحكومة المغربية، وخاصة فيما يتعلق بالشرطة والمالية،وأخيرًا اتفق على عقد المؤتمر في أوائل ١٩٠٥ وتحدد يوم الافتتاح في ١٦ يناير.

وتضمنت الكلمة التي ألقاها رئيس المؤتمر الدوق دالمودوفار - عند افتتاح المؤتمر الأهداف الثلاثة التالية :-

١- سيادة السلطان.

٢- عدم الافتيات على أرض الدولة المغربية.

٣- سياسة الباب المفتوح فى المغرب أمام كافة الدول الأوروبية ومع هذا انتهى المؤتمر إلى نتائج معاكسة وضد مصالح ألمانيا وأهدافها بالذات وهى:

أ. دفع السلطان عرشه ثمنا لهذا التدخل الدولى فى أمور بلاده.

ب. احتكرت فرنسا التسلط العسكرى والاقتصادى فى المغرب تاركة الريف (لأسبانيا)، ومهد كل هذا لفرض الحماية الفرنسية على المغرب فى ١٩١٢.

والسبب فى خروج ألمانيا مهزومة من هذا المؤتمر يرجع إلى أن حلفاء ألمانيا لم يقفوا إلى جانبها بالصلابة اللازمة فقد كانت حكومة النمسا مترددة، وكانت إيطاليا تحث على السلام والتفاهم، وبالتالى خرجت دولتى الوفاق الودى - أقوى مما كانتا عليه قبل المؤتمر.

كما كان الاتجاه العام فى أوروبا الغربية ضد ألمانيا حتى بدت هذه شبه معزولة سواء قبل المؤتمر أو خلاله أو بعده. وكان انضمام بريطانيا - على أساس الوفاق الودى - إلى دولتى التحالف الثنائى (روسيا وفرنسا) قد جعل حكومة بريطانيا تدرك ذلك وتشتطان فى العمل ضد ألمانيا.

ولم تتورع بريطانيا عن تقديم المغرب إلى فرنسا بعد أن رفضت ألمانيا هذا العرض من قبل. فى وقت كانت فيه أوروبا تقبل - وبكل بساطة - تسوية مشكلاتها الدولية على حساب البلاد العربية حتى لا تتورط فى حرب لا تعرف عواقبها، وأدى ذلك كله إلى نتائج ستكون خطيرة على مستقبل أوروبا ومسئولة عن الإسراع فى وقوع الحرب العالمية الأولى، فقد سبق أن عقدت مؤتمرات دولية - وبالأخص مؤتمر برلين ١٨٧٨ لعلاج الصدمات الأوروبية الناتجة عن التنافس فى اقتناص أجزاء من الدولة العثمانية، ولكن ظهور التكتلات الأوروبية جعل قرارات وتوصيات هذا

المؤتمر لا يعتد بها إلا إذا سارت وفق الأهداف الخاصة لدول هذه التكتلات وحيث أن مصالح الكتلتين كانت متضاربة سارت الأمور نحو فكرة استخدام التهديد باللجوء إلى القوة عند العمل على تغيير الوضع الراهن فى أية بقعة من العالم لمصلحة إحدى التكتلات.

وفى مثل هذه الظروف يصبح تغيير الوضع الراهن انتصارًا لطرف وهمية لطرف آخر، وقد تتكرر مثل هذه الأحداث، وقد يتحمل هذا الطرف أو ذاك نموًا استعماريًا أو اقتصاديًا فى هذه المنطقة من العالم ، ويمكن أن يتقبل هزيمة سياسية مرة؛ إلا أن التطورات تسير فى اتجاه تصعيد الأزمات وبالتالى فى اتجاه الحرب. ولقد كانت فرنسا تعمل لهذا الهدف النهائى الذى كان فى نظرها الوسيلة الوحيدة لاسترداد الإلزاس واللورين، وكانت بريطانيا عندما عقدت وفاقها مع فرنسا فى ١٩٠٤ تدرك أن ميزان القوى قد اختل بشكل صارخ ضد ألمانيا. وأن التطورات ستؤدى إلى حرب إذا استمرت ألمانيا فى سياسة الحصول على مكانة استعمارية وعسكرية موازية على الأقل لبريطانيا، وكسر احتكار التفوق البحرى والاستعمارى البريطانى. وكانت الحكومة والشعب البريطانى يعتقدان – عن إيمان حقيقى بمصلحته – ألا حق لأية دولة فى الوصول إلى قوة بحرية مماثلة لها، وكان القيصر الألمانى وحكومته يدركون أن الشعب الألمانى صاحب رسالة فى هذا العالم ويجب أن يصبح ذروة القوة لا دفاعًا عن نفسه وكسرًا للاحتكار البحرى والاستعمارى البريطانى فقط بل كذلك لإعطاء الشعب الألمانى حقه فى توجيه تاريخ العالم.

كما حصلت ألمانيا على مشاركة فى توجيه أمور المغرب الاقتصادية إلا أن الأمور كانت تسير نحو انفراد فرنسا بالمغرب، دون أن تتمكن ألمانيا من منعها من ذلك إلا بالحرب ولكن كانت كفه فرنسا هى الراجحة إذ كان وقوف بريطانيا إلى جانبها قد قلب موازين القوى ضد ألمانيا وجعل الأخيرة

هى المعزولة لا فرنسا. وكانت محاولة ولهلم الثانى كسر الحصـــار الــذى ضرب على ألمانيا عندما زار القيصر الروسى فى (بيوركو) هى الأخيــرة، فى هذه الصدد، وانتهت بفشل ذريع وبتماسك أشد بين روسيا وفرنسا خاصة وأن الأخيرة استخدمت قدراتها المالية فى سد حاجات روســيا إلــى رءوس الأموال الملحة، كما استخدمت قدراتها الدبلوماسية فى التقريب بين روســيا وإنجلترا. الأمر الذى مهد للوفاق الروسى – البريطانى فى ١٩٠٧.

الفصل التاسع

أسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى

أولاً: أسباب الحرب العالمية الأولى

١ـ أزمة مراكش

٢ـ فشل معاهدة بجركو

٣ـ مؤتمر الجزيرة ١٩٠٦

٤ـ أزمة البوسنة

٥ـ السباق البحرى

٦ـ حادث أغادير

٧ـ الحروب البلقانية

٨ـ سياسة ألمانيا الحربية

ثانيًا: الشرارة التى أشعلت الحرب

ثالثًا: مراحل الحرب

رابعًا: نتائج الحرب العالمية الأولى

الفصل التاسع

أسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى

أولاً أسباب الحرب العالمية الأولى

تميزت السنوات العشر التى مضت بين عقد الوفاق الودى سنة ١٩٠٤ وقيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ بقيام سلسلة من الأزمات الخطيرة، كانت كل واحد منها تجر الدول الكبرى جميعًا إلى الاشتباك فى الحرب، وقد قامت هذه الأزمات على التوالى فى سنة ١٩٠٥ و ١٩٠٨ و ١٩١١ و ١٩١٤ بين كل أزمة وأخرى ثلاث سنوات تقريبًا.

١- أزمة مراكش

كانت فرنسا قد اطمأنت إلى أن الوفاق الودى بينها وبين إنجلترا سوف يطلق يدها لإتمام مشروعاتها بضم مراكش إلى إمبراطوريتها الإفريقية، وكان دلكاسيه، وزير الخارجية الفرنسى، قد سبق له أن فاوض أسبانيا بشأن تقسيم مراكش، وقنعت أسبانيا بالاستيلاء على الشريط الساحلى من مراكش الذى يواجه الساحل الأسبانى عند جبل طارق وهو إقليم الريف، كذلك اتفقت فرنسا مع إيطاليا على ألا تعارضها؛ نظير ألا تقف فرنسا فى سبيلها إن دخلت إيطاليا فى حرب مع تركيا لتنتزع طرابلس. ولم يبق أمام فرنسا سوى معارضة ألمانيا التى كانت تهتم بمراكش، وتعمل على منع فرنسا من بسط سيطرتها عليها، وبينما كان الإمبراطور ولهلم الثانى، فى رحلته البحرية فى مياه البحر المتوسط، إذا به يقطع رحلته، وينزل فى ميناء طنجه ويخطب هناك خطبة خطيرة تناقلتها صحف العالم فى الحال، خاطب فيها سلطان مراكش مؤكدًا له أن ألمانيا تعتبره سلطانًا مستقلا ثم أضاف قوله "إنى أمل أن تحافظ مراكش فى ظل هذا الاستقلال على سياسة الباب المفتوح لجميع الأمم على السواء، فلا يكون لدولة فيها امتياز على أخرى، فلا احتكار

ولا استعمار، ولتكن السياسة التى تتبعها مراكش مع الدول أساسها المساواة المطلقة".

وهكذا كانت كلمة الإمبراطور الألمانى نذيرًا بأن ألمانيا لا تعترف بما جاء فى اتفاقية سنة ١٩٠٤، وعلى الأخص فيما يختص بإطلاق يد فرنسا فى مراكش، ثم اقترح الإمبراطور بعد ذلك رسميًا، عقد مؤتمر دولى لبحث مسألة مراكش، إلا أن "دلكاسية" وزير الخارجية الفرنسى عارض ذلك الاقتراح، مطمئنًا إلى تأييد إنجلترا، ومع ذلك فلم تبد إنجلترا أى اعتراض على عقد المؤتمر ورأى دلكاسيه أن رئيس الوزارة الفرنسى – المسيو روفيير Rouvier – وبقية الوزارة الفرنسيين قد رضخوا للاقتراح الألمانى، فاضطر إلى الاستقالة. وكانت قبول الدول عقد ذلك المؤتمر انتصارًا سياسيًا لألمانيا، ومرد ذلك إلى ضعف دول الوفاق فى ذلك العام بالذات، إذ كانت روسيا قد منيت بالهزيمة فى حربها ضد اليابان، وخرجت من حربها عاجزة كل العجز على أن تقوم بتقديم أى معونة لحليفتها فرنسا وكانت إنجلترا فى الوقت نفسه لا ترغب فى قيام الحرب من أجل مراكش، أما فرنسا ذاتها فلم تكن من القوة الاستعداد بحيث تعتمد على نفسها.

<u>٢- فشل معاهدة بجركو يوليو ١٩٠٥</u>

فشلت ألمانيا فى محاولة الاتفاق مع روسيا لتبعدها عن حلف الوفاق، وقد قامت بتلك المحاولة عندما تقابل إمبراطور ألمانيا ولهلم الثانى، وقيصر روسيا نيقولا الثانى على يخته الذى كان يرسو أمام بلدة (بجركو) الواقعة على خليج فنلنده واعتقد ولهلم الثانى أن تحطيم الأسطول الروسى فى مياه الشرق الأقصى وخروج روسيا منهزمة أمام اليابان سيضطرها إلى التقرب من ألمانيا، وبالتالى تستطيع الأخيرة أن تحل التحالف الثنائى بين روسيا وفرنسا، وفعلاً أمكن لإمبراطور ألمانيا أن يقنع القيصر بتوقيع اتفاق تتعهد فيه روسيا وألمانيا أن تضع كل منهما جيشها وأسلحتها تحت تصرف الأخرى

إن تعرضت إحداهما لهجوم إحدى الدول الأوروبية، وألا تعقد إحداهما صلحا منفردًا.

وظنت ألمانيا أنها كسبت روسيا، وأبعدتها عن دولتى الوفاق، إلا أن أملها سرعان ما خاب، إذ ما لبث وزراء قيصر روسيا أن أقنعوه بأن يعلن إلغاء معاهدة، ثم طلبت وزارة الخارجية الروسية من سفيرها فى برلين أن يبلغ الحكومة الألمانية استحالة تنفيذ تلك المعاهدة لمناقضتها للمعاهدة الروسية الفرنسية.

وقد اعترفت فرنسا لروسيا بجميلها هذا، فأقرضتها ما كانت تحتاج إليه من المال، لتستعين به على إصلاح شئونها الاقتصادية وانتهزت الفرصة للتقريب بين روسيا وإنجلترا، فتم بينهما – الاتفاق المعروف فى سنة ١٩٠٧ بشأن إيران على أن يكون لروسيا منطقة نفوذ فى الشمال، ولإنجلترا منطقة نفوذ فى الجوب.

٣- مؤتمر الجزيرة ١٩٠٦.

تقرر عقد المؤتمر فى الجزيرة وهى بلدة فى أسبانيا بالقرب من جبل طارق، ولم يكن غرض ألمانيا من عقد هذا المؤتمر، إبعاد فرنسا عن مراكش فحسب، بل كان غرضها أيضًا جس نبض الوفاق الودى الذى عقد بين إنجلترا وفرنسا، ولكن تبين لها أن إنجلترا قد وقفت إلى جانب حليفتها فرنسا، كذلك أيدتها حليفتها روسيا، وجارتها وشريكتها أسبانيا، كذلك أيدتها إيطاليا لأنها كانت قد عقدت مع فرنسا معاهدة الحياد، ولم يقف فى صف ألمانيا فى المؤتمر سوى حليفتها النمسا.

وقد انتصرت فرنسا سياسيًا فى هذا المؤتمر، إذ تقرر إنشاء قوة بوليسية فى مراكش، يعهد بأمر تنظيمها إلى فرنسا وأسبانيا، كل فى نفوذها وأن تعمل كل منهما على تنفيذ ما تراه من الإصلاحات. وتأسيس بنك تشرف

عليه الدول الأربع: فرنسا وأسبانيا وإنجلترا وألمانيا، وأن تدير فرنسا وحدها شئون الجمارك فى الجزء المجاور لبلاد الجزائر، وتدير أسبانيا ما يقع منها فى منطقة الريف.

وهكذا خرجت ألمانيا من ذلك المؤتمر فاشلة حانقة، ولم تنجح السياسة التى رسمها المستشار الألمانى (بيلوف) الذى حاول حل الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا، بما أشار به على الإمبراطور ولهلم الثانى من النزول فى طنجه وتصريحه بأن ألمانيا لا تستطيع أن تحتمل اتفاق الدولتين على إطلاق يد فرنسا فى مراكش. ثم فشلت ألمانيا فى مؤتمر الجزيرة الذى دعت إلى عقدة ظنًا منها أن تلك الدول لم تصل إلى اتفاق يؤيد بسط النفوذ الفرنسى على مراكش.

٤- أزمة البوسنة سنة ١٩٠٨.

أشرنا من قبل إلى إقدام النمسا على ضم البوسنة والهرسك نهائيًا إلى الإمبراطورية النمساوية فى سنة ١٩٠٨، وهما الولايتان اللتان كانت تديرهما بناء على ما قرره مؤتمر برلين ١٨٧٨. وقد أثار الحادث غضب الصربيين الذين رأوا نحو مليون من بنى جنسهم تضمهم النمسا بجرة قلم، فى الوقت الذى كانوا يؤملون فيه ضم البوسنة والهرسك إلى صربيا لإقامة الوحدة اليوغسلافية المنشودة، على أن صربيا لم تكن فى ذلك الوقت تستطيع أن تمنع الكارثة، فهى لا تستطيع الاستنجاد بروسيا التى تدعى زعامة السلاف، لأن روسيا كانت لا تزال فى أعقاب هزيمتها فى الحرب اليابانية، كذلك أعلنت إنجلترا أنها لا تفكر فى احتمال نشوب حرب عامة من أجل المسالة البلقانية. وكانت ألمانيا – فى الوقت نفسه – قد أعلنت أنها تؤيد حليفتها النمسا وأنها لا تتأخر عن معاونتها عسكريًا فى حالة الحرب. ولم يستطيع الصربيون أن يواصلوا معارضتهم أمام ما سمعوه من عزم النمسا على تنفيذ قرارها بكل ما فى وسعها من قوة، حتى اشتهر عن الأرشيدوق فرانز

فرديناند Franz Ferdinand ولى عهد النمسا وكونراد فون هوتزنـدورف Hotzendorf قائد القوات النمساوية، بأنهما يفضلان الإسراع فى مهاجمـة صربيا "ومحوها من الخريطة الأوروبية"، وقد سكتت صربيا على مضض ولكن روح القومية ازدادت اشتعالاً، نشأت الجمعيات السرية للعمـل علـى تحقيق مشروع صربيا الكبرى، واستحكم العداء بين الصربيين والنمساويين. وعزمت النمسا على التخلص من صربيا عندما تسـنح الفرصـة، ونشـط سفيرها فى بلغراد – عاصمة صربيا – لجمع الوثائق التـى تبـرر القيـام بالهجوم ولكن لم يتم العدوان فى ذلك العام، ولعل ذلك مرده إلى ما تبين من أن ألمانيا – على الرغم من تصريحها بتأييد حليفتهـا – أظهـرت أنهـا لا تتحمس لدخول الحرب من أجل مسألة صربيا.

٥- السباق البحرى.

وفى أثناء تلك الحوادث التى كانت تجرى فى البلقان كـان السـباق البحرى والتنافس العسكرى قد بلغ أشده بين بريطانيا وألمانيا، بعد أن فشلت الأولى فى الوصول إلى اتفاق مع الثانية للحد من التسلح، لأن ألمانيا كانـت تعمل على إتمام برنامجها البحرى فى سرعة وعزم، وبلغ انزعاج الإنجليـز مبلغه فى سنة ١٩٠٩ عندما نادى كثير من الكتاب بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة قبل أن يصبح الأسطول الألمانى أقوى من الأسطول الإنجليزى. ولـم تجد الحكومة بدا من الاستجابة لهذا النداء على الرغم من معارضة رجـال الاقتصاد والزعماء الاشتراكيين الذين كانوا يريدون توفير المال للإصـلاح الداخلى المطلوب، ولكن الحكومة رأت أن تتخـذ خطـوة حاسـمة لتقويـة الأسطول الإنجليزى، واستطاعت أن تصل إلى تقويته أيضا من الناحية الفنية فصنعت عددًا من المدرعات التى يطلق عليها الدرنوت، ذلك النـوع مـن السفن الحربية الكبيرة التى كان من الصعب على ألمانيا أن تستفيد منه فـى مياهها، إذ كان لابد من مرورها فى قناة كييل، والواقـع أن قـوة الأسـطول

الألمانى كانت تتوقف على سهولة انتقال سفنه بسهولة من البحر البلطيقى إلى بحر الشمال، فكان على ألمانيا أن تقوم بعملية توسيع تلك القناة مما يستغرق عدة سنوات، ولعل ذلك كان سببا فى أن ألمانيا لم تشجع النمسا على مهاجمة صربيا قبل الاستعداد الكامل ولم يتم توسيع قناة كييل إلا فـــى يونيـــه ســـنة ١٩١٤، وفى الشهر الثانى مباشرة أرسلت النمسا إنذارها إلى صربيا، وكان ذلك بداية قيام الحرب، ولم تكن إنجلترا بغافلة عما يحـــدث فـــى البحريـــة الألمانية، ولذلك قررت سنة ١٩٠٩ بناء أربع مـــدرعات كبيـــرة، وأخـــذت الصحافة والرأى العام فى حث الحكومة على مضاعفة العـــدد. فاســـتجابت لطلب الشعب.

<u>٦- حادث أغادير سنة ١٩١١.</u>

ظهرت فى جو السياسة الأوروبية أزمة أخرى بسبب ازدياد التدخل الفرنسى فى مراكش، وذلك على إثر قيام حروب داخلية بسبب ثـــورة أحـــد الأمراء على مولاى عبدالحفيظ سلطان مراكش، فقد استنجد السلطان بفرنسا لترسل إليه نجده فرنسية، فانتهزت فرنسا الفرصة وأرسلت حملـــة حربيـــة فرنسية إلى "فاس" وكان ذلك فى ربيع عام ١٩١١م. ولما سمعت ألمانيا بإيفاد تلك الحملة هاجت وأرسلت فى يوليه ١٩١١ طرادًا ألمانيا إلى أغادير علـــى ساحل مراكش المواجه للمحيط الأطلنطى بحجة حماية المصـــالح الألمانيـــة التجارية من عدوان العصابات المراكشية المسلحة ولكنها كانت فى الواقـــع تقصد من إرسال الطراد الحربى إلى القيام بمظاهرة بحرية ردًا على أطماع فرنسا فى مراكش.

وكان لتلك المظاهرة الألمانية البحرية رد فعل عاجل فـــى بـــاريس، ولندن وروما. وظل شبح الحرب ماثلاً عدة أسابيع، وقفت خلالهـــا إنجلتـــرا تؤيد فرنسا، وألقى لويد جورج خطبة خرج منها عن حدود وظيفته كـــوزير للمالية لا الخارجية. وأنذر فيها الحكومة الألمانية، بأن إنجلترا لن تقف ساكنة

إن وقعت الحرب، وإنها لن تتخلى عن حليفتها فرنسا. وبعد المساومة اكتفت ألمانيا بأن ترضى بضم جزء صغير من الكونغو الفرنسي إلى أملاكها في أفريقيا فى مقابل وضع مراكش تحت نفوذ فرنسا وحدها دون سائر الدول وبعد مضى عام واحد اتفقت فرنسا مع السلطان مولاى عبدالحفيظ على أن يقبل حماية فرنسا لمراكش، ماعدا طنجه والمنطقة الأسبانية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢. بهذا انتهت مشكلة مراكش وخرجت ألمانيا منهزمة سياسيًا، معتقدة أن الحرب هى الميدان الوحيد الذى تستطيع أن تنتصر فيه وأصبحت مراكش تحت الحماية الفرنسية يحكمها الجنرال ليوتى Lyautey الذى عين مقيمًا عامًا.

وكانت مشكلة أغادير فرصة ملائمة لإيطاليا لتحقيق أمنية قديمة وهى الاستيلاء على طرابلس، ورأى جيوتى Gioitti رئيس وزراء إيطاليا أن يعلن الحرب على تركيا، وأرسل أسطولاً استولى على سواحل طرابلس كما أرسل جيشًا كبيرًا إلى هناك للاستيلاء على برقه وطرابلس، وقد قررت حكومة تركيا الفتاة إرسال جيش تركى تحت قيادة أنور باشا للدفاع، ولكن الحرب انتهت بهزيمة الأتراك، وتنازلت تركيا عن طرابلس بموجب معاهدة لوزان أكتوبر سنة ١٩١٢ وكذلك عن جزر الدوديكانييز فى بحر إيجه، وقبل أن تنتهى تلك الحرب الإيطالية التركية بدأت حروب البلقان (١٩١٢ – ١٩١٣)، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية على وشك الانهيار.

٧- الحروب البلقانية (١٩١٢ – ١٩١٣).

أثار ضم النمسا للبوسنة الشعور القومى فى بلاد البلقان، وتبين للبلقانيين مبلغ ضعف تركيا حرب طرابلس، ورأوا أن ساعة الخلاص من الحكم التركى قد حانت، وعلى الأخص أنهم كانوا يطمعون فى تعاونهم مع روسيا، بعد أن توترت العلاقات بينها وبين النمسا وتضارب مصالحهما فى

البلقان، وفى الوقت ذاته قد تتخير روسيا تلك الفترة التى ضعفت فيها تركيا لكى تسوى مسألة المضايق لمصلحتها فيقع النزاع بين الدولتين.

وفى مارس ١٩١٢ شجع الروس كل من صربيا وبلغاريا على توقيع معاهدة تضمن تعاونهما المشترك فى حالة اعتداء أية دولة أوروبية كبرى على حدودها وجاء فى إحدى مواد تلك المعاهدة "يتعهد الطرفان الموقعان على المعاهدة أن يؤيد أحدهما الآخر بكل قوته فى حالة محاولة إحدى الدولى الكبرى ضم أو احتلال أية حدود من بلاد البلقان الواقعة حاليًا تحت الحكم التركى، وفى مادة سرية أخرى ملحقة بتلك المعاهدة أعلن الطرفان أنه "فى حالة حدوث أية اضطرابات داخلية فى تركيا مما يعرض المصالح القومية أو الوطنية للدولتين المتعاقدتين أو إحداهما للخطر، أو فى حالة قيام مصاعب داخلية أو خارجية فى تركيا مما يعرض الحالة الراهنة فى شبه جزيرة البلقان للخطر وجب على الدولتين المتعاقدتين أن تسارعا فى تبادل الآراء لاتخاذ الخطوات العاجلة لمنع الخطر".

وأول ما يلاحظ على تلك المعاهدة السرية التى اشترك ممثلو روسيا فى العاصمتين البلقانيتين – صربيا وبلغاريا – فى مفاوضاتها أنها كانت موجهة ضد دولة النمسا والمجر حتى لا تتكرر مأساة ضم البوسنه، وثانيًا كانت تلك المعاهدة موجهة ضد تركيا حيث يفهم من ذلك الاتفاق أن كلتا الدولتين تريد نصيبًا فى ميراث الإمبراطورية العثمانية المنحلة. وقد عقدت معاهدة مشابهة بين بلغاريا واليونان، وكانت تلك المعاهدة موجهة ضد تركيا.

وبعد إتمام تلك المعاهدة البلقانية أصبح الموقف ينذر بقيام الحرب حتى أن روسيا نفسها التى عاونت على إتمام تلك الاتفاقيات البلقانية بدأت تنزعج من توتر الموقف فى البلقان، ولم يطل انتظار الحرب بعد ذلك، إذ أعلنت كل من بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود الحرب على تركيا (٨ أكتوبر ١٩١٢)، لطردها من أملاكها الأوروبية فى البلقان، واستطاع

المتحالفون البلقانيون أن يحرزوا انتصارات خاطفة سريعة. وأنزلوا الهـزائم المتعاقبة بالجيش التركى ووصلت بعض الفرق البلغارية قرب القسطنطينية، واحتل اليونانيون سالونيك، واكتسح الصربيون أعالى وادى نهـر الـوردار واستولوا على (اسكوب Uskub) العاصمة القديمة لصـربيا (وموناسـتير Monastair) مفتاح مقدونيا الوسطى والجزء الشمالى من ألبانيا حتى ساحل الأدرياتيك وهكذا استطاعت دول (الجامعة البلقانية Balkan League) التى أرسلت إلى ميادين القتال أكثر من ستمائة ألف مقاتل أن تنتزع معظم أراضى تركية أوروبا.

ولم ترحب الدول الأوروبية الكبرى بتلك الانتصارات البلقانية علـى تركيا، بل أن روسيا من جانبها كانت وجلة من نتائج ذلك الاتحاد البلقـانى، ولكن النمسا كانت أشد الدول إنزعاجًا من إطراد نمو صربيا التى تضـخمت مساحتها وتضاعف عدد سكانها حتى زادوا من مليونين إلى ما يقـرب مـن أربعة ملايين ونصف، وأصبح من الواضح أن صربيا سوف توجه اهتمامها بعد ذلك نحو تصحيح وضعها مع النمسا.

أمام ذلك الخطر الذى يهدد السلام فى البلقان رأت الدول الكبرى أن تتكاتف للوصول إلى حل يطمئن له الجميع، فعقد فى لندن مؤتمر السفراء فى ديسمبر سنة ١٩١٢ تحت رئاسة سير أدوارد جراى، لإقرار الحدود الجديدة على ضوء الانتصارات البلقانية على تركيا.

وكانت النقطة الشائكة فى الموضوع هى مستقبل السـاحل الشـمالى لبحر الأدرياتيك بما فى ذلك ميناء دوارزو Durazzo ، إذ ليس من السـهل على الصربيين أن ينتزع منهم ذلك الميناء بعد أن اسـتولوا عليـه بـالقوة، ولاسيما أنه يعطيهم بابًا ينفذون منه إلى البحر، وكانت النمسا تعارض كـل المعارضة فى أن يظل ذلك الميناء فى حوزة الصرب. سياستها كانت تتجـه إلى إنشاء دولة ألبانيا وتقويتها حتى تتوازن قواها مع قوى الصرب.

أما ألمانيا فلم تكن على استعداد لأن تقحم نفسها فى حرب من أجل تلك المشكلة، وقد قال قيصر ألمانيا "لست اعتقد أن هناك خطرًا على كيان النمسا أو على مركزها من وجود ميناء لصربيا على البحر الأدرياتيك" ولذلك قرر القيصر ألا يؤيد النمسا فى القيام بأية حركة عسكرية ضد صربيا ويؤثر عنه أنه قال بهذه المناسبة "لن أحمل على باريس أو موسكو من أجل خاطر ألبانيا ودرازو" وهكذا احتفظت ألمانيا لنفسها مؤقتا بالاستقلال فى سياستها الخارجية وأخرت قيام الحرب فترة من الوقت.

وعلى الرغم من أن روسيا كانت مسرورة بانتصار حلفائها السلاف فى الحرب البلقانية الأولى، لكنها كانت تخشى أن تقع القسطنطينية فى قبضة إحدى دول البلقان المنتصرة، فيتبدد بذلك حلمها القديم فى استيلائها عليها وقد عرف عن فردناند ملك بلغاريا أنه كان يطمع فى أن يتوج يومًا ما فى كنيسة سانت صوفيا (مسجد أيا صوفيا الحالى). وفى الوقت نفسه كانت سياسة سازونوف Sazonov وزير خارجية روسيا تتجه إلى تقوية ولايات البلقان ضد النمسا، ولكنه كان يفضل أن تظل القسطنطينية والمضايق تحت الحكم التركى، حتى تسنح الفرصة لروسيا للاستيلاء عليها.

وقد قدم سازونوف فى ديسمبر سنة ١٩١٣ مذكرة إلى القيصر ذكر له فيها "أن روسيا لا ترغب فى الحرب ولا ضم أية حدود جديدة، ولكنها لا تستطيع أن تسمح بسقوط المضايق أو القسطنطينية فى أيدى دولة أخرى ولو كانت إحدى دول البلقان الصغرى أمثال بلغاريا" وأضاف إلى ذلك قوله "إن تأمين المضايق لمصلحة روسيا هو فى الحكم الواقع الآن فتركيا ليست بالدولة القوية غاية القوة، ولا بالضعيفة غاية الضعف. وهى لا تستطيع إذن أن تكون خطرًا علينا ولكنها فى الوقت نفسه مضطرة إلى أن تقف من النمسا موقف الحذر لأنها أقوى منها. إن ضعف الإمبراطورية التركية وعدم قدرتها على التطور مع الحضارة هو فى مصلحتنا إذ أنه خلق بين الشعوب المسيحية

الخاضعة لها شعورًا بالولاء نحو روسيا الأرثوذكسية مما يقوى مركزنا الدولى فى أوروبا الشرقية.

وقد غضبت صربيا أشد الغضب لإنشاء دولة ألبانيا التى ألحت فى تأسيسها كل من النمسا وإيطاليا، فقد كانت النمسا تخشى من امتداد نفوذ صربيا ووصولها إلى تلك الجهات وتحرص على عدم إعطائها الفرصة لتصبح دولة بلقانية كبرى على ساحل البحر الأدرياتيك فى يد دولة منافسة قوية. والحقيقة أن إيطاليا كانت تأمل أن تضم ألبانيا عندما تسنح لها الفرصة إلى الحدود الإيطالية وظل الأمل يراودها حتى أقدم على غزوها موسولينى سنة ١٩٣٩م.

وكان تأسيس ألبانيا ضمن الدائرة التى فكرت صربيا فى ضمها إلى صربيا الكبرى، وعندما ضاع هذا الأمل وجهت أنظارها نحو الحدود البلغارية الشرقية واحتلت رقعة واسعة منها. فأثار ذلك بلغاريا، فأقدم جيشها على مهاجمة القوات الصربية دون إنذار، فكان ذلك إيذانًا بقيام حرب بلقانية ثانية اشترك فيها الصربيون واليونانيون ضد البلغار، وانتهزت رومانيا الفرصة فهاجمت بلغاريا من الخلف، وانتزعت لنفسها منطقة دبروجا جنوب مصب الدانوب، ودخلت تركيا تلك الحرب واستعادت أدرنة بالحرب من بلغاريا والواضح أن بلغاريا هزمت هزائم منكرة فى كل مكان وانتهت الحرب بمعاهدة بوخارست سنة ١٩١٣، واستطاعت صربيا واليونان أن تضم كل منهما جانبا من أراضى تركيا الأوروبية ورضيت بلغاريا بصلح حرمها نصف أملاكها.

وقد كانت الحروب البلقانية نذيرًا للنمسا بفشل سياستها فى البلقان فقد كان من نتائج تلك الحروب إزدياد قوة صربيا، حتى أصبحت الدولة الأولى فى البلقان، وإضعاف تركيا التى كان حلفاؤهم الألمان يعلقون أملاً كبيرًا على صداقتها. ولم يعد أمام النمسا إلا أن تأخذ برأى العسكريين الذين كانوا ينادون

فى ذلك الوقت بضرورة البطش بصربيا قبل أن يستفحل أمرها. إلا أن ساسة النمسا كانوا لا يرتبطون برأى قوادهم العسكريين بقدر ارتباطهم بسياسة حليفتهم الكبرى ألمانيا.

٨- سياسة ألمانيا الحربية.

كانت النمسا أضعف من أن تتخذ أية خطوة عسكرية بدون أن تسندها ألمانيا، ولكن ألمانيا كانت إذ ذاك تخشى على حليفتها أن تقحم نفسها فى حرب تمزقها كل ممزق، ولا سيما أنها عانت كثيرًا من جراء انهزام تركيا التى كانت تعتبرها ألمانيا حليفة طبيعية لها، حتى أنها اضطرت بعد الهزيمة التركية فى البلقان أن ترسل فى الحال أحد قوادها - ليمان فون ساندرز Liman Von Sanders - لكى يعيد تنظيم الجيش التركى على الرغم من الاحتجاجات الشديدة التى وجهتها روسيا إلى ألمانيا.

ومنذ بداية عام ١٩١٣ أصبح الألمان يعتقدون أن الحرب لا مناص منها، وأن من مصلحة ألمانيا أن تبدأ سريعًا قبل أن يكمل استعداد أعدائها، وكان نفوذ هؤلاء القواد قد ازداد حتى خضع لهم الإمبراطور نفسه ولم يكن للمستشار الألمانى بتمان هولوج Bethman Hollweg الكلمة العليا التى كانت لسلفه بسمارك، وكانت أول خطوة للاستعداد فى سنة ١٩١٣ أن فرضت الحكومة الألمانية ضريبة جديدة للأغراض العسكرية، وما أتى صيف ١٩١٤ حتى شعرت ألمانيا أنها قد استكملت قواتها، وخاصة أنها قد أتمت توسيع قناة كييل لتسهيل انتقال الأسطول الألمانى من بحر البطليق إلى بحر الشمال، بينما لم تكن فرنسا تقدر لنفسها استكمال استعدادها إلا فى عام ١٩١٥، وأما روسيا فلم يكن مقدرًا لها أن تكون على أهبة الاستعداد قبل عام ١٩١٧.

ومن الغريب أن ألمانيا لم تفكر فى ذلك الوقت فى استثارت بريطانيا بل على العكس نجد أنها تحاول أن تضمن حياد البريطانيين، ولو فى المرحلة

الأولى من مراحل الحرب ضد فرنسا أو ضد غيرها، وكانت بريطانيا في الوقت نفسه على استعداد للمفاوضات لتسوية أية مشكلة تهدد السلام بينهما. ولعل أهم منطقة للصراع بين ألمانيا وإنجلترا في ذلك الوقت كانت في منطقة الخليج العربي، وهو الصراع الذي نجم عن ازدياد نفوذ ألمانيا في تركيا، وقيام المهندسين الألمان في ذلك الوقت بإقامة سكة حديد برلين – بغداد. وهو الخط الذي كان مقدرًا له أن يصل إلى البصرة على الخليج العربي، والبصرة هي الميناء الذي يعتبر مركزًا للبترول الإيراني الذي تستحكم فيه شركة البترول الإنجليزية الإيرانية، وكان غريبًا أيضًا أن تسلم ألمانيا في ذلك الوقت بوجهة النظر البريطانية حتى وضع صيغة لمعاهدة ألمانية إنجليزية بخصوص تلك المشكلة ولم يبق سوى توقيعها. وإذا الحرب الكبرى تعلن وتبقى المعاهدة بغير توقيع.

<u>ثانيًا: الشرارة التي أشعلت الحرب</u>

كانت العلاقات بين النمسا وصربيا تسير من سيئ إلى أسوأ، والولايات اليوغسلافية المتوقة لقتل كبار الموظفين النمساويين، وقد نفذ صبر النمساويين على ما كان يوجهه إليهم من إهانات واعتداءات، وأخذ "برشتولد Bershtold " وزير خارجية النمسا في يونية ١٩١٤ يدبر الوسائل السريعة التي تستطيع بها النمسا القضاء على صربيا. وفي ٢٨ من ذلك الشهر قتل أحد الطلبة الصربيين الأرشيدوق فرانز فردناند ولي عهد العرش الإمبراطوري النمساوي أثناء زيارة رسمية في "سيراجيفو" عاصمة البوسنة، وكانت الحادثة فرصة ملائمة للنمسا وألمانيا لكي تتخذاها ذريعة لإعلان الحرب.

ومر شهر حدثت خلاله اتصالات سرية بين النمسا وألمانيا أكدت الأخيرة لحليفتها أنها تؤيدها في كل خطوة تخطوها، ولم تكن الحكومة الفرنسية تقدر عواقب تلك الحادثة، حتى أن بوانكاريه Poincare رئيس

جمهوريتها وفيفياني Viviani رئيس وزرائها ذهبا إلى بطرسبرج فى زيارة رسمية لروسيا وانتظرت حكومة النمسا حتى بدا الرئيس الفرنسى ورئيس وزرائه يعودان من الرحلة الروسية، ثم ألقت قنبلتها السياسية بإرسال الإنذار المشهور إلى صربيا فى ٢٣ يوليو. ومع أن صربيا خضعت وقبلت المطالب النمساوية التى تكاد تنتزع منها استقلالها، إلا أن النمسا اعتبرت ردها رفضًا للإنذار وأعلنت عليها الحرب فى ٢٨ يوليه.

وقد حاول القيصر الألمانى التخفيف من حدة النمساويين قبيل إعلان الحرب إلا أنه لم ينجح فى محاولته. أما روسيا فقد استعدت لتقف فى جانب صربيا ضد النمسا وأعلن القيصر التعبئة العامة فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا فى أول أغسطس سنة ١٩١٤، وانضمت فرنسا إلى حليفتها روسيا، فأعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا فى ٣ أغسطس، وأخذت ألمانيا تستعد لتنفيذ مشروعها الذى وضعه العسكريون، وهو غزو فرنسا عن طريق اختراق بلجيكا ولكسمبرج لاكتساح فرنسا قبل أن تستعد روسيا للقتال كذلك أخذت الحكومة الألمانية تتصل بالحكومة البريطانية وتطالبها بأن تقف على الحياد فى نظير أن تتعهد ألمانيا بضمان استقلال بلجيكا وهولندا بعد الحرب، ولكن بريطانيا رفضت ذلك التعهد الألمانى، واعتبرت أن خرق حياد بلجيكا مبرر لإعلان الحرب على ألمانيا وأرسلت إنذار إليها فى ٤ أغسطس تطالبها فيه بسحب قوتها من بلجيكا فى الحال ولما لم يصلها الرد أعلنت بريطانيا العظمى الحرب على ألمانيا وفى ٦ أغسطس أعلنت النمسا والمجر الحرب على روسيا، فى حين وقفت صربيا ضد النمسا، وفى ٩ أغسطس قطعت صربيا علاقاتها بألمانيا وفى اليومين التاليين أعلنت فرنسا وإنجلترا الحرب على النمسا.

وسرعان ما أصبحت الحرب عالمية بانضمام معظم الدول إليها، ودخلت اليابان الحرب فى صف الحلفاء لأنها كانت ترمى من وراء ذلك إلى

بسط نفوذها على الصين. وانتهزت الفرصة لاحتلال المنطقة التي كانت تحتلها ألمانيا في شبه جزيرة شانتونج والصين.

ثالثًا: مراحل الحرب.

بدأت التحركات العسكرية بحركة التفاف ألمانية واسعة النطاق عبر بلجيكا في اتجاه فرنسا بقصد توجيه ضربة حاسمة لها تخرجها من الحرب، ولكي تعرقل الزحف الألماني حوالي أسبوعين بسبب مقاومة الجيش البلجيكي وحصون لييج ونامور الشهيرة وهناك اكتشف القائد الفرنسي خطأه في تركيز قواته على جبهة اللورين، الأمر الذي أتاح للألمان زحفًا سريعًا إلى قلب فرنسا. واضطرت فرنسا إلى حرب التراجع في مختلف الميادين حتى خطوط نهر المارن. ولم يخفف من العبء الشديد الملقى على الجيش الفرنسي في هذه الجبهة سوى اضطرار فون مولتكه إلى نقل بعض من فرقه من الجبهة الفرنسية إلى بروسيا لانقاذها من الاجتياح الروسي. إلا أن روسيا كانت قد منيت بهزيمة ساحقة في موقعة تاننبرج قبل اشتراك الفرق المنقولة إلى بروسيا أضعف نقل تلك الفرق من قوة الجيش الألماني؛ فكان فرصة انتهزها (بوفر) فشن هجومًا مضادًا أرغم الجيش الألماني على ان يتخذ موقف الدفاع، وكان هذا في حد ذاته نصرًا لدول الوفاق، حيث أن خطة الحرب الخاطفة قد فشلت فعلاً، وكلما طالت الحرب سارت الأمور ضد مصالح دولتي الوسط. ومنذ سبتمبر ١٩١٤ ساهمت الخطة الدفاعية لدى الطرفين في فرنسا إلى أن تتحصن فرق المشاة في الخنادق وأن تتراشق المدفعية بالقنابل على جبهة طويلة للغاية تمتد من جبال فوج في الشرق إلى بحر الشمال في الغرب. وفي محاولة لزحزحة العدو من مكانه تبادل الطرفين الهجمات، وكانت نتائجهما متعادلة ففي فردون Verdun تحمل الفرنسيون عبء هجوم ألماني شديد الوطأة كان هدفه إبادة فرق فرنسية عديدة. ونجحوا في منع الألمان من الاستيلاء عليها، وكبدوهم خسائر تعادل تقريبًا خسائرهم الفادحة

(فبراير – يونيه ١٩١٦) وفى معركة السوم (يوليو ١٩١٦) كان الفرنسيون هم المهاجمون وكبدوا الألمان خسائر أخرى فادحة.

أما وقد فشلت خطة كسب الحرب بحرب خاطفة فى الجبهة الفرنسية فى ١٩١٥ بسبب صلابة الجيش الفرنسى والمعاونة العسكرية الإنجليزية له، اتجه القادة الألمان إلى العمل على إخراج روسيا من الحرب عن طريق حرب خاطفة، وكانت المظاهر العامة توحى بأن مثل هذه الخطة ستلاقى نجاحًا كبيرًا فى روسيا لما كان يعوزها من ذخائر ووسائل نقل حديثة. ولقد أحرزت الحملة الألمانية على روسيا انتصارات كبيرة جعلت بولندا وليتوانيا، وأجزاء عزيزة وغنية وواسعة من روسيا تقع تحت يد جيوش دولتى الوسط فضلاً عن حوالى مليونين من الروس ذهبوا بين قتيل وأسير وجريح.

وزاد من حرج الموقف العسكرى العام لدول الوفاق، وخاصة روسيا، أن الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل سبتمبر ١٩١٥ باءت بالفشل. سواء فى معارك البر أو البحر واضطرت إلى الانسحاب وضاع أمل روسيا فى فتح المضايق لتوصيل المواد العسكرية اللازمة لها. بينما اجتاحت فى أكتوبر ١٩١٥ القوات الألمانية – النمساوية – البلغارية الصربية، ووصلت حتى تيرانا عاصمة ألبانيا، دون أن تسهم إيطاليا – التى دخلت الحرب منذ وقت قصير – بشئ يذكر فى حملة الدردنيل أو فى القتال فى البلقان. حتى تعرضت إيطاليا إلى حملة مظفرة نمساوية المانية أنزلت الهزيمة القاسية بالجيش الإيطالى فى موقعة كابوريتو فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٧.

وفى الجبهة الشرقية الألمانية توقف الزحف البريطانى من البصرة فى اتجاه الشمال عند كوت العمارة، وهناك أرغم الأتراك جيشًا إنجليزيًا أجبروه فيها على الاستسلام فى أوائل ١٩١٦، أما فى الجبهة المصرية فكانت مبادرة الهجوم والتقدم من جانب جمال باشا حتى وصل إلى قناة السويس، إلا

أن الجيش الإنجليزى والثورة العربية (١٩١٦) أرغمت الأتراك على التراجع إلى ما وراء يافا والقدس.

وكما كانت قوى المتحاربين فى ١٩١٥/ ١٩١٦ فى الجبهات البرية متعادلة تقريبًا، كان ذلك نتيجة المعركة الحربية البحرية الكبرى فى جوتلاند (٢١ مايو ١٩١٦) بين الأسطولين متعادلة، وإن سارت موازين القوة البحرية بعد ذلك لصالح التفوق البريطانى، حيث أن الخسائر فى الأسطول الألمانى كان من المتعذر تعويضها، وحيث أن التفوق العددى لأسطولى بريطانيا وفرنسا قطع الأسطول الألمانى من الخروج من موانيها فقبعت فيها.

وحاولت ألمانيا أن "تجوع" بريطانيا وتمنع عنها إمداداتها من الدول المحايدة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إغراق سفن بريطانيا وسفن الدول المحايدة المتعاملة معها بواسطة أعداد كبيرة من الغواصات بنتها على عجل ولكن فشلت الخطة فى النهاية بسبب استخدام الإنجليز نظام قوافل السفن التى تسير فى حراسة الأسطول، ولأن عددًا كبيرًا من هذه الغواصات دمرت قطع الأسطول الإنجليزى.

لقد كانت قوى الطرفين المتصارعين قد استنفذت طاقاتها التى عبأت لخوض حرب قصيرة، وبدأت تعانى من متطلبات حرب طويلة المدى. ووقعت عدة حوادث فى داخل الدول المتحاربة دلت على مدى توتر الأعصاب بسبب هذا التطور غير المنتظر.

ففى بريطانيا كانت وزارة اسكويث تواجه أزمة تموين قاسية. إذ كانت الذخائر تعوز الجيش الإنجليزى العامل فى فرنسا، وكان من أسباب اشتداد هذه الأزمة وجود كتشنر وزيرًا للحرب فى وزارة اسكويث، وكان كتشنر محبوبًا جدًا من الشعب الإنجليزى، ولكن الرجل لم يكن صاحب خبرات فى مثل هذه المشكلات التموينية وأنه صاحب خبرة لا تبارى فى وضع المخططات السياسية الإنجليزية نحو المستعمرات. وتضاعفت المشكلة

التموينية عندما أصبحت متطلبات حرب الخنادق فى فرنسا تحتاج إلى كميات أكبر من الذخائر.

وعندما أقدم اسكويت على تعديل وزراته أدخل لويد جوج وزيرًا للتموين (مايو – ١٩١٥) وأبدى مهارة كبيرة فى سد النقص فى حاجات الجيش من الذخائر، واستطاع أن يخطط لسياسة حرب طويلة الأمد مرهقة فأعد لها جيشًا جديدًا مؤلفا من ٧٠ فرقة واستخدم لويد جورج سلطات واسعة – أقرب إلى الديكتاتورية – من أجل توجيه قدرات بريطانيا البشرية والانتاجية نحو الحرب. وفى ديسمبر ١٩١٦ تولى لويد جورج رئاسة وزارة حرب مؤلفة منه ومن ثلاثة آخرين هم: لورد كيرزون ولورد ملنر (وكلاهما من المحافظين) وآرثر هندرسون من (العمال).

أما فى فرنسا فقد استقالت وزارة أرسطو بريانـد وخلفتها عدة وزارات ضعيفة قصيرة العمر حتى تولى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٧ رئاسة الوزارة جورج كلمنصو الذى أعاد إلى البلاد وحدتها الوطنية وانتهت حركة التمرد التى برزت فى مطلع ١٩١٧، ووقف الرأى العام الفرنسى خلف كلمنصو، واستعادت فرنسا معنوياتها وقدراتها على التضحية الكبرى من أجل النصر النهائى. ولخص سياسته فى العمل على الإفادة من كافة طاقات فرنسا وشعبها، أما بشأن الحرب فقد أبدى صلابة شديدة إزاء العدو وإصرارا على كسب الحرب وقال: "إن سياستى الخارجية وسياستى الداخلية واحدة. سياستى الداخلية أن أحارب وسياستى الخارجية أن أحارب وأن أحارب دوما".

بالنسبة لإيطاليا كانت تضم عددًا كبيرًا من الزعامات والأحزاب والهيئات المعارضة للحرب بشكل لا مثيل له فى أى من الدول المتحاربة الأخرى. ونظرًا لعجزها عن إحراز نصر ما حتى ١٩١٦ أوجد قلقًا مريرًا بين الشعب، وضاعف من ذلك أن المحاصيل الزراعية ١٩١٦ كانت أقل مما سبق، وأدى نقص الفحم إلى تعطيل كثير من المصالح وتركت كثير من

الحقول دون إنتاج وترتب عن هذا اضطرابات فى تورين، وفرار الجند من الجبهة، ثم أدت هزيمة الجيش الإيطالى فى موقعة كابوريتو إلى سقوط وزارة بوزيللى، وتولى أورلاندو رئاسة وزارة ائتلافية.

ويمكن أن نعتبر أورلاندو كلمنصو إيطاليا حيث أنه استهدف الوحدة الوطنية على اعتبار أنها مفتاح النصر النهائى. فدعا الأحزاب السياسية المختلفة للتعاون فى الجهد المشترك من اجل توجيه طاقات إيطاليا نحو الحرب ومسح عار كابوريتو. ومع أنه لقى معارضة من الغزو النمساوى – الألمانى، وتأييدًا لدولتى الوفاق وإصرارًا على النصر. أما بالنسبة لألمانيا فقد زادت معارضة الاشتراكيين لقروض الحرب الأمر الذى سيؤدى إلى أزمة داخلية فى يوليو ١٩١٧، وبالنسبة لإمبراطورية النمسا والمجر، كانت أكثر البلاد معاناة من طول الحرب ونفقاتها ومشاكلها. حتى لقد ظهرت أزمات اقتصادية بين النمسا من جهة والمجر من جهة أخرى. وفى نوفمبر – ١٩١٦ توفى الإمبراطور فرانسيس جوزيف وخلفه ابنه شارل الأول الذى أخذ يغير فى الوزراء، ودعا المجلس، ولم يكن قد دعى منذ ١٩١٤، وجاءت هذه الخطوة الديمقراطية بالوبال على الإمبراطورية حيث جاء ممثلوا القوميات إلى هذا المجلس ليطالبوا فقط بحرية قومياتهم، وبوجه خاص التشيك والبولنديين والسلاف، وزاد من قدرات هؤلاء على العمل تخلى المقاتلين من هذه القوميات عن وحداتهم وعادوا إلى أقاليمهم، فضلاً عن أن حكومات فى المنفى بولندية ويوغسلافية كانت قد تكونت برعاية دولتى الوفاق فرنسا وبريطانيا، أما روسيا فقد بدأت مقدمات الثورة الشيوعية تظهر منذ ديسمبر ١٩١٦.

وبالرغم من مثبطات الهمم هذه، أصرت الدول المتحاربة، ومنها روسيا المهيضة الجناح – على متابعة الحرب رغم نداءات ودروويلسون – رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لقبول صلح مرض لكافة الأطراف، ومثل

هذا الصلح كان يتطلب تنازلات جوهرية من الطرفين ولقد رفضا الإقدام على مثل هذه التنازلات. بل لقد اتهمت الحكومة الألمانية ويلسون بأنه يريد صلحا لصالح دول الوفاق فقط. فاستمرت الحرب دون أن يكون هناك في ١٩١٦ من يستطيع أن يدرك من سيكسبها إلا أن تطورات عميقة حدثت جعلت من عام ١٩١٧ عامًا حاسمًا في هذه الحرب.

يعتبر عام ١٩١٧ من أهم أعوام الحرب، حيث وقعت فيه عدة أحداث وتطورات كانت عميقة الأثر إلى حد بعيد على الشكل الذى انتهى إليه هذا الصراع المرير.

وكانت هذه التطورات الكبرى:

١- الثورة الروسية ابتداء من مارس ١٩١٧.

٢- دخول الولايات المتحدة الحرب فى أبريل ١٩١٧.

٣- تدهور الجبهة الداخلية فى ألمانيا (١٩١٧) ثم فشل الهجوم الكبير فى ١٩١٨.

٤- استسلام بلغاريا سبتمبر ١٩١٨.

٥- تصدع المملكة الثنائية.

٦- فقدان تركيا للبلاد العربية (١٩١٧ - ١٩١٨).

كانت روسيا أول الدول خروجًا من الحرب وذلك بسبب تدهور جيوشها معنويًا وفنيًا وأصابتها النكبات والمذابح المتتالية بسبب جهل القيادة ونقص الذخيرة المريع والمتاجرة فى تزويد الجيش بالأسلحة، وانتشار المجاعة في الريف ونقص قاتل في تموينات الجند، وعجز من جانب الحكومة القيصرية ودولتي الوسط عن إنقاذ الموقف المتهور بسرعة. وقامت الثورة في بترجراد ضد القيصر، ورفض الجيش التحرك ضد الثوار وأرغم

القيصر على التنازل عن عرشه، وانتهت بذلك أسرة رومانوف من الحكـم، وتولى الحكم، حكومة مؤقته برئاسة كيرنسكى، وأرادت متابعة الحرب، ولكن الانقلاب الذى قاده لينين – زعيم البلشفيك – وضع الحكم فـى يـد هـؤلاء وسرعان ما سعوا إلى الوصول إلى صلح مع ألمانيا وتم ذلك فـى معاهـدة برست ليتوفسك فى ٣ مارس ١٩١٨، ونصت على ما يلى:

١- التخلى عن دويلات البلطيق وفنلندا وبولنده.

٢- الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهدتها مع ألمانيا.

٣- التنازل لتركيا عن أردهان وقارس وباطوم.

٤- الامتناع عن نشر الدعاية.

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن فقدت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأراضى التى تسيطر عليها، وكانت الولايات المتحـدة قـد أعلنت الحرب فى ٦ أبريل ١٩١٧ على ألمانيا، وكانت فى حاجة إلى عـام تقريبًا للمشاركة الفعلية فى ميادين القتال أوروبا، سؤال خطيـر هـل فـى استطاعة ألمانيا أن تكسب الحرب خلال الفترة الواقعة بين توقف القتال على الجبهة الروسية ووصول الجيوش الأمريكية إلى ميادين القتال بكثافة كبيرة؟ لقد كان أمام الألمان حوالى أربعة أشهر كى يفرضوا على فرنسا الاستسـلام قبل وصول القوات الأمريكية وقبل أن تتمكن القوات الإيطالية من العودة إلى الهجوم بعد نكتبها فى معركة كابوريتو (أكتوبر ١٩١٧).

وكان من المفهوم أن القيادة الألمانية – بعد أن وقعت الهدنـة مـع روسيا – ستنقل كافة الفرق العاملة على الجبهة الروسية إلى الجبهة الفرنسية والقيام بهجوم كبير برغم فرنسا على الاستسلام. وكان الذى حـدث هـو أن القيادة لم تنقل إلا جزءًا قليلاً من قواتها تلك إلى فرنسا حيث أن الهدنة يمكن نقضها فى أى وقت وبسهولة، ثم أن الحكومة الألمانية والقواد الألمان كـانوا

لا يثقفون فى الحكومة البلشيفية الجديدة ويعتقدون أن الروس لن يتورعوا عن الانقلاب ضد ألمانيا إذا سنحت لهم الفرصة، خاصة وأن عملاء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كانوا يعملون على إبقاء روسيا فى المعركة.

وإلى جانب هذا وذاك من العوامل التى جعلت القيادة الألمانية تبقى على الجزء الأعظم من قواتها على الجبهة الروسية، اشتداد النقص فى المواد الغذائية الذى كانت تعانى منه ألمانيا تصاعديًا بسبب الحصار البحرى المضروب على سواحلها. فقد وجدت الحكومة الألمانية فى أوكرانيا مصدرًا كبيرًا لتموين الشعب الألمانى وجيشه بما يلزمه من هذه المواد. ولكن كان لابد من وجود عشرين فرقة عسكرية على الأقل لضمان جميع المحاصيل والمؤن اللازمة فى أوكرانيا، حيث كان احتلال العسكرى لها هو ضمان استغلالها.

ومن هذا كله يتبين لنا أن الألمان لم ينقلوا إلا القليل جدًا من فرقهم من الجبهة الروسية إلى الجهة الفرنسية، وبالتالى لم يحدث تغيير جوهرى فى ميزان القوة فى الجبهة الفرنسية عقب انهيار الجبهة الروسية. خاصة وأن حلفاء ألمانيا كانوا فى حاجة إلى قواتهم لمواجهة الجبهات المسئولين عنها.

وفى هذه الظروف كانت القيادة العليا الألمانية قد أدركت أن قوى ألمانيا قد استنزفتها المعارك خلال السنوات الأربع السابقة. وأنه إذا قدر لها أن تكسب الحرب فذلك لن يتم إلا بتوجيه ضربات شديدة الوطأة على الجيوش الفرنسية والبريطانية الصامدة فى شمال فرنسا وتمزيقها والاستيلاء على باريس وعلى الساحل الشمالى الفرنسى.

ولقد صور لوندورف القائد الألمانى الموقف من وجهة نظره فى ذلك الوقت فقال أن ألمانيا **"نزفت دماء .... إلى حد الموت طيلة سنوات أربع، ولا يمكن أن يستمر الجهد لسنة خامسة، وكاد ينضب عندنا معين الرجال، بل معين كل شئ. الخيول والبضائع والكيماويات والمعادن والمطاط. ولا**

تزال النمسا والمجر في حالة أسوأ من العوز والحاجة، وهـــي تسـير فـي طريق الهلاك بشكل واضح، وأخفقت حملة الغواصات العاتية، وفي أمريكـا كميات لا تنفذ من المـؤن والـذخيرة، ورجـال يغمـرون وجـه الأرض، وغواصاتنا لا تملك سبيلاً للحيلولة بينهم وبين أوروبا في أعداد ومقـادير متزايدة. ولكن باب النصر لا يزال مفتوحًا أمامنا، فإن روسيا قـد خرجـت أخيرًا من الميدان، ويمكن توجيه قوات ألمانيا بأسرها نحو فرنسا، ويمكـن تعزيز الجبهة الغربية نحو أربعين كتيبة وأربعمائة ألف جندى، وبهذه القوة يكون لنا التفوق في النهاية لقرابة أربعة أشهر. وسنحاول انتزاع النصر في نقطة التقاء القوات الفرنسية بالإنجليز، ونفرق بـين جيوشـها، ونكسـب الحرب. فإذا وفقنا في هذا كله فلن تستطيع أية إمدادات من أمريكا أن تؤثر في الموقف". وفعلا شنت القيادة الألمانية هجماتها خلال الفترة الواقعة بـين مارس – يوليو ١٩١٨ في أربع اتجاهات في الجبهة الفرنسية:

١- في منطقة سان كانتين قام لوندورف – القائد الألماني الكبير بشق وفصل الجيشين الفرنسي والإنجليزي عن بعضهما، وكانا بقيادة بيتان وهيج وكان التنسيق بينهما ضعيفًا جدا الأمر الذي أعطـى للوندورف فرصة طيبة لتوجيه الضربات إلى الجيشـين. إلا أن القيادة العليا للحلفاء أدركت الخطورة الكامنة وراء تعدد القيادات الفرنسية والبريطانية في الجبهة الواحدة، خاصة في حالة تعرض الجبهة لهجوم عام يستهدف الجيوش الموجودة فيها بغض النظر عن تبعيتها. وفعلاً توحدت القيادات وتولاها الجنـرال فـوش. (مارس ١٩١٨) وأتت هذه الخطوة أكلها بعد وقت قصير فقد أعد فوش جيوشه في تخطيط عسكري موحد، وتمكنت من مقاومة ثم صد الهجوم الألماني الذي توقف فعلا في أوائل إبريـل ١٩١٨. حقيقة أحرز الألمان تقدمًا كبيرًا نسبيًا، ولكن الحقيقـة هـي أن

الجيش الألماني في هذه الجبهة فقد منذ ذلك الوقت القدر على شن هجوم حاسم على جيوش الحلفاء.

٢- في أوائل أبريل ١٩١٨ شن الألمان هجومًا كبيرًا في جبهة أرمنتير، ومع أن الهجوم الألماني أرغم الجيش الإنجليزي هناك على التراجع إلا أن قدرات الألمان على متابعة الهجوم وهنت بسبب النقص في التموين وعدم كفاءة الجندي الألماني في هذه الجبهة. ثم أن هذا الهجوم وقع بعد أن كانت للقيادة الموحدة في يد فوش قد أصبحت قادرة على مواجهة الهجمات بالنظرة الشاملة للقدرات المتوفرة المتجمعة للفرنسيين والإنجليز ولم تلبث القيادة الألمانية أن أوقفت هجومًا في هذه الجبهة.

٣- شن الألمان هجومهم في مايو وزحفت جيوشهم حتى وصلت إلى (المادن)، ولكن استنفذ الهجوم جزءًا كبيرًا من طاقة الألمان، وتمكن (بيتان) من وقف التقدم الألماني، ومع أن الألمان كسبوا مساحة واسعة من الأراضي الفرنسية إلا أن ذلك كان أقصى ما تستطيعه، ومن بعد ذلك لم تكن الجيوش الألمانية قادرة حتى على الدفاع عما كانت تحت يدها.

٤- وجه لوندورف هجومه الرابع في منتصف يوليو ١٩١٨ في منطقة شمباني، وشنت القوات الألمانية على المادن هجومًا كذلك. إلا أن فوش قاد بهجوم مضاد أوقف الزحف الألماني فأرغم أعداءه على التراجع، كما أن الإنجليز شنوا هجومًا مفاجئًا أجهز على قدرة الألمان على الثبات في مواقعهم فشرعوا في التراجع، وفقدوا عشرات الألوف بين أسير وقتيل.

وكانت النتيجة العامة والجوهرية لهذه الهجمات الألمانية والمقاومة الناجحة لجيوش الحلفاء وقدرتها على امتصاص الهجمات المتعددة ما يلي:

١- استنفذت الجيوش الألمانية طاقتها على معاودة الهجـوم، بينمـا كانت قدرات الحلفاء العسكرية تتصاعد.

٢- أصبح عنصر الزمن ضد الألمان، حيث أخذت القوات الفرنسية والإنجليزية تستعد لشن الهجوم فى مختلف الجبهات.

٣- كان الصمود الفرنسي - الإنجليزى وعجز الألمان عـن كسـب الحرب كان قد حدث قبل وصول الجيوش الأمريكية إلى ميادين القتال ومن ثم ستقوم هذه الجيوش الأمريكية لا بإنقـاذ جيـوش فرنسا وبريطانيا من الجيوش الألمانية وإنما لاستكمال هزيمة هذه الجيوش الألمانية.

أعدت قيادة الحلفاء خططًا لسلسلة من الهجمات - فى أكثر من جبهة - على الجيوش الألمانية المتعبة. ولم يعد فوش يفكر فى خطط دفاعية بعـد وصول العديد من الفرق العسكرية الأمريكية، وبعد أن تفوقت جيوش الحلفاء بما أصبح لديها من عدد كبير من الدبابات التى لم تكن لدى الألمان منها إلا قدرًا يسيرًا.

وبعد نجاح المقاومة الألمانية فى عدة هجمات محدودة النتائج شـن (فوش) هجومه العام فى سبتمبر ١٩١٨ فى الوقت الذى تحركت فيه الجيوش المتحالفة على طول الجبهات الأخرى فى اليونان وبلغاريا والشام والعـراق، وتهاوت المقاومة فى الجبهات البلغارية والتركيـة والنمسـاوية والألمانيـة، واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة الواحدة تلو الأخرى.

فلقد أصبح من الأفضل لهذه الدول أن تتصل بأعدائها للوصول إلـى هدنة وتسوية إن أمكن وكان إصدار الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون لنقاطه الأربعة عشر للتسوية المنتظرة من أكبر العوامل التى شجعت دول الوسـط

على إلقاء السلاح حيث أن هذه النقاط الأربعة عشر كفيلة كما تصور زعماء الدول المهزومة بأن تحافظ على كيان الدول على الأقل.

ولأهمية هذه النقاط الأربعة عشر التى أعلنها ويلسون فى رسالته المشهورة إلى الكونجرس الأمريكى فى الثامن من أكتوبر ١٩١٨ نشير إلى أهم مضمونها:

١- نبذ المعاهدات السرية الدولية. وهذا يجعل حكومة الولايات المتحدة حرة فى مناقشة كافة الموضوعات التى تتعلق بخريطة أوروبا والعالم فى المستقبل بعيدًا عن تطورات فرنسا وبريطانيا وإيطاليا فيما عقدوه من اتفاقيات سرية على حساب الخصوم والحلفاء – مثل الصرب – فى آن واحد.

٢- ضمان حرية الملاحة، وكان هذا يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة التى أصبحت من أكبر الدول الكبرى حجمًا فى التجارة الدولية، وأصبحت قادرة على التفوق عند المنافسة الحرة الدولية، ولهذا نجدها كذلك تطالب بإزالة الحواجز الاقتصادية بين الدول، والمساواة فى الفرص التجارية على اعتبار أنها هى الرابحة فى مثل هذه المجالات.

٣- دعا إلى عصبة أمم تتولى الإشراف على المصالح الدولية والعلاقات الدولية بما يكفل عدم وقوع حرب دموية كهذه مرة أخرى.

٤- طالب بخفض السلاح، وكان هذا المطلب مقدمًا دون أية تفاصيل تشير إلى مدى التخفيض الذى يمكن أن يجريه ويلسون على قوات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وحتى لو أجرى تخفيض

متساو فستكون الكلمة العليا كذلك للدول الكبرى على اعتبار أن نسبة تسليحها ستظل مرتفعة ومتفوقة.

٥- طالب بأن تنظر الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها بعين العدل وأن تراعى مصالح أهل المستعمرات. وعلى ما كان عليه هذا المبدأ من لفتة إنسانية رائعة فهو أقرب إلى الفكر المثالي الذى تعوزه قوة الحق. وكان كالسراب جرى نحوه زعماء البلاد المستعمرة لعلهم يحققون عدلاً لبلادهم، ولكن دون جدوى لأن قعقعة السلاح بعد الحرب كانت أشد تهديداً عنها بالنسبة للمستعمرات. ولكن ويلسون كان لا يستطيع أن يفرض رأيه على شركائه الاستعماريين: فرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

٦- بالنسبة للدول المهزومة فقد وضع مبادئ تقضى بالجلاء عن بلجيكا وفرنسا واستعادتها الألزاس واللورين، وعن رومانيا والصرب والجبل الأسود ومراعاة حقوق القوميات عن تسوية مشكلات البلقان، وضم المناطق الإيطالية الواقعة تحت يد النمسا إلى إيطاليا، ومنح حق تقرير المصير للقوميات التى تتكون منها المملكة الثنائية والدولة العثمانية، وحرية المرور فى المضايق وأوصى بإنشاء دولة بولندا.

وكانت مبادئ "حق تقرير المصير" وتسوية مشكلات أوروبا على أساس احترام "القوميات" من أكبر الدوافع التى أقنعت حكومات دول الوسط أن الهدنة والتسوية ستكونا شريفتين، وأن الخصوم سيكونون معتدلين غير متعنتين. خاصة وأنه كانت انتشرت شائعات قوية جدًا فى الدوائر الدبلوماسية الأوروبية أن الهدنة لن تكون أساس معاهدة الصلح، وإنما ستوضع هذه بعد مجادلات ومفاوضات جديدة على أساس مبادئ ويلسون الأربعة عشر.

على أن التدهور العسكرى النهائى لدول الوسط هو الذى دفعها إلى طلب الهدنة، فكيف تم ذلك؟. بالنسبة لبلغاريا كانت المشكلة الرئيسية التى واجهتها أنها كانت مكروهة فى البلقان، وكانت القوات الإنجليزية والفرنسية قد اتخذت من سالونيك قاعدة لها ولتجميع القوى البلقانية المناهضة لبلغاريا. ومع أن رومانيا – التى كانت تهدد بلغاريا من الخلف سحقت فى ١٩١٧/ ١٩١٨ إلا أن كفاءة الجيش البلغارى حالت دون بقاء الجيش الإنجليزى فى البلقان. وكان عامى ١٩١٧/ ١٩١٨ لا يستطيع فيهما حلفاء بلغاريا أن يقدموا معونة مجدية لها عندما يتحرج موقفها مثلما حدث من قبل. ثم أن كفاءة القيادة فى جانب الحلفاء وقدرتها على تنفيذ خطط جريئة ولكن سليمة كان له أكبر الأثر فى القيام بهجوم مفاجئ – وضع خطته فرانشيه ديسبيريه – على الجيش البلغارى أفقده القدرة على الصمود. وكانت فى صفوف القيادة العامة البلغارية دعوة قوية نحو التوصل إلى صلح منفرد مع دول الحلفاء بعد أن ثبت أن النصر أصبح بعيداً، على أن يكون الحلفاء كرماء فى معاملة بلغاريا مكافأة لها على الخروج عن حليفاتها ومما شجع المسئولين فى بلغاريا تلك الاتصالات التى أجراها القنصل الأمريكى فى صوفيا، وبعد اتصالات قصيرة وقعت الهدنة مع بلغاريا فى ٢٩ سبتمبر ١٩١٨، ولكن شروطها كانت قاسية لا كرم فيها من جانب الحلفاء حيث اشترطت على البلغار:

أ- تسريح الجيش البلغارى وتخليه عن عتاده ومعداته.

ب- طرد الألمان من بلغاريا.

جـ- احتلال قوات الحلفاء للمواقع الاستراتيجية المهمة باستثناء العاصمة.

أدى استسلام بلغاريا على هذا النحو إلى تعرض كلا من تركيا والمملكة الثنائية إلى أخطار داهمة جديدة ساعدت على تقويضهما بسرعة أكبر. كما أن خروج بلغاريا من الحرب قضى على البقية الباقية من الآمال

التى كانت لدى القيادة الألمانية فى الحصول على صمود أشد فـى مختلـف جبهات القتال، الأمر الذى ساعد على تحطيم معنويات القيادة الألمانية.

أما تركيا فكانت قدرات الأتراك علـى الصـمود أمـام الجيـوش البريطانية فى جبهتى (العراق الجنوبى) و(فلسطين) محدودة، وكان نشـوب الثورة بقيادة الشريف حسين بن على فى ١٩١٦ وتعاونها مع الإنجليـز قـد أدى إلى أن تصبح الأرض التى يعمل عليها الأتراك معادية، وفصلت بـين القوات التركية فى اليمن والقوات الرئيسية فى الحجاز والشام، وإذا كان عام ١٩١٧ عام استعدادات من جانب الإنجليز لشن هجوم شـامل فـى جبهتـى العراق والشام. وكانت محاولات الأتراك لإخراج العرب من الحـرب إلـى جانب الإنجليز غير مجدية على الإطلاق رغم نشر نصوص معاهدة سايكس – بيكو التى تقسم الولايات العثمانية العربية بين فرنسـا وبريطانيـا رغـم صدور وعد بلفور.

على حين نجحت الحملات الإنجليزية فى الشام وفى العراق سقطت العقبة فى ٦/ ٧/ ١٩١٧ والقدس فى ٩ ديسمبر ١٩١٧، نجد دمشق تسقط فى أول أكتوبر ١٩١٨ وتليها بيروت وتتراجع القوات التركية فـى اضـطراب كبير حتى الأراضى التركية، وسقطت بغداد فى مـارس ١٩١٧ وزحفـت القوات حتى اقتربت من الموصل، وكانت بلغاريا قد استسـلمت وأصـبحت الأستانة نفسها مهددة فطلبت حكومتها الهدنة ووقعتها فـى نـوفمبر ١٩١٨، وبعد توقيعها فى نوفمبر ١٩١٨، استولت القوات الإنجليزية على الموصـل الأمر الذى أدى إلى إثارة مشاكل عديدة حولها.

أما إمبراطورية النمسا والمجر منذ هزيمة جيوشها فى موقعة فيتينو فقد اعتراها الكثير من الوهن ولجأت إلى الحرب الدفاعية فى الوقت الـذى تحول فيه الحلفاء إلى الهجوم، وفت استسلام بلغاريا فـى عضـد المملكـة الثنائية، حيث أنها أصبحت مضطرة لأن تحارب فى أكثر من جهة، وكـان

ذلك الفرصة الذهبية التي كانت تنتظرها القوميات المهضومة فشرعت مراكز الثورة فيها في التجمع وشجعها على التحرك إعلان الحكومة الأمريكية عن رغبتها في رؤية هذه القوميات وقد استقلت فتناثرت المملكة إلى أشلاء، وخارت قوى جيوشها التي كان السلاف يكونون جزءًا مهمًا فيها، واضطر الإمبراطور إلى طلب الهدنة التي وقعت في ٣ نوفمبر ١٩١٨.

أما القوى الهجومية الألمانية فقد أصبحت عاجزة عن القيام بضربة شاملة، ولم يعد أمام الجيوش الألمانية سوى الدفاع والتراجع أمام القوى الهجومية المتزايدة لدى الحلفاء. وزاد من اضطراب القيادة الألمانية أن الجبهة الداخلية بدأت تتداعى، فالتذمر كان يشمل رجال البحرية الذين أمضوا الوقت منذ معركة جتلاند (١٩١٦) دون عمل، وانتشر التذمر في المدن الكبرى بسبب النقص الشديد في المواد الغذائية. واتجهت القيادة العسكرية إلى طلب الهدنة بوساطة الرئيس الأمريكي ويلسون تعلقًا بمبادئه الأربعة عشر، وخاصة مبدأ "حق تقرير المصير".

كانت القيادة العسكرية الألمانية تعتقد أن الهدنة ستوقع مع احتفاظ ألمانيا على الأقل بقواتها المسلحة وحكومتها، ولكن ويلسون وضع شروطًا قاسية على الألمان كان عليهم أن يقبلوها إن أرادوا عقد الهدنة. وكانت هذه الشروط تفرض على الإمبراطور والقيادات التي تولت أمر ألمانيا خلال الحرب أن تعتزل مناصبها وأن تفسح الطريق أمام حكومة ديمقراطية تتولى التفاهم على الصلح مع الديمقراطيات الغربية المنتصرة. وتم لويلسون ما أراد وتنازل الإمبراطور وفر من البلاد، واستقالت القيادات العسكرية والسياسية وعقدت الهدنة فعلا في نوفمبر ١٩٨١. أما ما ستكون عليه خريطة أوروبا بعد توقف القتال واتجاه زعماء الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر، فهذا ما سنتناوله بعد ذلك.

رابعًا: نتائج الحرب العالمية الأولى

إختيرت باريس لتكون مقرًا لمؤتمر الصلح، سنة ١٩١٩ وكانت هناك دلالات سياسية معينة لهذا الاختيار:

١- كانت هناك دعوات إلى اتخاذ جنيف مقرًا لمؤتمر الصلح على اعتبار أن سويسرا دولة محايدة، ولكن الرئيس ويلسون كان يفضل باريس التى كانت حينذاك تعج بالقوات الأمريكية.

٢- كانت فرنسا هى أكثر الدول المتحالفة خسائر فى الأرواح والمساكن فحجم التخريب المروع الذى تعرضت له مناجم ومصانع ومدن شمال فرنسا التى كانت تصاب بالتدمير خلال العمليات العسكرية وليس فقط بل كذلك بسبب التدمير الذى كان يتم على يد القوات الألمانية وهى تنسحب من موقع لآخر. فهى بذلك أحق بأن يعقد المؤتمر فيها على اعتبار أنها أكبر المضحين فى سبيل (العدالة).

٣- كان اختيار باريس مقرًا للمؤتمر يمكن كلمنصو (العجوز) من تولى رئاسة المؤتمر دون إثارة مشكلات معقدة حول موضوعات الرئاسة.

٤- إن وجود المؤتمر في باريس يجعل كلمة الشعب الفرنسى مسموعة بقوة أكثر داخل أروقة المؤتمر.

وقد تأخر انعقاد المؤتمر لبعض الوقت بسبب إصرار الرئيس ويلسون على إلقاء خطابه فى الكونجرس فى ديسمبر ١٩١٨، وكانت ظروف بريطانيا السياسية قد ساهمت – هى الأخرى – فى تعطيل انعقاد المؤتمر بعض الوقت.

كان (لويد جورج) يصر على أن تجرى انتخابات جديدة فى بريطانيا حتى إذا ما نجحت برامجه ذهب إلى مؤتمر الصلح مسلحًا بتأييد شعبى

وبرلمانى كاملين. وخاصة أنه كانت قد مرت حوالى ثمانى سنوات على بريطانيا دون إجراء انتخابات وفعلاً أجريت هذه الانتخابات فى منتصف ديسمبر.

وخلال هذه الانتخابات ترددت الدعوة إلى "شنق القيصر" الألمانى، وعلى إرغام ألمانيا على دفع تعويضات مناسبة، وكان من سوء حظ ألمانيا أن الفترة الأخيرة من الحرب شهدت أحداثًا إنسانية محزنة، وبوجه خاص إغراق الغواصات الألمانية لباخرة البريد الأيرلندية (لنستر) بمن فيها من رجال ونساء وأطفال بلغ عددهم ٤٥٠ نفسًا، وكان وقع هذه الكارثة شديدًا على نفوس الإنجليز الأمر الذى عمق من كراهيتهم للألمان، وزاد من حدة مطالباتهم لحكومتهم بالقصاص من ألمانيا.

وكان أول انعقاد للمؤتمر فى ١٨ يناير ١٩١٩، ووقعت معاهدة فرساى مع ألمانيا فى ٢٨ يونيو ١٩١٩ وهى الذكرى الخامسة لحادثة سراييفو، وكان آخر انعقاد للمؤتمر فى ٢١ يناير ١٩٢٠، وبعد ذلك وقعت معاهدات الصلح مع كل من المجر وتركيا، ولم تستكمل الولايات المتحدة معاهدتها المنفردة مع ألمانيا إلا فى ٢٥ أغسطس ١٩٢١، ومع تركيا لم توضع معاهدة لوزان – المعقودة فى يوليو ١٩٢٣ – موضع التنفيذ إلا فى أغسطس ١٩٢٤.

حقيقة طالت مدة انعقاد المؤتمر، وذلك لتعدد وتشعب الموضوعات التى عرضت على مائدة المؤتمر. وكانت الغالبية العظمى لهذه الموضوعات شائكة وذات حساسيات متعددة الجوانب الأمر الذى كان يتطلب إجراء مشاورات مطولة للوصول إلى حل بشأنها. أضف إلى هذا أن عدد مندوبى الدول في المؤتمر كان حوالي السبعين مما كان يزيد من وقت المباحثات وتعقيدها أيضًا.

وكان المؤتمر مكونًا أساسًا من دول الحلفاء والدول المشاركة وقبلت عضوية دول جديدة وهي تشيكوسلوفاكيا وبولنده، كما حضر مندوبون عن هيئات وقوى ذات أثر في الحرب مثل العرب واللبنانيين والمصريين والأكراد والأرمن والصهيونيين والكوريين والروس البيض والأيرلنديين، أما الدول التي فرض عليها عدم المشاركة في مؤتمر الصلح فكانت الدول المهزومة، والمحايدة، وروسيا.

ولا شك أن غياب الدولة المحايدة عن المؤتمر عن المؤتمر يشكل نقصًا خطيرًا في بنائه، حيث أن هذه الدول عانت كذلك من ويلات الحرب، وكان يجدر أن يكون لها رأى مسموع فيما ستكون عليه خريطة أوروبا الجديدة، أما استبعاد روسيا فكان لخروجها من الحرب من تلقاء نفسها، وهذا أفاد الحلفاء في رسم خريطة أوروبا الشرقية بحيث يضرب حول روسيا حزام يمنع من انتشار الشيوعية منها إلى بقية أجزاء أوروبا. أما غياب ألمانيا. وفرض معاهدة فرساى فرضًا على حكومة الجمهورية الألمانية الجديدة، فقد أعطى للزعامات الألمانية فيما بعد الفرصة للتنصل من معاهدة لم يكن لهم رأى في إعدادها.

ووضعت طريقة معقدة لتوزيع عدد المندوبين في المؤتمر على كل دولة. وكان من المفروض أن تحتفظ الدول الكبرى المنتصرة بعدد كبير نسبيًا من الأعضاء، ولهذا خصص لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ولليابان وإيطاليا خمسة مندوبين، وأعطيت لبلجيكا وصربيا مندوبين أما بقية الدول الأخرى فلكل واحدة مندوب فقط.

وحيث أن كل هؤلاء المندوبين كانوا يمثلون حوالى ٣/ ٤ سكان العالم، فيمكن أن نقول أن مؤتمر الصلح بباريس كان أول مؤتمر صلح عالمي، مع مراعاة أن مقدرات هذه المؤتمر كانت مركزة في مندوبي الدول الخمس الكبرى وعندما دارت عجلة العمل في المؤتمر كان المتحكم في

مستقبل الدول المهزومة وفى أوضاع الدول المحايدة، وفى تحقيق مكاسب الدول المنتصرة ثلاثة فقط: كلمنصو، ولويد جورج، وودرو ويلسون. وحقيقة كانت إيطاليا واليابان تكملان عقد "الخمسة الكبار" ولكن دور اليابان فى مؤتمر الصلح كان قصيرًا وصغيرًا جدًا. ونظرًا لقيمة الأدوار الشخصية والدولية التى لعبها هؤلاء الكبار يجدر بنا أن نقدم تحليلاً لكل واحد منهم يكشف عن كوامن قدرته واتجاهاته ولنبدأ بأضعف هذه الشخصيات وهو أورلاندو.

كان أورلاندو قد تولى رئاسة الوزارة الإيطالية. وفى أصعب الظروف وأدقها فى أعقاب نكبة كابوريتو. واستطاع أن يدبر دفة الأمور حتى النصر النهائى، ولكن الأمور فى داخل إيطاليا كانت لا تمكنه من أن يكون طليق اليد فى مناورات مؤتمر الصلح بسبب الخلافات الجوهرية التى كانت بين الأحزاب الإيطالية. وكانت إيطاليا أكثر البلاد الأوروبية تأثرًا بنكبات الحرب بسبب ضعفها فى مجالات الصناعة ونقص المواد الأولية بها. وكان برلمانها غير اتخاذ مواقف حاسمة إزاء القضايا الكبرى، وتعرضت الحكومة الإيطالية لهجمات اليمين واليسار على السواء، وانتشرت الإضرابات فى معظم البلاد. وكانت تطلعات الشعب الإيطالى إلى مكاسب بلاده من الحرب بعيدة جدًا وكانت ذكريات الإمبراطورية الرومانية وعظمتها أقوى من أن يكتشف الإيطاليون حينذاك حقيقة قدراتهم إزاء الدول الكبرى المنتصرة، وكان أورلاندو يشعر بضعف موقفه داخل مؤتمر الصلح، ويعانى جدًا من ثقل الضغوط الشعبية والسياسية عليه من أجل الحصول على مكاسب عظمى فى مؤتمر الصلح.

ثم أن علاقته برفقائه (ويلسون وكلمنصو ولويد جورج) غير طيبة، خاصة من الجانب الأمريكى والفرنسى. فقد كان كلمنصو يحتقر إيطاليا والدور الهزيل الذى لعبته فى الحرب، وكان ويلسون لا يعطيها قدرها

المناسب وكان جورج يعطف عليها عطفًا إنجليزيًا خاليًا من الوعود والسبب فى هذه المواقف ليس وليد العاطفة والهوى وإنما وليد متطلبات الأمن للدولتين الفرنسية والإنجليزية؛ فإيطاليا قبيل الحرب العالمية الأولى أصبحت إمبراطورية تجاور مستعمراتها مستعمرات كل من فرنسا وبريطانيا فى شمال إفريقية وفى شرق إفريقية، وهى إلى جانب هذا أصبحت بعد هزيمة ألمانيا والمملكة الثنائية – الدولة الأوروبية التالية لفرنسا فى داخل القارة الأوروبية. ولها الكثير من المميزات الاستراتيجية فهى تستطيع أن تمد إحدى يديها إلى قلب القارة وأن تمد الأخرى إلى شمال إفريقية وفوق هذا وذاك فالريفييرا الفرنسية امتدادًا للإيطالية، وصقلية على الطريق بين فرنسا والشام الذى كان من نصيب فرنسا بمقتضى اتفاقية سايكس – بيكو ١٩١٦. ومن هذا كله نستطيع أن نفسر موقف كلمنصو العنيد إزاء (أورلاندو) ونائبه فى المؤتمر (سونينو)، وزادت من حدة الأزمات بين ممثل إيطاليا والثلاثة الكبار أن الاتفاقات السرية المعقودة بين دول الوفاق وإيطاليا خلال الحرب لاقت معارضة شديدة من جانب الرئيس الأمريكى ودورو ويلسون فى مؤتمر الصلح وأن بعض هذه الاتفاقيات السرية كان لا يحترم الحقوق القومية. ومن ذلك أن اتفاقياتها مع دول الوفاق كانت تهدف إلى التوسع فى الأرض البلقانية بغض النظر عن جنسية السكان. ولهذا لقيت معارضة شديد من جانب ويلسون وكلمنصو حتى اضطر أورلاندو إلى مغادرة المؤتمر تاركًا (سونينو) ممثلاً لبلاده فيه.

أما كلمنصو فكان أقوى الأربعة الكبار، وأشدهم ذكاءً كان يقترب من الثمانين، دون أن تكل قواه عن المعارضة التى عاش حياته فى خضمها، قوى الأسلوب، لاذع الكلام، شديد الوطأة على معارضيه، لا تفتر همته حتى ولو كان خصمه قوى الشكيمه رائع البيان مثل ويلسون أو داهية فى السياسية الأوروبية مثل لويد جورج. كانت تجاربه فى الحياة الخاصة والحياة العاملة والسياسة الأوروبية والدولية كثيرة ومتزاحمة بل ومتناقضة قاسية. شهد مذلة

فرنسا فى ١٨٧٠ – ١٨٧١، والضياع الذى خيم على الشعب الفرنسى فى السبعينات والجهود المضنية الحثيثة الخطرة التى سارت فيها فرنسا حتى وقفت على قدميها أمام العملاق الألمانى، وروعة الصمود الفرنسى أمام الهجوم الخاطف الألمانى فى مطلع الحرب، وصبر الشعب، وتضحياته وتفوقه على آلامه والمصائب التى نزلت بمدنه وأرضه الزراعية وأبنائه من عسكريين ومدنيين.

وكان ينظر بألم دفين إلى كون الإمبراطورية البريطانية أوسع وأكبر وأضخم ثروة من الإمبراطورية الفرنسية فضلاً عن أن الحرب تدر رحاها على الأرض البريطانية، وأن خسائر بريطانيا وإمبراطوريتها لا تكاد تعادل نصف ما خسرته فرنسا أرواحًا وعتادًا وثروات، ومع هذا كله كان يرى فى أفق السياسة الدولية خطرين عظيمين على فرنسا، وهذه المرة من جانب أخوة لفرنسا فى السلاح، بريطانيا، والولايات المتحدة، فى الوقت الذى لا يزال فيه الخطر الألمانى على فرنسا غير بعيد، خاصة – من وجهة نظره إذا أهملت فرنسا فرض القيود الشديدة عليها. ولقد كان كلمنصو يدرك إلى حد بعيد كم كان ويلسون مثاليًا لا يقدر مخاوف فرنسا وآلامها حق قدرها، ويدرك أن لويد جورج يريد أن يلعب اللعبة البريطانية التقليدية، وهى أن تظل فرنسا خائفة من ألمانيا حتى تنفرد بريطانيا بالاستيلاء على أكبر قسم من مستعمرات ألمانيا وولايات الدولة العثمانية. وتستطيع أن تتلاعب بكافة الأطراف بما يضمن لها أكثر المكاسب بأرخص التكاليف.

كان (كلمنصو) ضليعًا فى المشكلات الأوروبية وخفاياها، وكان يدرك بسرعة كل معانى المناورات السياسة التى مر فيها سياسيو بريطانيا. وساعده على ذلك إتقانه للغة الإنجليزية، بل كان الوحيد من بين الثلاثة الكبار الذى يتقن اللغات الثلاث الفرنسية والإنجليزية والألمانية. وكانت واقعيته توقع مثالية ويلسون فى تخبطات مربكة قللت من هيبة الرئيس الأمريكى،

وساهمت في أن يصبح كلمنصو ولويد جورج واضعي خريطة أوروبا والشرق الأدنى بعد الحرب العالمية الأولى، لهذا كان كلمنصو شديد اللهجة في مجادلاته مع ويلسون ولويد جورج.

وهناك ناحية شخصية أثرت في توجيه المؤتمر إلى سياسات معينة، فقد كان (كلمنصو) يرغب في أن يختتم حياته ببطولة قومية عظمى في مؤتمر الصلح، وكان يعتقد – وكان اعتقاده صحيحًا – أن الرأى العالمي يقف إلى جانبه ضد ألمانيا، وأن الفرصة قد حانت لتصبح فرنسا صاحبة حدود آمنة، وليس هناك من دولة أوروبية في داخل القارة تهددها بالغزو. وكان يرى أنه قد مر على فرنسا زمن طويل وهي تحت خوف الغزو من أكثر من جهة وأنه آن الوقت الذى تضع فيه فرنسا أسس سلام دائم يبعد عن فرنسا هذه المخاوف نهائيًا إن أمكن.

كانت فرنسا تطالب بالكثير، وكلن دون إسراف، وتركزت أهدافها في إقليم السار بحيث تعود حدوده إلى عام ١٨١٤/ ١٨١٥، وكان ذلك مثار جدل عنيف بين كلمنصو ولويد جورج الذى حذر زميله من خلق مشكلة الألزاس ولورين جديدة ومن وجهة النظر الأمريكية كان هذا يعتبر تجاوزًا لمبادئ ويلسون الأربعة عشر حيث أن السار كان ألمانيا بلا شك، ويجب وفقًا لمبدأ تسوية المشكلات على أساس قومي – أن يظل ضمن الدولة الألمانية، وكذلك الإشراف على الضفة اليسرى لنهر الراين، وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى خلق حاجز بينها وبين ألمانيا يكون على الأقل مجردًا من السلاح إن لم يكن تحت إشرافها أو يكون دولة منفصلة عن ألمانيا. ويمثل هذه الخطبة تفقد ألمانيا الكثير من المصادر الصناعية اللازمة لاستعادة قوتها العسكرية، أما بالنسبة للمستعمرات، فكانت تريد مساحات واسعة جدًا من مستعمرات الدولة الألمانية وولايات الدولة العثمانية. وكانت هناك اتفاقات نظمت إلى حد ما لتوزيع العراق والشام بين فرنسا وبريطانيا (اتفاقية سايكس – بيكو) ولكن

بريطانيا بعد الحرب أخذت فى المماطلة مستندة إلى أنها هى التـــى تســيطر بجندها على كل تلك المناطق وأخذت تساوم فرنسا على تنازلات جديدة، ومن هذا كله يتبين لنا كم كانت المناقشات معقدة بين كلمنصو وزميله الاستعمارى لويد جروج والمثالى الأمريكى ويلسون.

أما لويد جورج فكان سياسيًا بارعًا، تكونت لديه ملكة الجدل لســابق خبرته فى مجال المحاماة وتفوق فى المناقشات السياسية لخبراته خلال عمله فى البرلمان والوزارة وإطلاعه الواسع على الشئون العالمية. ولــم يعــش، كسياسى فى خط واحد تقريبًا مثل كلمنصو الذى كان فى الغالبية العظمى من حياته معارضًا شديد اللسان على خصومه، أما لويد جــورج فقــد مــارس الطرفين النقيضين المعارضة والموالاة. كانت حكومته ملكية ومستقرة، بينما كانت فرنسا جمهورية متأججة كانت بريطانيا هادئة الأعصــاب بعــد هــذا النصر الكبير، لأنه لم يكن أول نصر كبير نهائى فهناك أوترخــت (١٧١٣) وصلح باريس (١٧٦٣) ومؤتمر فيينا (١٨١٥) وصلح باريس (١٨٥٦). أما فرنسا فكان هذا النصر بمثابة تحطيم الأغلال التى ضــربت حــول المــارد الفرنسي منذ قرون وليس منذ ١٨٧٠/ ١٨٧١ فقط.

كانت سلطاته إلى تشجيع الملك وتأييــد الشــعب وكــان يــدرك أن الشعوب قد تطالب بأكثر مما يجب، بينما كانت هناك ضــرورات سياســية تفرض على لويد ذلك منها الشعب الذى أولاه ثقته. ويــدت هــذه الأزمــة بوضوح عند التعرض لمشكلة التعويضات وتقليم أظافر ألمانيا إذ كان لويــد جورج يرى أنه يجب الإبقاء على ألمانيا كقوة رادعة للتفوق الفرنسي. ويجب وضع تقديرات غير مبالغ فيها للتعويضات التى تفرض على ألمانيا، وهنــا واجه لويد جورج ضغوطًا شديدة من جانب زعماء بريطانيــا بــل وكــذلك تعرض لنقد شديد من جانب كلمنصو هذه المسألة، وكذلك بسبب مطالبة لويد

جورج بألا يطبق التجريد من السلاح على ألمانيا وحدها، وإنما طالب بـأن يطبق على الجميع إذا أريد للسلام أن يستتب.

وكانت المطالب البريطانية مركزة فى خارج أوروبا، أمـا بالنسـبة لخريطة أوروبا الجديدة فكان لويد جورج فى حقيقة الأمر هو المخطط لهـا وهو المسئول مع كلمنصو، وإلى حد ما مع ويلسون، عن رسمها على النحو الذى ظهرت عليه فى ١٩١٩ - ١٩٢٠. وذلك الشكل الذى ساعد على وقوع الحرب العالمية الثانية.

أما ويلسون فكانت الغالبية العظمى من المؤرخين يطلقون عليه لقب الرجل المثالى فى المؤتمر فمبادئه الأربعة عشر هى التى جعلته يأخذ هـذا الطابع ولكن مثاليته كانت موجهة نحو أوروبا أما سياسته فى أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية فكانت تتهم بأنها "سياسة الدولار" وهى سياسة واقعية جـدًا تستهدف واشنجتن فى اقتصاديات - وبالتالى فى سياسـات - دول أمريكـا اللاتينية وتنقل ويلسون بين هذه الواقعية المثالية هو الذى جعله يفقد اتزانـه أمام كلمنصو - الشديد الواقعية - ولويد جورج المرن.

كان ويلسون قد اشتهر بقدراته الخطابية، إلا أنه لـم يتمتـع بدقـة القانونى عند وضع الكلمات فى نصوص المعاهدات، ولعل هذا كان راجعًـا إلى تركيزه على المبادئ لا على المشكلات الواقعية نفسها. إلا أن نظره فى الشئون العالمية أعطاه مركزًا عالميًا كسياسى قدير، وبوجه خاص دعوته إلى "عصبة للأمم" التى جاءت نتيجة لتخصصه فى العلوم السياسية، وذلك أيضًا لأن السياسى الأمريكى ينظر إلى المشكلات الدولية بصفة عامة. والمشكلات الأوروبية بصفة خاصة. من بعيد بشكل يجعله يرى النظريات أكثر وضوحًا من المشكلات الملحة، ومن هنا اهتزت مبادئه الأربعة عشر أمام مشـكلات أوروبا المعقدة. وكان هو مسئولاً عن تعلق الشعوب المهضومة بمبدأ تقرير

المصير، وعن خيانته لهذه الشعوب وتركها فى مواجهة عملاقين استعماريين كبيرين منتصرين لا رادع لهما لما بينهما من خلافات.

وحيث أن ويلسون كان يمثل بلدًا يتبع الديمقراطية البرلمانية، فإنـــه كان عرضة لفقد منصبه عقب فوز الحزب المنافس له، وفعلاً عندما أجريت انتخابات الكونجرس فى نوفمبر ١٩١٨ ربحها الحزب الجمهورى، فأصـــبح مركز ويلسون دقيقًا حيث أن زميليه (لويد جورج وكلمنصو) كل منهما كانت تستنده أغلبية برلمانية وأغلبية فى الرأى العام.

ويفسر بعض المؤرخين مبالغة ويلسون فى إبراز أهميـــة نظريتـــه الخاصة بعصبة الأمم، وبذله الجهود الكبيرة جدًا من أجل الحصـــول علـــى موافقة زميليه عليها، فإنها نتيجة لذلك الخزلان الذى منى به فى الانتخابات، ويذهب بعض هؤلاء المؤرخين إلى أن ويلسون بلغت به اللهفة على ظهـــور "عصبة الأمم" إلى عالم الحقيقة أن ضحى ببعض من مبادئه الســـامية حتـــى يحصل على موافقة كل من بريطانيا وفرنسا على تكوين هذه العصبة.

كانت المشكلات التى تقرر أن ينظر فيها مؤتمر الصلح عديدة للغاية، وكانت أشد هذه المشكلات دقة تلـــك المتعلقـــة بخريطـــة أوروبـــا الجديـــدة والمطالب المضادة التى كانت تدور حول هذه القطعة من الأرض أو تلـــك. ولهذا تشكلت عدة لجان لدراسة المشكلات المعروضة. ولكن الحقيقـــة التـــى رسخت بمرور الوقت – خلال انعقاد المؤتمر – أن الثلاثة الكبار هم الـــذين كانت لهم الكلمة الأخيرة فى رسم خريطة أوروبا الجديدة، متوخين فى ذلـــك مصالح بلادهم أولاً وتم لهم ذلك فى سلسلة من المعاهدات فرضـــوها علـــى الدول المهزومة، وهذه المعاهدات هى:

١- معاهدة فرساى مع ألمانيا (٢٨ يونيو ١٩١٩).

٢- معاهدة سان جرمان مع النمسا.

٣- معاهدة تريانون مع المجر.

٤- معاهدة نايى مع بلغاريا.

٥- معاهدة سيفر مع تركيا ولكن عدلت بمعاهدة لوزان.

كانت تسوية المسائل المتعلقة بألمانيا هى الأكثر أهميـــة، رغــم أن العديد منها لم يتطلب سوى القليل من الوقت للوصول إلى قرار نهائى بشأنها. فقد استعادت فرنسا الإلزاس واللورين، وحصلت على استغلال فحم السـار لمدة خمسة عشر عامًا تدير عصبة الأمم خلالها هذه الإقليم على أن يتحـدد مصيره باستفتاء عام يجرى فى ١٩٣٥.

أما فيما يتعلق برغبة فرنسا فى السيطرة المباشرة علـــى أراضـــى الضفة اليسرى لنهر الراين، فكانت دواعى الأمن العسكرى تدعو كلمنصــو إلى الإلحاح على تحقيق هذا المطلب، إلا أن ويلسون ولويد جورج رفضــا الموافقة على ذلك واكتفوا بتجريد منطقة الراين إلى عمق خمسين كيلو مترًا من السلاح، ولم يقبل كلمنصو بهذا إلا بعد أن وعده ويلسون ولويد جــورج بتقديم مساعدة إنجليزية أمريكية مشتركة لفرنسا فى حالة وقوع هجوم ألمانى عليها واكتفى كلمنصو بهذا الوعد الدبلوماسى إلا أن التطورات أفقدت هــذا الوعد قيمته وبسرعة غير منتظرة، فقد رفض الســناتور الأميركــى إبــرام معاهدة الصلح، وبالتالى لم تعد حكومة الولايات المتحدة مسئولة عــن ذلـك الوعد، وانتهزت بريطانيا هذا الحادث وأعلنــتِ أن عــدم تمسـك حكومـة الولايات المتحدة بوعد ويلسون لكليمنصو يجعلها هى الأخرى - فى حل من تعاهدها سالف الذكر. وبدا وكأن فرنسا خدعت خديعة مروعة ســتؤثر فــى توجيه سياستها الخارجية بعد ذلك.

أما الحدود الدانمركية – الألمانية فقد تقرر تعديلها عن طريق استفتاء في شلزويج يحدد مصيرها وقد أجرى الاستفتاء وأدى إلى انضمام الجزء الشمالي منها فقط إلى الدانمرك وظل الباقي جزءا من ألمانيا.

وقد فقدت ألمانيا لصالح بلجيكا، أوبن ومالميدى وحصلت بولندا على مساحات من الأراضى الألمانية ذات قيمة اقتصادية كبيرة على الممر البولندى المنتحى على البلطيق بمدينة دانزيج الألمانية تمامًا، والتى أصبحت ميناء حرًا تديره عصبة الأمم. وبذلك تكون بولنده قد أوجدت لنفسها منفذًا على البلطيق، ولكنها فى سبيل ذلك أضرت بألمانيا ضررًا بالغًا للغاية، حيث أن الممر البولندى قسم ألمانيا إلى قسمين هما بروسيا الشرقية وألمانيا. ومن الناحية الثانية كانت مدينة دانزيج ألمانية شعبًا واقتصادًا وتاريخًا، ويتعارض فصلها عن ألمانيا مع مبدأ وحدة القوميات. كذلك تقرر إجراء استفتاء فى سلزيا لتحديد تبعيتها، وبعد إجراءات انضمت سلزيا العليا (جنوب سلزيا) إلى بولنده بما فيها من مناجم فحم عالية الإنتاج، بينما احتفظت ألمانيا بثلثى سلزيا. وبصفة عامة كانت مكاسب بولندا على حساب ألمانيا تضر بالأخيرة ضررًا بالغًا فلا غرو أن كانت المنازعات بين ألمانيا وبولنده هى السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الثانية، وحصلت تشيكوسلوفاكيا – الدولة الجديدة – من ألمانيا على منطقة صغيرة قرب تروبو. وكان ميناء مميل – الألمانى السكان – عرضة لمطالبات ليتوانيه شديدة حتى لقد نفذ الليتوانيون – الذين يعتبرون مميل منفذًا لدولتهم الجديدة – خطة للاستيلاء عليه عنوة فى ١٩٢٣، وحتى لا تتسع المشكلة قرر الحلفاء وضع نظام دولى (المميل). كان واحدًا من النظم المعقدة التى ظهرت فى بعض المدن المهمة بعد الحرب العالمية الأولى.

أما فيما يتعلق بالمستعمرات، فقد جردت ألمانيا منها. واقتسمتها فرنسا وبريطانيا بصفة أساسية وشاركت فى الأسلاب – ولكن بدرجات أقل

- كل من بلجيكا واتحاد جنوب أفريقية واستراليا ونيوزيلنده واليابان على النحو التالي:

١- إقتسمت فرنسا وبريطانيا الكاميرون.

٢- حصلت بريطانيا على الانتداب على تنجانيقا وتوجولاند.

٣- تولى اتحاد جنوب أفريقية الانتداب على جنوب أفريقية.

٤- حصلت اليابان على جزر المحيط الهادى الواقعة تحت السيطرة الألمانية وهى جزر مارشال وكارولينا وماريان، وورثت المناطق الألمانية فى الصين (كياو - تشاو فى شبه جزيرة شانتونج).

٥- وورثت استراليا منطقة غينيه الجديدة بجزرها. وأنتدبت نيوزيلنده على جزر ساموا.

٦- سحبت من ألمانيا كافة الامتيازات التى كانت لها فى المغرب والصين وسيام وأفريقية الإستوائية.

٧- نزع سلاح قناة كييل وتقرر حيادها.

وحيث أن الضمان الحقيقى - بالنسبة لدول الحلفاء لاستمرار تنفيذ هذه الشروط هو منع ألمانيا من معاودة الانتقام - والإبقاء عليها ضعيفة من الناحية العسكرية فرضت على ألمانيا ما يلى:

١- ألا يزيد تعداد جيشها عن مائة ألف مقاتل يجمعون بالتطوع حيث أن التجنيد الإجبارى أصبح محرمًا على ألمانيا.

٢- ألا تستخدم القوات المسلحة الألمانية الدبابات أو الطائرات الحربية.

٣- تسليم أسطولها الحربى وألا يزيد فى المستقبل عن ست قطع لا تزيد حمولتها عن عشرة آلاف طن، وإلى جانبها عدد محدود من القطع الصغيرة الحربية.

٤- تدمير القاعدة البحرية الألمانية فى هليجولاند وبذلك تكون بريطانيا قد ضمنت عدم قدرة البحرية الألمانية على استعادة قوتها.

وفرضت على ألمانيا تعويضات غير محدودة تدفع لدول الحلفاء عما أصابها من تخريب وخسائر تبعة كل هذا على ألمانيا، وحتى ترغم ألمانيا على دفع هذه التعويضات تقرر احتلال أراضى الراين لحين تسديدها.

وكانت مشكلة التعويضات واحدة من أعقد ما جادل فيه الكبار الثلاث كانت فرنسا مسرفة فى مطالبها وكانت بريطانيا - رغم اعتدال لويد جورج - تطالب بالحصول على قدر كبير من التعويضات، وكان ويلسون يرى عدم شرعية هذا الإسراف فى المطالبة بالتعويضات عن الخسائر المدنية والعسكرية على السواء.

وبلغ التهور فى المطالبة عندما وضع بعض خبراء المال تقريرًا طالبوا فيه ألمانيا بدفع ٢٤ ألف مليون جنيه استرلينى مؤكدين قدرتها على ذلك، ورد الاقتصادى المالى الكبير البريطانى (كينز) بأن قدرات ألمانيا لا تتعدى ألفى مليون فقط. وأدرك كل من لويد جورج وويلسون أنه لابد من إبعاد قضية التعويضات عن تأثير الرأى العام المتطرف فى كل من فرنسا وبريطانيا. ونجح فى إحالة الموضوع إلى لجنه، وفهم الرأى العام أن وراء هذه اللجنة جهودًا لزيادة قيمة التعويضات بينما كان ويلسون ولويد جورج يهدفان إلى إنقاصها. وعلى أى حال فقدت ألمانيا الكثير من قدرتها العسكرية ومنعت من تطويرها، وفقدت عشر سكانها وجانبًا كبيرًا من مناجم الفحم والحديد، وأصبحت مدينة للحلفاء بتعويضات ضخمة.

كانت الدعوة إلى استقلال القوميات تعنى تفكك إمبراطورية النمسا والمجر تفككًا كبيرًا. وكأن أول مظهر له هو انفصال النمسا عن المجر. ثم ثورة كل قومية وعملها على الاستقلال بنفسها. فكان أن ظهرت يوغسلافيا التى أصبحت مؤلفة جغرافيًا من الصرب والبوسنه والهرسك ودالماشيا والجبل الأسود وكرواتيا حتى أعالى نهرى الساف والدواف، وعنصريًا كانت تتكون من ثلاث عناصر: الصرب والكروات والسلاف. والأخيران كاثوليكيان بينما الصرب أرثوذكسية.

وظهرت تشكوسلوفاكيا وتعدادها ١٣ مليون بسلخ بوهيميا وموارفيا وسليزيا النمساوية وأجزاء من النمسا السفلى، ولكنها لم تكن دولة متجانسة العنصر وإنما كانت تضم أقليات عديدة وهى ٣ مليون نسمة يتكلمون الألمانية، خاصة فى السوديت الألمانى و ٧٠٠ ألف نسمة من المجريين. وإلى جانب ذلك مئات الألوف من البولنديين.

واتسعت رومانيا على حساب جيرانها المجر وروسيا والنمسا. فاستولت من الأولى على ترانسلفانيا ومن الثانية على بسارابيا ومن الأخيرة على بوكوفينا.

وتنازلت النمسا لإيطاليا عن تريستا وإيستريا والتيرول وممر برنر الاستراتجيى بما فيه من ألمان فى الأديج الأعلى تطالب إيطاليا بميناء (فيومى) الذى احتله الشاعر الإيطالى دانونزيو عنوة حتى سويت المشكلة مع يوغسلافيا. وهكذا فقدت النمسا تلك المناطق الشاسعة جذا من إمبراطوريتها فى معاهدة سان جرمان، وكانت خسائر المجر بمقتضى معاهدة تريانون أقل فداحة وإن اشتركت مع النمسا فى أنهما أصبحتا دولتين لا منافذ لهما على البحار، أما الدولة الوحيدة المهزومة التى لم تفقد الكثير من أراضيها فهى بلغاريا، حيث أعيدت إلى حدودها التى كانت عليها فى ١٩١٤، على اعتبار أنها خسرت الكثير من الأراضى فى حرب البلقان الثانية (١٩١٣). وكانت

الخسارة الرئيسية التى منيت بها مركزة فى تنازلها عن تراقيا الغربية لليونان. وأكدت معاهدة نايى هذه التسويات مع بلغاريا (٢٧ نوفمبر ١٩١٩).

أما فيما يتعلق بالدولة العثمانية فقد أصبحت قاصرة على تركيا بعد أن احتلت الجيوش البريطانية العراق حتى الموصل والشام حتى حلب. وسيطرت قوات الحلفاء على المضايق وأعادت إغلاقها فى وجه السفن الحربية على نسق ما طبق منذ ١٨٤١، وفرضت على تركيا معاهدة سيفر (أغسطس ١٩٢٠) وبمقتضاها تنازلت لليونان على ما لديها فى أوروبا فيما عدا القسطنطينية ومنطقة صغيرة على طول المضايق وبحر مرمرة بعمق يحول دون إطلالة يونانية على المضايق، واستقلت أرمينية، وتولت اليونان – التى حصلت من تركيا على جزر بحر ايجه – أمر الإشراف على منطقة أزمير وما حولها ووضعت منطقة أضاليا تحت الإشراف الإيطالى كما وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب الإنجليزى.

على أن الذى وقع معاهدة سيفر هو السلطان العثمانى، بينما كانت الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال (أتاتورك) ترفضها وترفض التفريط عن أى شبر من الأراضى التركية، وأعاد تكوين القوات التركية، وقاتل اليونانيين حتى دحرهم، وظل وراء الفرنسيين والإيطاليين حتى تخلوا عما كان تحت يدهم من أرض تركية، وأخيرًا توصلا إلى معاهدة لوزان (٢٤ يوليو ١٩٢٣) التى أنهت حالة الحرب مع تركيا وحددت الحدود مع بلغاريا واليونان، ودعت إلى تحديد للحدود التركية – العراقية، والتركية ، السورية – وأعلنت تركيا تنازلها عن سيادتها على البلاد العربية ، ووافق الحلفاء من جانبهم على إلغاء الامتيازات الأجنبية. وفى نفس اليوم وقع (ميثاق المضايق) الذى يضمن حرية المرور فيها زمن السلم والحرب ونظم مرور القوات

والبحرية المسلحة زمن السلم والحرب، وتألفت لجنة دولية للإشراف على سير العمل فى المضايق طبقًا للميثاق الخاص بها.

وبمقتضى هذه المعاهدة أيضًا جلت القوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية عن الأراضى التى كانت تحتلها من الجمهوريات التركية الجديدة.

إلى أى مدى كانت هذه التوصيات عادلة؟ لقد دار جدل طويل حول هذه المسألة، وتضاربت الأحكام، وسيطرت هذه المناقشات فى كثير من الأحيان الأهداف القومية الخاصة. وبصفة عامة يمكن أن نضع الملاحظات التالية عن هذه التسويات:

١- اعتبر الألمان أن الحلفاء غرروا بهم، فما أن ألقوا السلاح حتى ظهر لهم أن الحلفاء سيعاملونها معاملة المغلوب، وهذا ما حدث فعلاً بل أشد منه حيث كان من المتعارف عليه أن يتفاوض المنتصر مع المهزوم ويعرض عليه شروطه ويناقشه فيها أما الحلفاء فقد تدارسوا ما يجب أن يفرض على ألمانيا ثم طلبوا منهم توقيع معاهدة فرساى ومن هنا وصف الألمان هذا العمل بأن المعاهدة عليهم إملاء من جانب الحلفاء واتخذوا من ذلك ذريعة للتخلص من قيودها كلما أمكنهم ذلك. وبذلك يكون هذا العمل مسئولاً إلى حد كبير عن تعميق الرغبة فى الانتقام لدى الألمان. فقد قلمت معاهدة فرساى من أظافر ألمانيا، ووضعت بذور الحرب العالمية الثانية مثلما وضعت معاهدة فرانكفورت (١٨٧١) بذور الحرب العالمية الأولى. فحق تقرير المصير الذى كان أمل الألمان فى استمرار وحدة بلادهم لم يطبق عليهم وتوزع كثير من الألمان تحت حكم تشكوسلوفاكيا وبولنده وفرنسا، وشطرت ألمانيا شطرين (بروسيا الشرقية – ألمانيا) وكانت محاولات استعادة هؤلاء تعنى وقوع حرب عالمية جديدة.

٢- لم تتبع الدول المنتصرة أية خطة لنزع السلاح الدولى، وبالتالى كان ذلك المشروع - فى نظر الألمان - مجرد خدعة لتجريد ألمانيا من السلاح دون نزع سلاح بقية الدول الكبرى.

٣- كانت روسيا غائبة عن هذه المعاهدات ومن ثم لم تراع مصالحها عند وضعها بل كانت هذه المعاهدات تميل إلى ما يضر روسيا أكثر مما يفيدها. وكان من أسباب ذلك انتشار الحكم الاشتراكى فى روسيا بسرعة، ومخاوف الدول الرأسمالية من النظرية الشيوعية ولتعاونها عسكريًا ضد الحكم الاشتراكى اللينينى هناك.

٤- بدت الولايات المتحدة وكأنها تدافع عن الدول التى وضع لها نظام الانتداب وبعثت بلجنة كنج كراين إلى الشرق العربى، وعادت هذه اللجنة لتضع توصيات رائعة، ولكن ضربت فرنسا وبريطانيا بها عرض الحائط، وعندما حصلت الولايات المتحدة على نصيب من بترول (الموصل) فى شمال العراق، أوصدت بابها دون الحركات الوطنية التحررية فى المنطقة.

وعلى أى حال وضعت هذه المعاهدات باسم استقرار العالم، وكان ويلسون يرى أنه لابد من منظمة دولية تعمل على استمرار هذا السلام وكانت هذه هى المهمة الأولى لعصبة الأمم.

الفصل العاشر

دراسة بعض الأنظمة السياسية فى أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية

أولاً: الدكتاتوريات الجديدة والديمقراطيات القديمة.

ثانياً: التوتر الدولى

الفصل العاشر

دراسة بعض الأنظمة السياسية فى أوروبا

قبيل الحرب العالمية الثانية

اولاً: الدكتاتوريات الجديدة والديمقراطيات القديمة:

بعد أن تم التعرض للأزمات قبل قيام الحرب العالمية الأولى، ينبغى علينا دراسة بعض الأنظمة السياسية فى أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية، وهى بلا شك مهدت لقيام الحرب الثانية، وبالنسبة للدكتاتوريات الجديدة، فقد تمثلت فى الثورة البلشفية فى روسيا وأثرها فى بولندا، والثورة الفاشستية فى إيطاليا وبروز بينتو موسولينى، والثورة النازية فى ألمانيا وانتكاس الحالة فيها، مما مهدت الظروف لهتلر ووصوله إلى منصب رئيس الجمهورية. أما الديمقراطيات القديمة فقد ظهرت واضحة فى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت الديمقراطية راسخة فى تلك الدول وإن اختلفت أساليبها ونظمها.

أما الثورة الشيوعية وظهور اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية، ترجع أصول الثورة الشيوعية إلى النظرية التى دعا إليها كل من كارل ماركس Karl Marx وزميله فردريك انجلز Ferdric Angles إلى ما أصبح معروفة باسم "الثورة الشاملة من مجتمع المساواة المطلقة".

وترتكز هذه النظرية الشيوعية على دراسة التطور التاريخى للبشرية على ضوء المادية الديالكتية القائلة بأن تاريخ البشرية يجب أن ينظر إليه من الزاوية الاقتصادية وأن يدرس على أساس نظرية المادية التاريخية. فهناك العصور التى ساد فيها رجال الإقطاع والتى ساد فيها البرجوازيون، وأصبح

عصر حكم البروليتاريا (الطبقات الكادحة) قاب قوسين أو أدنى، وكان كارل ماركس أول من فلسف هذه النظرية وعمل على نشرها عندما أصدر البيان الشيوعى فى عام ١٨٤٨ وكتابه "رأس المال" وتتبلور هذه النظرية إلى الدعوة إلى اشتراكية علمية، لا ملكية فيها، ولا طبقات، والمساواة فيها مطلقة بين الأفراد. ومن هنا كانت هذه النظرية حرباً على الطبقات. الأرستقراطية والبرجوازية وكبار الملاك والإقطاعيين، وأصحاب الأعمال، وأصحاب المصانع، والشركات المالكة لمؤسسات إنتاجية. على اعتبار أن كل هذا يمثل قوى استغلال للطبقة الكادحة.

وكانت النظرية ترى أن هذا النظام الرأسمالى الذى سيطر على أوربا سيقضى على نفسه بنفسه ويسقط. ولكن ليس من العدالة – من وجهة نظر ماركس- أن تنتظر الطبقات الكادحة هذا السقوط الذى قد يتأخر إلى عدة قرون، وإنما يجب الإسراع فى "عجلة التاريخ" للوصول إلى "المجتمع الشمولى" يتهيأ بذلك مجتمع تكون فيه الحرية تلقائية واضحة المعالم والحدود، وحرية اجتماعية وليس حرية سياسية.

ولا ينتقد ماركس الدول الرأسمالية والبرجوازية بسبب استبداد طبقة بأخرى فقط، بل ينتقدها لأنها تسير على نظام يعطى لبعض مؤسساتها استقلالاً ذاتياً يتنافى مع وحدة المجتمع وشموله. فهو ضد مبدأ فصل السلطات الذى دأبت تلك الدول الرأسمالية على تقديسه. ونادى بنظرية تفويض السلطات، بشكل هرمى ينبع من القاعدة الشعبية على اعتبار أنها هى التى يجب أن تحكم، ودعا إلى توزيع العمل على الأساس التالى: "لكل حسب حاجته، ومن كل طبقا لمقدرته".

وحيث أن العمال والطبقة الكادحة هم الذين سيتولون الثورة وحرب الطبقات، فيجب أن تتولى هذه الطبقة سلطات دكتاتورية تمكنها من النجاح ومن الوصول إلى المجتمع الشمولى.

وكانت توقعات كارل ماركس غير دقيقة بشأن قيام الثورة فى المناطق الصناعية من البلاد الرأسمالية فى أوروبا الغربية لأن الحكم البرجوازى كان فى عنوانه، كانت التكتلات العمالية مفككة، بعكس الروابط القوية التى كانت بين النظم البرجوازية السائدة فى العالم حينذاك. ولأن الدول البرجوازية الغربية شعرت بسرعة بخطورة الدعاية الشيوعية فأقدمت على إصدار العديد من التشريعات العمالية التى قضت على الكثير من شكوى العمال وربطت هؤلاء العمال بالفكر القومى وليس بالفكر العالمى الماركسى، حتى أن الأحزاب الاشتراكية التى كانت ذات قوى جماهيرية فى أوروبا الغربية كانت أقوى من القوى الثورية الشيوعية، نظراً لأن الفكر الإشتراكى كان فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا يقدر دور البرجوازية فيما وصلت إليه البلاد من رقى وتقدم وأن تحطيم البرجوازية بثورة كتلك التى دعا إليها كارل ماركس قد تؤدى إلى انهيار اقتصادى تخسر فيه الطبقات العمالية أكثر من خسارة البرجوازية نفسها.

فلا غرو أن كانت الدولة التى قامت فيها الثورة الشيوعية ونجحت فيها هى روسيا القيصرية الزراعية الإقطاعية المتخلفة تعليمياً وصناعياً والتى كانت تحكمها والتى كانت تحكمها قيصرية وارستقراطية فاسدة مرتشية مستندة إلى قيادة عسكرية جاهلة. وتفتقر بشدة إلى برجوازية واعية أو بمعنى آخر كانت بيئة روسيا خلال الحرب العالمية الأولى- خاصة بعد الهزائم المروّعة التى نزلت بالجيوش الروسية مهيأة لنجاح ثورة، وخاصة إذا أخذت هذه الثورة جانب أشد القوى تضرراً من الحرب ومفاسد الحكم، أى الجند والفلاحون والعمال، وكانت الدعاية الماركسية قوية ومنظمة فى روسيا. وعجزت سلطات القيصر من استئصالها وإن كانت قد تمكنت من إبعاد عدد من زعمائها من أمثال لينين إلا أن شبكات النشاط الشيوعى ظلت منتشرة فى روسيا تنتظر الفرصة المواتية.

وقامت الثورة الروسية على مرحلتين:

١- سقوط الحكومة القيصرية فى مارس (آذار) ١٩١٧.

٢- الانقلاب البولشيفى أو ثورة نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩١٧.

وبدأت المرحلة الأولى من الثورة فى ٨ مارس (آذار) فى بتروجراد بسبب نقص فى التموين. فغادر العمال المصانع وتظاهروا فى الشوارع احتجاجاً على فساد الإدارة. ثم ما لبث المتظاهرون أن هاجموا السجون وأطلقوا سراح السجناء السياسيين، مما أدى إلى استقالة الوزارة- فتشكلت حينئذ لجنة تنفيذية من الأحرار والبرجوازيين ومنظمة مجلس العمال والجنود وتقرر فى ١٤ مارس ١٩١٧ تشكيل حكومة مؤقتة دخلها الأحرار والاشتراكيون.

وأمر القيصر فى ١٣ مارس جنوده بالزحف على العاصمة، غير أن كبار القادة رفضوا الأوامر خوفاً من قيام حرب أهلية. وأمام هذا الأمر تنازل القيصر عن العرش لأخيه ميخائيل وفور وصول هذا الأخير إلى بتروجراد وجد أن الثورة قد استفحل أمرها، فوقع صكاً بالتنازل عن العرش فى ١٧ مارس، تاركاً اختيار النظام الروسى للجمعية التأسيسية، وخول جميع السلطات للحكومة المؤقتة التى تشكلت فى ١٤ مارس. وهكذا أصبحت روسيا جمهورية فى بضعة أيام دون سفك دماء. ويعود هذا الانهيار السريع فى الحكم الإمبراطورى إلى عدم كفاءة الإدارة الروسية وإلى الفوضى المستحكمة فى دوائر الدولة وإلى الرشوة المتفشية بين كبار الموظفين. وقد كان من الطبيعى أن يستغل الاشتراكيون هذا كله ليقودوا المعارضة ضد الحكم ويفجروا الموقف.

وقد كان الاشتراكيون ثلاث كتل:

- كتلة الاشتراكية الثورية، التى كانت أكثر اعتدالاً.
- كتلة المانشفيك.

- كتلة البولشيفيك، وتمثل هذه الكتلة العنصر المتطرف الذى يسعى استسلام السلطة بالقوة، ويتزعمها لينين.

ومن أسباب انهيار السلطة القيصرية أيضاً استياء الرأى العام الروسى من القيصر. فقد كان القيصر نيقولا الثانى ضعيفاً قصير النظر فى الأمور السياسية منعزلاً عن الناس، لم يستطيع أن يفهم مدى الاستياء الذى كان ينمو فى روسيا منذ بداية ١٩١٥. كما أن فضائح البلاط أدت إلى نزع الثقة من القيصر، بسبب النفوذ الذى كان يتمتع به فى حاشية الإمبراطور راسبوتين السكير الفاجر الطموح المغلف بغطاء من الطهر والقداسة.

أما المرحلة الثانية من الثورة، فقد بدأت هذه فى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩١٧، بعد قيام الحزب البولشيفيكى بزعامة لينين بانقلاب على الحكومة المؤقتة. وجرى الانقلاب فى ليل ٦ - ٧ نوفمبر بأمر من لينين. ونجح دون أى مقاومة تذكر فى صباح ٧ منه. احتلت جميع المراكز الإستراتيجية في المدينة وحوصر قصر الشتاء مقر الحكومة المؤقتة. وفى اليوم الثانى من نوفمبر تشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين ضمت إلى جانبه تروتسكى وستالين، وكانت الحكومة المؤقتة تعتمد علىْ "الكوزاك" الذين أعلنوا فى آخر لحظة. ولم يدعم الحكومة سوى تلامذة المدرسة الحربية وقد قتلوا فى المعركة جميعهم. أما رئيس الحكومة "كيرنسكى" فقد فرّ من قصر الشتاء إلى جاتشينا Gatchina على بعد ٤٥ كجم من بتروجراد، ليحشد الجنود ويسترجع المدينة، غير أن النجدات التى اعتمد عليها لم يصله إلا قسم منها لأن إضراب عمال السكك الحديدية شل حركة التجارة.

وتمكن البلاشفة فى مؤتمر السوفيت من السيطرة على الرأى العام. إذا كان برنامجهم توفير الغذاء للجميع، وإبرام صلح عاجل مع ألمانيا، وتوزيع الأراضى على الفلاحين وإقامة دكتاتورية عمالية وكان شعار الثورة الجديد "لا فتوحات جديدة، لا غرامات جديدة" وكان نجاحهم فى هذا المضمار

كاملاً. فما كاد ينتهي يوليو (تموز) ١٩١٧ حتى انهارات الجبهة الروسية أمام الهجمات الألمانية.

ولم يكن في الجبهة المقابلة بزعامة "كيرنسكي" ما تقدمه للشعب الروسي أفضل من وعود البلاشفة. فضعف هذه الجبهة والانتصارات الألمانية وازدياد شقاء الشعب الروسي وتعاسته والخسائر البشرية الكبيرة ساعدت البلاشفة على نجاح في ثورتهم ولم يحدث قط أن قبض على أزمة الحكم في دولة حديثة مغامرون أعظم جسارة وعزماً وثباتاً من هذاين المغامرين الجبارين. فإنه ما انقضت ثلاثة أشهر على قبضهما على أنة السلطة في روسيا، حتى كانا قد أخرجاها من صفوف القتال، وسحقا الطبقات الغنية والوسطى وفضا هيئة نيابية كانت قد دعيت لوضع دستور برلماني لجمهورية روسية. ولم يكن لينين يقيم للوطنية اعتباراً، ولا للبرلمانات وزناً، فإنه في معاهدة برست ليتوفسك Brest – Litvosk المبرمة في ٣ مارس ١٩١٨ بين ألمانيا وروسيا، تنازل للألمان عن فنلندا واستونيا وليفونيا وكورلندا ولتوانيا وبولندا الروسية، دون أن يعتريه أي خجل، أو يحس بأي أسف أو ندم.

غير أن هذه المعاهدة أصبحت غير ذات موضوع بعد انتصار الحلفاء الغربيين، ولولا ذلك لفقدت روسيا كل مقاطعاتها الغربية بما في ذلك أوكرانيا. وبين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ كانت هناك بالإضافة إلى ذلك معارضة مسلحة من أنصار القيصرية. فقام الروس البيض بمهاجمة الجمهورية من كل الجوانب يقودهم قواد أكفاء أمثال دنيكن Denikin وكولشاك Kalachak ورانجل Wrangel ويودنك Yudenic، وكان يساعدهم مستشارون من الحلفاء الغربيين، كما كانوا يتلقون من الحلفاء طائرات ودبابات وذخائر. وفي الوقت نفسه حاصر الحلفاء "روسيا الحمراء" وقطعوا عنها كل الإمدادات الحربية والمدنية، بل وكل الإمدادات الطبية، وعلى الرغم من ذلك اندحر الروس البيض في نهاية الأمر واجبروا على

الانسحاب من أرض روسيا الحمراء الظافرة، واثبت الثوريون على عكس كل ما كان منتظراً، أن فى مقدورهم أن يعتمدوا على سواعدهم ويقيموا دولة مكتفية بذاته. وكان يبدو للعالم الخارجى أن البقاء مستحيل على دولة مزقتها الحرب الأهلية وأرهقتها المجاعة وساد الإرهاب: أى أن البلاد كلها يشيع فيها الاضطراب والشقاء. ومع ذلك ففى وسط هذه الفوضى كلها استنت الحكومة لنفسها سياسة اقتصادية معينة. فبعد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ مباشرة أممت كل الصناعات وفق المبدأ الاشتراكى، ولكن بعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ، أى بعد الحرب الأهلية، كانت البلاد لا تزال تعانى المجاعة والفوضى ولهذا أعيد نظام الاقتصاد القائم على النشاط الفردى على نطاق صغير، وعرف هذا بسياسة لينين الاقتصادية الجديدة، التى دامت حتى سنة ١٩٢٨ حين وضعت الحكومة خطة السنوات الخمس الأولى للأنتاج والتوزيع.

وبينما كان هذا المجهود الأمل فى إعادة البناء الاقتصادى يسير قدماً، اعتبر البناء الدستورى للدولة السوفيتية تطوير تدريجى، فالنظرية السياسية عند البلاشفة لم تكن قد جاوزت حدود الثورة، ولا يبدو أن ماركس أو لينين قد وضعا مخططاً لما سوف يؤول إليه بنيان الدولة السياسى بعد نجاح الثورة، ومن ثم فإن الدولة السوفيتية كانت وليدة الحوادث، فكانت تقوم أساساً على مجالس السوفيت التى ينتخبها العمال فى المصنع والفلاحون فى القرية، وكانت المجالس السوفيتية المحلية ترسل مندوبيها من مختلف أنحاء البلاد لحضور المؤتمر السوفيتى الذى ينعقد فى العاصمة من حين إلى حين، وفى هذه الجلسات التى يحضرها القادة الثوريون أفراد الطبقة العاملة كان يتم انتخاب القومسيرين Commissers (الوزراء) وتجرى الموافقة على السياسات القريبة والعاجلة. وكان على روسيا منذ ذلك الحين تصاعداً أن تصبح دولة سوفيتية، ولم يكن فى مقدور السوفيت وسط ماثلاً ذلك من كفاح مع المناوئين للثورة أن يضطلعوا بما كان يبدو أول الأمر أنه مهمتهم

الخاصة، وهو ممارسة الرقابة الديمقراطية على الحكومة، ومن ثم فإن القادة الشيوعيين في موسكو أصبحوا أكثر فأكثر أصحاب السلطة. وعلى الرغم من هذا بقيت مجالس السوفيت في ظاهر الأمر أداة الحكم، أداة تتطور وتتحسن شيئاً فشيئاً.

وقد تجسد هذا النظام أخيراً في دستور مكتوب تمت الموافقة والأخذ به في سنة ١٩٣٦، وهو الدستور الذى حدد تعريف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (U.S. S. R.) بأنه دولة اتحادية فيدرالية تقوم على أساس الاتحاد الاختيارى للجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الإحدى عشرة المتساوية في الحقوق. وعرف الاتحاد أيضاً بأنه دولة اشتراكية من العمال والفلاحين. ومن الأمور التى بها دلالتها أن القسم الأول من الدستور حيث خصص بأكمله تنظيم الدولة من الناحية الاقتصادية وعندما قدم ستالين هذا الدستور في سنة ١٩٣٦، أعلن أن الاتحاد السوفيتى قد حقق الاشتراكية "وهى أدنى أشكال الشيوعية" وتضمن الدستور الجديد كل المبادئ الجوهرية للديمقراطية، ولهذا قرر ستالين أن "الديمقراطية السوفيتية" هى "الديمقراطية الصحيحة الوحيدة" في العالم. والحق أن الدستور لم ينص على فصل دقيق للسلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية، ولم يصحبه أى تغيير جوهرى فى الحكومة التنفيذية. ولم يطرأ حتى الآن تعديل على الدستور إلا من ناحية واحدة في فبراير سنة ١٩٤٤ حين تقرر أن كل واحدة من الجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد من حقها أن تكون لها وزارات منفصلة Commissariats لشئون الدفاع والشئون الخارجية.

ومع هذا فإن بناء الدولة السوفيتية لم يتم دون أن يقابل بعنف أو يلقى أى مقاومة من الداخل. وما جاء عام ١٩٢٠ حتى كان هناك في واقع الأمر خلاف خطير فى الرأى بين الثوريين المتطرفين من أمثال تروتسكى الذين كانوا لا يزالون يعتقدون أن روسيا لا يمكن أن تقوم فيها دولة اشتراكية إلا بعد أن تكون الثورة قد حولت العالم كله إلى الاشتراكية، وبين أعضاء

الحزب الشيوعي التي هي أكثر اعتدالاً من أمثال ستالين الذين كان رأيهم أن يركزوا الجهود أولاً على النهوض بالبلاد. ودام هذا الصراع داخل الحزب الشيوعي عدة سنوات، وبلغ ذروته في سنة ١٩٢٧ ، ثم انتهى الأمر إلى طرد تروتسكي من الحزب ونفيه من الاتحاد السوفيتي في فبراير سنة ١٩٢٩، إلا أن تروتسكي أبى الاستسلام للهزيمة وجمع حوله كل المتذمرين الساخطين في محاولة لقلب نظام ستالين، فكان هذا نذير بحدوث حالة من الفوضى، واعتبرته الحكومة تهديداً خطيراً لانتعاش البلاد الاقتصادي، ومن ثم اتخذت إجراءات لا هوادة فيها ولا شفقة لاستئصال كل معارضة، فأتبعت نفي تروتسكي بسلسلة من أعمال التطهير تخلصت بها في حرص شديد من كل من اشتبه في ميولهم نحو سياسة تروتسكي، ولم يحظ الكثيرون من هؤلاء بمحاكمة علنية، ولو أن الفائدة من مثل هذه المحاكمات كانت من الأمور المشكوك فيها. وفي أغسطس سنة ١٩٣٦ حوكم زينوفيف وكامنيف وأعدما بتهمة تنظيم جماعات إرهابية لاغتيال ستالين وفور وشيلوف وغيرهما من خصوم تروتسكي البارزين، مع أن الأثنين هما اللذان كانا قد شكلا مع ستالين حكومة ثلاثية Triumvirate حكمت روسيا عقب وفاة لينين في سنة ١٩٢٤ وتوالت عملية "اصطياد الخارجين عليها". وفي مستهل السنة التالية حدث تطهير هائل في الجيش الأحمر، ففي يونيو سنة ١٩٢٧جرت محاكمة سرية للمارشال توخاشفسكي Tukhachevsky وسبعة جنرالات آخرين حكم عليهم فيها بالإعدام رمياً بالرصاص وكذلك تم عزل آلاف من ضباط الجيش الأحمر. وقد هلل أعداء البلشفية لهذه المحاكمات على اعتبار أنها دليل على انهيار النظام السوفيتي وضعف الجيش. إلا أن طائفة أخرى من الناس اعتبرت أن الهدف من هذه التطهيرات هو القضاء على اتجاه جديد في سياسة السوفيت الخارجية، تأكد للمسئولين أنه كان يلقى تأييداً من هؤلاء الجنرالات ومن الزعماء السابقين، وهو اتجاه نحو التقرب إلى ألمانيا والابتعاد عن فرنسا. وقد يكون من الأمور التي لها دلالتها أن تطهيراً شبيهاً بذلك الذي

حدث بروسيا جرى فى ألمانيا فى مستهل عام ١٩٣٨ لطائفة من الضباط الألمان الذين اشتبهت السلطات فى مناصرتهم لسياسة التعاون مع الاتحاد السوفيتى، ومن أهم نتائج هذه المحاكمات أنها جعلت السلطات العسكرية الفرنسية تعرض كل الأعراض عن إجراء أية محادثات تهدف إلى زيادة التعاون بين الجيش الفرنسى والجيش السوفيتى، ورغم الجهود التى بذلها الرؤساء العسكريون السوفيت فإن هيئة أركان الحرب لم تجر أية محادثات من هذا النوع.

وفى ذلك الوقت كانت قوة الاتحاد السوفيتى تثير خارج روسيا كثيراً من الجدل، إذا يبدو أنه لم تكن هناك معلومات موثوق بها يمكن أن تصلح أساساً لإصدار حكم موضوعى مستقل، وكان من المستحيل تقريباً أن المقرر المرء ما إذا كان النظام القائم ممقوتاً إلى درجة حتمت اللجوء إلى أساليب إرهابية متطرفة فى وقت السلم، أو أن حكام روسيا قد مادت الأرض تحت أقدامهم، فأخذوا يضربون فى عنف محموم كل ما يبدو لهم معارضاً لسيادتهم. ومن الواضح قطعاً أن هؤلاء الحكام قد اتخذوا أشد الإجراءات ضد أناس كان يمكن فى بلدان أخر ى أن تؤخذ معارضتهم على أنها نقد نزيه للنظام. ومن ناحية أخرى فإن كثيرين ممن أزالتهم الحكومة عن طريقها كانوا بلا شك ممن يعملون دائبين على تحقيق قلب حكومة ستالين بوسائل العنف، وكان من الممكن أن يشكلوا طائفة عرفت فيما بعد باسم "الكويسلنجيين" نسبة إلى كويزلنج Quisling السياسى النرويجى أو "الطابور الخامس". والذى حدث فعلاً أن الحرب عندما دقت أبواب روسيا فى نهاية الأمر كان فى مقدورها أن تقف أمامها جبهة متحدة على أساس راسخ من التنظيم السياسى والصناعى، وتعتمد اعتماداً مطلقاً على قوة الجيش الأحمر ووحدته، وعندما اقتحم الألمان روسيا فى سنة ١٩٤١ لم يظهر فى البلاد كلها على نطاق واسع إلا مثل واحد نشاط الطابور الخامس، وهو ما حدث فى جمهورية الفولجا.

وربما كان السر في النظام الداخلي للإتحاد السوفيتي كامناً في الحزب الشيوعي الروسي، فهذا الحزب في حقيقة الأمر هو القوة التي تسير أداة الحكم، ومع أنه الحزب السياسي الوحيد في روسيا إلا أن عضويته خاضعة لقيود شديدة. وقد قدر أنه في سنة ١٩٣٩ لم يكن هناك إلا مليونان ونصف من الأعضاء من بين السكان المقدر عددهم إذ ذاك بمائة وسبعين مليوناً ونصف، وأن عضوية الحزب ميزة تمنح، وليس لأحد من الناس حق مكتسب فيها، ولا تمنح هذه العضوية إلا طبقاً لقواعد لا يسمح باستثناء منها، ولابد للمتقدمين إلى هذه العضوية أن يقروا من أعماق قلوبهم العقيدة الشيوعية، كما وضعها ماركس وكما فسرها لينين وستالين، وعليهم التدليل على هذا الولاء على حياتهم بإظهار الإيجابية السياسية دون كلل أو ملل، كل في نطاقه الخاص، ولا يكفي لهذا أن يظهروا الحماسة في عملهم اليومي سواء كان في مجال الإنتاج، أو الخدمات، بل ويجب أن يقرنوا ذلك بالقيام بواجبات أخرى ذات أثر اجتماعي. ولهذا فإن عضوية الحزب الشيوعي إنما تحل معها التزامات كبرى، وكل من يثبت عليهم القصور أو التقصير في أداء التزاماتهم تسقط عنهم عضوية الحزب. وترجع أهمية هذا الحزب في روسيا السوفيتية في أن ستالين عندما وضع دستور سنة ١٩٣٦، لم يكن يشغل في الدولة أي مركز رسمي رفيع سوى أنه كان عضواً منتجاً في مؤتمر المجالس السوفيتية، ومع ذلك كان أمين السر العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، كما كان أحد زعماء الحزب، وعلى هذا الاعتبار كان مسئولاً لا عن الصالح العام للدولة السوفيتية ونجاحها.

أما الأساس الاقتصادي للاتحاد السوفيتي يتكون من النظام الاقتصادي الاشتراكي، ومن الملكية الاشتراكية لأدوات الإنتاج ووسائله، ومعنى ذلك أن الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ووسائله قد ألغيت، وأن الناس يشتغلون في المصانع بدون رأسماليين، وأن عمال الزراعة يشتغلون في

الأرض بدون كبار ملاك الأراضى، وأصبحت ملكية الأرض نوعين: الأول ملكية الدولة، حيث توجد مزارع تقوم الحكومة بإدارتها ويشغل بها عمال مأجورون، والثانى الملكية التعاونية أو ملكية المزارع المشتركة Coleective Farms وتشتمل على وحدات زراعية كبيرة يشتغل فيها الفلاحون المتعاونون تحت رقابة حكومية صارمة، وتفرض عليها أنواعاً خاصة من الزراعة، وتمدها الحكومة بالآلات الزراعية وما إلى ذلك.

وكل أسرة تعيش فى المزارع المشتركة أو ما يسميه الروس (بالكولخوز) لها أن تستفيد إلى جانب نصيبها من الدخل الأساسى للمزرعة من قطعة ارض صغيرة جداً ملحقة بسكنها تستغلها دون أن تستخدم عمالاً غرباء لزراعتها، ولا تعتبر الأرض ملكاً خاصاً للكولخوزات أو الهيئات التعاونية، وكل ما هناك أن الدولة قدمتها لها للتمتع المجانى بها لمدة غير محدودة أى إلى الأبد.

أما بالنسبة لبولندا فلم تقاس سوى شعوب قليلة مقاساة البولنديون خلال الحرب العظمى، فقد كانت بلادهم الساحة الكبرى لحروب الجبهة الشرقية. وارتوى أديمها بالدماء، ومزقت بلدانها المتفجرات، وكانت مشهداً لمجازر يعجز القلم عن وصف أهوالها: مجازر قام بها، أو عانها هذا الشعب المحكوم التعس، وقاتل البعض مع البولنديين فى جانب الروس، والبعض الأخر فى صفوف النمساويين، وبعض آخر فى الجيوش البروسية، وقد حارب جميعهم مكرهين، ثم أسعفهم الطالع على غير انتظار بانهيار الإمبراطوريات الثلاث التى تقاسمت بلادهم فيما بينهم. ووجد البولنديون الذين أنهكت الحرب قواهم، وعنصر الفقر بنيانه وجدوا أنفهم بعد نيف وقرن من الزمان أحراراً وأسياداً فى بلادهم.

فلا عجب إذا أن أسكرتهم خمرة الحرية. وكانوا فى مؤتمر الصلح بباريس كأطفال رضع يطالبون بوضع القمر فى أيديهم. وكانوا فى بلادهم كأنبياء حالمين يجرون وراء المستحيل، فأنهم تحت زعامة يوسف بلسودسكى

Joseeph Pilsudiski، وهو متآمر اشتراكى قوى الشكيمة وشخصية من أكبر شخصيات الحرب، وكان منذ الثورة الروسية عام ١٩٠٥ يجمع فى الخفاء عناصر الجيش البولندى القومى، ويؤلف شمله كان البولنديون تحت زعامة هذا القائد قد عقدوا النية على استعادة أمجادهم القديمة، وبسط سيطرتهم حتى ضفاف الدنيبر.

ولكن برغم تدهور روح القومية فى نفوس الروس إلى درك سافل، فإنها لم تنحط إلى الدرك الذى يطبقون فيه إقامة حكومة بولندية فى كييف: هذه المدينة التى كانت قديماً عاصمة الإمبراطورية الموسكوفية. فردوا البولنديين الزاحفين فى تهور طائش على أعقابهم، ثم اكتسح البلاشفة بدورهم بولندة ذاتها. وسمع قصف مدافع الشيوعيين فى شوارع وارسو. وبدأ فى كل عاصمة من عواصم أوروبا كأنه ليس أمام هذا الشعب المتهور المنكوب إلا أن يحصل على خير الشروط الممكنة من عدو قاهر.

ولكن تاريخ بولندا سلسلة من المفاجآت. فإن جيشاً بولندياً بقيادة بلسودسكى، يعاونه الجنرال فيجان ومعه نخبة من الضباط الفرنسيين، ظفر بانتصار فاصل عجيب، وأكره الروس على الارتداد عبر الحدود من غير أن يتكبد كلا الفريقين سوى خسائر قليلة، واضطرت روسيا إلى طلب الصلح. فكسب بلسودسكى بمناورته الحاسمة فى معركة وارسو عرفان أوروبا. فلقد خلص بولندا من براثن البلاشفة وليس فى مقدور أحد أن يتنبأ عن المدى الذى كان يبلغه انتشار وفاء البلشفية فى أوروبا، لو لم يصنع بلسودسكى هذه المعجزة على ضفاف الفستولا.

وأسدى هذا القائد خدمتين أخريين لبلاده. فإنه لم يكن للبولنديين أية خبرة بفن الحكم الذاتى فإنهم وقد حرروا أنفسهم على حين غرة من نير عبوديتهم الطويلة الأمد، وسطعت عليهم شمس الحرية، أغدوا لأنفسهم وهو أمر طبيعى على الأرجح دستور برلمانياً من احدث وأكمل طراز، اقتبسوا فيه مبدأ التمثيل النسبى، ومنح الجميع حق الانتخاب.

ولكن لما كان عدد أحزابهم لا يقل عن الأربعة عشر، ولا يلائم برنامج أى واحد منها حوائج الموقف الجديد الذى نشأ عن الحرب، فقد أوشكت كفاية الحكومة وحسن تصريفها للأمور أن يصبح متعذراً. فقد تلت الوزارات بعضها فى سرعة محيرة ولم يكن ثمة استطراد لسياسة واحدة ولا اتساق فى الفكرة ولا ضمان للمقدرة الفنية فى الأوساط الحكومية. فقد يكون رئيس الوزراء فلاحاً فيذهب إلى مزرعته كى يشرف على شئونها، وذلك فى ساعة حرجة قد ترتطم فيها سفينة الدولة بصخور الفوضى البرلمانية. هذه الدولة التى كانت قد نجحت بأعجوبة من التهلكة فى حربها مع الروس.

واستمرت الأمور فى بولندا تسير من سئ إلى أسوأ فخلع بلسودسكى رداء عزلته واقتحم وارسو فى ٤ مايو سنة ١٩٣٦ ووضع حداً للحماقة والطيش. وإن ما قام به من مجيد الأعمال لدليل على ذكاء واعتدال نادرين فى شئون أوروبا الوسطى السياسية. فقد أبى أن ينصب نفسه رئيساً للجمهورية. وأجلس فى هذا المركز أستاذاً عظيم التوقير. ولم يبلغ "الديت" كما أنه لم يحاول تأليف حزب فاشستى. ولم يسع هذا الجندى المجاهد فى سبيل وطنه، والنزيل الشريف بسجون سيبريا وألمانيا سابقاً إلى أن يفرض نفسه دكتاتوراً على مواطنيه بل رأى أن يستمر الديت على الانعقاد والتداول والمناقشة وكسب الاختبار وتثقيف الأمة، ولكنه لم يخول له حق إسقاط الوزارة فقد كان يعتقد أن عمل البرلمانات ليس هو إقالة الوزارات، بل أن يتعلم منها فن الحكم ولهذا السبب اختير مجلس وزراء من أولى الخبرة والمقدرة لإدارة دفة الدولة وأمنوا على البقاء فى مراكزهم وكان يكفى لتأمينهم أن يعرف عنهم أنهم مؤيدون من جانب بلسودسكى الذى تقلد وزارة الحرب، وكسب ولاء الجيش وإخلاصه فخلد لنفسه بهذه المآثر ذكرى عاطرة فى نفوس البولنديين بحسن صنائعه وبيض أياديه عليهم.

والخدمة المجيدة الثانية التى أسداها هذا الرجل الفذ لبولندا هى انتهاجه سياسة خارجية رشيدة، فقد عقد ميثاق عدم اعتداء مع روسيا عام

١٩٣٣، وآخر مع ألمانيا عام ١٩٣٤ فجلبا معهما روحاً من السلامة وشعور بالطمأنينة لأمة لا ترتاع من شئ أشد من ارتياعها من تجدد حرب فى أرضها.

أما إيطاليا الفاشستية فإنها بعد أن فازت بوحدتها التى كانت تنشدها، ظلت مملكة مستقرة تحت حكم آل سافوى، ولكن توحيدها واستقرار الأمور فيها لم يحولا دون قيام الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التى واجهتها، ولم يفدها الحكم البرلمانى الذى كانت تتمتع به، إذا لم تكن للحياة النيابية أثرها فى إصلاح شئون الدولة، لأن روح الدستورية الحقيقية لم تكن موجودة فى ذلك الوقت، بل كانت الحياة النيابية فاسدة لا تؤتى ثمارها. ولما كان البرلمان الايطالى ينتخب بطريقة التمثيل النسبى كثرت الأحزاب الإيطالية وكثرت المشاحنات الحزبية مما شغل المفكرين عن البحث فى وسائل الإصلاح. ولذلك ظلت المشكلات الاقتصادية التى تعانيها إيطاليا قائمة بدون حل فى الوقت الذى كانت مشكلة إطعام ايطاليا الذين يتزايد عددهم عاماً بعد عام، ومعالجة مشكلة الفقر أمراً يحتاج إلى حل سريع أضف إلى ذلك أن إيطاليا كان ينقصها الفحم والحديد وزيت البترول لكى تتابع نهضتها الصناعية.

وقد انضمت إيطاليا إلى الحلفاء فى الحرب الكبرى الأولى على أمل أن اشتراكها سوف يعود عليها بالخير العميم، واعتقدت إيطاليا بعد اشتراكها فى الحرب أنها قدمت لحلفائها أجل الخدمات. وأنها ضحت برجالها وأموالها إذا فقدت خلال الحرب ما يقرب من ٦٥٠٠٠٠ نفس وجرح من رجالها حوالى المليون وأنفقت من الأموال ما أثقل كاهل خزائنها، ثم خرجت من الحرب منتصرة مع المنتصرين إلا أن حلفاءها لم يعترفوا لها بكل ما تدعيه من حقوق على الساحل الشرقى لبحر الأدرياتيك، وفى الشرق الأدنى وفى أفريقيا، ولم يقر مؤتمر الصلح وجهة نظرها فيما تطالب به فى شرق بحر الادرياتى، وفى الشرق الأدنى وفى أفريقية.

وقد بذل مندبوا إيطاليا فى المؤتمر جهوداً كبيرة فى سبيل تحقيق المطالب الإيطالية، فصمموا أولاً على أن تعترف الدول بميناء فيوم Fiume أرضاً إيطالية، وأحس الإيطاليون أن المؤتمرين لن يعترفوا بحق إيطاليا فيها. فقام جماعة من قوات الشباب الإيطالى بزعامة الشاعر الإيطالى دانزيو D, Annunzio بالاستيلاء على فيوم فى الوقت الذى كانت المناقشة حول مسألتها محتدمة فى مؤتمر الصلح. ولم يستمر احتلال الايطاليين لفيوم مدة طويلة فقد وصلت يوغسلافيا مع الحكومة الإيطالية فى عام ١٩٢٠ إلى حل للمشكلة في معاهدة رابالو Rapalio وأخرجت الحكومة الإيطالية قوات دانزيو من المدينة على الرغم من احتجاج الوطنيين فى إيطاليا على ذلك التصرف الذى اعتبروه خضوعاً مهيناً من حكومتهم لأوامر بريطانيا والولايات المتحدة، واعتقد الايطاليون أن الحلفاء كانوا أنانيين فى توزيع أسلاب الحرب، ومع ذلك فإن إيطاليا قد ضمت فى تسوية الصلح حوالى تسعة آلاف مربع من الأرض فى أوروبا وأكثر من مليون ونصف ميل مربع فى جهات أخرى. ولكن الإيطاليين اعتبروا نصيبهم من الغنيمة ضئيلاً لا يوازى ما قدموه من تضحيات. ولا يوازى ما تركته الحرب من أعقاب سيئة فى بلادهم، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية وازدادت الضرائب، وندر الوقود، واضمحلت تجارتهم فى الداخل والخارج.

وشهد عامى ١٩١٩، ١٩٢٠ حركة إضرابات عامة فى صفوف العمال والمزارعين وقد استغل الاشتراكيون هذه الأعمال كلها ليزيدوا من حدة الأزمة وتوسيع شقة الخلاف ويركزوا أقدامهم، فسارعوا إلى وضع يدهم على الدوائر والإقليمية عام ١٩٢٢، بالإضافة إلى الكتلة النيابية التى شكلوها فى عام ١٩١٩ وقد جمعت ١٥٦ نائباً. ولقد أدت الاضطرابات الداخلية المتواصلة إلى خلخلة الأحزاب السياسية وتفكيكها، وقد تزعزت هذه الأحزاب أثناء الحرب بسبب الانقسام الذى حصل بين أنصار التدخل وخصومه. وفى سنة ١٩١٩، انقسمت كتلة أنصار التدخل بدورها إلى "قوميين" عارضوا بنود

معاهدات الصالح والمعتدلين قبلوا ببنود هذه المعاهدات. وهكذا تفككت الأحزاب التقليدية ونتج عن هذا الانقسام خلق تكتلات سياسية جديدة فى البلاد، وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى تعدد القرارات وفقدان هيبة الدولة إلى الشلل فى الجهود الوطنية وإلى بروز الحركة الفاشية بزعامة موسولينى الذى بدأ كمنقذ من الفوضى التى تتخبط فيها البلاد. ولقد كان موسولينى اشتراكياً وقومياً كان الفكر الاشتراكى يملى عليه أن يقاوم دعاة الحروب، ولكن شاهد بنفسه كيف أن الاشتراكيين الألمان وقفوا إلى جانب حكومتهم من إعلان الحرب، وإعداد البلاد بكافة إمكانياتها لخوض حرب طويلة ولم ينقذ الاشتراكيون الألمان تعدى حكومتهم وجيشهم على حياد بلجيكا، لقد تأكد أن الاشتراكيين الألمان وضعوا الأهداف الاشتراكية، فلماذا يتشبث هو بهذه الأهداف الاشتراكية العالمية وما هو مصير الاشتراكية لوقفت هكذا متمسكة بالمثالية خارج ألمانيا بينما هى تشن حرب توسع وتسيطر بالتعاون مع حكوماتها. وعندما أخفق الساسة القدامى فى تحقيق أهداف إيطاليا. ومن ثم فهى مسئولية موسولينى لكى يحقق هذه الأهداف الخارجية والداخلية وشرع فى تكوين حزبه (الفاشستى) منذ عام ١٩١٩. وبدأ بتكوين مجموعات من الأعضاء المخلصين الذين يكرهون الفكر السياسى التقليدى القديم والذى يخشون على إيطاليا من نمو الفكر الاشتراكى المتطرف فى البلاد ومن هنا كانت الحركة الفاشستية ضد الشيوعية بعنف لا يقل عن عداوتها للنظام التقليدى المتداعى. فالشيوعية عالمية الأهداف. أما الفاشستية فهى إيطالية الأهداف قومية وطنية لا تؤمن بحرب الطبقات وإنما بالتعاون بين البرجوازية والعمال. كذلك انضم إليه فى أول الأمر عدد من الجنود المسرحين من الجيش بلا عمل فى أعقاب توقف الحرب العالمية. وبدأت تنمو قوائم أتباع الحزب فى مختلف مدن إيطاليا حتى أصبحت له فى كل مدينة رابطة قوية قادرة على التحرك والقيام بأعمال واضحة رغم أنها كانت مجرد أقلية. وأجتذب الحزب أعضاء كثيرين من البرجوازية لوجود تفاهم

وأهداف مشتركة. فالبرجوازية تخشى نمو الفكر الشيوعى وفى نفس الوقت كان الحزب الفاشستى فى حاجة إلى هذه البرجوازية، وخاصة الشباب البرجوازى لأنه كان يبحث عن زعامة وطنية ولأنه قد كان قد كفر بالتقاليد البرلمانية العتيقة ولأنه كان يرى فى الحزب الفاشستى فكراً منظماً على الطريقة الإيطالية. فهذا يفسر انضمام أساتذة الجامعات وطلبتها إلى موسولينى.

وقد تميز الحكم الفاشستى ببعض التغيرات العظيمة وبعض التحسينات الأصلية، فإذا زادت الكفاية الإدارية واستمرت عملية تجفيف المستنقعات ووزعت الأرض فى بقاع كثيرة كانت من قبل مليئة بالبرك الموبوءة بالملاريا، وجاءت بنتائج حسنة. ولا ينكر أن ما كانت تدعيه الحكومة من نهوض صناعى كان إذا ذاك مبالغاً فيه. إلا أن الأمر لم يخل من بعض المنجزات وكذلك قضت الحكومة على عملية قطع الطريق فى نابلى وصقلية، غير أنها من الناحية الأخرى لم تفعل إلا قليلا لحل مشكلة توزيع الأرض، ومع أنها حرمت الإضراب إلا أنها لم تضع حلولاً لحالة الاضطراب التى سادت الزراعة والصناعة. وكان البرنامج الأصلى للفاشستية يشتمل على ضمان العدالة للعمل وسياسة خارجية قوية والعمل على رفع المكانة القومية، وقد حرصت فى برنامجها هذا على الابتعاد عن الإسراف فى الوعود الاقتصادية كالقضاء على البطالة ولو أنها عنيت عناية كبيرة بالعوامل الاقتصادية، ويقول جرانت وتمبرلى أن موسولينى عبر عن أحدى الأفكار الغالبة على الفاشستية حين قال: "أن حجر الزاوية فى المبدأ الفاشى هو فكرته عن الدولة من حيث جوهرها ووظائفها وأهدافها فالدولة فى الفاشية هى دولة مطلقة، أما الأفراد والمجموعات فإنما يجيئون فى المرتبة التالية بالنسبة للدولة.

وفى واقع الأمر أن الحزب الفاشى أصبح هو الدولة، وقضى على كل معارضة له قضاء كامل وبصورة جعلته يعتقد أن الدولة والأمة تتجسدان

فى شئ واحد هو الحزب. وعلى هذا تم فى عام ١٩٢٩، انتخاب برلمان فاشى بأكمله واتخذت هذه المناسبة لإظهار الفرح والسرور ولكن من الصعب أن نسلم بأن ربع المليون من الألمان فى التيرول والثلاثمائة ألف من السلافيين على شاطئ البحر الادرياتى قد ارتضوا بمحض اختيارهم أن ينتخبوا عن أنفسهم نواب حزب كان ينكر عليهم حقوقهم الأولية فى اللغة والقومية، ومن الطبيعى أن فكرة الحكم المطلق أى الحكم الذى يستند إلى حزب واحد هى فكرة يألفها الخاضعون لنفوذ روما سواء كانت روما الإمبراطورية أو روما البابوية وربما كان هذا هو أحد التفسيرات التى توضح طابع الحكم الفاشستى. وقد كان الاشتراكيون يؤيدون فكرة الدولة الموحدة للسلطة، وفكرة تمثيل مصالح النقابات أو الاتحادات فى صورة تختلف اختلافاً يسيراً غير أن التحليل الدقيق لأصولها قد يوضح أن الفاشستية فى أساسها مطبوعة بطابع الانتهازية ولم تضع لنفسها فلسفة خاصة إلا بعد أن استقر لها الوضع وتمكنت من السلطة.

ومع كل هذا الفرق أنجز موسولينى عملاً على أعظم جانب من الأهمية، وهو عمل لا يثبت مهارته الدبلوماسية فحسب، بل يُبين أنه أحرز نصراً أخفق فى تحقيقه أى حاكم لإيطاليا المتحدة من قبل ذلك أنه استطاع التوفيق بين الكويرينال Quirinal (حكومة إيطاليا الحديثة) والفاتيكان بين الأمة الإيطالية والبابا وبهذا شفى جرحاً لم يندمل كان ينخر فى جسم المجتمع الإيطالى. وفى ١١ فبراير عام ١٩٢٩ وقعت اتفاقية لاتران اعترفت إيطاليا بالفاتيكان كدولة لها منفذ إلى البحر. وأقرت (أن البابا شخصية دولية)،وكذلك منحت الكنيسة فى طول البلاد وعرضها حقوقاً وامتيازات كانت تأباها عليها كل الحكومات الإيطالية منذ عام ١٨٦٠، وفى مقابل ذلك أصبح هناك وفاق جدى بين البابوية والمملكة الإيطالية، وأهم ما ترتب على هذا الاتفاق أن البابا أضفى على الحكومة الفاشستية رونقاً وبهاء ودعم بقاءها واستمرارها بصورة لم يكن فى استطاعة أى حاكم آخر أن يأتى بمثلها. ولا شك فى أن

بقاء دكتاتورية موسوليني أكثر من أحدى وعشرين سنة كان جانب من الفضل فيه راجعاً إلى توفيقه في مسايرة الحبر الأعظم.

ومن الناحية النظرية ظلت إيطاليا تحت الحكم الملكي في فترة ما بين الحربين وكان دستورها قائماً على أساس "القانون الأساسي للحكم" Statuto Fondamentale del Rengo الذي منحه شارل ألبرت لرعاياه من سكان سردينيا في ٨ من نوفمبر عام ١٨٤٨.

وبمقتضى هذا الدستور الذي ظل معمولاً به حتى أصبحت إيطاليا جمهورية في شهر يونيو عام ١٩٤٦، كانت السلطة التنفيذية للدولة محصورة في يد الملك وحده يمارسها عن طريق وزرائه، هذا كله من الناحية النظرية، أما في الواقع فإن إيطاليا تحت النظام الفاشستي كانت تحكمها دكتاتورية شخص موسوليني.

أما عن ألمانيا قبل هتلر نجد انه أدى انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى انهيار الأنظمة وظهور الفوضى السياسية في الدولة المغلوبة وتثبيتها في الدول المنتصرة. وقد انفجرت الثورة في برلين في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧، ونودي بالجمهورية في التاسع منه وقد قام بهذه الثورة الاشتراكيون وسبب نجاحها هو الضعف الذي سببته النكبة وقد أدت إلى قيام حكومة اشتراكية برئاسة الاشتراكي "ايبرت Ebert". إلا أن هذه الحكومة واجهت معارضة وتمرداً شديدين من قبل البلاشفة والعناصر المؤيدة لهم، والتي شكلت جماعة "سبارتاكوس Spartakus " وقد انفجر أول عصيان في برلين ما بين ٢٣ و ١٥ يناير عام ١٩١٨. غير أن هذه الحركة أخمدت بفضل وزير الحربية "نوسكه Noske". وقد استخدم في هذه العملية جيش الأحرار الذي ضم المتطوعين في قطاعات الجيش القديمة التي لم تكن قد سرحت بعد. وتشكلت في بافاريا حكومة مؤقتة برئاسة اليهودي "كورت ايشنر" وهو من أصل روسي. غير أن نوسكه قضى على هذه الحركة في أول مايو سنة ١٩١٩، وذلك بفضل جيش الأحرار أي ضباط الجيش النظامي.

أما عن الواقع الاقتصادى لقد زادت الأزمة الاقتصادية والمعنوية فى تفاهم الصعوبات قد بلغ التضخم النقدى نسبة خيالية وغدا كارثة حقيقية. وفى أخر ديسمبر سنة ١٩٢٣ هبط المارك هبوطاً عمودياً رهيباً. وفى أول يناير حتى بلغت فى أكتوبر من العام نفسه ١١٢ مليار مارك حتى أصبح فى عام ١٩٢٥ استخدام النقد غير ممكن فضاعت بذلك ثورة طائلة وحل عسر شديد بالطبقات العليا والوسطى والموظفين والعمال من ذوى المرتبات والأجور النقدية الثابتة حيث تعسرت الحياة الاقتصادية والحياة اليومية. وقد تركت هذه الكارثة المالية أثاراً مريرة فى نفوس الألمان كان من الصعب محوها فيما بعد أن اعتقدت الحكومة الفرنسية أن الحكومة الألمانية أسقطت قيمة المارك عن سابق تصور وتصميم للتخلص من دفع للتعويضات. إلا أن الواقع كان عكس هذا الاعتقاد. فالحكومة الألمانية مضطرة لشراء أشياء تموينية. وكان عليها أن تدفع قيمتها ذهباً وبنتيجة ذلك نفذ احتياجها من الذهب كما كان عليها أيضاً أن تدفع التعويضات المترتبة عليها من جراء الحرب وبموجب معاهدة فرساى. وقد أدت هذه الأزمة إلى دمار قسم كبير من الطبقة الوسطى. ورغم تحسن الحالة الاقتصادية بعد عام ١٩٢٥، بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فإن الحالة الاجتماعية الألمانية ظلت قلقة وغير مستقرة وهاتان الأزمتان الاقتصادية والمالية كانتا سبباً أساسياً فى عدم استقرار الحياة البرلمانية الألمانية. فبين عامى ١٩٢٠ - ١٩٢٨ حاولت الأحزاب السياسية اتخاذ جميع الوسائل لتأليف وزارة ائتلافية لكنها لم تتوصل فى أكثر الأحيان إلى حل دائم.

أما عن الواقع السياسى: بعد تنازل الإمبراطور غليوم الثانى عن العرش، فى نوفمبر عام ١٩١٨، عاشت ألمانيا فى ظل نظام مؤقت هو النظام الجمهورى، بزعامة الاشتراكيين حيث تشكلت حكومة اشتراكية برئاسة "فردريك ايبرت F. Ebert" وقد أخذت الحكومة على عاتقها توطيد الحكم وإرساء قواعده بعد الهزيمة العسكرية والشروط القاسية التى فرضتها معاهدة

فرساى. وفى ١٩/ ١/ ١٩١٩انعقدت الجمعية التأسيسية فى مدينة "فيمار Weimar" وقد تألفت من جميع الأحزاب الألمانية: الاشتراكيون وقد نالوا أكثرية الأصوات منفردين الشيوعيون – الوسط الكاثوليكى – الديمقراطى – الوطنى الألمانى. وقد وضعت هذه الأحزاب مجتمعة الدستور الألمانى الجديد الذى عرف بدستور فيما الذى أعلن فى ١١ أغسطس عام ١٩١٩. وقد تميز الدستور الجديد بالروح الائتلافية فحافظ على الطابع البسماركى للدستور الألمانى السابق إلى جانب تطعيمه بنظم الدساتير الديمقراطية الغربية وهكذا كان حلقة وصل بين الماضى والحاضر والمستقبل. وحقق هذا الدستور مزيداً من الوحدة بين الألمان وزاد من مركزية الشئون المالية وأعطى رئيس الجمهورية سلطات واسعة جداً مشابهة للسلطات التى كان يتمتع بها الإمبراطور قبل عام ١٩١٤، كما ضمن الحريات العامة: حرية المعتقد، حرية التعليم، الحرية الشخصية وحرية النقابات. قد اعتبر دستوراً توافقياً وتشهد عام ١٩١٩ فى ألمانيا حدثين على درجة كبيرة من الأهمية، أولهما وفاة المستشار شتريسمان المفاجئة فى مطلع أكتوبر عام ١٩٢٩، فخسرت ألمانيا بوفاته سياسياً من الطراز الأول. أما الحدث الثانى فهو وصول آثار الأزمة الاقتصادية العالميه إلى ألمانيا. حيث بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أول الأمر. إذ عانت بعض الدول الأوربية من نقص فى احتياطيها من العملات الذهبية لاسيما وإنها كانت قد سددت بعضا من ديونها إلى الولايات المتحدة ذهباً، مما أدى إلى فرض رقابة شديدة على تحويل النقد أو اللجوء إلى أسلوب المقايضة فى التبادل التجارى، وذلك ما عرقل السياسة التجارية الدولية وكانت ألمانيا واحدة من الدول التى عانت الكثير من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، وكانت النمسا هى الأخرى قد قاست من الأزمة أيضاً. وفى محاولة من الدولتين لتطويق آثار الأزمة فيهما بدأتا فى مفاوضات من اجل إنشاء اتحاد جمركى بينهما، وتم الإعلان عنه فى ١٩ مارس عام ١٩٣١ ولكن المشروع الذى عرف بالانشلسوس

Anschluss جوبه بمعارضة قوية من قبل فرنسا، إضافة إلى دول أوربية أخرى لخوفها من أن يودى ذلك الاتحاد إلى قيام وحدة سياسة بين ألمانيا والنمسا، خاصة وأن تجربة الزولفراين (وهو الاتحاد الجمركى الألمانى لعام ١٩٣٤) كانت لا تزال ماثلة فى الأذهان، إذ أن بروسيا استخدمت ذلك الاتحاد كخطوة على طريق تحقيق الوحدة القومية فى ألمانيا.

أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية على التوقف عن تقديم المزيد من القروض إلى ألمانيا، بل أنها بدأت تطالب الأخيرة بأن تسدد على الفور ما عليها من قروض قصيرة الأجل. وترتب على هذه الخطوة أن ارتبكت أوضاع العملة، واضطر واحد من أكبر المصارف الألمانية إلى إغلاق أبوابه واضطرت مصارف كبيرة أخرى إلى استدعاء الشرطة لحمايتها من جماهير المودعين الذين ازدحموا أمام أبوابها. وقد عانى قطاع الصناعة العبء الكبير من الأزمة ولاسيما صناعات الحديد والفولاذ ومواد البناء، فأغلقت العديد من المصانع أبوابها، وتدنى مركز ألمانيا الصناعى إلى المرتبة الخامسة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية . وانتشرت البطالة حيث قارب عدد العاطلين عن العمل فى أواسط عام ١٩٣١ أربعة ملايين عاطل. وسجلت قيمة الصادرات انخفاض كبيرا. وتشكلت حكومة جديدة فى ألمانيا بعد وفاة شتريسمان وهى حكومة مولر الائتلافية. وقد جابهت هذه الحكومة صعوبات كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتعرضت إلى انتقادات عنيفة من شتى الأوساط السياسية فى ألمانيا بل أنها انشقت على نفسها بسبب مشروع كانت تعتزم القيام به يتعلق بمعالجة مشكلة البطالة. مما اضطر مولر إلى الاستقالة فى مارس عام ١٩٣٠، فأعقبتها حكومة جديدة وهى حكومة برننك التى استمرت فى الحكم حتى مايو عام ١٩٣١، وقد انبرت هذه الحكومة لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية بأن تبنت سياسة من شأنها الضغط على الإنفاق فقلصت من حجم الخدمات الاجتماعية، وأنقصت المعونات التى كانت تقدمها إلى العاطلين وخفضت الأسعار

والأجور ورواتب الموظفين والمتقاعدين، وتوقفت عن دفع التعويضات وفرضت ضرائب عالية على المنتجات الغذائية المستوردة بهدف الأخذ بيد المزارع الألماني كما اشترت أسهم المصانع التي كان يتهدد إنتاجها خطر الكساد. وبسبب تلك الإجراءات التقشفية أطلق خصوم برننك لقب مستشار المجاعة.

وعلى أية حال، لم تؤد تلك الإجراءات إلى تحقيق نتائج• سريعة واستمر عدد العاطلين عن العمل في الازدياد حتى وصل إلى ربيع عام ١٩٣٢ إلى ما يزيد عن ستة ملايين عاطل، أي ما يعادل ٤٤% من مجموع العمال• وجدير بالذكر، أن البرلمان قد عارض سياسة بروننك التقشفية، إلا أن هذا الأخير تجاهل معارضة البرلمان وواصل تنفيذ سياسته عن طريق إصدار المراسيم. بل أنه فكر بحل البرلمان• وقد بلغ من تدهور مكانة بروننك أنها غدت موضع تنديد من قبل فئات المجتمع تقريبا. ولاسيما من أرباب الصناعة والطبقة العاملة.

وكانت الأخيرة تدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات أشد فعالية. وقد تجسدت مظاهر السخط ضد الحكومة في المظاهرات التي نظمها العاطلون عن العمل، والتي طافت الشوارع، ورفعت خلالها الأعلام الحمراء. كذلك دخلت حكومة بروننك في نزاح مع الحزب النازي في أعقاب الانتخابات التي جرت في مارس ١٩٣٢، الانتخاب رئيس الجمهورية بعد انتهاء فترة رئاسة هند نبرك، فقد حاول بروننك أن يستغل فرصة إخفاق هتلر في الفوز برئاسة الجمهورية للقضاء على الحزب النازي، وقد بدأ في اتخاذ إجراءات ضده من أواسط ابريل عام ١٩٣٢، حينما أمر بحل المنظمتين النازيتين وهما قوات العاصفة Strmabeilung التي تعرف اختصاراً بـــ .S.A والحرس الخاص Schutzstaffel وتعرف اختصاراً بـــ .S.S• وفي أواسط مايو عام ١٩٣٢ صوت البرلمان ضد حكومة بروننك، وقد زاد من إحراج مركز حكومة بروننك، وزاد من جرائها أن سحب هند نبرك ثقته منها أيضا، فاستقال

برونتك في أواخر مايو عام ١٩٣٢ وكلف هند نبرك فون بابن Von Papen بتشكيل حكومة جديدة في مطلع يونيو من العام نفسه. وصارت هذه الحكومة تلقب بحكومة البارونات بالنظر إلى أنها كانت تضم في عضويتها خمسة من النبلاء. وكان بابن نفسه نبيلا ثرياً من نبلاء وستفاليا وكان يتزعم حزب الوطنيين الألمان الذي يمثل مصالح كبار الصناعيين. وكان بابن يرغب في إعادة الملكية عن طريق الحركة النازية. وأصدر أمرا بحل البرلمان (الرايشتاج) وإجراء انتخابات جديدة في يوليو من نفس السنة، وفاز النازيون بموجبها بـــ ٢٣٠ مقعدا في البرلمان لكن هذه الأكثرية لم تمكنهم من الحكم، إلا أنه كان باستطاعتهم أن يعرقلوا أعمال الحكومة فحاول المستشار بابن التفاهم معهم وإدخالهم في الحكم بإعطائهم نيابة المستشارية، فرفض هتلر لأنه لا يريد أن يكون الرجل الثاني في الحكم متهماً الوزارة بالرجعية. فحل بابن البرلمان ثانية. وقد حافظ النازيين في الانتخابات الجديدة على ذات المقاعد تقريبا مما دفع بابن إلى الاستقالة في ٢٧نوفمبر عام ١٩٣٢. وإزاء هذه الوضع كلف الجنرال "فون شليخر" بتأليف الحكومة الجديدة. إلا أن هذه الحكومة لم تستطع الاستمرار في الحكم لأن الرئيس هند نبرك سحب ثقته منها. وفي ٣٠ يناير ١٩٣٣ كلف الرئيس هند نبرك هتلر بالمستشارية وتشكيل الحكومة الجديدة. فشكل حكومة مختلطة مع الوطنيين الألمان، كان للنازيين فيها وزيران بالإضافة إلى المستشارية. وفي مدة أقصاها ثمانية عشر شهرا تمكن هتلر من السير بنجاح في الحكم وتطبيق الكثير من البرنامج الوزاري. وفي ليل ٢٦ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ احترق مبنى البرلمان فاتهمت الحكومة الشيوعيين بهذا العمل، واتخذ هتلر من هذا الحادث ذريعة لاتخاذ الإجراءات بحق الشيوعيين ولتزويد البوليس بصك حيات واسعة بمهاجمة خصوم النظام وتوقيفهم، كما اتخذ عدة تدابير أخرى ضد حرية الصحافة ليضعف المعرضة. وفي الانتخابات التي جرت في مارس سنة ١٩٣٣ حصل النازيون على

٢٩٨ مقعدا فى البرلمان، ولم يكن هذا الرقم الأكثرية المطلقة للتفرد بالحكم. لكن هتلر حصل على صلاحيات واسعة، منها إصدار الأوامر بإلغاء الأحزاب، وحظر النقابات العمالية. وأزيل من البلاد كل أثر للمطالب والنزعات الإقليمية، وجرى تطهير الإدارة العامة، بحيث أصبحت بكاملها تحت إشراف الحزب النازى، وأخيراً قامت الحكومة بتقييد الحرية الفردية عكس ما نص عليه دستور " فيمار" وبدأت بتنظيم الشرطة السياسية التى أصبح بإمكانها أن توقف أو تسجن دون أن يكون للسلطة القضائية حق في التدخل، وفي سنة ١٩٣٤ تم تنظيم الشرطة السرية "جستابو Gestapo".

لقد حقق هتلر خطوته الأولى فى الوصول بحزبه إلى الحكم، وحقق خطوته الثانية وهى الانفراد بالسلطة، ثم شرع فى تحقيق الخطوة الثالثة وهى القضاء على قيود فرساى خطوة بخطوة. هذه بعض أمثلة عن الدكتاتوريات الجديدة، أما عن الديمقراطيات القديمة فظهرت واضحة فى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بريطانيا فقد ظلت ذات استقرار سياسى على أساس التنافس بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة:

١- حزب المحافظين
٢- حزب الأحرار.
٣- حزب العمال.

وكان يدور جدل حول النظام الوزارى البريطانى، ولكن دون التعرض له. وكانت الأزمات الكبرى الداخلية التى تعرضت لها بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى تتركز فى:

١- إضراب ١٩٢٦ وأزمة الصراع بين العمال والمحافظين.
٢- الأزمة الاقتصادية الدولية الكبرى ١٩٢٩.
٣- المشكلة الايرلندية المزمنة.
٤- تنازل الملك ادوارد الثامن عن العرش ١٩٣٦.

كانت قوة التيار الإشتراكي قد ظهرت في بريطانيا مثل غيرها من دول أوربا بعد الحرب العالمية الأولى، فمنذ عام ١٩٢٠ كانت تقع من وقت لأخر إضرابات يقوم بها عمال المناجم وتشكلت لجنة لدراسة أسباب هذه الإضرابات برئاسة سيرجون سانكي Sir John Sankey وفي التقرير الذي أعدته هذه اللجنة اتهام واضح للنظام الذي كان متبعا بشأن ملكية مناجم الفحم ومطالبة بإعادة النظر فيه لصالح نظام يتضمن نوعا من الإدارة العامة لتلك المناجم تراعي فيه لصالح نظام يتضمن نوعا من الإدارة العامة لتلك المناجم تراعى فيه لصالح العمال. إلا أن حكومة المحافظين التي فازت في انتخابات ١٩٢١ علي كل من الأحرار والعمال أهملت متعمد الأخذ بتلك التوصية. وكان أن هدد العمال بإضراب عام في ١٩٢١ ولم تتجنبه حكومة المحافظين إلا بشق الأنفس. ولكن قرر عمال المناجم الإضراب مرة أخرى في مايو ١٩٢٦ بعد أن فشلت مفاوضاتهم مع الرأسمالية المتحكمة والتي كانت تسعى إلى تخفيض أجر العمال، ويختلف إضراب ١٩٢٦ عن سابقة،بأنه كان واسع النطاق إذ أعلنت تجمعات عمالية عديدة لإضراب عمل المناجم، وهي:

١- عمال السكك الحديد والنقل.
٢- عمال البناء.
٣- عمال المطابع.
٤- عمال مناجم الحديد والصلب.

والى جانب ذلك بعض المشتغلين في الميدان التجاري، وأصبح هذا الإضراب المحك الذي سيكشف مدى صلابة العمال في مواجهة أصحاب رؤوس الأموال والدولة، عزمت حكومة المحافظين على عدم نجاح الإضراب عن طريق إدارة المحطات والمراكز الصناعية والسيطرة على أحواض الشحن والتفريغ والمواصلا ت الداخلية، وصمدت حكومة المحافظين بقوة أمام هذا التكتل العمالي، بل عملت على تفتيت قوى الإضراب العام بإصدار مرسوم في ١٩٢٧ بعدم شرعية الإضرابات المؤيدة Sumpathetic Strikes أو

الإضراب التى تحرج الحكومة وتهدد الأمة.

وعندما وقعت الأزمة الاقتصادية الدولية ١٩٢٩ وتدهور سعر الجنيه الاسترليني، كان العمال برئاسة رمزى مكدونالد قد وصلوا إلى الحكم. ولكن كانت المعضلة الاقتصادية معقدة اضطرت حكومة مكدونالد إلى تكوين حكومة اتحاد وطنى (صيف ١٩٣١) عملت على تخفيض النفقات والمرتبات تجنبا للتضخم النقدى وزيدت الرسوم الجمركية على الواردات وتقوية الروابط الاقتصادية بين بريطانيا ومستعمراتها. وكل هذا كان يبعد بريطانيا عن سياستها التقليدية الخاصة بالتجارة الحرة. ولكن بصفة عامة كانت قدرات بريطانية الاقتصادية فى نمو مطرد ساعدها فى ذلك اتساع إمبراطوريتها.

وإذا كانت السياسة الداخلية والاقتصادية مستقرة فى بريطانيا وتودى إلى تنمية مواردها وزيادة استغلالها لإمبراطوريتها، كانت السياسة الخارجية فى نظر العديد من المؤرخين وخاصة المؤرخين السوفيت هى المسئولة عن تشجيع هتلر على متابعة مغامراته العدوانية ضد معاهدة فرساى وضد أوروبا الشرقية، فيتهم هؤلاء المؤرخون حكومة بريطانيا بعد الحرب بما يلى:

١- تحريض ألمانيا على التوسع فى اتجاه أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى.

٢- تقوية البرجوازية القومية المتطرفة النازية عسكريا بمدها بالسلاح والخبرة الفنية والعسكرية، وسارت الولايات المتحدة الأمريكية فى نفس الاتجاه الخطر.

٣- وقفت حكومة بريطانيا إلى جانب النازية الهتلرية بصراحة عندما عقدت معها اتفاقا بحرياً فى يونيو ١٩٣٥ الذى يمنح لألمانيا الفرصة لبناء الغواصات بمعونة مالية وفنية بريطانية. وقضت بذلك حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ نظرية الأمن الجماعى التى كان يتمسك بها الاتحاد السوفيتى، فأدى ذلك إلى نكبة (ميونيخ) الشهيرة خريف ١٩٣٨.

وكان تشمبرلن زعيم المحافظين والذي فاز بانتخابات أكتوبر ١٩٣٥ يعتقد أن التفاهم المباشر مع ألمانيا خير من السير وراءهم الأمن الجماعى حتى لقد استبعد فكرة عقد مؤتمر اقترحه روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لتخفيف حدة التوتر العالمى، وآثر أن يستمر فى مفاوضات ومساومات مع هتلر حتى لقد عرض على هتلر فكرة التسوية الشاملة للمشكلات الدولية، وإعادة بعض المستعمرات إلى ألمانيا. ولكن هل كانت حكومة لندن صادقة فى مساعيها، أم أنها كانت تريد شراء السلـ م من هتلر بأى ثمن مؤقتاً حتى توقعه فى أزمة حياة أو موت مع الاتحاد السوفيتى وفرنسا؟ وأغلب الظن أن تشمبرلن كان يلعب لعبة كبيرة للغاية تجلت فى موقفه المحايد من ضم هتلر للنمسا ومن مفاوضات ميونيخ ١٩٣٨.

أما بالنسبة لفرنسا فإنها كانت من الناحية السياسية منقسمة إلى أحزاب كثيرة لا يؤلف بينها فيما يبدو إلا تعلقها بفرنسا. وفى انجلترا كان هناك اتفاق كبير بين الأحزاب الكبرى الثلاثة على الأداة السياسية التى يمكن بوساطتها تنفيذ سياساتها المختلفة، ولم يكن لمثل هذا الاتفاق وجود فى فرنسا. ويرجع ذلك إلى ما أنطوى عليه دستور الجمهورية الثالثة من تناقض جوهرى هو أنه كان نظام لسيادة برلمانية في بلد ليس فيه ممن يؤمن بالسيادة البرلمانية إلا قلة من الأحزاب السياسية، أو قلة من مدارس الفكر السياسى التى تحظى بقبول عدد كبير من الناس. ولم يغب عن أذهان الساسة المحنكلين من جميع الأحزاب ما كان فى تنفيذ دستور الجمهورية الثالثة من عيوب أساسية،غير أنهم كانوا مختلفين فيما بينهم اختلافاً خطيرا على العلاج الذى يمكن الأخذ به. وأخطر نقطة ضعف فى هذا الدستور هى أنه كان يتيح لمجلس النواب أن يتجنب المسئولية. وكان هذا المجلس ينتخب لمدة أربع سنوات، ولم يحدث قط أنه حل قبل انتهاء مدته القانونية، وقد ترتب على هذه الأوضاع كلها أن أعضاء المجلس كانوا لا يخشون الوزراء، بل يهمزونهم فى تهور ودون اهتمام. ولهذا كانت الوزارات متغيرة ولا تدوم طويلاً، بينما

كان مجلس النواب لا يتعرض للتغير طوال السنوات الأربع. وقد أدى هذا النظام إلى زيادة تعدد الأحزاب، كما أصبحت الصعوبات القائمة فى طريق تشكيل وزارة قوية وإبقائها فى الحكم من الصعوبات التى لا يمكن التغلب عليها. وحتى الوزارات القصيرة العمر كانت نتيجة للمساومات والتراضى مع أحزاب المعارضة. وفى سنة ١٩٣٤ حاولت الوزارة الإئتلافية برئاسة دومرج Doumergue أن تعد النظر فى الدستور بإعطاء رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء حق حل المجلس والرجوع إلى الأمة كما هى الحال فى انجلترا. غير أن دومرج كان نصيبه الفشل فى مشروعه، وظل هذا النظام الفاسد قائماً حتى نهاية الجمهورية الثالثة. ومما هو جدير بالملاحظة أن دستور الجمهورية الرابعة الذى وضع فى ٢٤من ديسمبر ١٩٤٦ لم ينص على أى حق عام للرجوع إلى الأمة، وكل ما جاء فيه بهذا الخصوص أنه اذا تعاقبت أزمتان وزاريتان خلال ثمانية عشر شهرا يمكن لمجلس الوزراء بعد التشاور مع رئيس الجمعية الوطنية أن ينظر فى حل الجمعية.

وثمة عيب أخر فى دستور الجمهورية الثالثة هو السهولة التى استطاعت بها الحكومات الفرنسية أن تلجأ إلى الحكم عن طريق إصدار المراسيم بدلا من الطريق الرسمى المألوف للتشريع. واستقل رئيس الجمهورية فى أثناء الحرب سلطة إصدار القرارات المخولة بمقتضى الدستور فى إصدار قرارات الضرورة، واستمر هذا الإجراء قائماً فيما بين الحربين؛ وكان امتداد العمل به بناء على رغبة مجلس النواب الفرنسى فى منح الحكومة سلطات كاملة لمعالجة مواقف معينة. وفى سنة ١٩٣٥ أساءت حكومة لافال Laval لاستخدام هذه السلطة بإصدار قرارات بلغ عددها خمسمائة، الأمر الذى دفع المجلس إلى رفض منح هذه السلطات الواسعة رئيس الحكومة بلوم Blum فى سنة ١٩٣٧ ولشوتان Chautemps فى سنة ١٩٣٨. ومع ذلك كان هناك فى سنة ١٩٣٨ اثنان وثلاثون "مرسوما بقانون" تتناول بعض الإصلاحات الاجتماعية.

وقد دفع عجز الحكومات المتعاقبة عن تحقيق الإصلاحات الإدارية وعن استعادة التوازن المالى كثيرا من الفرنسيين إلى تأييد حركات تهدف إلى إقامة شكل من الحكم يكون أكثر جنوحا إلى السلطة المطلقة، وفى مستهل الثلاثينات زاد عدد المعجبين بنظم الحكم المطلق خارج فرنسا. ولن إشكالاً مختلفة من الشيوعية ومن الفاشية الإيطالية، بل ومن الاشتراكية الوطنية الألمانية فيما بعد وجد كل أولئك فى فرنسا من المؤيدين والدعاة والعملاء من الذين لم يكونوا دائما من أصحاب النوايا الطيبة، وقد اعتنقت هذه المبادئ التعسفية المستوردة من الخارج زمر غير مسئولة من الناس وتحزبت لها دون تمييز أو تمحيص ودون أن تحاول استيعابها وهضمها ولم يدرك أكثر هؤلاء الناس فى بادئ الأمر أنهم قد يصبحون أدوات سياسية فى أيدى دول أجنبية. وبرز من بين هذه الفئات جماعة "صليب النار" croix de Feu وهى منظمة شبه فاشية تكونت سنة ١٩٣٥ وضمت فى صفوف العاطفين عليها المارشال بيتان ولافال. واقتصر سياستها فى أول الأمر على المحافظة على الحالة القائمة للمجتمع الفرنسى، ومع ذلك فإن المتطرفين من أعضائها شكلوا فيما بينهم منظمة الكاجولار "Cagoulards" السرية التى وصلت فى عددها إلى مستوى جيش خاص. وفى يونيو عام ١٩٣٦ حلت الحكومة الاشتراكية جماعة صليب النار واعتبرتها جماعة خارجة عن القانون. وفى شهر نوفمبر من السنة التالية اكتشفت مؤامرة واسعة النطاق حاكت خيوطها منظمة الكاجولا، وكان هدفها قلب نظام الحكم الجمهورى وإنشاء دولة ديكتاتورية تمهد الطريق فى نهاية الأمر إلى عودة الملكية.

وفى الوقت نفسه قررت أحزاب اليسار العشرة (الحزب الراديكالى – الحزب الشيوعى – الحزب الإشتراكى – عصبة أنصار حقوق الإنسان، عصبة العمل المكافح – التحالف العام للعمل الموحد – تحالف العمل العام – لجنة حركة المثقفين ضد الفاشية ، اللجنة العالمية ضد الفاشية والحرب –

الاتحاد الإشتراكي الجمهوري) محاربة ما كنت تعتبره تهديداً فاشياً، فاتحدت جميعها مكونة بذلك الجبة الشعبية "Front Populaire" وكانت أهدافها كما ورد في برنامجها الصادر في ١١ من يناير ١٩٣٦ تمتد من "تطهير الحياة العامة" إلى القيام بإصلاحات اقتصادية خطيرة ووضع تشريعات اجتماعية. ومن سوء الحظ أن تشوب الحرب الأهلية الأسبانية في يونيو ١٩٣٦ أحدث انشقاقا عميقا في الجبهة الشعبي بين الشيوعيين وأنصارهم مما أرادوا مساعدة الأسبان الجمهوريين بالتدخل الإيجابي، وبين الاشتراكيين الذين ارتضوا سياسة عدم التدخل التي كان يول بها بلو. وقد بذلت بعض المحاولات للقيام بإصلاحات اجتماعية، ولكنها لم تسفر عن كثير من النتائج، ثم ترتب علي عودة ألمانيا إلى إعادة تسليح أراضي الراين وفي مارس سنة ١٩٣٦ زيادة انشغال فرنسا بمسائل الدفاع والمن الحربي. ومن سن ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩ كان في مقدمة ما عنيت به فرنسا مشكلة الدفاع وإعادة التسلح، بينما كانت تكافح في الوقت نفسه ضد الصعوبات المالية الحادة والانقسامات الداخلية المتزايدة.

وأما الولايات المتحدة فقد كان للأزمة الاقتصادية فيها أثر في حدوث تطور هام في السياسة الداخلية وفي السياسة الاجتماعية. وهذا التطور هو ما يلخص تحت اسم "تجربة روزفلت". مضى على الأزمة الاقتصادية أكثر من ثلاثة أعوام في الولايات المتحدة عندما جرت انتخابا الرئاسة عام ١٩٣٢. وكان الحزب الذي يقبض زمام السلطة آنذاك هو الحزب الجمهوري، وما فتئ الرئيس هربرت هوفر قائلا أن الأزمة ليست دائمة ورفض منح اعتمادات لمساعدة العاطلين عن العمل والمزارعين. غير أنه كان مخدوعا. أما الحزب المناوئ، وهو الحزب الديمقراطي، فقد سنحت له الفرصة في انتخابات عام ١٩٣٢ للوصول إلى السلطة. وفي ذلك الحين انتخب مرشحة فرانكلين روزفلت. وفي الحملة الانتخابية أكد روزفلت على قضايا الأزمة، وبين بأن أسبابها "أمريكية" بينما كان الرئيس هوفر يصرح بأن أسبابها

خارجية وهى الفوضى الاقتصادية التى تسود البلاد الأجنبية. وأخيرا ظفر الديمقراطيون وانتخب رزوفلت بأكثرية قوية وحصل الديمقراطيون على تفوق واضح فى مجلس الكونجرس، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وفى هذه الشروط كانت الطريق حرة أمام روزفلت عندما استلم السلطة فى مارس ١٩٣٣.

كان روزفلت رجلاً هادئاً متزناً مفعماً بالتفاؤل، تدفعه رغبة قوية فى عمل شئ جديد. وقد التف حوله فى القسم الأول من رئاسته لفيف من الجامعيين وأهمهم شخصيتان أساسيتان وهما ريموند مولى Raymond Moley وتوجويل Tugwell وقد أطلق على هذه ألفة اسم "تروست الفكر Brain Trust" ودفع هؤلاء الجامعيون روزفلت فى طريق الاقتصاد الموجه. وعد وزفلت بعد استلامه السلطة فى مارس ١٩٣٣ منهاج العمل الذى اسماه الأمريكيون "البرنامج الجديد New Deal" وكانت نقطة الانطلاق فى هذا البرنامج الملاحظة الآتية: بين ١٩٢٢ و ١٩٢٩ كان زيادة الجور أقل بكثير من زيادة أرباح راس المال. ومن جهة أخرى، لن المزارعين تضرروا بالنسبة الى المنتجين الصناعيين. ولذا أراد روزفلت أن يصلح خلل التوازن بين المنتجين المزارعين والصناعيين، وبين المأجورين وأصحاب العمل. وكانت الأزمة اقتصادية ككل الأزمات، مطبوعة بانخفاض الأسعار. وقد أصبح هذا الانخفاض "نكبة" بسبب ضخام الدين العام والخاص. كما غدا ثقل هذا الدين مستحيل الحمل عندما حصلت الأزمة. وحاول روزفلت البحث عن الدواء فى زيادة قوة الشراء عند المزارعين والمأجورين فى الصناعة. وبذا ، كما يقول روزفلت، تجد الصناعة الكبرى الأسواق التى تحتاج إليها. ولكن روزفلت أضاف إلى هذه المبادئ الاقتصادية شاغلا اجتماعياً: فى العام ١٩٣٣ قامت الصحافة الديمقراطية بحملة لصالح ما أسمته "المنسيين" أى العاطلين عن العمل والمزارعين. وكان هذا تجديداً لا جدال فيه فى برنامج الحزب الديمقراطى الذى لم يكن له حتى ذلك الحين

سياسة اجتماعية تختلف كثيرا عن سياسة الحزب الديمقراطى الذى لم يكن له حتى ذلك الحين سياسة اجتماعية تختلف كثيرا عن سياسة الحزب الجمهورى.

واتبع روزفلت فى تطبيق البرنامج الجديد تدبيرين، التدبير الأول، صلاح حال الزراعة والثانى تحسين حال الصناعة.

أما ما يتعلق بالزراعة فقد وضع فى ٢٦ مارس ١٩٣٣ قانون سمى "Agriculture Adjsustment Act" ويوجزه الأميركيون بالأحرف الثلاثة الأولى. .A.A.A ويخول هذا القانون منح المساعدات التى تدفعها الدولة إلى المزارعين على أن يبلوا، بالمقابل، بإقلال السطح المزروع بغية حذف إفراط الإنتاج. اذا لم يكن هذا التدبير إجباريا. حتى أن روزفلت نادى بطيب إرادة" كل فرد. ومن جهة أخرى وضعت الدولة تحت تصرف المزارعين مليارى دولار بقسائم (بونات) ذات ٤% ليستطيع المزارعون أن يتخلصوا من الديون التى عقدوها مع المصارف بسعر أعلى من ٤%.

أما فى الصناعة فإن روزفلت وضع فى ١٦ يونيو ١٩٣٣ قانون "National Industrial Recovery Act," الذى يختزل بالأحرف الثلاثة الأولى N.R.A، وبموجب هذا القانون يجب على الصناعات أن تضع "قواعد المنافسة الشريفة" التى ستصبح بعد موافقة الحكومة عليها إجبارية فى كل صناعة. ويجب على هذه القواعد أن تحتوى عدداً من البنود يتعلق باليد العاملة.

١- الاعتراف التام بحق النقابة، أى أن رب العمل لا يستطيع أن يطرد العامل إذا كان هذا العامل داخلا فى النقابة.
٢- . تحديد حد أعلى لساعات العمل، للحد من البطالة ، يجعل الأسبوع أربعين ساعة على الأكثر وتخفيضه إلى ثلاثين ساعة.
٣- تحديد حد أدنى للأجرة.

ووضع هذه القواعد يقتضى بالضرورة مراقبة الحكومة لجميع فروع الصناعة وبالتالى تدخل الدولة فى العلاقات التى تربط رب العمل والعامل. وهذا الدخل كان حادثا جديداً فى السياسة الأمريكية. وفى الوقت نفسه وضع روزفلت منهاجاً كبيراً للأشغال العامة : كإنشاء السكك الحديدية، والطرق وتجهيز الموانى وإنشاء البواخر، وبناء السدود... الخ كلها تعمل فى آن واحد بغية حث الإنتاج الصناعى والإقلال من البطالة. ورصد لتنفيذ هذه الأشغال العامة مبلغا يقدر بأكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار تديره هيئة خاصة.

وفى يونيو ١٩٣٤، صرح روزفلت بوجوب إتمام "البرنامج الجديد ببرنامج اصطلاحات اجتماعية يتضمن وضع نظام التأمين كالتأمين على البطالة والتأمين على الشيخوخة، وحصل على قانون بهذا المعنى فى ١٩ ابريل ١٩٣٥ يدعو فيه مختلف الولايات الأمريكية إلى تنظيم نظام التأمين الإجتماعى حسب مواردها الخاصة. وإذا لم تهتم الولايات بهذا العمل فإن الدولة الاتحادية تقوم به عنها وتفرض ضرائب جديدة وترصدها لتمويل هذا النظام. ولدعم هذه السياسة التى تكلف غاليا وجب اتخاذ تدابير. ففى السنوات الأولى من تطبيق "البرنامج الجديد" بلغت المصاريف الاستثنائية المخصصة هذه الساسة الاقتصادية الجديدة ٧ مليارات دولار، أى ضعف النفقات العادية للموازنة الأمريكية. ولإيجاد الموارد الضرورية استخدم روزفلت عدة وسائل:

الأولى منها كانت فى تخفيض قيمة الدولار بالنسبة إلى الذهب. ومن جهة أخرى أصدرت الحكومة الاتحادية أوراقا نقدية : فقد سمح لها القانون بإصدار ٣ مليارات دولار جديدة. هذا وأن التوسع فى الاعتماد أفاد فى تسليف المصارف ليمكنها من إجراء قروض للصناعة. وأخيرا اتخذت تدابير مالية تتعلق بالضرائب كزيادة ضريبة على الدخل الذى يتجاوز مليون دولار وضريبة رأس المال بنسبة معتدلة لأن المردود فى عام ١٩٣٤ لم يتجاوز ٤١٧ مليون.

وكانت النتيجة زاد الإنتاج الصناعي، وانخفضت أسعار الحاصلات الزراعية، ولم يستطع إلغاء البطالة، ومقاومات المزارعين، وذلك باستخدامهم الطرق الحديث، ولم يقاوم الصناعيين وقامت حملة عظيمة فى أوساط "العمال الكبرى" تطالب بالعودة إلى طريق الحرية والعدول عن مراقبة المشاريع.

هكذا كانت هذه بعض الأنظمة السياسية فى أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية، ممثلة فى الدكتاتوريات الجديدة كالثورة الشيوعية وظهور اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية والمتأثرة بنظريات كل من كارل ماركس Karl Marx فردريك انجلز Ferdric Angles ، وأثر ذلك فى الأحوال فى روسيا القيصرية، مما أدى إلى سقوطها – القيصرية – والانقلاب البولشفى. وفوز البلاشفة فى الانتخابات التى تمت فى يوليو عام ١٩١٧، وتطور الأحداث حتى صدور دستور ١٩٣٦ وسياسة الإتحاد السوفيتى الداخلي والخارجية، وتأثير ذلك على الأحوال فى بولندا. أما النموذج الثانى ، فهو النظام الفاشستى فى إيطاليا والظروف التى أدت إلى انتشارها، كما تعرضنا لظروف ايطاليا بعد اشتراكها بجانب الحلفاء، وعوملت بجفاء من جانبهم مما أثر ذلك على نفسيتهم وسوء أحوالهم الاقتصادية، وعبرت فئات الشعب المختلفة عن موقفها. مما مهدت الظروف لظهور موسولينى واستيلائه على السلطة والحكم مستغلا سوء الأحوال الاقتصادية التى مرت بها البلاد. وأراد إعادة مجد روما الغابر، أما النموذج الثالث فهو ألمانيا النازية، مستعرضاً الأحوال قبل وصول هتلر بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، وظهرت فيها الفوضى السياسية للجنيه الإسترلينى، مما أثر ذلك بشكل واضح على جميع فئات الشعب الألمانى ، واستهلكت ألمانيا من رصيدها الذهبى الجزء الكبر تلبية لاحتياجاتها من المواد الغذائية، مما ترتب عليه ارتباك الأحوال السياسية، وتنازل الإمبراطور غليوم الثانى عن عرشه فى نوفمبر ١٩١٨. وشهدت ألمانيا الفوضى السياسية، وعاقبت الحكومات مما مهد لهتلر الاستيلاء على مقاليد

السلطة والحكم فى يناير ١٩٣٣، وأتباعه سياسة داخلية وخارجية نشطة وما ترتب على ذلك الفترة فقد ظهرت واضحة فى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لبريطانيا فإنها ظلت ذات استقرار سياسي ديمقراطي، على أساس التنافس بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة، حزب المحافظين وحزب الأحرار وحزب العمال. ونظامها الوزارى، وعلى الرغم من ذلك كله، فقد تأثرت بريطانيا بالأزمة الاقتصادية العالمية ، وتعرضت لازمات داخلية كبرى، وإضرابات عمالية فى مراحل مختلفة، وتدهور سعر الجنيه الأسترلينى، وموقف الحكومات البريطانية المختلفة لمواجهة مثل هذه الأمور، وانشغالها بتلك الأمور مما جعل ألمانيا تنتهز هذه الفرصة وتتوسع فى أوروبا الشرقية، كما أنشغلت بريطانيا ببعض الإحداث السياسية الأخرى مثل المشكلة الأيرلندية المزمنة، وتنازل الملك ادوارد الثامن عن العرش عام ١٩٣٦.

واختلف الوضع بالنسبة لفرنسا، حيث كانت من الناحية السياسية منقسمة إلى أحزاب كثيرة لا يربطهم بفرنسا إلا الارتباط بها. وصدر دستور الجمهورية الثالثة وما به من عيوب، ودستور الجمهورية الرابعة فى عام ١٩٤٦ ومحاولة الحكومات المتعاقبة للقيام بإصلاحات اجتماعية، دون جدوى، مما أثر ذلك بشكل واضح على الحالة الداخلية نتيجة للأزمات الاقتصادية التى مرت بالعالم خلال تلك الفترة.

أما النموذج لثالث فهو الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أنها أيضا تأثرت بالأزمة الاقتصادية، وترتب على ذلك تطور فى السياسة الداخلية والسياسة الاجتماعية، إلى أن فاز روزفلت فى انتخابات عام ١٩٣٣، وإعلان برنامجه الجديد إذ كان يهدف لزيادة الأجور وحالة التوازن بين المنتجين الزراعيين والصناعيين، والصعوبات التى واجهته وكيف تغلب عليها باتخاذه العديد من الإجراءات لتحقيق سياسته الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التوتر الدولى

أما بالنسبة للتوتر الدولى ، فقد شهد العالم أحداث سياسة خاصة ذات الصبغة الدولية خلال الفترة التى كانت بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) - كانت هذه الأحداث جميعها تقريباً نتيجة مباشرة وغير مباشرة للتسويات التى أبرمت بين دول الحلفاء وأعدائها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. حيث كان كثير من بقاع العالم فى حالة من الغليان والقلق والبغضاء والتنابذ والاضطراب نتيجة لما إثارته معاهدة فرساى، وسان جرمان، ونويى، وتريانون من الحنق وخيب الأمل وغمرة اليأس وأسباب انقسام والتفكك ولم يكن تقويض دعائم المن الجماعى مباغتا أو غير متوقع. فقد استمر عملية التفكك والداعى طيلة هذه الفترة دون أن تبذل الدول الكبرى سوى محاولات ضئيلة مصطنعة لوقف تلك العملية. وأخذت القوى فى العقد الرابع من هذا القرن تصبح الفيصل الأكبر فى تسوية الشئون والمنازعات الدولية، وازداد التسلح تدريجيا فى جميع أقطار أوروبا، وظهرت عصبة الأمم عاجزة عن فرض سلطانها على الدول الكبرى المعتدية، واعترف أعضاؤها بأن العقوبات الأدبية هى أقصى ما يستطيعون اللجوء إليه من وسائل الضغط والقهر على الدول التى تخرق عهد العصبة، ولا تحترم قراراتها، وأخذ الجو السياسى يتلبد بالغيوم، وينذر بالبرق والرعد، وأنهكت حرمة المعاهدات ومبادئ القانون الدولى دون إحياء أو رادع. وما غزو اليابان لمقاطعة منشوريا، وغزو ايطاليا لبلاد الحبشة، إلا مثلان صارخان لما كان يجرى فى ذلك العقد من الزمان. ومضت الدول الدكتاتورية قدما توحد قوامها وتضم صفوفها وتنظم هيئاتها، وأخذت ألمانيا وإيطاليا واليابان تتقارب تدريجياً فيما بينها ساعية إلى الظفر ببعض الأسلاب التى رنت أعينها إليها، شاعرة بأن التسويات الماضية قد حرمتها هذه الغنائم. ولا لهذه الدول أنه يمكنها أن تظفر بما تشتهى بالتلويح بالقوة أو باستخدامها. وبدت لها الدول الديمقراطية شهوبا قد هرمت، وحل بها ضعف الشيخوخة، ولاحت

لعينها النظم الديمقراطية بطيئة فى انجاز الإصلاحات الداخلية، عقيمة فى الوصول إلى قرارات حاسمة. ووعد الدكتاتوريون بنى أوطانهم بأنهم سيجدون علاجات ناجحة لمشكلاتهم الداخلية•وحلولا شريفة عاجلة لعضك تهم الخارجية، وإنهم سيعملون على إقامة نظام جديد للعالم توزع بمقتضاه المستعمرات والمواد الخام والموارد الطبيعية بالمساواة والقسطاس بين الأمم، وان بك دهم ستجد العزة والكرامة والرخاء والنظام اذا ما التفت حولهم وانضوت تحت أعلامهم.

ولقد لقيت هذه الدعاية قلوبا واعية لدى تلك الشعوب. نتيجة لتنظيم هذه الدعاية على نحو فريد، ونطاق رحيب، وأظهرت الأنظمة الدكتاتورية درجة عالية من الكفاية والمقدرة والسرعة فى انجاز الأعمال، القضاء على أسباب الاضطراب الداخلى، والضرب فى شدة على أيدى المعارضين• أما الدول الديمقراطية الكبرى فقد أصرت حتى اللحظة الأخيرة على إغماض عينها عن رؤية الخطر الداهم الذى يهدد سلامتها • فواصلت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزلة، وأبت أن تحمل على عاتقها أية مسئولية لكفالة السلام العام. واستنامت انجلترا إلى أسطولها ورفعة مقامها » ودهاء سياستها فلم تبذل جهدا جديا حاسما لوقف الدول المحرومة كايطاليا واليابان « أول الدول التى أحست بعار الهزيمة وذلة التسليم كألمانيا لكف يدها عن البطش والعدوان وبدأت انجلترا مع فرنسا فى الأعوام القليلة التى سبقت الحرب العالمية الثانية سياسة عرفت بسياسة "التهدئة" تميزت بالخمول الذهنى والتراخى الأدبى والجبن السياسى.

أما بالنسبة لغزو اليابان للأراضى الصينية، فقد كانت المشكلة الصينية اليابانية واحدة من الأزمات الدولية التى أقلقت العالم قبيل الحرب العالمية الأولى، وأساس هذه المشكلة أن اليابان أصبحت دولة كبيرة على النظام الأوروبى •وتزايد عدد سكانها وإنتاجها بشكل كبير لا يتناسب مع العدد القليل من المستعمرات التى ورثتها عن الإمبراطورية الألمانية فى

الشرق الأقصى أو فى فرموزا وكوريا. وكان استيلاؤها على ميناء بورت أرثر يحثها باستمرار على التوسع الاستعمارى فى منشوريا. إلا أن منشوريا كانت صينية. وكانت حكومة الصين الوطنية بزعامة تشان كاى تشيك قد خرجت منذ وقت قصير من حروب أهلية مريرة فى الوقت الذى تحولت فيه سياسة اليابان إلى شن عدوان اقتصادى على منشوريا تمهيدا للاستيلاء عليها. فقد نمت صادرات وواردات اليابان من والى منشوريا. ونفذ اليابانيون مشروعات اقتصادية وسكك حديدية واسعة النطاق وهاجر إلى منشوريا عشرات الألوف من اليابانيين. وأصبحت السياسة اليابانية إزاء منشوريا واحدة من الأسباب التى ترفع هذا الجناح المتحمس إلى الوزارة أو تسقط الوزارة التى لا تتابع سياسة السيطرة اليابانية على منشوريا. وكانت القيادة العسكرية اليابانية شديدة التحمس لتحقيق التوسع اليابانى فى منشوريا خلال فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن.

وكانت الحكومة الصينية وهى عضو في عصبة الأمم تحاول لفت أنظار الدول الكبرى إلى مخططات العدوان اليابان عليها دون أن تتحرك هذه الدول تحركا ايجابيا. وذلك لأن الظروف غير مواتية بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية (١٩٢٩) التى شغلت العالم. وبسبب نمو الفاشستية فى ايطاليا والنازية فى ألمانيا ،وانشغال الاتحاد السوفيتى بمشاكله الداخلية وعدم وجوده عضوا فى عصبة الأمم وتدهور مكانة هذه العصبة خاصة بعد انسحاب ألمانيا في عام ١٩٣٣. وانسحاب ايطاليا منها فى عام ١٩٣٦. ومن ثم كان على الحكومة الصينية الوطنية مضطرة إلى الاعتماد على قواها المحلية المفككة لصد العدوان اليابانى الاقتصادى والعسكرى. وكان طبيعيا أن يكون رد الفعل شديدا فى الدوائر العسكرية والاقتصادية اليابانية ضد المشروعات الاقتصادية وخطوط السكك الحديدية الصينية. وضد الهجرة الطبيعية الصينية إلى منشوريا. وبزيادة المنافسات الاقتصادية اليابانية الصينية فى منشوريا، تعددت فرص الحوادث بين الشعب الصيني واليابانى

فى منشوريا ووقوع قتيل من هذا الجانب أو من ذاك. الأمر الذى يؤدى إلى تأجيج المشاعر القومية فى كل من الدولتين وتصاعد الدعوة بين التوسعيين اليابانيين لاستغلال مثل هذه الحوادث لشن هجوم شامل ضد الصين، وقويت هذه الدعوات فى أعقاب ارتفاع نسبة البطالة فى اليابان بسبب الأزمة الدولية الاقتصادية . وهكذا أصبحت الحرب ضد الصين علاج لمشكلتى البطالة والاقتصاد القومى اليابانى والحاجة إلى مجالات خارجية لاستيعاب الفائض البشرى اليابانى.

استغلت حكومة اليابان حادثة تخريب ضد الخط الحديدى اليابانى فى منشوريا، ودون إعلان حرب زحف جيش (جوانتونج) مستوليا على المواقع الرئيسية الإستراتيجية فى جنوب منشوريا فى سبتمبر عام ١٩٣١، واستنجدت حكومة الصين بعصبة الأمم مستندة فى ذلك لنص المادة الحادية التى تحث على اتخاذ الإجراءات لمنع وقوع عدوان على سلامة احدى الدول . واستنجدت كذلك بالولايات المتحدة الأمريكية استنادا إلى ميثاق سبق أن تولت حكومة فرنسا وواشنطن أن عقدته ووقعته ايطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتى واليابان فى أغسطس عام ١٩٢٨ من أجل منع الحروب والعمل على تسوية المشكلات بين الدول بالطرق السلمية وعرف باسم ميثاق برياند كلوج Briand- Kellogg فى الوقت الذى أقامت فيه اليابان دولة تابعة بها باسم منشوكو تحت حكم بو يى Pu Yi إمبراطور الصين السابق. وكان هدفها من ذلك إزالة كل سلطان للجمهورية الصينية وإخضاع الدولة الجديدة بشكل أكيد للنفوذ اليابانى . وأكملت اليابان هذه التدابير بالاعتراف رسميا بالدولة الجديدة فى ١٥ سبتمبر عام ١٩٣٢. وبهذا أنهيت المسألة فعلاً واتضح بصورة كاملة مؤلمة أن عصبة الأمم عجزت عن حماية وحدة الصين بموجب المادة المذكورة. وبعد نشر تقرير ليتون Lytton Report أوصت الجمعية العامة بتسوية تنال منشوريا بمقتضاها استقلالا ذاتيا تحت حكم الصين ٢٤ من فبراير ١٩٣٣. غير أن اليابان لم تعبأ بهذه التوصية

واستمرت في إشرافها على منشوكو ثم انسحبت من عصبة الأمم. وحدث ذات يوم بعد أن أصدرت الجمعية قرارها النهائي أن تقدم الجيش الياباني داخل الأراضي الصينية وفصل إقليماً واسعاً جديدا بأكمله يسمى جيهول Jehol عن السيادة الصينية، وبهذا سخرت اليابان مرة ثانية من عصبة الأمم. وقد انطوى نجاح اليابان في عملها هذا على مغزى اكبر، لان مستر ستمسون Stimson وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إذ ذاك كان قد قام بدور ايجابي في الضغط الدبلوماسي على اليابان، وكذلك فشلت العصبة فشلاً كاملاً في فرض عقوبات عليها. ومما زاد الطين بله أن ذلك النجاح الذي أصابته اليابان في منشوريا شجعها بعد أربع سنوات في يوليو ١٩٣١ على مهاجمة الصين بأمل الحصول بالطريقة السهلة نفسها على أقاليمها الخمس الشمالية. غير أن اليابان في هذه المرة أخطأت التقدير، فهبت الصين للمقاومة واشتبكت مع اليابان في حرب كبيرة دامت ثماني سنوات ثم انتهى بها الأمر إلى الاندماج في الحرب العالمية الثانية.

أما عن حرب ايطاليا في الحبشة فيرجع ذلك إلى أن الحكومة الفاشستية في ايطاليا قد بدأت منذ خريف ١٩٢٣ في بعث النشاط الاستعماري في أفريقية الشرقية، واصطحبت عملية التنظيم الإداري إجراءات خاصة لا لمجرد ضمان أمن الاحتلال بل للتمهيد للتوسع. ففي الصومال زودت السلطنات المحلية التي لم تكن قد خضعت فعليا حتى ذلك الوقت للسيطرة الايطالية بحاميات، وذلك في نفس الوقت الذي حصلت فيه ايطاليا من بريطانيا العظمى على تعديل هام للحدود التنازل عن جوبا لاند وفي اريتريا أنشيء طريق خاص بالسيارات من ميناء عصب حتى حدود أثيوبيا. وكان سبب وجود هاتين المستعمرتين هو التوسع الاقتصادي أو السياسي صوب المناطق الداخلية إثيوبيا التي كان في وسعها أن تزود الاقتصاد الايطالي بالمواد الأولية، وتفتح مجالا أمام الهجرة الايطالية، ويمكن إضافة ميزة أخرى تتمثل في المدى العالمي. فيمكن لايطاليا اذا ما تمكنت من الحصول

على تفوق فى أفريقيا الشرقية. أن تحصل فى نفس الوقت على مركز مدعم على جانب أحد الطرق البحرية الكبرى فى العالم. ولكى تنفذ الحكومة الفاشستية ذلك عقدت معاهدة الصداقة مع امام اليمن فى شهر سبتمبر ١٩٢٦، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن تقوم ايطاليا بتزويد هذه الدولة العربية بعناصر التقنية وبالآلات اللازمة لتنميتها ولكى تعطى أساسا قانونياً لعملها أثارت الحكومة الايطالية اتفاقية ١٣ ديسمبر عام ١٩٠٦ المعقودة بين ايطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا، والتى كانت فى نفس الوقت أكدت فيه احترام سلامة أراضى الإمبراطورية الأثيوبية، قد رسمت فيه مناطق نفوذ فى صالح الدول الثلاث المتعاقدة، وكان فى وسع النفوذ الايطالى أن يمتد إلى "ظهير" "الارتريا وصوماليا" بما فى ذلك المنطقة اللازمة لعمل "اتصال اقليمى" بين المستعمرتين، وإلى الغرب من أديس البابا. ألم يكن ذلك دليلاً، كما قالت الدبلوماسية الايطالية على أن بريطانيا العظمى وفرنسا قد اعترفتا لايطاليا منذ هذه الفترة، بمصالح متفوقة. أعلنت الحكومة الايطالية نيتها، باتفاقية عقدتها مع بريطانيا العظمى فى شهر ديسمبر عام ١٩٢٥، لبناء سكة حديد فى منطقة نفوذها، ولعمل تفوق اقتصادى واضح هناك، وأهملت طلب موافقة فرنسا على ذلك، ولكنها كانت قد حصلت على موافقة بريطانيا العظمى، وذلك نظير إعطائها تصريحا ببناء سد على بحيرة تانا التى تزود النيل الأزرق بالمياه، والتى كانت تقع فى منطقة النفوذ الايطالى. ومنذ هذه اللحظة وضحت المخططات الايطالية للتوسع الاقتصادى فى أثيوبيا.

وفكرت الدبلوماسية الايطالية فى أمر السيطرة السياسية، وأن الدافع الرئيسى يتمثل فى مقاومة الحكومة الأثيوبية للمشروعات الاقتصادية الايطالية، فقد رفض النجاشى الموافقة على عقد امتياز خط السكة الحديدية الذى كانت الاتفاقية الأنجلو - ايطالية قد تنبأت به، وشجع بمعاهدة التجارة التى عقدت فى عام ١٩٣٠، استيراد السلع اليابانية. التى كانت تنافس المنتجات الصناعية اليابانية، وأبعد عروض رؤوس الأموال الايطالية،

أعطى الأولوية لعروض أمريكية. ولذلك فان الأوساط الاقتصادية الايطالية قد شكت من مواجهة روح العداء من جانب الحكومة الأثيوبية. وأعلنت هذه الحكومة من ناحيتها أن لها الحق المطلق فى أن تكون الحكم الوحيد فيما يتعلق بمصالح أثيوبيا وأنها ترغب بالتالى فى الاحتفاظ بكامل حريتها كاملة فى تقييم الطلبات التى تقدمها لها الدولة الأجنبية فى الشئون الاقتصادية. ألم تكن مناطق الاقتصاد تمهد الطريق لتوغل النفوذ السياسى. وفكرت السياسة الايطالية منذ عام ١٩٣١ فى أن تسوى هذا النزاع المستمر عن طريق القوة. ووضع الجنرال دى بونو De Bono وزير المستعمرات، وبعد رحلة للدراسة. خطة لعمليات عسكرية وبدأ أعمالا للتجهيز فى الارتريا أرصفة للإنزال، وطرقا. وسككا حديدية كانت ضرورية لتموين حملة تبلغ ١٢٠٠٠٠ رجل وقرر موسولينى منذ خريف عام ١٩٣٣ ودون أن يحدد الشكل الواضح لعملياته العسكرية والتى ستتوافق مع الموقف الدولى، وان يسوى المسألة الأثيوبية فى مدة ثلاث سنوات على الأكثر.

ولكن الإمبراطورية الأثيوبية كانت عضواً فى عصبة الأمم. التى كانت قد قبلت فيها فى شهر سبتمبر عام ١٩٢٣. ولذلك فإنها كانت قد حصلت على ميزة الحماية التى كانت فى المادة العاشرة من الميثاق تمنحها لكل أعضاء العصبة. والحقيقة هى أن هذا الانضمام كان قد أثار بعض الاعتراضات.جلسة اللجنة. فهل توافق، أن لم يكن على نظام الرق، فعلى الأقل على نظام عبودية يشابهه فى الكثير؟ ولكنه كان كافيا أن يتعهد ممثل أثيوبيا بالعمل على احترام المبادئ التى وافقت عليها الدول الأخرى فى شئون الرقى لكى يبعد هذه الاعتراضات. وكان تصويت الجمعية العامة بالإجماع. أى أن مندوب ايطاليا كان قد أعطى موافقته وقامت حكومة النجاشى منذ عام ١٩٣٦ بالإفادة من هذا الانضمام لعصبة الأمم. لكى تعلن أن الاتفاق الانجلو – ايطالى يمثل تهديدا لسلامة أراضى وللاستقلال السياسى لأثيوبيا ' ولكى تطالب بتطبيق المادة العاشرة من الميثاق. وحينما تبادلت

الحامية الصغيرة من المجندين من الأهالى فى موقع الايطالى، وعلى حدود الصومال الايطالى مع أثيوبيا. عند نهاية شهر نوفمبر عام ١٩٣٤ وإطلاق النار مع القوات الأثيوبية التى رفضت الاعتراف بحق الايطاليين فى احتلال هذه المنطقة وانتهزت الحكومة الايطالية الفرصة لكى تطالب باعتذارات وبتعويضات واقترحت الحكومة الأثيوبية طريق التحكيم الذى كان يهدف تقرير وضعية وال وال واستجدت فى ١٤ ديسمبر بعصبة الأمم. التى أسرعت الحكومة الايطالية بإعلان عدم اختصاصها . وأعلن موسولينى، منذ بداية شهر يناير عام ١٩٣٥، أنه " اذا لم تسو الحادثة بشكل يرضى ايطاليا، فإن تسلسل الأحداث سيقرر "كليا" بوجهة النظر الايطالية أى دون عمل أى حساب لتوصيات وقرارات عصبة الأمم. ولا يأخذ هذا التسرع من جانب الحكومة الفاشستية لاستغلال حادث صغير معناه الحقيقى إلا فى ظل اعتبار أهداف سياستها في افريقية الشرقية، وكما كانت محددة منذ عامين سابقين : ولذلك فانه سيكون من غير المجدى الادعاءات القانونية التى استخدمت كستار لإخفاء العمل الدبلوماسي.

وقد أثرت المغامرة الايطالية بشكل واضح لمصالح كل من فرنسا بصفة عامة وبريطانيا العظمى بشكل خاص. حيث كانت المصالح الفرنسية اقتصادية ومالية أكثر من كونها إستراتيجية. وليس هناك من شك فى أنه من طبيعة السيطرة الايطالية على الإمبراطورية الإثيوبية أن تقضى تقريبا على دور القاعدة الحربية الموجودة فى جيبوتى، ولكن هذه القاعدة البحرية كانت قد ظلت حتى ذلك الوقت مهملة من جانب السياسة البحرية الفرنسية، وعلى العكس من ذلك كان التوغل الاقتصادى قد سهل نتيجة لوجود خط سكة حديد جيبوتى، أديس أبابا، الذى كان مشروعا فرنسيا. أما المصالح البريطانية أساسية، فهناك أولا تهديد ازدهار الزراعة المصرية: فكان نظام الرى فى مصر السفلى يعتمد جزئيا على نظام المياه فى النيل الأزرق، والتى تقع موارده فى الأراضى الأثيوبية: وإذا ما سيطرت الحكومة الايطالية على

أثيوبيا ألم يكن فى وسعها أن تغير هذا النظام؟ ولذلك فان بحيرة تانا قد أصبحت - وكما ذكر فى تقرير لجنة الخبراء برئاسة السير جون مافى Sir Jhon Maffey - النقطة المركزية فى المشغوليات الانجليزية. أما بالنسبة لإمكانية رؤية احتلال ايطاليا لمواقع على سواحل الخط الملاحى الكبير فى البحر الأحمر فإنها كانت أقل إثارة للقلق، مادامت قناة السويس باقية تحت الإشراف الانجليزى.

ولكن السياسة الفرنسية كانت تشعر بالحاجة منذ المحاولة الهتلرية فى النمسا، إلى تعاون مع ايطاليا فى أوروبا الوسطى. وكانت هذه إمكانية أكثرت الصحافة الايطالية من الإشارة إليها غداة عملية اغتيال المستشار دلفوس Dolfuss ولكن نفس الصحافة أصرت كذلك على أن " الضرورة التاريخية الرئيسية " لايطاليا كانت تتمثل فى التوسع الاستعمارى. ورغم أن الحكومة الفرنسية كانت تعلم المخططات الايطالية ،فانها حاولت الدخول فى محادثات. وكانت الدبلوماسية الفاشستية تفكر، فى خريف سنة ١٩٣٤، في إمكانية الحصول من فرنسا من موافقة صريحة أو ضمنية على المشروع الأثيوبى، وفي نظير التأييد الذى ستعطيه ايطاليا لمشروع الدفاع عن الوضعية القائمة فى المنطقة الدانوبية أما بريطانيا العظمى، والتى لم تهتم كثيرا باستقلال النمسا، فإنه لم يكن لديها نفس الأسباب لكسب ايطاليا، ولذلك فانه من الممكن أن يصطدم المشروع من هذه الناحية بمقاومة. ولكن وسائل العمل البريطانية كانت ضعيفة . فكان الجيش قد أهمل تماما منذ عام ١٩١٩. وكانت الحمولة الكلية للبحرية قد نقصت بنسبة ٤٠% منذ سنة ١٩١٤ وكانت القوات الجوية أضعف بكثير من القوات الجوية الايطالية. وأن تكون هذه الفترة الخاصة " بشلل القوات المسلحة " بالطبع إلا فترة مؤقتة. ولذلك فان المصلحة الايطالية كانت تشير بضرورة العمل قبل إعادة التسليح الإنجليزى. وهذه هى على وجه التحديد الظروف العامة التى دفعت الحكومة الفاشستية إلى أن ترحب بفرصة الاستغلال السياسى لحادثة وال

وال. ولم يعر موسوليني تلمس الأسباب للاعتداء على الحبشة، وقد شجع ايطاليا على تنفيذ مشروعها العدواني على الحبشة أن عصبة الأمم قد ضعفت ولم تعد قادرة على إرغام دولة قوية على منع العدوان وخصوصا بعد أن انسحبت دولتان قويتان من العصبة هما اليابان وألمانيا وكذلك الاتفاق الفرنسي الايطالي قد طمأن موسوليني من ناحية فرنسا، ووجد الفرصة سانحة أمام ايطاليا لتتشبه غيرها من الدول الاستعمارية الكبرى في إقدامها على مهاجمة الدول الضعيفة. جاهدت الحبشة في عصبة الأمم جهاد البائس، وأخذت اللجان الدولية تحاول الوصول إلى حل للمشكلة، بينما كانت القوات الايطالية تتغلغل في الحدود الحبشية. وأخيرا في مايو عام ١٩٣٦ أي بعد سبعة أشهر من ابتداء الهجوم - دخل الايطاليون أديس أبابا. وكانت المقاومة شديدة عنيفة، جعلت الايطاليين يلجئون إلى استعمال الغازات السامة ضد الأحباش - وفي ٩ مايو كان هيلاسلاسي يتخذ طريقه إلى أوروبا على سفينة حربية انجليزية. وأعلنت ايطاليا رسميا ضم الحبشة وأضيف إلى الملك فيكتور ايمانويل لقب إمبراطور الحبشة . وقد أعلنت ايطاليا خروجها من عصبة الأمم سنة ١٩٣٧، وكانت تلك الحرب الايطالية الحبشية أكبر دليل على فشل تلك العصبة. وقد صدر مرسوم في عام ١٩٣٦ بتوحيد الحبشة واريتريا والصومال الايطالي وسميت جميعها باسم " أفريقيا الايطالية الشرقية ووضع موسوليني مشروع السنوات الست لزيادة الإنتاج في الحبشة إذ كان من المنتظر أن تمد الحبشة ايطاليا بكميات كبيرة من القطن والبن واللحوم والصوف والأخشاب والمعادن. وظل ذلك الأمل يراوده حتى دهمته الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

أما عن انتصارات هتلر الدبلوماسية فقد كان يرمي إلى أهداف رئيسية ثلاثة، هي توحيد جميع الشعوب الألمانية في دولة واحدة ، وسيطرة ألمانيا على أوربا الوسطى والطريق إلى الشرق الأوسط، وقامت دولة جماعية كبرى بمثابة حد حاجز دون طغيان الشيوعية على أوروبا. وفي

حقيقة الأمر أن هتلر كان يضرب ضرباته السياسية فى حذق وجسارة فائقين جاءت بانتصارات سريعة عاجلة، وبوآه مركزا من السلطة والنفوذ لم يبلغهما عاهل ألمانى منذ عهد شارل الخامس. فقد تمكن بسلسلة من المناورات السياسية الباهرة والمغامرات الجريئة أن يبسط سلطانه على دولة ألمانية حقا، لا على أشتات من الممالك والمقاطعات والمدن الحرة. والتفت السواد الأعظم من الأمة الألمانية فى حماس بالغ ووطنية مشبوبة يقفون من ورائه صفا مرصوصا، شعارهم " أمة واحدة وحكومة واحدة وزعيم واحد ". ولقد انتهجت كل من فرنسا وانجلترا منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى سياسات متضاربة، وظهر الخلاف بينهما جليا.

فى مناسبات عديدة. وكان هتلر يعرف ذلك. فاستغل الانشقاق بين الدولتين الديمقراطيتين الكبيرتين أبدع استغلال. واتبع سياسة ظاهرها يدل على المغامرة والشطط. ولكنها قامت فى الواقع على إلمام حسن بمجريات الأمور، وحذق كبير لتفانين السياسة. وما جاء عام ١٩٣٥، حتى شعر أنه من القوة، وأحس من الثقة بضعف بريطانيا وفرنسا وتفرق كلمتهما، بحيث وقف كل منهما وقفة الواثق بقوته، المطمئن إلى نتيجة سياسته. ففى يناير عام ١٩٣٥ أجرى استفتاء تحت إشراف عصبة الأمم فى مقاطعة السار طبقاً لمعاهدة فرساى، جاءت نتيجته فى صالح ألمانيا .ذلك أن ٩٠% من أهل المقاطعة أعلنوا رغبتهم فى العودة إلى أحضان الوطن الألمانى. وأعاد هتلر جهارا فى مارس من نفس العام نظام التجنيد الإجبارى العام وانشأ قوة جوية وأقام المصانع الكبيرة لإنتاج الأسلحة والطائرات الحربية على نطاق كبير. برغم مخالفة هذه الأمور لأحكام معاهدة فرساى . ولم تر بريطانيا فى هذه الإجراءات ما يثير قلقها، مما باعد كثيراً بينها وبين فرنسا. فرأت الأخيرة أن تتجه نحو روسيا. وسعت إلى توثيق صلاتها السياسية مع الجمهورية السوفيتية. وفى ٢ مايو عام ١٩٣٥ أبرمت بين الجمهوريتين معاهدة كانت فى صميمها تحالفاً حربياً، ولو أنها اتخذت فى ظاهرها صيغة ضمان متبادل

يدخل فى نطاق عهد عصبة الأمم. فرد هتلر على هذه المعاهدة بازدياد التقرب من انجلترا على أن يخرق هتلر أحكام معاهدة فرساى الخاصة بتحديد قوة ألمانيا البحرية تحديداً صارما، مقابل اعترافه بتفوق القوات البحرية البريطانية. فقد رضيت بأن يحدد الأسطول الألمانى بـــ ٣٥% من مجموع حمولة الأسطول البريطانى وتساهلت تساهلا سخيا فى عدد وحمولة الغواصات التى يمكن لألمانيا بناءها. وكان هتلر يرمى من وراء هذه المعاهدة إلى فصل بريطانيا عن دائرة الحلف الفرنسى - الروسى. وبذلك سرعت الدول الأوروبية العظمى تعيد من جديد تمثيل الألعوبة القديمة للتوازن الدولى على مسرح السياسة الأوروبية. وانتهز هتلر فرصة حرج مركز ايطاليا الدولى خلال الحرب الحبشية، فأيد موسولينى تأييدا قويا فى تحديه قرارات العصبة، وإعلانه ازدراء شأنها. وعدم التزامه بالتزامات المعاهدات والقانون الدولى اذا ما تعارضت هذه الالتزامات مع مصالح بلديهما. فضمن بذلك لنفسه ود زميله الايطالى واعترافه بالجميل.

وأدرك هتلر أن فرنسا لن تحمل السلاح بمفردها ضد ألمانيا، إذ هى أقدمت على احتلال أراضى الراين وإعادة تحصينها، فأعلن فى ٧ مارس عام ١٩٣٦ فى خطبة قوية العبارات أنه يعتزم تحصين تلك البقعة، وكانت منطقة قد جردت من السلاح وفق معاهدة فرساى، وفى ليلة ذلك اليوم دخلت جنوده تلك المنطقة، ناقضا بذلك معاهدة لوكارنو. ورغم أن انجلترا أعلنت على لسان وزير خارجيتها فى خطبة ألقاها فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣١ بأنها لن تتردد فى خوض غمار الحرب اذا هاجمت ألمانيا فرنسا أو بلاده . فقد حذر هتلر فى حدس صادق أن انجلترا زاهدة فى تأييد فرنسا بالقوة ضد ألمانيا نتيجة لعدوانه الجديد. وأخذت ايطاليا وألمانيا تدنوان صراعا احدها من الأخرى. يوحد بينهما مصالحهما المشتركة، وضغط خصومهما عليهما. وحدث فى صيف عام ١٩٣٦ حادث جلل وثق عرى التفاهم بينهما، وزادهما تقاربا واتحادا. ذلك انه اندلعت فى اسبانيا فى يوليو عام ١٩٣١ نيران حرب

أهلية تكاد تكون منقطعة النظير فى شدة ضراوتها وفتكها وتدميرها.

أما بالنسبة للحرب الأهلية الاسبانية التى نشبت فى يوليو عام ١٩٣٦، وحتى ذلك الحين، كانت حالة الفوضى الداخلية فى اسبانيا لا تثير اهتماما كبيرا فى البلدان الأوربية الأخرى. وفى يناير عام ١٩٣٠ انتهت دكتاتورية الجنرال بريمودى ريفيرا، وتمكن الجمهوريون من الحصول على أغلبية الانتخابات المحلية. فنفوا الملك الفنسو وأقاموا الجمهورية الاسبانية الثانية رسمياً فى ٩ من ديسمبر عام ١٩٣١. وفى غضون السنوات الأربع والنصف التى تلت ذلك تغيرت الحكومة ثلاث مرات. فتولت الحكم أولا أحزاب الجناح اليسارى من الأحرار من ٩ ديسمبر عام ١٩٣١ إلى ديسمبر عام ١٩٣٣ ثم تغلب حزب الجناح اليمينى من المحافظين وتولى السلطة حتى هزمته الجبهة الشعبية فى فبراير سنة ١٩٣٦، وهى جبهة تكونت من ائتلاف بين الجمهوريين وحزب قطانية اليسارى والاشتراكيين والشيوعيين. وما أن قبضت الجبهة الشعبية على زمام الحكم حتى أعلنت سياسة اشتراكية معتدلة تعد فيها بإصلاح زراعى، وباتخاذ بعض إجراءات خاصة بتدخل الدولة فى الصناعة وإشرافها عليها. ومع ذلك لم يكن فى نية الحكومة أن تعمد مباشرة إلى المساس بكيان الكنيسة أو تقيم نظام ملكية الدولة للصناعة. وفى الوقت نفسه ارتكب المتطرفون من الجبهة الشعبية ومن خصومها بعض أعمال العنف والفوضى التى انتهت فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ بثورة عسكرية فى اسبانيا والريف الاسبانى (فى المغرب) وقد قضت الحكومة على هذه المحاولة التى قامت بها العناصر المحافظة للوصول إلى الحكم بإحداث انقلاب، ثم جندت جيشاً كبيراً زج بأسبانيا فى حرب أهلية دامت سنتين ونصفا وظل الوضع كذلك حتى شهر أغسطس عام ١٩٣٦، وأصبحت المسألة الاسبانية والأطراف المتنازعة فيها واضحة محددة. ففى جانب كان يقف المعارضون للمثل الأعلى الجمهورى ولو أنهم لم يكونوا بالضرورة من مؤيدى إعادة الملكية. وكانوا يتألفون من الملكيين وملاك الأرض وسلطات

الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وبعض الأغنياء من أعضاء الطبقة المهنية وطبقة رجال الأعمال. وكان الذى يهمهم فوق كل شيء هو المحافظة على السلطة والأمن والنظام، ولهذا وقفوا إلى جانب طبقة الجيش الثائر التى استهدفت "إنقاذ اسبانيا من البلشفية" ومنذ اللحظة الأولى للثورة تلقى هذا الحزب "القومى" بزعامة الجنرال فرانكوا عونا ماديا من ألمانيا وايطاليا، فوصلت الطائرات الألمانية إلى الريف الاسبانى فى ٢٨من يوليو. وفى الجانب الأخر كان يقف الجمهوريون الذين يتألفون من الحزب الليرلى وبعض الكاثوليك والاشتراكيين والشيوعيين وأنصار النقابية الفوضوية والقوميين الذين وعدتهم الحكومة الجمهورية بالحكم الذاتى. وقد تلقى الجمهوريون بعض العون من روسيا إلا أنه لم يكن على قدر العون الذى تلقاه القوميون من ألمانيا وايطاليا. ومن الناحية النظرية لم تكن الحرب الأهلية الاسبانية موضع اهتمام عصبة الأمم على أساس أنها صراع محلى بحت، والحق أن جهاز العصبة لم يستخدم إلا بصورة محدودة فى الجهود التى بذلتها الدول لمنع الصراع الاسبانى من التطور إلى حرب أوروبية شاملة. وبادرت بريطانيا وفرنسا إلى العمل، فتكونت فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ لجنة دولية تضم بريطانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتى للبحث عن وسيلة لوضع مبدأ عدم التدخل موضع التنفيذ. وقد اغتصبت هذه اللجنة إلى حد كبير وظائف عصبة الأمم، رغم أن الحكومة الاسبانية الجمهورية لم تتوقف عن إثارة الشكاوى فى جنيف. وقد لوحظ أنه خلال الحرب الأهلية الاسبانية حدث مرة واحدة ما يدل على أن التعاون الدولى له فاعليته. ففى النصف الأول من سنة ١٩٣٧ ازدادت حوادث القرصنة فى البحر المتوسط زيادة مزعجة، فهوجمت سفن الدول المحايدة، بل وأربع سفن حربية بريطانية بوساطة طائرات وغواصات لا يشك فى أنها ايطالية الأصل القوميين الأسبان. وفى أوائل شهر سبتمبر عام ١٩٣٧ بادرت بريطانيا وفرنسا إلى دعوة دول البحر الأسود والبحر المتوسط إلى اتخاذ إجراءات

مشتركة ضد هذا الخطر الذى يهدد التجارة المحايدة، ورفضت كل من ألمانيا وايطاليا حضور المؤتمر الذى عقد فى مدينة نويون Noyn، ووافق المؤتمر فى ١٤ من سبتمبر عام ١٩٣٧ على اتخاذ إجراءات للدفاع عن طرق الملاحة وتدمير الغواصات والطائرات التى تقوم بأعمال القرصنة فى البحر المتوسط. وقد نفذت هذه الإجراءات فى الحال، ومنذ ذلك الوقت توقفت أعمال القرصنة فى البحر المتوسط.

أما فما يختص بالموقف الناشئ عن تدخل الدول الأخرى فى الحرب الأهلية الاسبانية فقد فشل أعضاء العصبة فى وضع سياسة يكونون على استعداد لتنفيذها وأصبح للمندوب الأسبانى فى جنيف كل الحق فيما كان يشكو منه من أن النوع الوحيد الفعال من عدم التدخل الذى طبق على اسبانيا هو عدم تدخل عصبة الأمم نفسها. وانعكس ما كانت تعانيه العصبة من ارتباك على مسألة أخذ الأصوات فى المجلس فى شهر مايو سنة ١٩٣٨ على مشروع القرار الذى تقدمت به الحكومة الاسبانية، والذى يطالب أعضاء العصبة بأن يقرروا إنهاء "ما ترتب على مسألة عدم التدخل من فظاعة لها سند من القانون "وهى مسألة أصبحت مدعاة إلى السخرية من جراء التدخل السافر لإيطاليا وألمانيا فى شئون أسبانيا. وقد رفض مشروع القرار هذا بأغلبية أربعة أصوات ضد صوتين وامتنعت تسع دول عن التصويت". ويبدو أن السنيور ألفارز دلفايو Alvarez Del Vayo وزير خارجة أسبانيا كان على حق عندما أعلن أمام الجمعية العامة للعصبة فى ١٩ سبتمبر عام ١٩٣٨ أنه قد نشأت فى جنيف نظرية غريبة تقول بأن أفضل وسيلة لخدمة العصبة هى أن "تستبعد من مجال أعمالها كل المسائل المتعلقة بالسلام وبتطبيق الميثاق" ثم تساءل عما إذا كانت الديموقراطيات الغربية الكبرى لا تنوى العمل داخل إطار العصبة إلا بعد أن تكون نصف الأمم الأوروبية الممثلة فى جنيف قد أصابها الشلل من اليأس والذعر " أو فقدت كيانها كدول مستقلة. وقد ترك لحوادث الخريف أن تجيب على هذا التساؤل. واستمرت الحكومة

الجمهورية الأسبانية فى كفاحها حتى شهر مارس عام ١٩٣٩، غير أن العون الذى كانت ألمانيا وإيطاليا تقدماه إلى القوميين بطريقة سافرة جعل انتصار حرب الجنرال فرانكو أمراً مفروغاً منه. وأخيراً انتهت الحرب الأهلية الأسبانية باستسلام مدريد فى ٣٠ مارس ١٩٣٩ وفى ٢٠ ابريل من نفس السنة حلت رسمياً لجنة عدم التدخل القائمة فى لندن.

أما بالنسبة للتوسع الألمانى فى أوروبا الوسطى فى سنة ١٩٣٨، فإنه فى الوقت الذى لم تغير فيه الحرب الصينية اليابانية، رغم التهديدات المتكررة التى وجهتها ضد سلام القارة، الموقف الدولى بعمق، اهتزت أوروبا فى سنة ١٩٣٨ بالتوسع الألمانى: ضم النمسا فى ١٣ مارس، وضم منطقة السوديت على حساب تشيكوسلوفاكيا فى ٣٠ سبتمبر. وكانت السياسة الهتلرية قد حددت أهدافها منذ الخريف السابق، ففى ٥ نوفمبر عام ١٩٣٧، وفى أثناء اجتماع سرى، ذكر الفوهرر لمعاونيه رغبته فى تسوية مسألة ألمان النمسا وتشيكوسلوفاكيا، من أجل توسيع "المجال الحيوى" ولم يحدد زمناً * معيناً واقتصر على أن يذكر أنه من الضرورى حدوث الحل قبل سنة ١٩٤٣ على الأكثر، ولكنه أعلن تصميمه على العمل بمجرد أن تصبح الظروف مواتية، حين تصبح فرنسا مثلاً مشغولة بأزمة داخلية جديدة، أو بتهديد بصدام فى البحر المتوسط متعلقة بالحرب الأسبانية. فالسياسة الألمانية ستستخدم إذن مخططاً تم وضعه والتمعن فيه قبل مجيء الأحداث التى ستكون مجرد فرصة أو ادعاء وهذا ما يقضى على كل أهمية تقريباً فى دراسة تفاصيل العمل الدبلوماسى إلا فيما يتعلق بكون هذا العمل أو هذه التفصيلات تدل على طريقة تفكير ومنهج عمل. وفى كلتا الحالتين بدت الحكومة الألمانية فى أول الأمر على أنها تحاول النجاح دون استخدام القوة. ففى النمسا فرضت على المستشار شوشنسنج Schusschnigg، فى ١٢فبراير عام ١٩٣٨، أن يضم إلى وزارته أحد الاشتراكيين الوطنيين، وهو سايس اينكارت Sayss-Inquart قائد الشرطة الذى ظهر على أنه فى وسعه

تحقيق "الوحدة" من الداخل. وفى تشيكوسلوفاكيا شجع زعيم الألمان الانفصاليين فى خطابه فى كارلسباد يوم ٢٤ ابريل على أن يطالب لا بمجرد لاستقلال الداخلى الادارى - بما فى ذلك سلطات الشرطة - ولكن كذلك بحق ألمان السوديت فى "اعتناق القومية الألمانية وفلسفة العالم الألمانى" أى الايدولوجية الاشتراكية الوطنية، ووصل أخيراً فى ١٢سبتمبر، إلى أن يطالب لهؤلاء الألمان بحق تقرير مصيرهم.

وفى كلتا الحالتين، كانت الحكومة الألمانية تعلن حينما تواجه مقاومة نداء شوسشنيج فى ٩ مارس بعمل استفتاء يدعو الأهالى النمساويين لإبداء رغبتهم فى المحافظة على استقلال الدولة، ورفض ادوارد بينش Edouard penes لكل وضعية استقلال داخلى تحرم حكومة براغ من سلطات الشرطة وتمهد للانفصال - قرارها بالالتجاء إلى القوة إذا لم يتم فى الساعة التى حددتها - فترة ساعتين للإنذار الموجه إلى فينا - وثمانية أيام فى الإنذار الموجه إلى الحكومة التشيكية - تنفيذ الحل الذى كانت قد أملته. وفى كلتا الحالتين استخدم هذا السلوك لاقتناعه بأنه لن يصطدم بتدخل دولة عظمى أخرى. وفى كلتا الحالتين نجح فى فرض رغبته دون أن يضطر إلى تنفيذ تهديده.

وكانت النتيجة هى إنشاء الرايخ الأكبر الذى اشتمل على ٨٠ مليون من الأهالى، والحصول على مناطق صناعية كانت أهميتها أساسية من أجل الإنتاج التعدينى، وأخيراً تفكيك النظام الفرنسى "للمحالفات الخلفية" وكانت النتيجة كذلك هى ازدياد الهيبة الألمانية فى أوروبا الدانوبية والبلقانية، حيث وجدت الاشتراكية الوطنية أنصارا نشطاء، وحيث ازداد التوغل الاقتصادى الألمانى، واعترفت الحكومات بأن ألمانيا قد أصبحت هى الحكم فى خلافاتها فحصلت المجر على حساب تشيكوسلوفاكيا فى ٢ نوفمبر عام ١٩٣٨، وعن طريق تحكيم إيطالى - ألمانى على التنازل عن إقليم يسكنه مليون نسمة، وأخذت تنظر إلى إقليم روثينيا الكرباتى الذى كانت رومانيا ترقب هى

الأخرى مصيره، وطلبت بلغاريا إلى الفوهرر أن يسمح لها باحتلال دبروجه، وفى بوخارست أعلن الملك كارول Carol رغبته فى أن يوجه سياسته صوب ألمانيا. ويقول رونوفان أن ما يمثل موضوع الدهشة الكبرى هو أن هذا التغيير العميق فى علاقة القوى بين الدول العظمى، قد تحقق بتهديد بسيط بالعمل العسكرى، وفى فينا وافق كل من المستشار شوسشنسج والرئيس ميكلاس Miklas لأنهما كانا يعلمان بأن الجيش النمسوى، وحده كان غير قادر على مقاومة الغزو الألمانى. وفى براغ تخلى رئيس الوزراء هودزا Hodza ورئيس الجمهورية ادوارد بينش عن منطقة السوديت التى كان يسكنها ٢٨٠٠٠٠٠ من الأهالى الذين يتحدثون الألمانية و ٧٠٠٠٠٠ تشيكى، حينما فهما أنه لا يمكنهما الاعتماد على مساعدة خارجية، وانتهوا بالموافقة على قرارات مؤتمر ميونيخ.

أما عن موقف الدول من السياسة الألمانية فقد كانت ايطاليا مرتبطة بألمانيا منذ عام ١٩٣٧ فى الشروط التى سبق الإشارة إليها. ولكن ألم ينادى موسولينى فى عام ١٩٣٤، بأنه سيدافع دوماً عن استقلال النمسا؟ ومع ذا فقد قرر موسولينى أن يدع النمسا تنضم إلى ألمانيا. وفى خطاب ألقاه فى ٣٠ مارس ١٩٣٨ أوضح أن أسباب موقفه مع شيء من الارتباك، وصرح بأن إيطاليا لم تأخذ على عاتقها "تعهداً خطياً أو شفهياً" للدفاع عن استقلال النمسا. وهذا صحيح لأن موسولينى كان يقول مراراً وتكراراً بأنه لن يتسامح أبداً باعتداء على هذا الاستقلال ولكن من الصعب زعم ذلك، لأن الاستفتاء الذى صادق على ضم النمسا إلى ألمانيا حصل فى ظل الاحتلال الألمانى، ولأن التصويت لم يكن حراً مطلقاً. وأخيراً وربما هذا هو السبب الحقيقى، أضاف موسولينى "عندما يكن الحادث محتوماً فمن الخير أن يحدث معك لا رغماً عنك، وأقبح من ذلك أيضاً، ضدك" وهذا الاعتراف له معناه. لقد قبل موسولينى الانشلوس لأنه رأى بأنه غير قادر على منعه. أما فيما يتعلق

بقضية ألمانى " السوديت فلم يكن للحكومة الإيطالية أى سبب خاص للدفاع عن المصالح التشيكية. ولكن المح موسولينى أنه يؤيد ألمانيا فى ذلك.

أما عن موقف بولونيا فإنه يبدو أن الحكومة البولونية شعرت بارتياح عندما رأت الأطماع الألمانية تولى وجهها شطر أوروبا الوسطى. ولم تتردد، أثناء القضية التشيكوسلافاكية، فى تشجيع الأطماع الألمانية، وعندما زار نيفيل تشمبرلن برشتسجادن، طابت بولونيا علناً بمنطقة تيشن. وفى ٢١ سبتمبر أعلنت الحكومة البولونية الغاء الاتفاق البولونى التشيسلوفاكى فى الأقليات. وفى آخر سبتمبر حشدت الجنود الاحتياطيين على الحدود البولونية – التشيكية. وهكذا ظهرت الحكومة البولونية مستعدة للعمل فى جانب ألمانيا ضد تشيكوسلوفاكيا، أو على الأقل للعمل بصورة موازية لألمانيا.

أما عن موقف الولايات المتحدة، لقد أكد الكونجرس الأمريكى بوضوح عن ميوله الانعزالية فى عام ١٩٣٥ عندما صوت على "قانون الحياد" ومع هذا فقد بذل الرئيس فرنكلين روزفلت جهده وحاول أن ينبه الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية ويفهمه الحالة الدولية. وكانت الفرصة سانحة أمام السياسة الأمريكية عام ١٩٣٨ لتطبيق هذه المبادئ فهل ستدعم فرنسا وبريطانيا انعظمى. وإن كان الرئيس روزفلت وجه نداء إلى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى، يطلب منها تسوية القضية دون استعمال القوة.

أما عن موقف الاتحاد السوفيتى يمكن أن يكون هاماً فى أزمة ١٩٣٨. أفلا يوجد ميثاق مساعده بينه وبين تشيكوسلوفاكيا. وهناك ملاحظة أوليه، وهو أن هناك محادثات سرية غير معروفة، ولكن التصريحات المعلنة من جانب الحكومة السوفيتية بأنها مستعدة للقيام بالتزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا أى أن تقدم لتشيكوسلوفاكيا مساعدتها العسكرية إذا قامت فرنسا بالتزاماتها. غير أن الحكومين الفرنسية الانجليزية لم ترغبا على ما يبدو باشتراك الاتحاد السوفيتى فى القضية التشيكية، على الرغم من إعلان

الاتحاد السوفيتى الدخول فى الحرب مع بريطانيا العظمى وفرنسا ضد ألمانيا، مع ملاحظة أنه ليس له حدود مع ألمانيا أو تشيكوسلوفاكيا، وأن مثل هذا الأمر يثير قضية حق المرور عبر بولونيا أو عبر رومانيا واعترضت بولونيا على ذلك، أما بالنسبة لرومانيا فإنها سوف تسمح وتغمض عينها لمرور الطائرات السوفيتية.

أما عن موقف بريطانيا العظمى فإنه قد تطور فى القضية التشيكية، حيث أنها كانت فى بداية الأزمة متحفظة جداً ولم تشأ أن تأخذ على عاتقها تعهدات بشأن أوروبا الوسطى عامة وتشيكوسلوفاكيا خاصة، ويرى رئيس وزراءها تشمبرلن أن ليس لبريطانيا العظمى أى عذر فى معارضة تقارب ألمانى السوديت مع ألمانيا، ولكن الموقف الإنجليزى تغير عندما أصبحت الأزمة خطيرة، وفى نفس الوقت أعلنت تأييدها لفرنسا ومساعدتها فى حالة هجوم ألمانيا عليها، وألمحت بأن المساعدة ستكون فى تقديم فرقتى مشاه و ١٥٠ طائرة، وهى مساعدة تعتبر ضئيلة نسبياً بالمقارنة بالمساعدات التى قدمتها بريطانيا لفرنسا فى الحرب العالمية الأولى.

أما عن موقف فرنسا، فإنها لم تقم برد فعل عندما عرضت القضية النمساوية، ولكن عندما عرضت القضية التشيكية وجدت فى حالة خاصة، وذلك لأنه كان بين فرنسا وتشيكوسلوفاكيا ميثاق حلف موقع فى ١٦ أكتوبر ١٩٢٥. وأكددت فرنسا عدة مرات فى صيف ١٩٣٨، بأنها عازمة على التمسك بتعداتها، ولكن عندما حان الوقت ضغطت الحكومة التشيكية لتقبل بمطالب هتلر أى أن تتخلى عن الأراضى التى يكون فيها ألمانيو السوديت أكثرية، حتى أنها بينت للحكومة التشيكية فى ليل ٢٠ - ٢١ يوليو أن تشيكوسلوفاكيا إذا بقيت متعنتة فى مقاومة المطالب الألمانية، فإن فرنسا لا تستطيع أن تدعمها.

هذا هو موقف القوى العظمى من هاتين القضيتين.

أما بالنسبة لاحتلال إيطاليا لألبانيا، فإنه من المعروف أن تأسيس دولة ألبانيا، كان من نتائج الحروب البلقانية التي دارت في عامي ١٩١٢، ١٩١٣، وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى، كانت ألبانيا من الناحية الرسمية، دولة محايدة - إلا أن النمسويين والإيطاليين والصربيين، لم يحترموا حيادها، ودارت بعض المعارك فوق أراضيها. وعندما عقد مؤتمر الصلح، كانت إيطاليا تطمع فى أن تكون ألبانيا من نصيبها عن طريق الانتداب الذى تمتعت به انجلترا وفرنسا على الولايات العثمانية فى الشرق الأوسط، إلا أن الرئيس ولسن عارض فى ذلك، وطلب من الألبانيين أن يعملوا على تكوين حكومتهم مستقلة عن كل الدول. وقد تكونت فى عام ١٩٢٠ حكومة مؤقتة غير مستقرة، وعلى الرغم من أن ألبانيا انضمت إلى عصبة الأمم فى نهاية سنة ١٩٢٠، إلا أن حدودها ظلت - كحكومتها - غير مستقرة. إلى أن تم تعيين تلك الحدود فى عام ١٩٢٦. وقد ظهر فى عام ١٩٢٢ شاب مسلم، استطاع أن يصل إلى رئاسة الحكومة، وهو "أحمد زوغو" وبعد عامين، أقام أحد رجال الدين الأرثوذكس، وهو الأسقف "نولى" Rishop Noli ثورة ضد زوغو واضطره إلى الفرار من البلاد، ولكن لم يكد ينتهى العام حتى فشلت حكومة "نولى" ولم يستطع حفظ النظام، وعندئذ عاد أحمد زوغو إلى ألبانيا وفر نولى إلى إيطاليا. وفى أوائل عام ١٩٢٥ أعلنت الجمهورية وانتخبت الجمعية التأسيسية "أحمد زوغو" رئيساً للجمهورية لمدة سبعة أعوام. ورأى "أحمد زوغو" أن يوثق علاقاته الاقتصادية بإيطاليا، وانتهزت إيطاليا الفرصة للتدخل فى شئون ألبانيا الداخلية، فأسست البنك الأهلى الألبانى ولبت طلب زوغو فأقرضت حكومته ما طلبته من مال بضمان موارد الجمرك الألبانى، وأخذت بالتدريج تعمل على التدخل فى شئون ألبانيا، والسيطرة على مضيق أترانتو.

وشعرت ألبانيا بالخطر الذى حاق بها، لأن السيطرة الإيطالية على مضيق أترانتو قد يعوق حريتها فى الدخول إلى مياه البحر المتوسط، إلا أن

سياسة زوغو فى الاستعانة المالية بإيطاليا لم تدع فرصة لألبانيا للتخلص من الأطماع الإيطالية. ففى عام ١٩٢٦، ذهب زوغو بنفسه إلى إيطاليا لعقد قرض جديد لتمويل بعض المشروعات الاصلاحية، وفى هذه المرة لم يكن موسولينى مستعداً لتلبية رغبته بدون مقابل، وعلى ذلك تم عقد معاهدة تيرانا نوفمبر عام ١٩٢٦ التى أعطت إيطاليا الحق فى التدخل فى شئون ألبانيا الداخلية والخارجية عندما تجد ألبانيا نفسها فى حاجة إلى هذا التدخل، وذلك فى مقابل معاونة إيطاليا لألبانيا على الاحتفاظ بحدودها سليمة، ونظامها القائم لا تمسه يد العدوان من الداخل والخارج. وقد تضايقت يوغسلافيا من توقيع هذه المعاهدة، وشرعت تقوم ببعض الاستعدادات العسكرية على حدود ألبانيا، حتى توترت العلاقات بين الطرفين، واستعدت إيطاليا للوقوف بجانب ألبانيا وحمايتها من أى عدوان يقوم به اليوغسلاف، واضطرت يوغسلافيا إلى عقد تحالف عسكرى مع فرنسا، وتم ذلك فعلاً فى شهر نوفمبر، ولم يسع ألبانيا تجاه هذا الحلف إلا أن تدعم علاقاتها بإيطاليا فعقدت معها ميثاقاً دفاعياً.

وفى عام ١٩٢٨ أعلن أحمد زوغو نفسه ملكاً باسم "زوغو الأول" وازدادت السيطرة الإيطالية على اقتصاديات ألبانيا وأصبح البنك الإيطالى مشرفاً على نظام العملة الألبانية وتجددت معاهدة تيرانا فى عام ١٩٣١. على أن الشعب الألبانى، كان يشعر بذلك الخطر الفاشستى يتغلغل فى أخص شئونه واضطر زوغو إلى محاولة التخلص من النفوذ الإيطالى، فرفض فى عام ١٩٣٢ اقتراحاً إيطالياً يقضى بتوحيد الجمارك الألبانية والإيطالية، وأغلق جميع المدارس الخاصة التى كان يديرها الإيطاليون فى ألبانيا، ثم شرع فى إضعاف نفوذ الضباط الإيطاليين الذين كانوا يعملون فى الجيش الألبانى، وأخذ يعمل على الحد من الهجرة الإيطالية إلى ألبانيا. ولما أحست إيطاليا بأن ألبانيا تسعى فى الإفلات من السيطرة الإيطالية أرسل موسولينى بعض القطع البحرية إلى مياه درازو بالقرب من تيرانا وهناك رسا الأسطول دون إخطار سابق كالمعتاد، ليكون ذلك بمثابة مظاهرة إرهابية لها معناها

السياسى. واضطرت ألبانيا إلى احناء رأسها للعاصفة، واستأنفت علاقاتها الاقتصادية مع إيطاليا إلى أن أقدم موسولينى على إرسال حملته الكبيرة على ألبانيا ودخلت قواته تيرانا فى ٨ إبريل عام ١٩٣٩، واضطر أحمد زوغو إلى الفرار، ومنذ ذلك الوقت أضيف لقب جديد "لفكتور أمانويل" الذى أصبح ملك إيطاليا وألبانيا وإمبراطور الحبشة.

وانتابت المخاوف ساسة بريطانيا وفرنسا من أن تكون اليونان الفريسة التالية. فأصدرت كل من الدولتين فى ١٣ إبريل تصريحاً يؤكد عزمهما على تقديم كل مساعدة ممكنة لتلك البلاد فى حالة غزوها، ومر نطاق هذا التأكيد إلى رومانيا أيضاً. وبادرت كل من بريطانيا وفرنسا إلى فتح باب المفاوضات مع الاتحاد السوفيتى وبولندا وتركيا واليونان ورومانيا لعقد "اتفاق ودى بلقانى" وأقدمت الحكومة البريطانية فى ٢٧ إبريل على فرض نظام التجنيد الإجبارى فى بلادها. فعد هتلر هذا الإجراء عملاً عدائياً موجهاً ضد ألمانيا، ورد عليه فى اليوم التالى فى خطاب ألقاه بمجلس الريشستاخ أعلن فيه أن ألمانيا لا تعد الاتفاقية البحرية المبرمة بين الدولتين سنة ١٩٣٥ ملزمة لها بعد الآن. وأخذت تتسع بسرعة هوة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا وبين ألمانيا، وحول الزعيم الألمانى وجهة حملاته العنيفة إلى بولندا. فأخذت الصحف الألمانية تحول حملة شعواء على "الإرهاب الذى لا يطاق" الذى تلقاه الأقلية الألمانية على أيدى الحكومة البولندية وتطالب بضرورة وضع نهاية لذلك الجور البالغ. وتقدم هتلر إلى الحكومة البولندية يطالبها بإعادة مدينة دانتزج الحرة ومنطقة واسعة من الممر البولندى إلى ألمانيا. وعدّ تصريح بريطانيا فى ٦ إبريل عام ١٩٣٩ الخاص بضمانها سلامة الأراضى البولندية من كل اعتداء – عد هذا التصريح تحديداً يهدد السلام الأوروبى. وخرقاً لنصوص وروح المعاهدة التى كان قد أبرمها مع بولندا فى يناير عام ١٩٣٤، والتى نصت على تحريم الحرب تحريماً قطعياً بين القطرين، وعلى ضرورة استخدام المفاوضات المباشرة لتسوية جميع

الخلافات التي تنشأ بينهما. فسلط هتلر على البولنديين حرب أعصاب مخيفة، منذراً إياهم بالويل والثبور إذا هم لم يرضخوا لمطالبه. وتقدم في نفس الوقت إلى بريطانيا يعدها بأن يضمن الإمبراطورية البريطانية مقابل إطلاق يده في بولندا. فكان الرد البريطاني الذي تلقاه حازماً. فقد جاء فيه "حكومة جلالة الملك مرتبطة بالتزامات نحو بولندا، وأنها تنوي الوفاء بتعهداتها". وكان موقف الاتحاد السوفيتي إزاء هذه الأحداث الخطيرة لغزاً غامضاً. فقد جرت مفاوضات بينها وبين فرنسا وبريطانيا منذ مارس عام ١٩٣٩ بقصد الوصول إلى اتفاق بين هذه الدول للعمل يداً واحدة على مقاومة أي اعتداء يأتي من جانب ألمانيا. وأرسلت فرنسا وبريطانيا بعثتين حربيتين قامتا بمحادثات طويلة مع هيئة أركان الحرب الروسية.

وتمكنت بريطانيا في مايو ١٩٣٩ من عقد حلف مع تركيا يقضي بالتعاون بينهما في حالة نشوب حرب في شرق البحر المتوسط، ووصلت فرنسا وتركيا إلى اتفاق مماثل في الشهر التالي، بعد أن سويت بينهما مشكلة سنجق اسكندرونه بأن وافقت فرنسا على سلخه من سوريا وضمه إلى تركيا – ووقعت الدول الثلاث تركيا وفرنسا وسوريا في ١٩ أكتوبر معاهدة توثق عرى التفاهم بينها. ويؤكد اتحاد أهدافها وقوة تضامنها. وسارت المفاوضات بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا، وقابلت هذه المفاوضات بعض الصعوبات مثل موقف بريطانيا من دول البلطيق، حيث كان الاتحاد السوفيتي يرد ضم هذه الدول طبقاً للاتفاق الفرنسي السوفيتي والخوف من الضغط الألماني، ولكن كل من فرنسا وبريطانيا رفضا ذلك. وانتهى بعقد اتفاق عسكري بين الدول الثلاث في أغسطس عام ١٩٣٩ وفي نفس الوقت كان الاتحاد السوفيتي يفاوض ألمانيا وتم عقد اتفاق بين الطرفين في ٢٣ أغسطس عام ١٩٣٩ ومرفق بها ملحقاً سرياً بتحقيق حلم الاتحاد السوفيتي في دول البلطيق.

هذه بعض الأزمات والمشاكل الدولية والتى حدثت قبيل الحرب العالمية الثانية وهى بلا شك مهدت لقيام الحرب العالمية الثانية.

المراجع

١- أ.ج. جرانت، هارولد تمبرلى: أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ - ١٩٥٠)، ترجمة إلى العربية محمد على أبو درة، لويس اسكندر، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، موسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٧، ج٢،.

٢- البيرسوبول : تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كورس ، بيروت ، ١٩٨٩

٣- بانيكار : آسيا والسيطرة الغربية ، تعريب عبد العزيز جاويد ، مراجعة أحمد خاكى ، دار المعرف بالقاهرة.د.ت

٤- بشرى قبيصى - موسى مخول : الحروب والأزمات الإقليمية فى القرن العشرين، أوروبا - آسيا - بيروت ١٩٩٧

٥- ببير رنوفان : تاريخ العلاقات الدولية وأزمات القرن العشرين، ترجمة د/جلال يحيى، دار المعارف الإسكندرية ١٩٨٠

٦- جمال الدين محمد إسماعيل التطور الاقتصادى فى أوربا ، القاهرة ، ١٩٥٣

٧- جورج ليفيير: عصر الثورة الفرنسية ، تعريب د/جلال يحيى، القاهرة ، ١٩٧٩

٨- دكتور/حسن صبحى : معالم التاريخ الامريكى والأوروبى الحديث ١٤٩٢ - ١٩١٧ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨

٩- دكتور/ خليل مراد وآخرون : دراسات فى التاريخ الأوروبى الحديث والمعاصر، الموصل - العراق، ١٩٨٨

١٠- دكتور/ زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا فى القرن التاسع عشر، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٦

١١- دكتور/عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، أصولها التاريخية (أوروبا ١٨٧٠ - ١٩٣٩)، دار سعد مصر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٥،

١٢- دكتور/ عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعى التاريخ المعاصر، أوروبا من الصورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣،

١٣- دكتور/ عمر عبد العزيز عمر: أوربا (١٨١٥ - ١٩١٩) الإسكندرية، ١٩١٩

١٤- فيشر . هـ: تاريخ أوربا فى العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ تعريب : أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة ، ١٩٦٤

١٥- دكتور/ محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ، القاهرة ، ١٩٥٩

١٦- دكتور/ محمد محمود السروجي : سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين ، الإسكندرية ، ١٩٦٥

١٧- .... : تاريخ أوربا السياسي والاقتصادى في القرن ١٩ ، الإسكندرية ، ١٩٦٦

١٨................ : تاريخ أوربا الدوبلماسى ، الإسكندرية ، ١٩٦٦

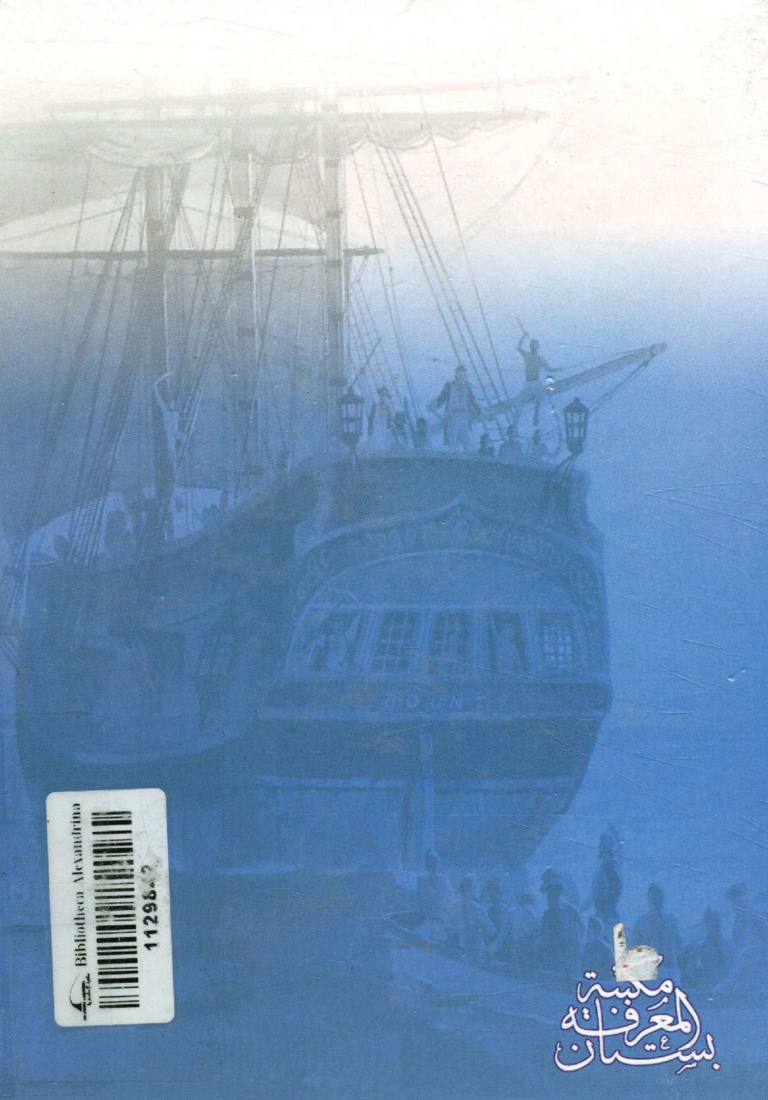
١٩................ : معالم التاريخ الأوربى الحديث ، مطبعة المصرى ، الإسكندرية ، ١٩٦٧

٢٠- دكتور/ محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين وأثره على البلاد العربية ، د.ت

٢١- دكتور/ محمد مظفر الأدهمي : أوربا في القرن التاسع عشر ، دراسة في التاريخ والفلسفة ، الرباط ، ١٩٨٥

٢٢- ول ديورانت قصة الحضارة ، روسـو والثـورة ، المجلـد الثـانى والعشرون ، الجـزء ٤٢ ، ترجمـة فـؤاد اندراوس ، القاهرة ، ٢٠٠١

الفهرس


BOUNTY
مكتبة
بستان المعرفة